



جامعة غليزان - الجزائر  
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
مخبر الأسواق المالية بإستعمال الرياضيات و الإعلام الآلي



جامعة غليزان  
RELIZANE UNIVERSITY

مسطرة الملتقى الوطني الافتراضي حول

## الإقتصاد العالمي: فمن ظل الأزمات التداعيات و الحلول

من إعداد و إخراج : الدكتورة نادية مفيدة  
يوم 07 جويلية 2021

الإقتصاد العالمي: فمن ظل الأزمات

GMFAMI  
Editions December 2021  
ISBN : 978-9931-9697-3-0





جامعة أحمد زبانه غليزان - الجزائر -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
مخبر الأسواق المالية باستعمال الرياضيات والإعلام الآلي



## مسطرة الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات - التدايعيات والحلول -

يوم 07 جويلية 2021

من إعداد وإخراج: د. نادي مفيدة

منشورات مخبر GMFAMI

**ISBN : 978-9931-9697-3-0**

## تقديم رئيسة المشروع

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى تسليم، أما بعد:

يتشرف مخبر الأسواق المالية باستعمال الرياضيات والإعلام الآلي التابع لجامعة أحمد زبانة بغيليزان وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بنشر أعمال الملتقى الوطني الافتراضي حول الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات من تنظيم فرقة بحث العمل الهجرة والتنمية المستدامة وفرقة البحث PRFU تحت رقم F02N01CU480120200001 ، والتي تضم الإسهامات القيمة لأساتذة باحثين وطلبة دكتوراه من مختلف جامعات الوطن، ولتناول الموضوع بكل جوانبه تم تقسيم المشروع إلى ثلاثة محاور، يضم كل محور مجموعة من الأعمال وهي كالتالي:

- المحور الأول: الأزمات وأثرها على إقتصاديات الدولية؛

- المحور الثاني: ثنائية التحول الإلكتروني والرقمي ودورها في ظل الأزمات العالمية؛

- المحور الثالث: دراسات إستشرافية وقياسية لإدارة الأزمات.

نشكر كافة الأساتذة والباحثين الذين شاكوا في إنجاز هذا المشروع، آمليين أن يكون هذا المنشور دعامة للدراسات والأبحاث ذات الصلة.

## مسطرة الملتقى الوطني الافتراضي حول الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات –تداعيات والحلول-

جامعة غليزان يوم 07 جويلية 2021

|                        |              |                  |
|------------------------|--------------|------------------|
| رئيسة المشروع          | جامعة غليزان | د.نادي مفيدة     |
| رئيسة اللجنة العلمية   | جامعة غليزان | د.مغنت صابرينة   |
| رئيسة اللجنة التنظيمية | جامعة غليزان | أ.بن أحمد سعديّة |

### أعضاء اللجنة العلمية:

|                |                   |                |                    |                |                    |              |                    |
|----------------|-------------------|----------------|--------------------|----------------|--------------------|--------------|--------------------|
| جامعة غليزان   | د.وهبة امال       | جامعة غليزان   | د.بشير عابد        | جامعة غليزان   | د.داودي عبد اللطيف | جامعة ورقلة  | أ.دناصر سليمان     |
| جامعة غليزان   | د.قروح يوسف       | جامعة الشلف    | د.قلش عبد الله     | جامعة غليزان   | د.قارة ابتسام      | جامعة وهران  | أ.د.زايري بلقاسم   |
| جامعة غليزان   | د. دقيش جمال      | جامعة غليزان   | د.بن حدو فؤاد      | جامعة غليزان   | د.جعفر هني محمد    | جامعة لشف    | أ.د.تقوروت محمد    |
| جامعة الشلف    | د.تروق محمد       | جامعة تيسمسيلت | د.جللط ابراهيم     | جامعة غليزان   | د.بوعقل مصطفى      | جامعة غليزان | د.بوقطاية سفيان    |
| جامعة الشلف    | د.حمدي معمر       | جامعة غليزان   | د.طيب سعيدة        | جامعة غليزان   | د.صالح هشام        | جامعة غليزان | د.شمّة نوال        |
| جامعة غليزان   | د.بن حجوبة حميد   | جامعة تيسمسيلت | د.زيان موسى مسعود  | جامعة غليزان   | د.ميزوري الطيب     | جامعة غليزان | د.مزيان محمد توفيق |
| جامعة سكيكدة   | د.عبدلي حنان      | جامعة غليزان   | د.قداري احمد       | جامعة غليزان   | د.حنصال بوبكر      | جامعة غليزان | د.عرايش زينة       |
| جامعة تيسمسيلت | د.زيان بروجة علي  | جامعة الشلف    | د.مانع فاطمة       | جامعة غليزان   | د.ملاح عدة         | جامعة غليزان | د.نمر ريحة         |
| جامعة غليزان   | د.دربالي سهام     | جامعة مغنية    | د.هاملي عبد القادر | جامعة غليزان   | د.حمداي نجاة       | جامعة غليزان | د.عامري رضوان      |
| جامعة غليزان   | د. بن شهيدة فضيلة | جامعة غليزان   | د.الشارف بن عطية   | جامعة تيسمسيلت | د.سوداني نادية     | جامعة غليزان | د.ميموني ياسين     |

### أعضاء اللجنة التنظيمية: (جامعة غليزان)

|      |             |      |                     |      |                     |      |            |
|------|-------------|------|---------------------|------|---------------------|------|------------|
| عضوا | قورين تواتي | عضوا | بن سيد احمد مليكة   | عضوا | بن عدة محمد         | عضوا | جلام كريمة |
| عضوا | زناتي مغنية | عضوا | بن الحاج جلول رشيدة | عضوا | بن الحاج جلول نصيرة | عضوا | بسويح منى  |

## الديباجة:

أصبح الاقتصاد العالمي يتسم بزيادة الروابط والعلاقات في شتى الميادين، وتلاشي الحدود واعتبار العالم قرية صغيرة وواحدة ودخول العالم في عصر المعلوماتية في نواحي مختلفة كالصناعة والخدمات وغيرها، مما أدى إلى إندماج إقتصادياته وتشابكها وتقاربها وإنكماشها، نتيجة التطورات والتغيرات التي طالت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى البيئية.

تعرض الاقتصاد العالمي ونتيجة الانفتاح الدولي لعدة أزمات طالت مجالات شتى، منها اقتصادية ومالية مثل أزمة 2008 وأزمة 2014 البترولية التي ضربت الدول المصدرة للنفط، أزمات اجتماعية وسياسية كالقمر والمجاعة واللجوء، أزمات صحية كالأزمة الحالية جائحة كوفيد19، وأزمات بيئية كالاحتباس الحراري، كل هذه الأزمات جعلت الاقتصاد الوطني بصفة خاصة والاقتصاد العالمي عرضه لعدم الاستقرار واللاتوازن.

كما تنشأ الأزمة نتيجة تغير ظروف او نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، وقد تظهر في أي فترة من الزمن، تخلق على أساس ما سبق تهديدا للعالم، الدولة والفرد، وكذلك للموارد والأهداف، أصبحت بذلك واقعا مفروضا على الحياة البشرية، تجبر القائمين على التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والخروج من النمط المعتاد، والتعامل بشكل فعال معها وذلك بتوظيف جميع الطاقات والمؤهلات والإمكانيات المتاحة والتعامل بسرعة مع مسابرة الظروف الجديدة الناتجة عن تغيرات مفاجئة بالحد من سلبياتها والاستفادة ان أمكن من ايجابياتها على الاقتصاد والمجتمع. وبناءا على ما سبق سنحاول معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثرت الأزمات باختلاف أنواعها على الاقتصاديات العالمية ؟ وما الحلول لمعالجتها؟

### أهداف الملتقى:

- التعرف على مجمل الأزمات التي ضربت الاقتصاديات العالمية وأسباب نشوئها؛
- دراسة لتداعيات وانعكاسات مختلف الأزمات ومعرفة الفروق بينها؛
- معرفة موقع القطاعات الاقتصادية ودرجة اختلاف تأثرها بإحتلاف نوع الأزمة؛
- التعرف على الاختلافات في إدارة الأزمات والآليات الحديثة لتجنبها او التقليل من حدتها وضررها؛
- الحلول المستقاة من الأزمات العالمية الماضية واقتراح حلول لازمات حالية او مستقبلية مشابهة.

## فهرس المسطرة

| المحور الاول: : الأزمات وأثرها على الإقتصاديات الدولية                        |  |
|---|--|
| 8   | الأزمات المالية الكبرى: دروس مستخلصة لتعزيز صلابة الاقتصاد المحلي<br>د. نبيل بن موسى   |
| 42  | الأزمة الصحية لـ "جائحة كورونا" وتأثيرها على أهداف التنمية المستدامة في العالم<br>د. بن عزة محمد، د. العياطي جهيدة                             |
| 62  | التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19 على الأنظمة المالية العربية وجهود مواجهتها<br>د. زغبيد نسيم لطفي   |
| 85  | أزمة كوفيد 19 وتأثر الأداء المالي بالمسؤولية الاجتماعية -دراسة حالة مؤسسة ك.ب لتحويل البلاستيك-<br>ط.د. حميد بوكرمة                            |
| 113   | La crise des subprimes : une application à la théorie de l'instabilité financière de Minsky<br>DR SBIHI- YADDADEN Djamila,                     |
| 134   | Les répercussions de la pandémie Covid-19 sur l'économie mondial et l'économie algérienne<br>Dr. MESBAHI Fatima Zahra                          |
| المحور الثاني: ثنائية التحول الالكتروني والرقمي ودورها في ظل الأزمات العالمية |  |
| 158   | أثر أزمة جائحة كوفيد-19 على حماية المستهلكين في التجارة الإلكترونية<br>أ.د توات عثمان  |
| 178   | واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل أزمة كورونا.<br>د. كنيذة زليخة، د. قاجة أمينة  |
| 199   | أثر التسويق الرقمي في دعم الميزة التنافسية في ظل أزمة كوفيد-19<br>(دراسة تجارب بعض العلامات التجارية)<br>ط.د مداني شريف عبد الله، د. أمال خديم |
| 219   | تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الشركات التكنولوجية العالمية<br>-شركة سترابب أنموذجًا-<br>د. سايح فطيمة، د. نادي مفيدة، د. مغطات صبرينة    |

| المحور الثالث: دراسات إستشرافية وقياسية لإدارة الأزمات |   |
|--|---|
| 241  | تحويلات المهاجرين كبديل تمويلي للدول النامية في ظل الازمات المالية العالمية خلال الفترة 2000-2021.<br>د.سوداني نادية ، د.صادق جميلة   |
| 260  | إدارة الأزمات المالية من خلال السياسات النقدية الحديثة (التيسير الكمي)<br>د.فريد راهم، د.عادل دعاس  |
| 272  | الاختيار الصحيح لأنظمة سعر الصرف في مواجهة الأزمات المالية (نموذج نظرية الركن)<br>د.شهيناز بدرأوي، د.إلياس بن سبع   |
| 302  | اختبار قدرة النماذج المفسرة للأزمات الاقتصادية على تفسير الواقع الجزائري<br>دراسة قياسية (1999-2018)<br>د.مالكي شهرة ، د.محمد بوطوبة  |
| 321  | Géopolitique monétaire et guerres de change : quelle stratégie des grandes puissances économiques internationales<br>ZIDELKHIL Halim, ZAIDI Abdelyamine   |
| 337  | The Sectoral Impact of Covid-19 on the Algerian Economy: Analytical and predictical study Using Leontief matrix during the period from 2017 to 2022<br>DJELTI larbi, CHEMMA Nawal, BENHMED Saadia |



# الأزمات وأثرها على الإقتصاديات الدولية

المحور  
الأول

الأزمات المالية الكبرى: دروس مستخلصة لتعزيز صلابة الاقتصاد المحلي  
**The Greatest Financial Crises: Learned Lessons to Boost the Local Economy**

نبيل بن موسى<sup>1</sup>  
**Nabil Benmoussa<sup>1</sup>**

<sup>1</sup> جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، n.benmoussa@univ-setif2.dz

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى استخلاص دروس من أكبر الأزمات المالية الدولية التي اجتاحت العالم في التاريخ الحديث بما يسهم في مساعدة متخذ القرار على استيعاب أفضل للأزمات المالية لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بتجنب وقوعها حفاظا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. من خلال التطرق إلى الأزمات المالية قديمها وحديثها، خلصت الدراسة إلى أن الأنظمة المالية والاقتصادية لازالت تعاني من هشاشة لعدة أسباب أهمها الحرية المالية المفرطة في غياب الأطر المؤسسية الفعالة، والتي شجعت المؤسسات المالية ولاسيما البنوك على الدخول في أنشطة خطيرة والتعرض إلى مختلف الصدمات الخارجية بما فيها الأزمات الصحية.

كلمات مفتاحية: الأزمة المالية، الركود الاقتصادي، النظام المالي، القطاع الحقيقي.

تصنيف JEL : E32 ، G01 ، N10 ، O40 ، P10.

**Abstract:**

The study endeavored to draw lessons from the largest international financial crises in modern history, in a way that contributes to help the decision-maker to better understand the financial crises in order to set policies and take appropriate measures to avoid their occurrence to preserve economic and social stability. By addressing the old and recent financial crises, the study concluded that the financial and economic systems are still vulnerable for several reasons, the most important of which is excessive financial freedom in the absence of effective institutional frameworks, which encouraged financial institutions, especially banks, to engage in dangerous activities and, then be exposed to various external shocks, including health crises.

**Keywords:** Financial Crisis; Economic Recession; Financial System, Real Sector.

**Jel Classification Codes:** E32, G01, N10, O40, P10.

## 1. مقدمة:

تعتبر الأزمات المالية أخطر الظواهر الاقتصادية التي قد تصيب دولة أو أكثر، نظرا لما يترتب عليها من خسائر واضطرابات حادة وانقطاع في عمل القطاعات الاقتصادية بما يعيقها عن أداء أدوارها، وبالتالي اضطراب الاقتصاد الكلي ودخوله في ركود. تجسد الأزمات المالية الاختلالات الخطيرة التي قد تتخلل عمل القطاعات الاقتصادية ولأسيما القطاع المالي، حيث تعبر عن فشل النظام الاقتصادي في أداء دوره في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، زيادة الثروة، وتعظيم الرفاهية الاقتصادية. مع تزايد التحرير المالي والاقتصادي وزيادة انفتاح الدول على بعضها البعض التي اجتاحت العالم انطلاقا من نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن الماضي، أصبحت الأزمات المالية تتميز بسرعة الانتشار والتعقيد إضافة إلى الفاصل الزمني القصير نسبيا الذي يفصل بين الأزمات، ما جعل من وضع التدابير والسياسات الفعالة لاحتوائها أمرا بالغ الصعوبة في ظل بيئة من عدم اليقين التي تميز فترة اندلاع الأزمة، وهو ما أثر على الأوضاع الاقتصادية وضاعف من خسائر القطاعات الاقتصادية بدءا من القطاع المالي. وعليه، أصبحت الأزمات المالية تشكل تهديدا خطيرا لوجود الأنظمة المالية والاقتصادية المحلية إضافة إلى النظام العالمي نظرا لما تخلفه الأزمات المالية من ركود اقتصادي وبطالة كبيرة بسبب شح التمويل الذي يعقب ظهورها.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الأزمات المالية الكبرى التي عرفها النظام المالي والاقتصادي الحديث؟

أهمية الدراسة: نظرا للتداعيات الخطيرة للأزمات المالية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، يعتبر التطرق للأزمات المالية أمرا غاية في الأهمية، حيث يسمح ذلك في فهم أفضل للأزمات من مختلف جوانبها، استخلاص الدروس من أجل تفادي وقوع الأزمات وتحمل خسارتها التي تعود سلبا على الرفاهية الاقتصادية، ووضع السياسات الكفيلة بالتعامل معها في أسرع وقت وبأقل التكاليف.

أهداف الدراسة: من خلال التطرق إلى أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم في التاريخ الحديث، تسعى الدراسة إلى استخلاص الدروس من تجارب الدول مع الأزمات المالية بما يجنب متخذ القرار من الوقوع في الأزمات المالية ووضع السياسات المناسبة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

منهجية الدراسة: لمعالجة الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة، تم التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: يتناول مفهوم الأزمات المالية؛

المحور الثاني: يتناول أنواع الأزمات المالية؛

المحور الثالث: يتعرض إلى تطور الأزمات المالية التي خبرها النظام الدولي.

وخلال ذلك، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف الأزمات وتحليل

انعكاساتها الاقتصادية.

## 2. مفهوم الأزمات المالية

تعتبر الأزمة المالية أخطر الظواهر الاقتصادية التي قد تجتاح اقتصاد ما، نظرا لما يترتب عليها من خسائر واضطرابات حادة وانقطاع في عمل القطاعات الاقتصادية بما يعيقها عن أداء أدوارها، وبالتالي اضطراب الاقتصاد الكلي ودخوله في ركود. وعليه، حظيت الأزمة باهتمام الباحثين وصناع القرار لإيجاد حلول مناسبة تحد منها، حيث يعد الخوض في مفهومها ووضع تصور واضح وشامل حولها هي أول الخطوات في طريق إيجاد الحلول لها، من خلال التركيز على أهم جوانب الأزمات المالية.

### 1.2. تعريف الأزمة المالية:

دفعت محاولات الأزمات المالية باهتمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية منذ فترة طويلة، حيث جاءت المحاولات لتعريف الأزمات المالية كثيرة ومتنوعة. ورغم تلك المحاولات لم يحصل اتفاق على تعريف واحد وشامل للأزمة المالية نظرا لاختلاف المذاهب والمدارس الفكرية. وفيما يلي، سنحاول التطرق إلى أبرز تعاريف الأزمات المالية كالتالي:

- الأزمة المالية هي اختلال فجائي وحاد يصيب التوازنات المالية لدولة أو أكثر، ويترتب عليه انتشار حالة من الارتباك المالي في أوساط الأفراد، ما يؤدي إلى تراجع الثقة في المؤسسات المالية القائمة ويعجل بانهيارها، وهو ما يكون له تبعات على باقي المؤسسات الإنتاجية غير المالية الأخرى نتيجة شح التمويل الذي يؤدي إلى تردد المؤسسات المالية في تمويلها للاقتصاد القومي وتشديد البنوك لشروط الإقراض. (علة، 2010، صفحة 9) تجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية تختلف عن الدورة الاقتصادية في كون الأولى تعبر عن اختلال فجائي غير معتاد في لحظة أو فترة محددة وفي

مكان محدد، أما الثانية فهي فترة دورية وطبيعية تمر بها الأنظمة الاقتصادية يمكن توقعها نتيجة ظهور بوادرها ومؤشراتهما قبل فترة طويلة نسبيا. (قدي، 2009، صفحة 9)

- تعرف الأزمة المالية بأنها مرحلة حساسة وحرجة تمر بها المنظومة المالية والاقتصادية لدولة أو مجموعة دول، نتيجة تعطل بعض أو كل الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، لتتطور الأحداث بطريقة سريعة وغير متوقعة إلى اختلال النظام الاقتصادي وتراجع حاد في مؤشرات، الأمر الذي يستدعي تدخل سريع من المؤسسات والسلطات المختصة والمؤهلة لإعادة التوازن للنظام الاقتصادي واستعادة نشاط القطاع الحقيقي والقطاع المالي. (النجار، 2009، صفحة 18)

- تعرف الأزمة المالية كذلك على أنها تراجع حاد يصيب أسواق التمويل لدولة أو أكثر نتيجة فشل النظام المالي بمؤسساته في أداء أدوار، وهو ما يكون له تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المؤشرات المالية. نظرا للتشابك الوثيق القائم بين مؤسسات النظام المالي وباقي المؤسسات الإنتاجية، فمن المتوقع أن تشهد باقي المؤشرات الاقتصادية تراجعا حادا نتيجة تراجع أداء مؤسسات التمويل على اختلاف أشكالها، وهو ما يؤدي إلى تغذية النزعة التشاؤمية إزاء متانة وصلابة النظام الاقتصادي يتفاقم معها عدم اليقين بمستقبل هذا النظام، ما يشكل تهديدا للمصالح القومية ويضع متخذ القرار أمام تحد صعب وارتباك بليغ نتيجة ضيق الوقت المتاح للبحث عن حلول فعالة في ظل عدم كفاية المعلومات والإمكانيات. (العقون، 2011، صفحة 90)

أدى التشابك الوثيق والاعتماد المتبادل بين المؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى إلى جعل العلاقة بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية قوية ومتلازمة، حيث عادة ما يعقب نشوب الأزمة المالية ركود اقتصادي. (العقون، 2013، صفحة 5، 6)

## 2.2. خصائص الأزمة المالية:

تتصف الأزمة المالية بعدة خصائص تميزها عن باقي الظواهر الاقتصادية، أهمها:

أ- المفاجأة واستحالة توقع حدوثها: تضع المفاجأة عند ظهور الأزمات المالية الكيان الاقتصادي للدولة المتأزمة تحت تهديد خطير، ويضع متخذ القرار في موقف حساس قد ينتج عنه إقرار قرارات وإجراءات قد لا تتسم بالرشادة والنجاعة نتيجة عدم اتضاح الرؤيا من جهة، ونقص التخطيط المبني على بيانات كافية وحقيقية من جهة أخرى. رغم بروز مؤشرات دالة على قرب حدوث الأزمة المالية، إلا أن توقيت وقوعها يبقى عصيا على التوقع.

ب- تهديدها للمصالح الحيوية للدولة: لكي ترتقي مشكلة إلى مصاف الأزمة المالية يشترط، إضافة إلى المفاجأة وعدم التوقع، أن تهدد المصالح الحيوية للدولة المتأزمة، وهو ما يحتم على متخذ القرار التدخل لحل الأزمة، حيث يبقى استقرار النظام المالي وسلامته ضمانا للمحافظة على المصالح الحيوية لأي دولة.

ت- ضرورة التدخل العاجل من متخذ القرار: يستدعي تهديد المصالح الأساسية للدولة من متخذ القرار التدخل السريع بطرح حلول في مدة قصيرة. مع تفاقم خطورة الأزمة وتشابك الأطراف وتداخل المصالح والأسباب من جهة، وضيق الوقت ونقص المعلومات والبيانات في بداية الأزمة من جهة أخرى، يصعب على صانع القرار التعاطي مع الأزمة بفعالية واتخاذ قرارات مناسبة في وقت قصير نسبيا، الأمر الذي ينتج عنه إطالة فترة الأزمة وارتفاع تكلفة مواجهتها. (النجار، 2009، صفحة 18)

### 3.2. مراحل الأزمة المالية:

تمر الأزمة المالية بصفة عامة بستة مراحل أساسية انطلاقا من نشأتها ووصولها إلى مرحلة معالجتها ثم أفولها:

أ- مرحلة الإنذار المبكر: وفيها تبدأ الأزمة بالتشكل، حيث تظهر المؤشرات الدالة على قرب ظهور الأزمة.

ب- مرحلة التبلور والظهور: في هذه المرحلة تتبلور الأزمة المالية بشكل كامل وتصبح ظاهرة وواقع. ت- مرحلة التطور والانتشار: هي المرحلة التي تتطور فيها الأزمة وتتسارع وتيرة انتشارها عبر القطاعات أو عبر الدول.

ث- مرحلة الانفجار: في هذه المرحلة تكون الأزمة المالية قد بلغت ذروتها واشتدت، وتكون الخسائر الناتجة عنها قد تفاقمت بشكل خطير قد تعجز الشركات أو القطاعات المتضررة عن تحملها.

ج- مرحلة التثبيت: بعد مرحلة الذروة، تصبح الأزمة في هذه المرحلة على درجة من الخطورة، حيث تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار بعد تضرر الشركات والمؤسسات النظامية، وتصبح الاقتصادات على حافة الإفلاس والانهيار.

ح- مرحلة المعالجة وإيجاد الحلول: تكون الأزمة في هذه المرحلة قد بلغت مرحلتها الأخيرة بعد تدخل الدول المتأزمة وأحيانا منظمات دولية ودول أجنبية لإدارة الأزمة وإنقاذ النظام الاقتصادي المتأزم وطرح حلول على مختلف الأجل. (لبعل، 2017، صفحة 6)

3. أنواع الأزمات المالية

مع زيادة تشابك العلاقات بين القطاعات الاقتصادية وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بينها، تعددت الأزمات المالية وأصبح من الصعب التفرقة بينها وتحديد نوعها بشكل واضح. وعموما، تصنف الأزمات المالية إلى ما يلي:

### 1.3. أزمة المديونية الداخلية والخارجية:

تظهر أزمة المديونية الخارجية عند عجز الدولة المدينة عن تحمل أعباء ديونها الخاصة أو العامة، ما يضعها في حالة عجز مؤقت أو دائم عن سداد التزاماتها يدفع معها دائنيها إلى الامتناع عن إقراضها مجددا والبحث عن طرق لاسترجاع الديون المستحقة. يؤدي توقف الدول المقترضة عن السداد إلى انتشار المخاوف في الداخل والخارج، ما يعطي إشارة قوية للمضاربين للهجوم على العملة ويدفع المستثمرين إلى التردد أو الامتناع عن الاستثمار، ما يسبب تراجع حاد في تدفق رؤوس الأموال والإنفاق الاستثماري ويعجل بظهور أزمة بنكية أو أزمة عملة. (العقون، 2011، صفحة 91)

2.3. أزمة العملة:

تحدث أزمة العملة عند تراجع سعر الصرف الاسمي للعملة إلى عتبة حرجة بنسبة 25% على الأقل خلال ربع سنة، ويتجاوز معها معدل الانخفاض عن الربع السابق بهامش لا يقل عن 10%. تؤثر التقلبات في سعر الصرف الاسمي بشدة على القدرة الشرائية للعملة ومن ثم على سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي على قدرة العملة على لعب دورها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة. (Park & Lee, 2003, p. 278) غير أنه يستثنى من الحالة السابقة بعض الانخفاضات الكبيرة التي تحدث خلال فترات التضخم المرتفعة، (Hutchison, 2003, p. 328) وقد يكون الانخفاض في العملة كبيرا ويتجاوز الحدود الحرجة ليصبح الحديث عن انهيار العملة. يؤدي تدهور الميزانيات العمومية، نتيجة تزايد حدة التباين، إلى إضعاف القدرة على امتصاص صدمات تراجع تدفقات رأس المال والتجارة من دون إدخال تعديلات على أسعار الصرف والفائدة. تعتبر مشاكل الميزانية العمومية إحدى مظاهر ضعف الاقتصاديات الوطنية تنشأ أساسا من القروض المتعثرة، حيث

يحد ارتفاع هذه القروض من فعالية جهود السلطات النقدية عند رفع أسعار الفائدة للحفاظ على قيمة العملة من التدهور وتحقيق الاستقرار المالي الخارجي. (Dornbusch, 2002, pp. 743-752).

3.3. الأزمة البنكية:

نظرا لوضع البنوك كمؤسسات مالية رائدة في مجال الإقراض وأساسية لعمل النظام المالي والاقتصادي، فإن أي أزمة قد تعترض نشاطها سينتج عنها بعد فترة قصيرة تقلب وعدم استقرار باقي المؤسسات والقطاعات الاقتصادية. تواجه البنوك أحيانا صعوبات خطيرة نتيجة ارتفاع حجم الأصول الرديئة إلى مستويات حرجة تمس بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويزيد في تأزم الوضع قيام بعض الجهات (وكالات إعلام وهيئات مختصة) بنشر المعلومات والتقارير حول الوضعية الصعبة للبنوك، وهو ما يرفع من حجم الشكوك حول الصلابة المالية للنظام المالي مطلقا بذلك موجة تدافع لسحب مفاجئ ومكثف للودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتخلص من أسهمها، والذي يصطدم بعجز البنوك عن الوفاء بالتزاماتها والامتناع عن تلبية طلبات السحب الكبيرة، مؤديا إلى إفلاس البنوك وانفجار أزمة مصرفية. (العقون، 2011، صفحة 91)

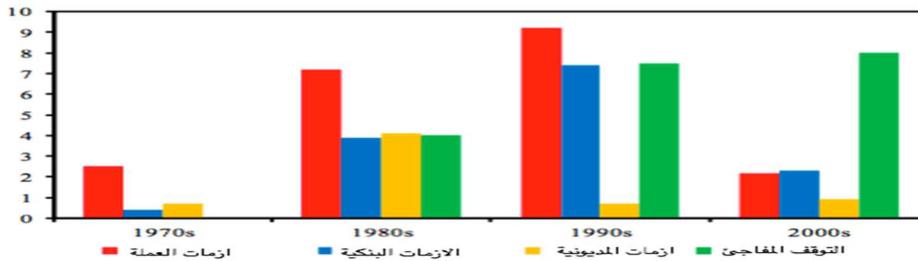
يرجع ارتفاع الأصول الرديئة إلى قيام البنوك في مرحلة الرواج والتحرير المالي بالتمادي في إقراض القطاع الخاص من الأفراد والشركات، مدفوعة بوفرة السيولة لرفع أرباحها دون مراعاة اعتبارات السلامة في نشاطها الائتماني بإهمال عناصر الأمان، السيولة، التوازن، والتناسب والتوافق، حيث يترتب على ذلك جملة من المخاطر، أهمها ارتفاع حالات عجز المدينين نتيجة ارتفاع عدد حالات الإفلاس، وهو ما يرفع من أزمة الديون المتعثرة لدى البنوك ويعظم من مخاطر الأعمال التي تدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى هجرة السوق المحلي. (عماني، 2012، صفحة 26) مع تعاضم تلك المخاطر، تظهر الأزمة البنكية التي تتضاءل معها إمكانية تحقيق الرفاهية ويعاني الجميع من الخسائر. تعتبر الأزمة البنكية سببا مباشرا ورئيسيا في انخفاض قيمة العملات وظهور أزمات التوأم، حيث ينظر إلى الأزمات البنكية على أنها احد عوامل عدم استقرار العملات، حيث تدفع صعوبات البنوك المحلية الأخيرة إلى الامتناع عن فتح خطوط إقراض جديدة، ما يؤدي إلى تراجع العرض المحلي من السيولة ومن ثم أزمة ائتمان والتي تؤدي بدورها إلى إضعاف العملة وجعلها عرضة لحمولات المضاربات عليها. (Jeanne & Wypolsz, 2003, pp. 92,98)

### 4.3. التوقف المفاجئ أو أزمة الحساب الرأسمالي:

يرجع ظهور هذه الأزمات بالدرجة الأولى إلى العوامل الدولية؛ كالتغيرات في أسعار الفائدة الدولية أو انتشار الأصول الخطرة، والتي تتفاعل لينتج عنها توقف مفاجئ في تدفق رأس المال الخاص أو التحول إلى تدفقات كبيرة إلى الخارج، حيث أن التحول المفاجئ في صافي تدفق رأس المال عادة ما تجاوز 10% من الناتج المحلي في كثير من الدول المتأزمة، فيما بلغت 4% في عدد قليل من الدول؛ كالأرجنتين في الفترة 1995-94. (Mendoza, 2002, p. 335) تحدث أزمات التوقف المفاجئ عادة في الدول ذات الخصوم الأجنبية الكبيرة نتيجة اعتمادها على الأسواق الخارجية في تغطية عجز مصادر التمويل المحلية، حيث قد تصطدم حاجة الشركات المحلية إلى الاقتراض الخارجي مع انخفاض الائتمان الممنوح بسبب ارتفاع علاوة التمويل الخارجي أو زيادة القيود الإضافية على الإقراض، ما يؤدي إلى تراجع الطلب الإجمالي ومن ثم انخفاض في الإنتاج الكلي، مزيلا بذلك أثر تخفيض قيمة العملة التي تلجأ إليها عادة الحكومات لرفع الصادرات وتحفيز الإنتاج المحلي. (Claessens & Kose, 2013, p. 13) وعموما، يؤدي التغير المفاجئ في التمويل الأجنبي إلى انكماش الإنتاج المحلي والإنفاق الخاص، انهيار أسعار الصرف الحقيقية وأسعار الأصول والسلع، تراجع حاد في الائتمان للقطاع الخاص، وهبوط حاد في مؤشرات الأسواق المالية، الأمر الذي يرفع من تكلفة خطط الإنقاذ. (Mendoza, 2002, pp. 335-339) يظهر الشكل رقم (01) متوسط عدد الأزمات المالية انطلاقا من سبعينيات القرن الماضي إلى العقد الأول من الألفية الحالية، حيث يظهر ارتفاع عددها خلال العقد الأخير من القرن الماضي بعد أن بلغ التحريم المالي المفرط في العالم أوجه.

الشكل رقم (01): متوسط عدد بعض الأزمات المالية خلال عقود السبعينيات والثمانينات

والتسعينات وبداية الألفية الحالية



Source: (Claessens & Kose, 2013, p. 61)

### 5.3. أزمة الأسواق المالية:

تعرف أزمة الأسواق المالية بظاهرة الفقاعات، حيث تؤدي المضاربات في الأسواق المالية إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية، وخاصة الرديئة منها، إلى مستويات غير عادلة وغير مبررة اقتصاديا مستفيدة من السيولة الكبيرة في الأسواق المالية، فتظهر الفقاعات. وبذلك، ترتفع مخاطر الأسواق المالية على اعتبار أن تراجع أسعار الأصول الرديئة هو أمر محسوم ووشيك، حيث تتوالى عمليات التخلص منها ببيع كميات كبيرة منها وعلى نحو غير متوقع، فتنتشر حالة من الذعر لدى حملة الأصول الأخرى، وتنهار الأسعار بصفة عامة ومعها القيمة السوقية لتلك الأسواق. تؤثر أزمة الأسواق المالية على سمعة دولها وعلى استقرار النظام المالي والاقتصاد ككل، حيث يعقبها انتشار حى سحب الودائع من البنوك وارتفاع المضاربات على انخفاض العملة، لتتوسع الأزمة إلى أزمة بنكية وأزمة عملة ومن ثم أزمة اقتصادية نتيجة شح التمويل. (قدي، 2009، صفحة 9)

### 6.3. الأزمة النظامية أو الأزمة المالية المزدوجة:

تحت ظروف معينة، قد تجتاح الدول مجموعة من الأزمات المختلفة في نفس السنة، وقد تتطور إلى أزمة نظامية أو ما يعرف بالأزمات المزدوجة أو التوائم التي يشمل تأثيرها كل القطاعات الاقتصادية. (الحمش، 2008، صفحة 91) تبدأ الأزمة النظامية بضائقة مالية محلية تتسارع وتيرة انتشارها مع ظهور أزمة عملة، ما يؤدي إلى دخول الدول المتأزمة في حلقة مفرغة، حيث أن الاقتراض بعملات أجنبية في ظل تبني نظام سعر صرف جامد أو ضعيف المرونة مع ضعف المؤسسات الإشرافية وتخلف الأسواق المالية لا يسمح للسلطات بإدخال تعديلات سريعة مباشرة للتكيف مع الصدمات وتوفير بيئة مستقرة للاستمرار في جذب رؤوس الأموال، كما أن ضعف خبرة السلطات النقدية وضعف المؤسسات المالية لا يسمح بإدارة السياسة النقدية المناسبة لسعر صرف مرن بسرعة وفعالية، الأمر الذي يرفع من تكاليف الأزمات ويطيل فترتها. وفي ظل هذه الشروط، فإن التوقعات بأن يسمح البنك المركزي بزيادة مرونة سعر الصرف سيدفع الأعوان الاقتصاديون من المقرضون والمقترضون إلى مراجعة توقعاتهم بشأن سعر الصرف ومن ثم معدل التضخم، ويقلل من الحافز لقبول تدفقات رأس المال الأجنبي المقوم بالعملات الأجنبية، كما يدفع النظام المصرفي إلى خفض الدولارنة (Dollarization) ومراجعة المخاطر التي ينطوي عليها عدم تطابق العملات، ما يؤدي في النهاية إلى تراجع الاحتياطات الأجنبية لمواجهة أي هجوم على العملة

المحلية. (Rogoff & Others, 2003, pp. 38, 44, 53) وبفعل الارتباط الذي أصبح قائما بين مختلف الأسواق، أصبحت فرص تحول أزمة العملة وسعر الصرف أو الأزمة البنكية إلى أزمات نظامية كبيرة جدا. (موسلي، 2014، الصفحات 167-168) تجدر الإشارة أن الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 1997 شهدت خمس أزمات توأم، كانت مزيج من الأزمات البنكية وأزمات العملة، (Ma & Cheng, 2005, pp. 259-263) حيث تنطوي أزمة التوأم على تكاليف عالية كبيرة ترتبط بإعادة رسملة الأنظمة المالية المتأزمة والتي لا يتم تمويلها عادة من خلال إصلاحات مالية واضحة وكبيرة تستهدف تخفيض العجز الحكومي بمزيج من الاستراتيجيات. (Burnside & Others, 2003, pp. 187,188)

#### 4. تطور الأزمات المالية

يزخر التاريخ الاقتصادي منذ القرن التاسع عشر بالكثير من الأزمات المالية، حيث خبرت الاقتصاديات الرأسمالية خاصة بأزمات مالية عديدة ومتنوعة. يعتبر انهيار نظام "بروتن وودز" مع مطلع سبعينيات القرن الماضي نقطة فاصلة في تطور الأزمات المالية، حيث أصبح العالم بعدها يشهد كل فترة قصيرة نسبيا أزمة مالية، تزايدت درجة تعقيدها عن الأزمات التي ظهرت قبل ذلك. وفيما يلي، سنحاول تسليط الضوء على أهم الأزمات المالية التي كانت فاصلة في تاريخ تطور النظام العالمي الحالي.

##### 1.4. الأزمات المالية قبل نظام "بروتن وودز":

شهدت المرحلة التي سبقت انهيار نظام "بروتن وودز" أزمات مالية محدودة ويرجع الفضل في ذلك إلى نظام قاعدة الذهب الذي استمر إلى غاية الحرب العالمية الأولى في سنة 1914 والذي وفر حالة من الاستقرار في العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية. ورغم الاستقرار الاقتصادي والمالي النسبي، إلا أن النصف الأول من القرن العشرين قد شهد أشد الأزمات المالية في القرن الماضي وهي أزمة الكساد العالمي 1929 والتي أحدثت تغيير عميق في الاقتصاد العالمي علاوة على الأفكار الاقتصادية وطريقة إدارة العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية.

مباشرة غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى، أدخلت الدول الأوروبية المنهكة من الحرب إصلاحات على أنظمتها النقدية ساهمت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وانتعاش الاستثمار وارتفاع معدل التوظيف، وبدأت القطاعات الاقتصادية بالتعافي مستفيدة من القروض والمساعدات

المالية من البنوك والحكومة الأمريكية التي استغلت ظروف الدمار بسبب الحرب في التوسع في الاستثمار والإنتاج لرفع صادراتها السلعية والرأسمالية إلى أوروبا المدمرة. بيد أن عودة الآلة الإنتاجية الأوروبية إلى العمل (الثورة الصناعية الثانية) وضعت الاقتصاديات الأوروبية في منافسة مع نظيرتها الأمريكية وقلص من الطلب الأوروبي على الصادرات الأمريكية، ما أدى إلى تكديس السلع الصناعية والزراعية الأمريكية وانخفاض الأسعار التي تراجعت بنسبة 15% و 14% في فرنسا والولايات المتحدة على التوالي، أما إنجلترا فقد كان الانخفاض أكثر حدة (32%). (اللوزي و آخرون، 2011، صفحة 38) حفزت السياسة التوسعية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى لتحفيز الاستثمارات البنوك الأمريكية على رفع إقراضها، وقد وجه جزء هام من القروض لتمويل الحكومات والشركات الأوروبية ترتب عليه ارتفاع مطرد في الإنتاج تجاوز الطلب الفعال والقدرة الاستيعابية للأسواق ما سبب انتشار كساد أفلست معه كثير من الشركات وارتفعت معدلات البطالة، كرس معه تراجع أكبر في الطلب الكلي. (عطون، 2010، صفحة 100) ساهمت القوانين التي تحد من فتح فروع للبنوك في تفويت الفرصة على البنوك لتنويع محافظها من خلال استغلال عامل الجغرافيا الذي يميز الولايات المتحدة ما أضعف قدرتها على مواجهة أي تقلبات في السوق الأمريكي. مع بداية سنة 1929، اقتربت الأزمة من مرحلة الانفجار مع تراجع حجم الودائع في البنوك الأمريكية وتراجع حجم الأعمال مع عجز المقرضين عن السداد وتراجع الطلب على القروض، أعقبها إفلاس عدد من البنوك وضياع مدخرات المودعين (33% من إجمالي الودائع) وانتشار حصى سحب الودائع مدفوعة بعدم تماثل المعلومات، نتج عنها ارتفاع في معدل خسائر الودائع إلى معدلات غير مسبوقة منذ سنة 1860 (وهي السنة التي بدء فيها جمع البيانات) تجاوزت نسبة 2% من الناتج المحلي في سنة 1933 (3,596 مليار دولار) و 3% في الفترة 1933-29، وقد وصل عدد البنوك المقفلة بحلول منتصف سنة 1933 إلى 10253 بنك (40% من إجمالي النظام البنكي). (Calomiris & Mason, 2004, p. 379)

ابتداء من 28 أكتوبر 1929، امتدت متاعب البنوك وتزايدت حدة تماثل المعلومات وسط المودعين في الأسواق المالية، حيث عرفت سنة 1929 تراجع الأسعار بنسبة 66% في ألمانيا و 90% في الولايات المتحدة التي تراجع فيها مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 12,8% (ما يعادل 38,3 نقطة) ما صعب على البنوك إصدار أسهم جديدة تسمح برفع قاعدتها الرأسمالية لامتناس خسائر

القروض التي مست حتى البنوك السليمة. رغم تدخلات البنوك المركزية بخفض سعر الفائدة والخصم، إلا أن مظاهر الركود استمرت وانتشرت إلى عدة مناطق في العالم محدثة تقلبات عنيفة في أسعار صرف العملات الرئيسية بسبب تفاقم العجز في الميزانيات العامة وموازين المدفوعات، وتراجعا حادا في الاحتياطات الذهبية الرسمية. في ظل تزامن تلك الأزمات، سارعت إنجلترا في 21 سبتمبر 1931 إلى إيقاف قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، وتبعتها في ذلك الولايات المتحدة في سنة 1933. تسببت الأزمة في تراجع قيم العملات الرئيسية بحوالي 50-84% مقارنة مع وضع ما قبل الأزمة، وفشلت 25 دولة في الوفاء بديونها، (عطون، 2010، الصفحات 100-102) كما تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 37% وتقلصت التجارة الدولية بنسبة 61%، فيما ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى 30 مليون، كان نصفهم في الولايات المتحدة. (اللوزي وآخرون، 2011، صفحة 40)

تعتبر أزمة الكساد الكبير 1929 أعمق أزمة عرفها النظام الرأسمالي حتى ذلك الحين، ونقطة فاصلة في تاريخ تطور النظام الاقتصادي العالمي نظرا لتأثيرها العميق على سياسات الدول الاقتصادية وفي طريقة الحكومات في إدارة الاقتصاد والتعامل مع المسائل الاقتصادية. (Calomiris & Mason, 2004, p. 383) رغم الجهود المبذولة للتحكم في الأزمة، لم يتمكن النظام الرأسمالي الحر من استعادة مصداقية سياسة الحرية الاقتصادية القائمة على حياد الدولة، واستتوت الدعوة إلى تبني سياسة تدخلية تهدف في مضمونها إلى إعادة توزيع الدخل وكسر الاحتكارات ورفع مستوى الطلب الكلي الفعلي لزيادة الإنتاج والتشغيل، غير أن تلك الدعوات لم تفلح في وقف حدوث الأزمات المالية.

#### 2.4. أزمة انهيار نظام "بروتن وودز" (الأزمة النقدية الدولية):

تلا نهاية أزمة الكساد العالمي في سنة 1939 اندلاع الحرب العالمية الثانية التي انتهت بتدمير البنية التحتية وتخريب الآلة الإنتاجية في أوروبا، نتج عنها ندرة غير مسبوقه في رأس المال في أوروبا. (دويدار، 2007، صفحة 304) لوقف الاضطرابات واستعادة الاستقرار، اجتمع ممثلو 44 دولة في "بروتن وودز" في الولايات المتحدة في سنة 1944، وتم الاتفاق على تأسيس نظام اقتصادي ليبرالي جديد قائم على دعائمين، هما: نظام نقدي ومالي يتولى الإشراف عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ونظام تجاري (ميثاق هافانا) تحكمه اتفاقية "الجات 1947" التي تطورت

لاحقا إلى منظمة التجارة العالمية في سنة 1994. (إبراهيم، 1997، صفحة 63) عقدت الآمال على صندوق النقد الدولي لتعزيز التعاون النقدي الدولي وتوفير أطر للتشاور والتفاوض لحل الاختلافات وتجنب الإجراءات الانتقامية، وذلك بتوفير السيولة الدولية من العملات الأجنبية للدول الأعضاء لإصلاح الاختلال في موازين المدفوعات وتحقيق استقرار الصرف وإلغاء القيود على الصرف التي من شأنها إعاقة نمو التجارة الدولية ومعها الإنتاج والتوظيف، ما يؤدي إلى انتشار الرخاء والسلام في العالم. (عوض الله، 2005، صفحة 112) غير أن فترة الاستقرار والرخاء المنبثقة عن اتفاقيات "بروتن وودز" لم تلبث طويلا، حيث بدأت الاضطرابات والتصدعات تظهر في النظام الاقتصادي الدولي، وذلك بتسجيل الولايات المتحدة، التي اعتبرت الضامن لاستقرار الاقتصاد العالمي، عجز في ميزان مدفوعاتها تفاقم منذ سنة 1970 مع تراجع القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية ليزرع الشك حول قوة الدولار ومستقبله وينشر حالة عدم اليقين في الأسواق المالية، ما أدى إلى تراكم طلبات البنوك المركزية إلى البنك الفدرالي الأمريكي لتحويل الدولار إلى ذهب. (الحجار، 2003، صفحة 148)

أدى تزامن تلك الظروف مع ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الذي خفض من قيمة الدولار الحقيقية، ما دفع الفدرالي الاحتياطي إلى التدخل لدعم الدولار بشراء كميات كبيرة منه للحفاظ على استقرار أسعار صرفها المرتبطة بالدولار، كما قامت بتوسيع الحد الأقصى لتقلب عملاتها إلى 2,25% في 18 ديسمبر 1971. (يونس، 2009، صفحة 318) مع تدهور الدولار، اشتدت عمليات المضاربة على انخفاضه، والتي زادت من عمليات انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج الولايات المتحدة ضمن ما يعرف بسوق الدولار الأوروبي، الذي شهد طفرة في حجم عملياته من 2 مليار دولار في سنة 1960 إلى 190 مليار في سنة 1975. مع اشتداد عمليات المضاربة وتعمق عدم الثقة في الدولار، زادت طلبات تحويله إلى ذهب وارتفع سعره واستنزف الاحتياطي منه لدى الولايات المتحدة. (عطون، 2010، صفحة 106) رغم مساعي الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة لاسترجاع الاستقرار بإنشاء مجمع الذهب وإقناع دول عديدة ببيع الذهب لخفض أسعاره وكذا الامتناع المؤقت عن المطالبة بتحويل الدولار إلى ذهب، إلا أن متاعب الاقتصاد الأمريكي واشتداد المضاربة قد أفضل تلك المساعي، وتواصل الضغط على المخزون من الذهب الذي لم يتعد

في سنة 1971 قيمة 11 مليار دولار، فيما وصل ما بحوزة البنوك المركزية الأخرى من دولار ورقي إلى 68 مليار دولار. (يونس، 2009، صفحة 327)

أمام هذا الوضع، لم يستطع الفدرالي الأمريكي مواصلة الصمود وأعلن الرئيس "نيكسون" في 15 أوت 1971 عن فك الارتباك بين الدولار والذهب، تعويم الدولار، والتوقف النهائي عن الاستجابة لأي طلب تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما يعني عمليا انهيار نظام "بروتن وودز" الذي خلف اضطرابات شديدة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية وفوضى عارمة في أسواق المال والصراف. (إبراهيم، 1997، صفحة 72) وعليه، سارع صندوق النقد الدولي إلى عقد ورشات للإصلاح وإجراء تخفيضين في قيمة الدولار في سنتي 1972 و 1973 بنسبة 8,6 و 11,1% على التوالي بعد أن ظل مستقرا منذ سنة 1943، كما قامت الدول الأوروبية بتعويم عملاتها. (يونس، 2009، صفحة 333) تسببت تلك الأحداث والتي عرفت بالأزمة النقدية الدولية (1971-1974) في فوضى كبيرة في الأسواق المالية الدولية، هزت معها الثقة في صندوق النقد الدولي الذي تعرضت مشروعية للشك ما دام قد أخفق في توفير الاستقرار المالي وتقليل تقلب الأسواق ومراقبة السياسات الاقتصادية لأعضائها، وهو ما دفع أجهزة الصندوق للتحرك لتشكيل لجنة "إصلاح النظام النقدي الدولي والقضايا المتعلقة به" في جويلية 1972. (قادري، 2005، صفحة 22) وفي اجتماع جامايكا (جانفي 1976)، تم الاتفاق على ملامح النظام الجديد المؤسس على نظام الصراف الموعوم الأكثر مرونة يستبعد فيه أي دور للذهب في تسوية أرصدة موازين المدفوعات، كما يترك للدول كامل الحرية في اختيار الإجراءات الخاصة بالصراف. (يونس، 2009، صفحة 334) مع زوال إلزامية تثبيت سعر صرف، لم تعد هناك حاجة للرقابة على رؤوس الأموال كأداة للحفاظ على ذلك السعر الثابت، فرفع القيود على رؤوس الأموال أدى إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال بالتزامن مع إدخال كثير من الدول لإصلاحات من أجل تحرير أنظمتها المالية والاقتصادية. (Obstfeld & Taylor, 2003, p. 126)

#### 3.4. الأزمات المالية في فترة ما بعد انهيار نظام "بروتن وودز":

أدى انهيار نظام "بروتن وودز" إلى فوضى اقتصادية ونقدية مع تسجيل العملات الرئيسية انقلابات حادة أثرت على حركة التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي. سنحاول فيما يلي التطرق الى أهم الأزمات المالية التي ظهرت بعد انهيار نظام "بروتن وودز".

أ- أزمات الثمانينات: تميزت فترة الثمانينات بما يعرف بأزمة الأسواق المالية، فعلى إثر الاضطرابات التي هزت أسواق العملات التي تلت انهيار نظام "بروتن وودز" باشرت الدول الكبرى إطلاق حزمة من التدابير لإعادة الاستقرار لأسعار صرف عملاتها توجت بتحسين أسعار الصرف وخاصة الدولار. رغم نجاح السياسة الانكماشية التي تبنتها الدول الصناعية قوامها رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها والتحكم في معدل التضخم في الحدود المستهدفة، إلا أن ضغط الركود الصناعي وتراجع الطلب المحلي وانكماش الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة إضافة إلى تدهور الميزان التجاري دفع الاحتياطي الفدرالي إلى إعادة النظر في سياسته الانكماشية. (عطون، 2010، صفحة 188) ابتداء من سنة 1982، شرع الفدرالي الاحتياطي في نهج سياسة توسعية بزيادة كمية النقود بمعدلات عالية بالتزامن مع تخفيض أسعار الفائدة وذلك في مسعى منه لتحفيز الناتج المحلي، وقد نتج عن السياسة التوسعية اتساع الفجوة بين الناتج المحلي الاسمي الذي انتعش مسجلا نموا بطيئا في سنة 1983 واستمر إلى 4 سنوات، ومعدل نمو النقود (8% سنويا) الذي تراجع بعد ذلك (3%)، (Frankel, 1990, p. 113) تلك الفجوة رفعت معدل التضخم وأسهمت في انخفاض قيمة الدولار وتحسن المركز التنافسي للولايات المتحدة وتحفيز الاستثمارات. (عطون، 2010، صفحة 45) في سبيل دعم استقرار الدولار، جاء اتفاق "الوفر" في 22 فيفري 1987 ليسمح بتدخل الحكومات السبع بكثافة من خلال التزام الدول السبع الكبرى بسياسات تحفيزية والتزام الولايات المتحدة بتخفيض العجز الحكومي إلى 2,3% من الناتج المحلي في سنة 1988. تنفيذا لقمة "فوناباشي" في سنة 1988، تم الموافقة على صرف 4 مليار دولار للتدخل لتثبيت الين والمارك بين 5% صعودا ونزولا. (Obsfeld, 1990, pp. 199-203)

عملا باتفاقات اللوفر، ارتفعت التدخلات المشتركة لكل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا لتخفيض قيمة الدولار، من خلال الدخول في عمليات سوق مفتوحة لبيع الأصول المقومة بالدولار، وقد أسفرت تلك التدخلات عن ارتفاع سعر الدولار للمارك بنسبة 14,3% و 5,9% للين. (Obsfeld, 1990, pp. 199-228) أدى التخفيض المتتالي في أسعار الفائدة وفي قيمة الدولار إلى تراجع العائد على الموجودات المقيمة بالدولار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الثقة في الدولار، فسارع المستثمرون الأجانب إلى التخلص من الأوراق المالية، وخاصة الأسهم المقومة بالدولار مقابل عملات أقوى، وفضل كثير من المستثمرين التعامل في الأسواق النقدية الأكثر سيولة.

غداة الإعلان عن تسجيل شركات البترول الأمريكية ذات الأهمية النظامية متاعب مالية بسبب انهيار أسعار البترول، تواصل الانخفاض في أسعار الأوراق المالية وتقلبات أسعار الصرف انتهت بانهيار مؤشرات الأسواق المالية الأمريكية في 19 أكتوبر 1987 حيث انخفض مؤشر داو جونز بنسبة 21,6%، مع تسجيل خسائر كبيرة بالأسواق المالية الرئيسية الأخرى.<sup>1</sup> في فترة جد قصيرة، ونتيجة لصدمة الأسواق المالية، فقدت الولايات المتحدة حوالي 1000 مليار دولار من ثروتها المالية، وامتنع 95% من المتدخلين في الأسواق المالية الأمريكية عن الشراء والبيع نتيجة أثر العدوى (سلوك القطيع)، وانهارت الأسهم، وفي ذلك تكاد أزمة 1987 تماثل أزمة 28-29 أكتوبر 1929. (Szpiro, 2009, pp. 268,269) أجبرت الفوضى التي أعقبت أزمة 1987 السلطات النقدية في الدول المشمولة بالأزمة إلى إيقاف التعامل في بعض البورصات، رفع أسعار الفائدة لوقف تقهقر الأسواق المالية، واقتناء مليارات الدولارات لدعم الدولار في مقابل عملاتها، وهو ما أدى إلى عودة الاستقرار تدريجيا إلى الأسواق المالية. (عطون، 2010، صفحة 188)

في خضم المناقشات والاجتماعات الرامية إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف ووقف الفوضى التجارية، كانت كميات كبيرة من رأس المال تتدفق على الدول النامية في شكل قروض من البنوك الكبرى لتمويل العجز في موازين المدفوعات، أو لتمويل مشاريع التنمية التي كان كثير منها ضعيف الفعالية، أو استثمارات من الشركات متعددة الجنسيات مستفيدة من الفوائض المالية للدول النفطية الباحثة عن تحقيق عائد أفضل بعد الركود التضخمي الذي استشرى في الدول الصناعية والاضطرابات النقدية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. (عوض الله، 2005، صفحة 129) رغم الاختلافات في فلسفة استخدامات المال المتدفق، إلا أن عموم الحال كان يشير إلى توجيهه إلى تمويل الاستهلاك ومشاريع مشكوك في جودتها، وبسرعة تحول المال الوافد إلى كعب أخيل لتلك الاقتصاديات، خاصة وأنه تم بواسطة بنوك خاضعة لإشراف ضعيف لا تمتلك خبرة كافية وتفتقد القدرة الاستشرافية لتوجيهها إلى المشاريع الجيدة. (Edwards, 1999, p. 8) حيث كانت كثير منها مملوكة للحكومات في بيئة تميزت بانخفاض التنافسية وانخفاض الإنتاجية والنمو. استطاعت الدول النامية استقبال كميات كبيرة من رؤوس الأموال ارتفعت معها التزاماتها دون أن يقابلها اقتصاديات متنوعة وصلبة قادرة على سداد تلك الالتزامات نتيجة اعتمادها على إنتاج وتصدير المواد الأولية وبعض السلع نصف المصنعة. (عوض الله، 2005، صفحة 129)

مع تحسن قيمة الدولار والإسترليني بعد قيام البنوك المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا بتطبيق سياسة انكماشية ورفع أسعار الفائدة إلى 20% في سنة 1980، أصبحت التزامات خدمة الدين عبئا لا يمكن لاقتصاديات الدول النامية المدينة الاستمرار في تحمله، فلم تفلح محاولاتها بزيادة صادراتها من المواد الأولية لتوفير النقد الأجنبي الكافي لتسديد ديونها، وتفاقت الوضعية مع انخفاض أسعار المواد الأولية والطاقوية بما فيها البترول الذي تقهقر إلى 10 دولار للبرميل في سنة 1986. (إبراهيم، 1997، صفحة 86) مما زاد من خطورة الأزمة وعبء الديون الخارجية هو فشل المشروعات الممولة بقروض أجنبية في تنويع الصادرات والاكتفاء الذاتي من السلع المصنعة، نتج عنها تراجع النمو الاقتصادي، استمرار الاعتماد على الخارج، فشل نموذج التنمية الصناعية الهادف إلى إحلال الواردات، مع تدهور قدرة الدول على خدمة ديونها. وعليه، توقفت البنوك الأجنبية عن فتح خطوط تمويل للدول النامية سواء تلك المدينة أو غير المدينة، وتسارعت وتيرة خروج رؤوس الأموال منها وتدهورت قيم عملاتها أمام الدولار الآخذ في الارتفاع إلى أن انفجرت أزمة الديون الدولية في سنة 1982 حين أعلنت المكسيك توقفها عن الدفع، دفعت الدول الدائنة لها إلى الإسراع بالتدخل لمساعدة المكسيك على خدمة ديونها خوفا من انتقال الأزمة إلى دول أخرى بما يضع النظام المصرفي الأمريكي أمام خطر الانهيار. (عوض الله، 2005، صفحة 146)

ب- أزمة النظام النقدي الأوروبي 1992: بعد عقد من الزمن تميز بالاضطرابات الخطيرة عقب الإعلان عن تعويم الدولار في سنة 1972 ومن ثم انهيار نظام "بروتن وودز" وارتفاع أسعار البترول في السبعينات، نجحت الدول الأوروبية في وضع حد لتقلبات عملاتها والتحكم في معدلات التضخم بعد الاتفاق على نظام الثعبان الأوروبي تطبيقا لاتفاق بازل لوضع حد لتقلبات العملات الأوروبية مقابل الدولار في حدود 2,5% صعودا ونزولا. بعد المشاكل التي رافقت العمل بالاتفاق وعجز بعض الدول؛ كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، عن احترام هامش التقلب نتج عنه خروجها من أسس نظام الثعبان، أخذت الدول الأوروبية ابتداء من سنة 1978 بالعمل بالنظام النقدي الأوروبي تدريجيا، حيث كان أكثر ليونة وقابلا للمراجعة والتعديل حسب الحاجة، ويختلف كليا عن النظام السابق في كونه يعتمد على سلة من العملات أطلق عليها "الإيكو" (ECU) بدلا من الدولار، مع هامش تقلب للسعر المركزي للعملة لا يتعد 2,25% صعودا ونزولا وتخصيص 20% من احتياطي الصرف لكل دولة للتدخل المشترك للدفاع عن سعر التعادل المختار. (Noreck & Voisin, 1994, p. 124) حقق

التعاون المشترك في إطار النظام النقدي الأوروبي نجاحا في تخفيف حدة الفروق بين معدلات التضخم وكبح أي إجراءات لتخفيض أسعار الصرف، وبالتالي لم يكن هناك سبب للمطالبة بعلاوة الخطر في المجموعة الاقتصادية، ما اكسب النظام النقدي الأوروبي مصداقية لدى الجمهور والشركات. (Giavazzi & Giovannini, 1990, pp. 248-255)

تعارضت ضرورات الحفاظ على استقرار أسعار الصرف والتحكم في التضخم والتحكم في العجز الميزانياتي عملا ببنود معاهدة "مايستريخت" مع تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة الذي اجتاح الدول الأوروبية، رافعا بذلك الضغط على السلطات النقدية والمالية للتخلي عن سياساتها الانكماشية المتشددة وتبني سياسة توسعية لرفع الطلب وتحفيز الاقتصاد لخفض معدلات البطالة خاصة. (Noreck & Voisin, 1994, pp. 124-126) ساهمت السياسات النقدية الانكماشية في انكماش اقتصادي، ما أعطى إشارة قوية للمضاربين لشن هجمات على العملات الأوروبية في سبتمبر 1992 ثم في صيف 1993، والتي أحدثت ما سمي بأزمة النظام النقدي الأوروبي. لتثبيت استقرار سعر الصرف، قامت دول أوروبية بالتدخل بشراء كميات كبيرة من الدولار ورفع كل من سعر الإقراض وأسعار الفائدة وسعر الخصم والتي لم تنجح في وقف انخفاض قيمة العملات الأوروبية مقابل الدولار. دفعت التخفيضات التي طالت قيمة العملات المستثمرين إلى التخلص من العملات وإعادة تخصيص استثماراتهم في أدوات مالية قصيرة الأجل، ما نتج عنه تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول المتأزمة. (Bagliano & Others, 1996, pp. 232-249)

ابتداء من صيف 1993، كثفت البنوك المركزية الأوروبية من تدخلاتها لمواجهة حملة المضاربات التي لم تنفع الاحتياطات الرسمية للدولار التي استنفدت في كبحها<sup>2</sup> بسبب عظم حجم الأموال الساخنة التي تورطت في حملة المضاربات، ما أجبر الحكومات على توسيع هامش التقرب للسعر المركزي الأوروبي إلى نسبة 15%. نظرا لأن حملة المضاربات كانت قد أحدثت تغييرات كبيرة في احتياطات البنوك المركزية والتي أثرت بدورها على عناصر الأصول الاحتياطية الرسمية في موازين المدفوعات، فإنه يمكن الإشارة إلى تلك الأزمات على أنها أزمات موازين مدفوعات أيضا، حيث قدرت خسائر البنوك المركزية الأوروبية المتدخلة بين 4 إلى 6 مليار دولار ذهبت كأرباح للمضاربين. (Mishkin, 2004, p. 495) رغم الخسائر التي نجمت عن هجمات المضاربة، إلا أنها

قامت بتصحيح قيمة الجنيه الإسترليني الذي غالت السلطات النقدية في تقييمه مما انعكس إيجابا على الاقتصاد البريطاني الذي تحسنت تنافسيته. (Corsetti & Others, 2002, p. 222)  
ت- الأزمة المكسيكية 1994: تزامنا مع أزمة المديونية التي ضربت أهم الدول الناشئة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، ومع تراكم أعباء القروض وتزايد مشاكل ميزان المدفوعات، أعلنت المكسيك في سنة 1982 عن توقفها عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية إزاء البنوك التجارية والمؤسسات النقدية الدولية. (البلاوي، 2000، صفحة 95) ترجع الأزمة المكسيكية في جذورها إلى الاختلالات التي رافقت مسيرة التحرير المالي، حيث تبنت الحكومة المكسيكية التحرير المالي للتغلب على التشوهات التي أصابت الهيكل الاقتصادي والمالي، فأعلنت في سنة 1985 فك الارتباط جذريا مع سياسة الحماية بتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي والسماح بحيازة الأراضي مع الانضمام إلى اتفاقية "الجات"، فضلا عن خطة تحرير جديدة أعقبتها إصلاح ضريبي وبرنامج خصخصة جذري، ومنذ ذلك الحين استمرت عملية الانفتاح دون توقف، وبحلول سنة 1987 كانت التجارة في المصنوعات قد تحررت كليا.

استطاعت خطط التحرير والإصلاح تحقيق طفرة في الصادرات الصناعية، كما ارتفع إنتاج صناعات كثيرة وزاد الاستهلاك وارتفعت الإنتاجية في قطاع الصناعة، واستطاعت المكسيك استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ارتفع تدفقها بحلول سنة 1987 بعشرين مرة عما كان عليه في السبعينات، وأصبحت المشغل الرئيسي للعمالة في الصناعة. (Tornell & Others, 1997, pp. 26-42)  
لتطويره وتحسين تنافسيته بتحريره من القيود التي فرضت عليه، حيث خفضت السلطات النقدية الاحتياطي الإلزامي وألغت إلزامية اقتناء سندات حكومية (القمع المالي)، كما ألغت القيود على الإقراض والاقتراض وسقوف أسعار الفائدة بالتزامن مع دمج بعض بنوك وخصخصة أكبر البنوك، ما أسفر عن تحسين فعالية النظام المالي في تخصيص الموارد المالية ورفع تنافسيته. (Bonturi, 2002, p. 6)

أعقب موجة التحرير المالي والتجاري توسع كبير في الإقراض، حيث تعدى معدل نموه نسبة 50% في الفترة 1994-92 مع ارتفاع حاد في القيمة الحقيقية لصرف العملة بحوالي 15%. غير أن ذلك النجاح لم يستمر طويلا، فتزامن ضعف القطاع الخاص مع دورة الانتعاش الإقراضي

السريعة وتدني القدرة على مراقبة وتمييز فعالية وكفاءة المؤسسات المقترضة أدى إلى تدهور جودة الائتمان وإفلاس بعض البنوك. (Tornell, 2004, pp. 428-434) أدت السياسات غير المناسبة التي سيرت فترة ما بعد التحرير المالي إلى نشوب أزمة بنكية، ففي ظل قصور المعايير المحاسبية الإشرافية ونقص الشفافية إضافة إلى ضعف خبرة الكوادر البشرية القادرة على الإشراف الفعال على البنوك ومراقبة عملياتها، توسعت البنوك بشكل كبير وغير مسبوق في إقراضها بدون ضمانات كافية وتجاهلت المخاطر التي تحكم عملياتها، ما أضعف النظام البنكي الذي ارتفعت هشاشته وارتفعت الضغوط على ربحيته. (Bonturi, 2002, p. 6) بحلول الأزمة السياسية في سنة 1994، بدأت ملامح عدم الاستقرار بالظهور تباعا، حيث أدت الاضطرابات الخطيرة التي رافقت الانتخابات واغتيال مرشح الحزب الحاكم "دونالدو لويس كولوسيو" إلى انتشار عدم اليقين في الأسواق. (Mishkin, 2004, p. 207)

ترتب على الأزمة السياسية انخفاض حاد في تدفقات رؤوس الأموال (أزمة توقف مفاجئ) وظهور العجز في ميزان المدفوعات واتساعه بالنسبة لحساب رأس المال، حيث كانت تدفقات رؤوس الأموال الخاص في غالبيتها استثمارات في المحافظ المالية سريعة التقلب والحركة مع بداية سنة 1990، وهو ما رفع المخاوف من عدم قدرة الدولة على خلق موارد من النقد الأجنبي تكفي لخدمة مديونيتها. (Edwards, 2002, pp. 29,30) في مسعى لتجنب انخفاض قيمة العملة وتراجع النمو، اتبع البنك المركزي المكسيكي سياسة توسعية مستخدما الاحتياطات لدعم سعر الصرف، وهو ما أدى إلى تآكلها من 28 مليار دولار في فيفري 1994 إلى 6 مليار في منتصف ديسمبر 1994. غير أن استمرار حالة عدم اليقين شجعت المضاربة على انخفاض العملة، ما أجبر بالبنك المركزي إلى تخفيض قيمة البيزو في ديسمبر 1994 ثم تعويمه لاحقا (أزمة عملة) (الشحات، 2001، صفحة 35) على إثر استنزاف الاحتياطات بعد ارتفاع في سعر صرف البيزو مقابل الدولار بنسبة 44% بين 20 و 31 ديسمبر 1994، (Burnside & Others, 2003, p. 205) صعب معها على كثير من الشركات التي كانت تنشط في القطاعات غير التجارية تسديد ديونها المقومة بالدولار ودفع الحكومة إلى التدخل لإنقاذ الوضع، حيث قدرت التكاليف بحوالي 20% من الناتج المحلي. (Tornell, 2004, p. 428)

مع حلول آجال استحقاق الديون قصيرة الأجل التي بلغت 28 مليار دولار، لم تكن السيولة المتوفرة والمقدرة ب 6 مليار دولار كافية لسد التزامات الحكومة المكسيكية، الأمر الذي دفع الحكومة في أوائل 1995 إلى إعلان التوقف عن تسديد ديونها (أزمة مديونية)، حيث تدخلت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي على عجل بضخ سيولة في شكل قروض لإنقاذ الدولة وتسديد المستحقات من الديون. (الشحات، 2001، صفحة 35) ومع ذلك، واصل سعر الصرف ارتفاعه متسببا في تفاقم أزمة البنوك المستمرة (أزمة توأم)، وكانت النتيجة هي ارتفاع كبير في عجز الحكومة المكسيكية والمرتبطة بخطة إنقاذ البنوك المتأزمة. (Burnside & Others, 2003, p. 208) مع انخفاض القيمة الاسمية ثم الحقيقية للعملة، انهارت أسعار السلع غير التجارية داخل المكسيك، وبظهور أزمة التوقف المفاجئ حدثت تصحيحات هامة في أسعار المنازل والأراضي في سنة 1995، تزامنا مع التراجع الكبير في تدفق رأس المال وانهيار الائتمان المحلي. (Mendoza, 2002, pp. 339-341) تجدر الإشارة أن الزيادة الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتوسع البنوك المحلية في الإقراض التي سبقت أزمة التوقف المفاجئ كانت العامل الرئيسي وراء ارتفاع التضخم في قطاع الإسكان والزيادة الكبيرة في أسعار العقارات والأراضي. باجتماع تلك الظروف، بدأت بوادر أزمة نظامية بالوضوح، دفعت البنك المركزي المكسيكي إلى إطلاق مجموعة برامج لدعم النظام البنكي، من خلال إعادة هيكلة مديونيته بتمديد فترة استحقاق القروض وتثبيت أسعار الفائدة على أساس معدل التضخم، كما قامت الحكومة ببيع وتصفية بعض البنوك ورفع رأسمال بنوك أخرى بضخ سيولة مالية سواء عن طريق القروض أو شراء المحفظة المالية. تكللت تلك البرامج بإنقاذ النظام البنكي ولكن بتكاليف باهظة وقعت على عاتق الخزينة، حيث قدرت التكاليف بضعف حقوق المساهمين في البنوك وربع القروض القائمة، أي ما يعادل حوالي 20% من الناتج المحلي. (Bonturi, 2002, p. 6)

ث- أزمة جنوب شرق آسيا 1997: عرفت دول منطقة جنوب شرق آسيا ابتداء من العقد السابع طفرة اقتصادية وصفت بالمعجزة الآسيوية شملت المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية وحتى الاستثمار، حيث ارتقت المنطقة في سنة 1994 لتصبح رابع أكبر مجموع تجارية مباشرة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بفضل الآليات والاتفاقات التي وضعت للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتجارة البينية والدولية وكذلك سلوك اتجاهات ليبرالية للاندماج في

الأسواق المالية في محاولة لتجاوز عدم كفاية مصادر التمويل المحلية (المدخرات) باستقطاب رأس المال الأجنبي وتسهيل تدفقه للمساهمة في عملية التصنيع ودعم الصناعات التصديرية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية. (الامام، 2000، صفحة 340) ترتب على الإفراط في تشجيع الاستثمار الأجنبي تزايد تدفق رؤوس الأموال الساخنة على الأسواق إضافة إلى توسع البنوك والقطاع الخاص في الاستدانة من الأسواق المالية الدولية بالدولار وبآجال قصيرة ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأدوات المالية في أسواق المنطقة لمستويات مبالغاً فيها، بدأت فقاعة الأسهم والسندات بالظهور. وعليه، أضحى النظام المالي بمؤسساته الحيوية على درجة كبيرة من الهشاشة والحساسية الشديدة للمتغيرات الإقليمية والدولية، وهو ما تحقق في سنة 1997 حين أدرك المستثمرون وضعياً النظام المالي ومعه باقي القطاعات الاقتصادية وتراجعت الثقة في اقتصاديات المنطقة، الأمر الذي ترتب عليه هروب رؤوس الأموال من المنطقة مسبباً انهيار الأسواق المالية مع بداية يوم الاثنين من أكتوبر 1997. (محي الدين، 2013، صفحة 421)

لعبت سياسة سعر الصرف الثابت دوراً أساسياً في أزمة جنوب شرق آسيا، فاعتماد السلطات النقدية على سعر صرف ثابت أجبرها على رفع أسعار الفائدة لدعم العملة المحلية إلى مستويات قياسية بلغت 35% في كوريا من عملية انهيار الأسواق لما ذلك من تأثير قوي على المستثمرين الذين سارعوا إلى التخلص من الأوراق المالية (سلوك القطيع) لانخفاض عوائدها وتوظيف حصيلة البيع في ودائع بنكية. (العزاوي و خميس، 2010، صفحة 25) علاوة على تأثير خروج الأموال على أسعار صرف عملات دول المنطقة، أدى الارتفاع الحاد في قيمة الدولار الحقيقي إلى ارتفاع المضاربة على عملات المنطقة أجبرت معها البنوك المركزية في المنطقة على التدخل باستخدام الاحتياطات المتوفرة لدعم العملة حفاظاً على وتيرة التصدير، إلا أن اشتداد المضاربة رفعت من وتيرة نفاذ الاحتياطات، ما أجبر دول المنطقة على تخفيض عملاتها ثم تعويمها ابتداء من النصف الثاني من 1997. (الشحات، 2001، صفحة 60)

ج- الأزمة المالية العالمية 2008: بعد أزمات العقد الأخير من القرن العشرين، تواصل مسلسل الأزمات المالية وترسخت معها المخاوف من انهيار آخر للنظام النقدي الدولي، حيث شهد نهاية العقد الأول من القرن الحالي ظهور الأزمة المالية العالمية التي تعتبر أشد وأخطر أزمة مالية واقتصادية في التاريخ الاقتصادي الحديث. تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 أمريكية المنشأ عالمية

التأثير نتيجة تضافر عدة عوامل سابقة جعلت من الأسواق شديدة الارتباك والتفاعل ومتبادلة التأثير. فبعد فترة من الانتعاش الاقتصادي بدأت من نهاية العقد الأخير من القرن الماضي شمل الاقتصاد الأمريكي ومعه أكبر الاقتصاديات عرف خلالها القطاع العقاري عالي المخاطر طفرة غير مسبوقة، بدأت بوادر التراجع بالظهور مع مطلع سنة 2007 مع تسجيل السوق العقاري في الولايات المتحدة لانتكاسة أصابت تداعياتها البنوك التي استثمرت أموال ضخمة في تمويل استهلاك العائلات الأمريكية من العقار وبأسعار فائدة متغيرة رغبة منها في تعظيم أرباحها ومكافئات مجلس إدارتها، تجاوزت معها الأسواق المالية لاسيما بعد الكشف عن خسائر ضخمة لبنوك ومؤسسات مالية.

سجلت مؤشرات بورصة نيويورك تقلبات حادة امتدت انعكاساتها إلى باقي الأسواق الأخرى بفعل الارتباط والاندماج بين الأسواق المالية. بلغت قيمة القروض العقارية عالية المخاطر للبنوك الأمريكية في سنة 2006 حوالي 40% من أصولها، وقد كانت أغلب تلك القروض بضمانات غير كافية أو بضمانات سريعة التقلب تجاوزت قيمتها أضعاف رأسمالها تعارضت مع شروط العمل البنكي السليم والأمن. بمجرد ارتفاع أسعار الفائدة، أعلن كثير من المقترضين عن عجزهم السداد عن بالتزامن مع تراجع في التوظيف مع تسجيل الاقتصاد الأمريكي لأسوء أداء منذ سنوات، ما أدى إلى تراجع حاد في سيولة البنوك والذي اصطدم بإحجام المستثمرين عن شراء المنازل المحجوزة نتيجة تراجع الثقة في البنوك خاصة والنظام المالي عموما. وعليه، ارتفعت خسائر البنوك ذات الأهمية النظامية دفعت بعضها إلى الإفلاس، الأمر الذي ترتب عليه تراجع السيولة في الاقتصاد الأمريكي وتشديد شروط الإقراض أحيانا والامتناع عن الإقراض أحيانا أخرى. وعلى إثر هذه الوضعية الصعبة انهارت أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية الأمريكية، انتقلت تداعياتها إلى أسواق مالية أخرى بفعل النشاط المكثف للتوريق والإقبال المفرط على المشتقات المالية لأغراض المضاربة مستفيدة من ظروف التحرر المالي والتقدم التكنولوجي. (الموسوي، 2010، صفحة 7) بحلول سبتمبر 2008 كانت الأزمة قد توسعت وبلغت ذروتها، وكان النظام المالي برمته على حافة الإفلاس مع تواصل غلق وإفلاس البنوك مع استمرار ركود الاقتصاديات الصناعية، وهو ما استدعى تدخل عاجل من البنوك المركزية ومن صندوق النقد الدولي من خلال حزمة إجراءات غير مسبوقة لإنقاذ الأنظمة المالية والاقتصادية. (العزاوي و خميس، 2010، صفحة 51)

ح- الأزمة اليونانية 2011: للحفاظ على المصالح الأوروبية في مواجهة القطبية الأحادية الأمريكية وتمدد الرأسمال والنفوذ الأمريكي وهيمنة الولايات المتحدة على مفاصل الاقتصاد العالمي، تحركت أوروبا باستقطاب اليونان إلى السوق الأوروبي الموحد على الرغم من استشراف الفساد في مؤسسات اليونان والاختلالات التي كانت واضحة في هيكلها الاقتصادية وعدم استيفائها لشروط معاهدة "مايستريخت" للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. (سعد، 2012، صفحة 228)

لتقليص الهوة بين دول منطقة اليورو الشمالية الغنية ودول الجنوب الأقل غنى وتقدما، سعت اليونان إلى التوسع في الاستدانة بطرح السندات والاقتراض من البنوك الخارجية، مستفيدة من الوضع الاقتصادي الجيد لدول المنطقة الشمالية والسمعة الائتمانية الحسنة لها في الأسواق الدولية ولدى وكالات التصنيف الائتماني، خاصة وأن أسعار الفائدة قد عرفت استقرارا عند مستويات منخفضة خلال العشرية التي سبقت الأزمة المالية العالمية 2008. (معي الدين، 2013، صفحة 424) وعليه، حفزت وفرة القروض اليونان على التوسع المفرط في الإنفاق وعرض النقود وتمويل العجز والمشاريع المستقبلية بالاستدانة، بحيث أصبحت الدولة في حالة إدمان على الاستدانة وتعيش فوق مستوى إمكانياتها، ما أدى إلى تراكم القروض والفوائد المستحقة. مع انفجار الأزمة المالية العالمية 2008، كانت اليونان قد استفادت من قروض البنك المركزي الأوروبي وبفوائد منخفضة، أسوة بباقي دول الاتحاد الأوروبي، لمساعدة البنوك المحلية على مواجهة انعكاسات الأزمة والابتعاد عن شبح الإفلاس، فأسهم ذلك في تراكم القروض وتضخم المديونية العامة، بحيث وصل الدين العام اليوناني في سنة 2010 حدودا قياسية بنسبة 144,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

مع تكشف الوضع المتدهور للاقتصاد اليوناني، خفضت وكالات التصنيف الائتماني تصنيفها للديون اليونانية، فارتفعت علاوة التأمين وعلاوة المخاطرة التي يجب أن تدفعها الحكومة اليونانية، كما انخفضت أسعار السندات اليونانية وارتفعت أسعار الفائدة عليها، وتفاقمت المديونية العامة إلى مستويات خطيرة. تحركت دول الاتحاد الأوروبي على عجل لإنقاذ اليونان ومعها سمعة وتماسك الاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم القروض لتهدئة الأسواق المالية، مع إجبار اليونان على تطبيق إجراءات تقشفية لتخفيض عجز الميزانية. بيد أن فشل اليونان في بلوغ الحدود المطلوبة رفع من شكوك المستثمرين حول قدرتها على السداد ورفع من المضاربة عليها، الأمر الذي

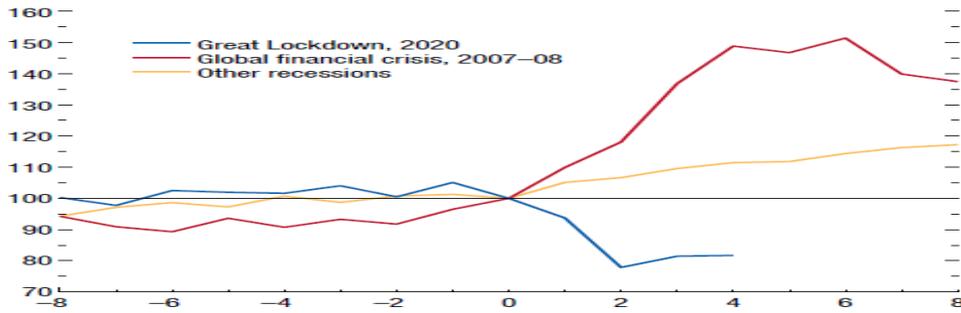
دفع بوكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض تصنيفها للديون اليونانية، ما عمل على رفع علاوتي التأمين والمخاطرة وصعب من مهمة البنك المركزي الأوروبي. (أوكيل و آخرون، 2013، صفحة 12) في 02 ماي 2010، وبعد اجتماع مع صندوق النقد الدولي، أطلق البنك المركزي الأوروبي حزمة مساعدات عاجلة لإنقاذ اليونان بقيمة 110 مليار دولار لبعث الطمأنينة لدى المستثمرين، التخفيف من حدة عدم اليقين، وتهدئة الأسواق المالية، مع فرض إصلاحات صارمة وإجراءات تقشفية مست حتى الجوانب الاجتماعية لإرضاء جمهور المتعاملين في الأسواق المالية إضافة إلى المقرضين، حيث تمخض عن ذلك اضطرابات اجتماعية عمت اليونان. (زيتوني، 2015، صفحة 116)

خ- أزمة جائحة كوفيد-19 (الإغلاق الكبير): تعتبر أزمة جائحة كوفيد-19 آخر حلقة في سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية الدولية، حيث عرف العالم منذ فيفري 2020 وضعا استثنائيا تمثل في ظهور أسوأ أزمة صحية في التاريخ الحديث بعد تطور فيروس كوفيد-19 إلى جائحة عالمية ألقّت بتداعياتها على الأسواق المالية والاقتصاديات الوطنية. دفع فشل الأنظمة الصحية في العالم في كبح انتشار الجائحة الحكومات إلى فرض تدابير وقائية بتقييد تنقل الأفراد والأنشطة التجارية والصناعية لمواجهة الجائحة والحد من الخسائر البشرية، تجاوبت معها الأنظمة الاقتصادية في العالم في سنة 2020 بتسجيل أسوأ أداء منذ الحرب العالمية الثانية، مع تسجيل جل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تراجعا حادا وخطيرا في الوقت الذي انتشرت فيه حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين والمستهلكين. (IMF, 2020, pp. 1,2) سجل الناتج المحلي العالمي منذ تفشي جائحة كوفيد-19 تراجعا بنحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية 2009-08 بسبب صدمة تراجع الطلب من جهة نتيجة انخفاض التنقل وتزايد تسريح العمال، وصدمة تراجع العرض من جهة أخرى بسبب تخفيض القدرات الإنتاجية الفعالة بعد عمليات الإغلاق الواسعة التي قامت بها دول العالم، حيث امتدت صدمة العرض من قطاع إلى آخر من خلال روابط شبكات الإنتاج وتعطل سلاسل القيمة العالمية. (IMF, 2021, pp. 44, 45) وعليه، دخل الاقتصاد العالمي في ركود كبير دفع صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته بشأن النمو العالمي، فتوقع في تقريره في جانفي 2021 أن يسجل الاقتصاد العالمي انكماشا اقتصاديا بنسبة 3,5%. (IMF, 2021, p. 4)

تسببت إجراءات الوقاية من الجائحة في تقلبات اجتاحت الأسواق المالية في كل دول العالم لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009 نتيجة استمرار العمل بإجراءات الإغلاق لفترة غير محددة والتي خلقت حالة من عدم اليقين بشأن طول تلك الإجراءات وحدتها، وتدهور الثقة في أوساط المستثمرين وارتفاع المخاطر في الأسواق المالية زاد من حدتها الركود الاقتصادي وانكماش تاريخي في الطلب وتراجع التجارة الدولية. شهدت أسواق المال تدهورا سريعا وأصبحت شديدة التقلب منذ فيفري 2020، حيث لوحظ تدهور ثقة المستثمرين وامتناعهم عن المخاطر . (Haruhiko, 2020, p. 3) ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت مستويات التقلب في سوق الأسهم إلى مستويات تنافس أو تفوق المستويات التي شوهدت آخر مرة في أكتوبر 1987 وديسمبر 2008، وقبل ذلك في أواخر سنة 1929 وأوائل الثلاثينيات. (Baker & Others, 2020, p. 1) وفي ظل التقلبات الكبيرة في أسواق المال وعدم اليقين بشأن الاتجاهات التي قد يسلكها الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، زاد الإقبال على الأصول الآمنة بالدولار الأمريكي، وهو ما رفع من علاوة التمويل بالدولار إلى مستوى لم تشهده الأسواق منذ الأزمة المالية العالمية، وزادت الضغوط على أسواق المال الأمريكية على وجه الخصوص التي تحسنت بعض الشيء بعد تدخل البنوك المركزية والحكومات لتهدئة الأسواق المضطربة، من خلال حزم مالية كبيرة تضمنت توفير سيولة كبيرة بالدولار والعملات المحلية وشراء الأصول. (WEF, 2020, pp. 4-7) ومع ذلك، لا زال أداء الأسواق المالية منخفضا وهشا، ولا تزال هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية في الأسواق المالية في ظل استمرار إجراءات الإغلاق وتدابير الوقاية من الجائحة. ومع وجود الاقتصاديات الصناعية في وضع شديد الخطورة، تزايدت الضغوطات على الأنظمة المالية. (Haruhiko, 2020, p. 3) بحلول شهر مارس 2020، بدأت أسواق التمويل قصيرة الأجل وأسواق التمويل الدولية بالدولار تظهر عليها علامات الإجهاد، حيث تم إقفال أسواق السندات الأولية والثانوية وأسواق ذات العائد المرتفع، وفي الأسابيع التالية ظهرت مؤشرات تراجع السيولة في سوق الخزانة الأمريكي الذي يعد أكثر الأسواق المالية عمقا وسيولة في العالم. (WEF, 2020, p. 7) وفي سوق الائتمان، اتسعت فروق الائتمان، لاسيما بالنسبة لسندات الشركات منخفضة الجودة ذات العائد المرتفع، بسبب ارتفاع تدفقات الأموال المستثمرة إلى الخارج. (BOJ, 2020, pp. 28, 29)

أثرت جائحة كوفيد-19 بحدة على سوق العمل، مع تراجع عروض العمل، حيث أدى الحجر الصحي في دول العالم وعمليات الإغلاق الإقليمية والتباعد الاجتماعي وفرض قيود متشددة على تنقل الأفراد إضافة إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي إلى تدهور ظروف سوق العمل، إغلاق واسع لاماكن العمل، تعطل سلاسل التوريد، وتراجع حاد في الإنتاجية، الأمر الذي دفع الشركات إلى إغلاق أماكن العمل وتخفيض فجائي وحاد في ساعات العمل والأجور وتسريح العمالة. (IMF, 2020, pp. 1,2) قدرت منظمة العمل الدولية خسائر ساعات العمل في سنة 2020 بحوالي 8,8% وهو ما يعادل فقدان 255 مليون وظيفة بدوام كامل مع انخفاض في دخول العمال ب 3,7 تريليون دولار (4,4% من الناتج المحلي العالمي لسنة 2019)، بينما تشير أسوء التوقعات لسنة 2021 إلى استمرار خسائر ساعات العمل بنسبة 4,6%، ما يعادل 130 مليون وظيفة عمل بدوام كامل، وهي خسائر تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية 2009-08 بأربعة أضعاف. (ILO, 2021, p. 2) يوضح الشكل التالي افلاس الشركات خلال الأزمات المالية الكبرى، حيث يتضح وصول أوجها عددها خلال الأزمة العالمية 2008 بينما انخفض عدد حالات إفلاس الشركات خلال أزمة جائحة كوفيد-19، ويرجع ذلك إلى الحزم المالية التي استفادت منها الشركات وخاصة الصغيرة إضافة إلى السياسات التي تمنع الدائنين ولاسيما البنوك من مطالبة الشركات المتعثرة بالوفاء بالتزاماتها مثل وقف سداد القروض والأعباء المستحقة مثل فواتير الكهرباء والغاز وغيرها.

الشكل رقم (2): إفلاس الشركات خلال الأزمات المالية الكبرى



Source : (IMF, 2021, p. 19)

دفعت الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للجائحة الحكومات والمنظمات الدولية إلى التدخل بحزم تحفيز مالية ونقدية لدعم السيولة وتحفيز الطلب والاستثمار وصلت قيمتها إلى مبالغ تاريخية، فبنهاية بنهاية سنة 2020 بلغت قيمة حزم الحكومات وبنوكها المركزية ما قيمته 14 تريليون دولار، متجاوزة تلك التي خصصت لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2009-08. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 58، 66) رغم ارتفاع التوقعات بتسجيل تحسن في السنة الحالية والسنة القادمة بعد تسجيل تعافي اقتصادي في الربع الأول من سنة 2021، إلا أن الخروج من الركود الاقتصادي يبقى هشاً وعرضة للمراجعة نتيجة ظهور عدة مستجدات، وهو ما سترك الدول والمجتمعات في حالة من عدم اليقين بشأن تطورات الأزمة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، قدر البنك الدولي أن تواجه الجزائر صعوبات مالية جمة بسبب تراجع كل من أسعار النفط إلى النصف، أزمة الصحة العامة، والاضطرابات التي تجتاح الاقتصاد العالمي، إضافة إلى امتلاكها حيز مالي محدود أعلى من باقي الدول العربية المصدرة للنفط، حيث أن الإنفاق العام في الجزائر لازال يتميز بالجمود بسبب استمرار ارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام والمعاشات، (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 13، 14) فأكثر من نصف الإنفاق الحكومي (متوسط 60%) لازال يوجه لتغطية نفقات التسيير، بينما لازال متوسط نفقات التجهيز ورأس المال على أهميتها لا يتعد 40% من إجمالي الإنفاق العام الحكومي، وهو ما يشير إلى ارتفاع هشاشة الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية. ولذلك، أشار صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها في سنة 2020 بنسبة 6%، مع توقعات بأن يستعيد النمو بعضاً من عافيته في سنة 2021 (2,9%). (IMF, 2021, p. 133).

##### 5. خاتمة:

شهدت الأنظمة الاقتصادية أزمات اقتصادية ومالية اختلفت في درجة حدتها والقطاعات المتأثرة علاوة على مداها الزمني والمكاني. أدت موجة التحرير المالي التي اجتاحت الاقتصاديات النامية والمتقدمة بعد انهيار نظام "بروتن وودز" في سنة 1972 إلى المزيد من التعقيد في العلاقات المالية والاقتصادية، وزادت التشابكات بين القطاعات داخل الدول وبينها، ما جعل من الأزمات ظواهر شديدة التعقيد عصبية المعالجة بجهود أحادية، دفعت الدول المتأزمة إلى طلب تدخل

ومساندة الدول والمؤسسات النقدية الدولية لتجنب انهيار أنظمتها المالية ومن ثم الدخول في ركود اقتصادي وما ينتج عنه من ارتفاع معدلات البطالة.  
من خلال التطرق لأهم الأزمات المالية الدولية، يتضح جليا هشاشة الأنظمة المالية والاقتصادية المحلية علاوة على النظام المالي الدولي الذي أصبح شديد الحساسية لمختلف الاضطرابات بما فيها الأوبئة والجوائح الصحية، حيث لوحظ أن الأزمات قد اشتدت خطورتها وتوسع نطاق انتشارها بعد انهيار نظام "بروتن وودز" الذي فتح المجال للدول لتبني نهج التحرير المالي المفرط في غياب الأطر المؤسساتية القادرة على إدارتها بفعالية، وهو ما أدى إلى انحراف المؤسسات المالية ولاسيما البنوك عن المهام المنوطة بها ودخولها في أنشطة خطيرة مدفوعة بانتشار المشتقات المالية والتوريق التي حُرقت عن هدفها النبيل المتمثل في تخفيض المخاطر لتصبح إحدى أهم أدوات المضاربات.

وعليه، وفي سبيل الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، فقد أصبح على متخذ القرار في الجزائر التعجيل بتبني الإستراتيجية المناسبة لتعزيز صلابة الاقتصاد من خلال التنوع الاقتصادي وترقية الطلب المحلي ليلعب دوره في امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تعزيز التنظيم والإشراف السليم والفعال على النظام المالي لكي تلعب دورها بفعالية في خدمة المؤسسات المنتجة.

#### 6. قائمة المراجع

- Baglioni, F., & Others. (1996). *Heterogeneous Behaviour in Exchange Rate Crises*. The Microstructure of Foreign Exchange Markets (pp. 232-249). National Bureau of Economic Research NBER.
- Baker, S. R., & Others. (2020, April). The Unprecedented Stock Market Impact of COVID-19. *NBER Working Paper Series* (Working Paper 26975), p. 1.
- BOJ. (2020, April). Bank of Japan. *Financial System Report*, 28, 29.
- Bonturi, M. (2002). Challenges in the Mexican Financial Sector. *OECD Economics Department Working Papers* (339), 6.

- Burnside, A. C., & Others. (2003). On the Fiscal Implications of Twin Crises. *Managing Currency Crises in Emerging Markets* (pp. 187,188,205,208). National Bureau of Economic Research NBER.
- Calomiris, C. W., & Mason, J. R. (2004). How to Restructure Failed Banking Systems : Lessons from the Unites States in the 1930s and Japan 1990s. *Governance, Regulation, and Privatization in the Asia-Pacific Region. 12*, p. 379. NBER East Asia Seminar on Economics.
- Calomiris, C. W., & Mason, J. R. (2004). How to Restructure Failed Banking Systems : Lessons from the Unites States in the 1930s and Japan 1990s. *Governance, Regulation, and Privatization in the Asia-Pacific Region. 12*, p. 383. National Bureau of Economic research NBER.
- Claessens, S., & Kose, A. (2013). Financial Crises : Explanations, Types, and Implications. *IMF Working Paper*(13/28), 13.
- Corsetti, G., & Others. (2002). The Role of Large Players in Currency Crises. *Preventing Currency Crises in Emerging Markets* (p. 222). National Bureau of Economic Research NBER.
- Dornbusch, R. (2002). A Primer on Emerging-Market Crises. *Preventing Currency Crises in Emerging Markets* (pp. 743-752). National Bureau of Economic Research NBER.
- Edwards, S. (1999). Capital Flows to Latin America. *International Capital Flows*, (p. 8). National Bureau of Economic Research NBER.
- Edwards, S. (2002). Does the Current Account Matter? *Preventing Currency Crises in Emerging Markets* (pp. 29,30). National Bureau of Economic Research NBER.
- Frankel, J. A. (1990). Obstacles to Coordination, and a Consideration of Two Proposals to Overcome Them : International Nominal Targeting (INT) and the Hosomi

- Fund. *International Policy Coordination and Exchange Rate Fluctuations* (p. 113). National Bureau of Economic Research NBER.
- Giavazzi, F., & Giovannini, A. (1990). Can the European Monetary System be Copied Outside Europe ? Lessons from Ten Years of Monetary Policy Coordination in Europe. *International Policy Coordination and Exchange Rate Fluctuations* (pp. 248-255). National Bureau of Economic research NBER.
  - Haruhiko, K. (2020, May 14). Kuroda Haruhiko, Novel Coronavirus (COVID-19): Economic and Financial Developments and the Responses Taken by the Bank of Japan. Bank of Japan.
  - Hutchison, M. M. (2003). A Cure Worse Than the Disease ? Currency Crises and the Output Costs of IMF-Supported Stabilization Programs. *Managing Currency Crises in Emerging Markets* (p. 328). National Bureau of Economic Research NBER.
  - ILO. (2021). *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work (Seventh Edition)* . International Labor Organization.
  - IMF. (2020). *World Economic Outlook*. International Monetary Fund.
  - IMF. (2021). *World Economic Outlook* . International Monetary Fund.
  - IMF. (2021). *World Economic Outlook Update* . International Monetary Fund.
  - Jeanne, O., & Wypolsz, C. (2003). The International Lender of Last Resort. How Large is Large Enough. *Managing Currency Crises in Emerging Markets* (pp. 92, 98). National Bureau of Economic Research NBER.
  - Ma, Z., & Cheng, L. K. (2005). The Effects of Financial Crises on International Trade. *International Trade in East Asia, NBER East Asia Seminar on Economics. 14*, pp. 259-263. National Bureau Of Economic research NBER.

- Mendoza, E. G. (2002). Credits, Prices, and Crashes : Business Cycles with a Sudden Stop. *Preventing Currency Crises in Emerging Markets* (pp. 335-341 ). National Bureau of Economic Research NBER.
- Mishkin, F. S. (2004). *The Economics of Money, Banking and Financial Markets (7th edition)*. Addison Wesley.
- Noreck, J.-P., & Voisin, M. (1994). *La Dissertation d'Histoire et d'Economie*. France: Librairie Vuibert.
- Obsfeld, M. (1990). The Effectiveness of Foreign-Exchange Intervention: Recent Experience, 1985-1988. *International Policy Coordination and Exchange Rate Fluctuations* (pp. 199-228). National Bureau of Economic Research NBER.
- Obstfeld, M., & Taylor, A. M. (2003). Globalization and Capital Markets. *Globalization in Historical Perspective* (p. 126). National Bureau of economic Research NBER.
- Park, Y. C., & Lee, J.-W. (2003). Recovery and Sustainability in East Asia. *Managing Currency Crises in Emerging Markets* (p. 278). National Bureau of Economic Research NBER.
- Rogoff, K. S., & Others. (2003, December). Evolution and Performance of Exchange Rate Regimes. *IMF Working Paper* (243), pp. 38,44,53.
- Szpiro, D. (2009). *Economie Monétaire et Financière (1re Edition)*. Bruxelles: De Boeck.
- Tornell, A. (2004). Banks, Bailout Guarantees, and Risky Debt. *Governance, Regulation, and Privatization in the Asia-Pacific Region*. 12, pp. 428-434. National Bureau of Economics Research NBER.
- Tornell, A., & Others. (1997). The Political Economy of Mexico's Entry into NAFTA. *Regionalism versus Multilateral Trade Arrangements, NBER-EASE*. 6, pp. 26-42. National Bureau of Economic Research NBER.

- WEF. (2020, April). World Economic Forum. *Impact of COVID-19 on the Global Financial System: Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems*, 4-7.
- النجار، إبراهيم عبد العزيز. (2009). *الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي*. مصر: الدار الجامعية.
- الشحات، أحمد يوسف. (2001). *الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة للأزمة جنوب شرق آسيا*. مصر: دار النيل للطباعة والنشر.
- زيتوني، الطاهر. (2015). *تطور أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وانعكاساتها على الصادرات البترولية للدول الأعضاء*. *مجلة النفط والتعاون العربي*، 41 (152)، 116.
- موسلي، أمينة. (2014). *عدوى الأزمات المالية*. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية* (5)، 167-168.
- الحجار، بسام. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الببلاوي، حازم. (2000). *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- محي الدين، رازي. (2013). *مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها*. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 29 (2)، 421,424.
- عوض الله، زينب حسين. (2005). *العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- صندوق النقد الدولي. (2020). *آفاق الاقتصاد الاقليمي: الشرق الاوسط وآسيا الوسطى*.
- صندوق النقد العربي. (2021). *آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر)*.
- الموسوي، ضياء مجيد. (2010). *الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعد، عبد الأمير. (2012). *قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية*. *مجلة بحوث اقتصادية معاصرة*، مركز دراسات الوحدة العربية (57-58)، 228.

- قادري، عبد العزيز. (2005). *دراسات في القانون الدولي الاقتصادي: صندوق النقد الدولي الصندوق Le FMI*. الجزائر: دار هومة.
- قدي، عبد المجيد. (2009). *الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية*. مجلة بحوث اقتصادية عربية (46)، 9.
- إبراهيم، علي. (1997). *التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف*. مصر: دار النهضة العربية.
- لبلعل، فطيمة. (2017). *انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية*. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- عماني، لمياء. (2012). *أزمة أسواق المال أو البنوك، مدخل من مداخل عودة الدولة*. مجلة بحوث اقتصادية عربية (59-60)، 26.
- دويدار، محمد. (2007). *مبادئ الاقتصاد السياسي للاقتصاد الدولي*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- العزاوي، محمد عبد الوهاب. ، و خميس، عبد السلام محمد. (2010). *الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة (الطبعة الأولى)*. الاردن: اثناء للنشر والتوزيع .
- الامام، محمد محمود. (2000). *التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق*. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية.
- يونس، محمود. (2009). *اقتصاديات دولية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- علة، مراد. (2010). *الأزمة المالية العالمية: تأمل ومراجعة*. مجلة بحوث اقتصادية عربية (48-49)، 9.
- عطون، مروان. (2010). *الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال (الطبعة الرابعة) (المجلد 2)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الحممش، منير. (2008). *العولمة الاقتصادية: المفهوم-السمات-التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي-الانكسار*. مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 41 ، 91.

- اللوزي، موسى. ، و آخرون. (2011). *التحديات التي تواجه منظمات الاعمال المعاصرة: الازمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية (الطبعة الاولى)* (المجلد 2). الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- العقون، نادية. (2011). أزمة الرهن العقاري: عدواها وآليات انتقالها. *مجلة بحوث اقتصادية عربية* (53-54)، 90، 91.
- العقون، نادية. (2013). *العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"*. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- أوكيل، نسيم. ، و آخرون. (2013). الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها. *مجلة بحوث اقتصادية معاصرة* (61-62)، 12.

## 7. هوامش:

- <sup>1</sup> بلغت الخسائر في بورصة نيويورك إلى 800 مليار دولار، أي بنسبة 26% من القيمة السوقية، فيما وصلت الخسائر في كل من بورصة لندن وطوكيو وفرانكفورت وأمستردام 22، 17، 15 و 125 مليار دولار على التوالي من القيمة السوقية المسجلة.
- <sup>2</sup> خلال الأزمة، كانت البنوك المركزية لبريطانيا، فرنسا، إيطاليا، السويد وإسبانيا قد تدخلت بقيمة 100 مليار دولار، وكان البنك المركزي الألماني لوحده قد تراجع احتياطياته بقيمة 50 مليار دولار.

الأزمة الصحية لـ "جائحة كورونا" وتأثيرها على أهداف التنمية المستدامة في العالم  
**The health crisis of the "Corona pandemic" and its impact on the sustainable  
development goals in the world**

د. بن عزة محمد<sup>1</sup>، د. العياطي جهيدة<sup>2</sup>

**Dr. Benazza Mohammed<sup>1</sup>, Layati Djahida<sup>2</sup>**

[benazza.mohammed@yahoo.fr](mailto:benazza.mohammed@yahoo.fr) ، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، <sup>1</sup>

[djahida.layati@univ-tlemcen.dz](mailto:djahida.layati@univ-tlemcen.dz) ، جامعة تلمسان، الجزائر، <sup>2</sup>

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى تقدير الآثار التي يحدثها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، وسوف نركز على الأهداف الأكثر تأثرا بصفة مباشرة ، وذلك بالإعتماد على تقارير الهيئات الدولية في هذا المجال  
وخلصت الدراسة إلى أن الأهداف الأكثر تأثرا تمثلت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي بدورها يساهم في تأثر هدف مكافحة الفقر والجوع في الدول النامية. كما أن القطاعات المتأثرة هي قطاعات الصحة ، التعليم، المناخ، المساواة والعدالة بسبب الإغلاق .  
كلمات مفتاحية: جائحة كوفيد-19، أهداف التنمية المستدامة، الآثار الاقتصادية، العالم

تصنيف JEL : Q01

**Abstract:**

The study aims to estimate the effects of the new Corona virus (Covid-19) on the seventeen United Nations Sustainable Development Goals (SDGs), and we will focus on the goals that are most directly affected, depending on the reports of international bodies in this field

The study concluded that the Covid-19 has contributed to a decrease in the rate of world economic growth, which in turn contributed to the increase on poverty and hunger in developing countries, and the sectors most affected are : health, education , climate, gender equality,peace justice and strong institutions and partnership for the goals due to the closure

**Keywords:** Covid-19 pandemic, (SDGs), economic impact, world.

**Jel Classification Codes:**Q01

## 1. مقدمة:

في تقرير للأمم المتحدة والذي يفيد بأن المسؤولية تبقى مشتركة بين دول العالم في مواجهة جائحة "كورونا" وخاصة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتدعو المنظمة إلى التضامن وإلى سياسة منسقة وحاسمة ومبتكرة ، وبأقصى قدر من المال والدعم الفني لأشد الناس فقرا وضعفا والبلدان التي ستكون الأكثر تضرراً" (UN, United Nations , 2020, p. 1) ومن الواضح أن جائحة كورونا أغلقت مناحي الحياة وقيدت حركت المواطنين ، وعرقلت نشاط الإقتصاد وأغلقت المدارس والجامعات. واكتظت المستشفيات بالوافدين ، و اثر سلبا على دخل الأسر ورزقهم . مما لزم على الحكومات اتخاذ إجراءات من عدة نواحي : فالناحية الأولى شملت الإغلاق وتقييد حركة المواطنين. ومن ناحية أخرى التفكير في خطط انقاذ اقتصادي مهمة أثناء وبعد الجائحة لتفادي الركود الإقتصاد على المستوى الكلي والجزئي لما لذلك من عواقب. كما أن هذه الجائحة كان لها من التأثير البليغ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي أقرتها الأمم المتحدة في سنة 2015 والتي أعطت موعدا إلى غاية سنة 2030.

- إشكالية البحث : من خلال ما سبق فإن الاشكالية المحورية للبحث تتمثل في : ما مدى تأثير جائحة "كورونا" (كوفيد-19) على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم؟
- فرضية البحث: استطعنا صياغة فرضية الدراسة كما يلي :
- ساهمت جائحة "كورونا" (كوفيد-19) في التأثير بشكل سلبي على تنفيذ بعض أهداف التنمية المستدامة في العالم.
- أهداف البحث : من خلال هذا البحث نهدف لإبراز أهم معالم "جائحة كورونا" (كوفيد-19) وطبيعة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات من خلال تحليل بعض المؤشرات الحديثة المصاغة من طرف هيئات عالمية ، وتفصيل أهم الاثار التي أحدثتها هذه الجائحة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم وبناء توقعات وتنبؤات مستقبلية.
- منهجية البحث: بغية الإحاطة بالموضوع ، والإجابة على الاشكالية المطروحة نعتمد المنهج التحليلي في تشخيص جوانب الموضوع بالتطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بأهداف التنمية التي اعتمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 ، و التي تم الاتفاق عليها في قمة ريو 20+ ، مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على ظهور جائحة "كورونا" (كوفيد-19) وأهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات من خلال تحليل المؤشرات

الحديثة المعتمدة في تحليل الظاهرة . وتحليل آثار هذه الجائحة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق تقديرات وتوقعات الهيئات الدولية مثل البنك الدولي.

• الدراسات السابقة حول تأثير جائحة "كورونا" (كوفيد-19) -The Literature Review-

- دراسة (Ankita، Raghvendra، و Arjun، 2020) بعنوان : اثر وباء كورونا على أهداف التنمية المستدامة ، حيث قام الباحثين بدراسة حول آثار جائحة كورونا « Covid 19 » على دولة الهند التي أعلنت عن حزم إجراءات لإنعاش اقتصادها لعدم التخلف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المخطط لها إلى غاية 2030، والتي تعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف.

- دراسة (Chris، Andy، و Eduardo، 2020) حيث قام الباحثين بتقديرات للتأثير الاقتصادي قصير المدى المحتمل لـ COVID-19 على الفقر النقدي العالمي من خلال الانكماش في دخل الأسر. تستند التقديرات إلى ثلاثة سيناريوهات: تقلصات عالمية منخفضة ومتوسطة وعالية بنسبة 5 و 10 و 20 في المائة ؛ بحساب التأثير على عدد الفقراء باستخدام خطوط الفقر الدولية البالغة 1.90 و 3.20 و 5.50 دولار أمريكي في اليوم. وتشير إلى أن COVID-19 يشكل تحديًا حقيقيًا لهدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتمثل في إنهاء الفقر بحلول عام 2030 ، و يمكن أن تؤدي الآثار السلبية إلى مستويات فقر مماثلة لتلك المسجلة قبل 30 عامًا. في ظل السيناريو الأسوأ المتمثل في انكماش الدخل أو الاستهلاك بنسبة 20 % ،

- دراسة (Edward و Joanne، 2020): والتي تطرق فيها الباحثين إلى جائحة كوفيد -19 والتي تسببت في عبء مالي متزايد على جميع البلدان ، وتعطيل الاقتصادات وتسبب في مئات الآلاف من الوفيات على مستوى العالم. والأكثر تضررا هي الاقتصادات المنخفضة الدخل ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى نقص الدعم الدولي للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة . فهي ملزمة باتخاذ إجراءات أقل تكلفة. وقد حدد الباحثين ثلاث سياسات تستوفي هذه المعايير: -مبادلة دعم الوقود الأحفوري لتمويل استثمارات الطاقة النظيفة ونشر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية ؛ إعادة تخصيص إعانات الري لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية لمياه الصرف.

- دراسة (Walter ، Luciana ، و Amanda، 2020) والتي عالج فيها الباحثين مدى تأثير كوفيد -19 ، باعتباره وباءً ، على المؤسسات في جميع أنحاء العالم. كما يعني نطاقها وأبعادها الاقتصادية أنها تشكل تهديدًا كبيرًا تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) حيث تناقش هذه المقالة كيف يمكن لوباء الفيروس التاجي أن يؤثر على أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن

يؤثر على تنفيذها. والتي تستلزم الأساليب المستخدمة تحليل الأدبيات و الملاحظات وتقييم الاتجاهات العالمية الحالية. . وتشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أنه نظراً لنطاقه الواسع ومجالات تأثيره، قد يعرض الوباء للخطر أيضاً عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإنه يرسل تحذيراً حذراً بشأن الحاجة إلى الاستمرار للتأكيد على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، بحيث يكون التقدم المحرز حتى الآن غير مهددة بالانقراض.

## 2. نبذة عن ظهور فيروس كورونا-Covid19- Coronavirus :

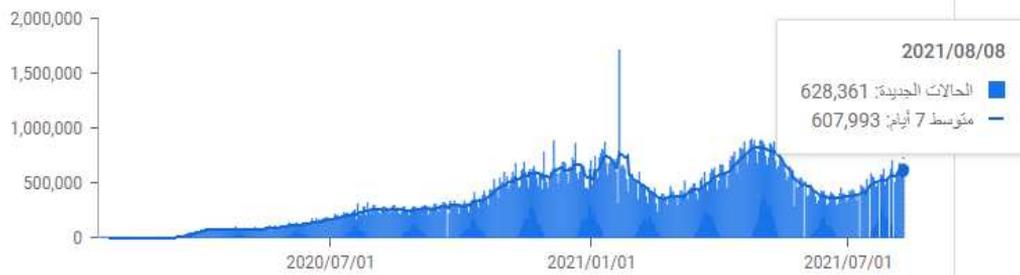
أو ما يُعرف أيضاً بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (Middle East Respiratory Syndrome)، بأنه النوع السادس من أنواع الفيروسات التاجية، حيث يتميز هذا الفيروس بمظهره التاجي. وكانت أول شرارة لظهور وباء كورونا « Covid-19 » في مدينة "ووهان" الصينية، و هو مرض معد تم اكتشافه حديثاً. في ديسمبر 2019. وصدرت تقارير عن حالة شبيهة بالالتهاب الرئوي في الأسبوع الأول من ديسمبر 2019. خلال المراحل الأولى من الحالة الشبيهة بالالتهاب الرئوي ، غالباً ما يعاني المرضى من حالة حادة وخيمة. أعراض عدوى الجهاز التنفسي ، بينما قد يعاني مرضى آخرون من فشل تنفسي. في 7 يناير 2020 ، نجح المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) في تحديد وتصنيف COVID-19 الجديد من مسحة حلق مريض. يحتوي COVID-19 على تسلسل حمض نووي خاص بفيروس كورونا يختلف عن فيروسات كورونا البشرية المعروفة سابقاً ، وهو مشابه لتلك الموجودة في الخفافيش. الفيروس شديد العدوى وينتقل في الغالب في قطرات تنبعث من فم أو أنف الشخص المصاب. يسبب مرض كوفيد-19 تأثيرات متعددة على الجهاز التنفسي البشري (Walter , Luciana, & Amanda, 2020)

وانتشر المرض في العالم ، وأعلنت المنظمة الصحية العالمية أنه وباء وتم تصنيفه كجائحة عالمية لم يتم السيطرة عليه . واضطرت جل دول العالم إلى إغلاق كلي دام لعد شهرين. وللإشارة فإن هذا الوباء لا يعتبر الأول من نوعه بل شهد القرن الماضي ثلاثة أوبئة رئيسية: الأولى (الإنفلونزا الإسبانية) الناجمة عن الإنفلونزا A (H1N1) قتلت حوالي 20-50 مليون شخص وتسببت في خسارة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 16٪. كان الاثنان الأخران في عامي 1957 و 1968 أكثر اعتدالاً ولكنهما قتلا ما يقرب من مليون شخص.(Sonalini & Rajesh , 2020)

3. تطور فيروس كورونا-Covid19- في العالم والإجراءات المتخذة من طرف الدول: سوف نحاول الإشارة إلى أهم محطات انتشار الفيروس ، وأهم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات بالاعتماد على نماذج لمؤشرات مطبقة حديثا على عينات من دول OCDE لمعرفة مدى نجاحها في اتخاذ الإجراءات الوقائية وأهمها: مؤشر : ((EIU2020 يعبر عن جودة استجابة الحكومة للوباء ومؤشر "MC" Corona Misery والذي يعبر عن بؤس الاقتصاد الكلي ، بالإضافة إلى مؤشر الإحتواء والصحة "containment and health index" .

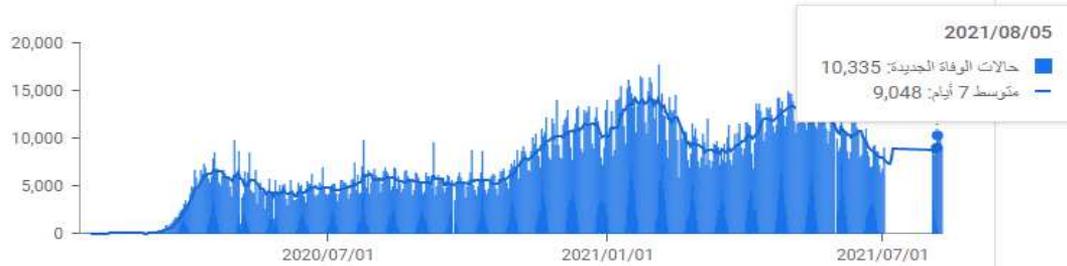
1.3. وتيرة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) : تطورت رقعة انتشار وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) من بداية ظهوره بصورة سريعة جدا ، وبالمقابل اتخاذ الحكومات للعديد من إجراءات مواجهته، وفيما يلي توضيحاً لتيرة انتشار الوباء.

الشكل رقم (1): عدد الإصابات اليومية في العالم بوباء Covid19



Source (news.google, 2021)

الشكل رقم (2): عدد الوفيات اليومية في العالم بوباء Covid19



Source (news.google, 2021)

2.3. الإجراءات المتخذة من طرف حكومات العالم لمواجهة الوباء:

1.2.3. توسيع عمليات التلقيح لمواجهة الجائحة:

أعطت منظمة الصحة العالمية عدة تراخيص لاستعمال عدة لقاحات تم انتاجها وفق عدة جولات ماراطونية لعدة مختبرات عالمية في عدة دول ، وأهم هذه اللقاحات مايلي:

- لقاح « AstraZeneca Plc » المنتج من طرف الشركة الإنجليزية-السويدية التي قامت بتطويره مع باحثين من جامعة أكسفورد.
  - لقاح " mRNA-1273 " الذي تطوره شركة مودرنا الأمريكية
  - لقاح فايزر المضاد لكوفيد-19 (BNT162b2)
  - لقاح Ad26.COV2.S المضاد لكوفيد-19، والمستحدث من قبل شركة يانسن (جونسون آند جونسون)
  - اللقاح المعطل المضاد لكوفيد-19، Sinovac-CoronaVac ، الذي طوّرتّه المجموعة الوطنية الصينية للمستحضرات الصيدلانية/ساينوفاك.
- ووفق هذه اللقاحات باشرت الشركات في طرح اللقاحات إلى دول العالم وهذا ما تترجمه عدد جرعات القاح الموزعة، و عمليات التلقيح المقدمة. فقد تعاظم عدد الجرعات التي منحت لمواجهة الوباء

الشكل رقم (03): عدد جرعات اللقاح التي مُنحت



Source (news.google, 2021)

كم أن عمليات التلقيح المبرمجة ارتفع ، بسبب الموجات المتواصلة للوباء

الشكل رقم (04): عمليات التلقيح



Source (news.google, 2021)

والجدير بالذكر أن العديد من أصناف هذا الوباء بدأت تظهر والنتيجة عن وجود طفرات في الفيروس الأصلي على غرار نسخة دالتا" ونسخة "أوميكرون" التي ظهرت في أواخر نوفمبر 2021.

2.2.3. نماذج عن المؤشرات المعتمدة حديثا والمطبقة على عينات من دول مجموعة OCDE لمعرفة مدى نجاحها في اتخاذ الإجراءات الوقائية :

- مؤشر : (EIU2020) : يعبر عن جودة استجابة الحكومة للوباء. ويمثل ثلاثة معايير "لجودة الاستجابة" (عدد الاختبارات ، وتوفير الرعاية الصحية وعدد الوفيات الزائدة فوق المتوسط) وثلاثة عوامل خطر موجودة مسبقاً (نسبة السكان الأكبر سناً ، وانتشار السمنة وعدد الوافدين الدوليين). المؤشر متاح لـ 21 دولة من دول OCDE
- مؤشر Corona Misery : بالرمز "MC" فإنه يعبر عن بؤس الاقتصاد الكلي الذي طوره Arthur Okun واستعمل في مجال هذا الوباء (Michael & Adalbert , 2020) وفي الأصل أن قانون Okun الذي يدرس تعارض ظاهرتين في الاقتصاد الكلي بينما مؤشر "MC" يمثل ظاهرتين متعارضتين وهما عدد الوفيات لكل مليون نسمة وتشديد الإجراءات من طرف الحكومة ((Hale, S. Webster, Petherick, Phillips, & Kira, 2020))

الجدول رقم (1): تطبيق مؤشري EIU و CM على دول مجموعة OCDE:

| Country     | EIU  | Rank | CM (ln) | Rank | Stringency | Rank | Deaths per million | Rank | Start stringency | Delay |
|-------------|------|------|---------|------|------------|------|--------------------|------|------------------|-------|
| New Zealand | 3.67 | 1    | 5.27    | 2    | 41.86      | 11   | 4.64               | 2    | 21               | -37   |
| Austria     | 3.56 | 2    | 8.06    | 8    | 40.44      | 9    | 77.94              | 8    | 23               | -4    |
| Germany     | 3.56 | 3    | 8.37    | 9    | 40.32      | 8    | 107.39             | 10   | 54               | -2    |
| Australia   | 3.44 | 4    | 5.12    | 1    | 40.11      | 6    | 4.14               | 1    | 57               | 0     |
| Denmark     | 3.44 | 5    | 8.38    | 10   | 41.72      | 10   | 104.83             | 9    | 24               | 0     |
| Iceland     | 3.44 | 6    | 6.85    | 5    | 31.75      | 3    | 29.7               | 5    | 22               | -37   |
| Israel      | 3.44 | 7    | 7.55    | 7    | 51.55      | 19   | 36.75              | 6    | 26               | -26   |
| Norway      | 3.44 | 8    | 7.48    | 6    | 38.06      | 4    | 46.65              | 7    | 30               | -27   |
| Portugal    | 3.22 | 9    | 8.84    | 11   | 46.05      | 17   | 150.45             | 11   | 25               | -37   |
| Chile       | 3.11 | 10   | 9.21    | 13   | 39.53      | 5    | 252.6              | 13   | 32               | 12    |
| France      | 3.11 | 11   | 10.08   | 17   | 51.94      | 20   | 457.47             | 16   | 73               | 10    |
| USA         | 3.11 | 12   | 9.70    | 16   | 43.84      | 15   | 372.91             | 15   | 22               | -2    |
| Switzerland | 2.89 | 13   | 8.98    | 12   | 40.30      | 7    | 197.17             | 12   | 55               | -1    |
| Japan       | 2.89 | 14   | 5.44    | 3    | 30.80      | 2    | 7.61               | 4    | 6                | -8    |
| South Korea | 2.78 | 15   | 5.48    | 4    | 43.28      | 14   | 5.51               | 3    | 30               | 11    |
| Sweden      | 2.56 | 16   | 9.51    | 14   | 25.73      | 1    | 522.38             | 17   | 68               | 37    |
| Netherlands | 2.44 | 17   | 9.63    | 15   | 42.54      | 13   | 357.39             | 14   | 65               | 7     |
| Spain       | 2.22 | 18   | 10.28   | 19   | 47.55      | 18   | 615.77             | 19   | 30               | -1    |
| UK          | 2.22 | 19   | 10.21   | 18   | 42.26      | 12   | 641.64             | 20   | 32               | 2     |
| Italy       | 2.22 | 20   | 10.35   | 20   | 54.62      | 21   | 571.94             | 18   | 22               | -8    |
| Belgium     | 2.11 | 21   | 10.56   | 21   | 45.71      | 16   | 846.7              | 21   | 27               | -7    |

Source ; (Michael & Adalbert , 2020)

**ملاحظة:** تم عرض مؤشر CM المقدم بالصيغة اللوغاريتمية  $\ln(x + 1)$  ويمثل ناتج العدد الإجمالي للوفيات COVID-19 لكل مليون نسمة اعتباراً من 28 يونيو بقيمة Stringency المتوسطة بين 1 يناير و 28 يونيو 2020. بدء حسابات صارمة لعدد الأيام من 1 يناير 2020 دون تدابير إلزامية (على سبيل المثال ، 14 مارس 2020 = 74). يمثل التأخير الفترة بالأيام بين بدء الإجراءات الإلزامية (صارمة البدء) وأول إصابة مسجلة لـ COVID-19.

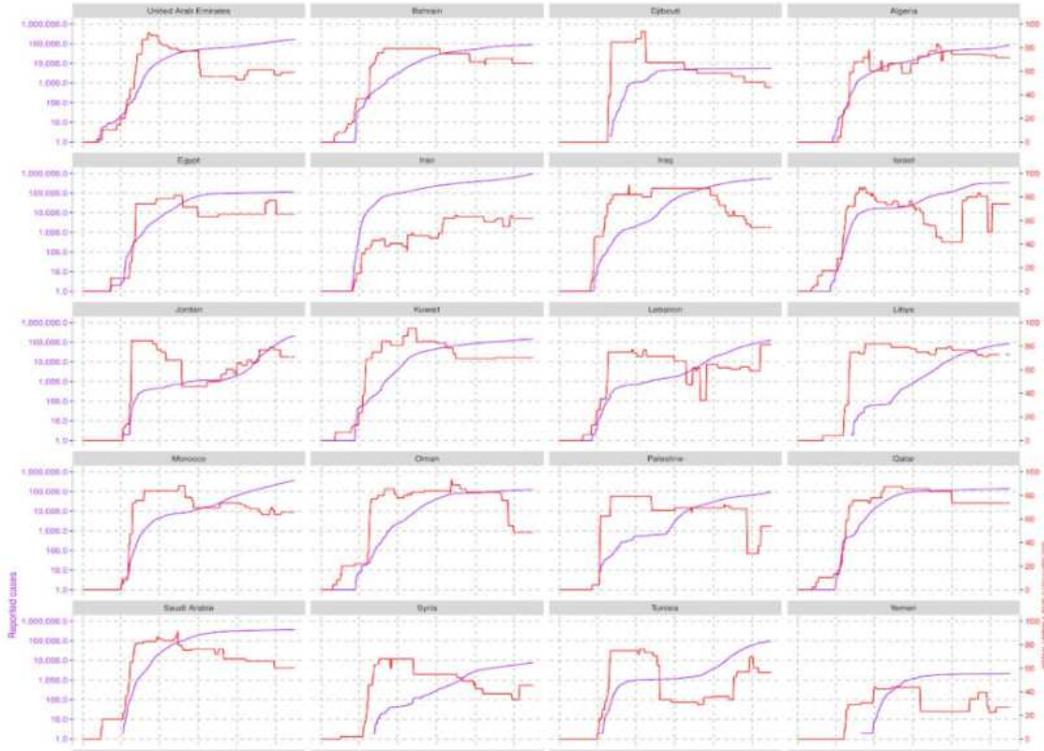
والملاحظ من الجدول أعلاه أن الدول مثل نيوزيلاندا ، النمسا ، ألمانيا ، أستراليا ، الدنمارك... الخ. استطاعت الحصول على أعلى معدل من خلال مؤشر "EIU" وأن تكون الأفضل في إدارة الجائحة عن طريق العمل بسرعة وفي وقت مبكر ، مع تجنبها إلى حد كبير إغلاق كلي لمناحي الحياة ، لكن ألمانيا عادت إلى إغلاق كلي مع نهاية ديسمبر 2020 بسبب ارتفاع عدد حالات الإصابات بالوباء.

### 2.2.3. نماذج عن تطبيق مؤشر الإحتواء والصحة لمواجهة تطور حالات الإصابة بالوباء في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط: MENA

● مؤشر الإحتواء والصحة "containment and health index" مقياس يعتمد على أحد عشر مؤشراً لاستجابة السياسة بما في ذلك إغلاق المدارس وإغلاق أماكن العمل وحظر السفر وتتبع جهات الاتصال ، مع إعادة قياسه إلى قيمة من 0 إلى 100 (الأكثر صرامة).

الشكل رقم (5): تطور حالات الإصابة بداء covid19 وتطور مؤشر الإحتواء والصحة

#### containment and health index في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط



Source : (UNIVERSITY OF OXFORD , 2021)

ملاحظة :

بحيث يمثل المنحنى المرتفع باستمرار في كل الدول عدد الحالات المسجلة بينما المنحنى الآخر يمثل مؤشر الإحتواء والصحة "containment and health index"

يوضح الشكل البياني أعلاه تجاوب الحكومات وفق إجراءات حسب كل بلد مع تزايد حالات الوباء للتقليل من اثار هذا الأخير.

#### 4. الآثار الاقتصادية لـ "جائحة كورونا" على مسارات أهداف التنمية المستدامة في العالم:

##### 1.4. أهداف التنمية المستدامة:

في سبتمبر 2015 ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة ، التي تم الاتفاق عليها في قمة ريو +20 ، مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. على مدار الخمسة عشر عامًا القادمة ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية. وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى .

ومن خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، التزمت البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين في الخلف بعد هذا هو السبب في أن أهداف التنمية المستدامة مصممة لجعل العالم يتحول إلى أصفار في العديد من جوانب الحياة المتغيرة ، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات.. (الأمم المتحدة، 2021)، وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي:

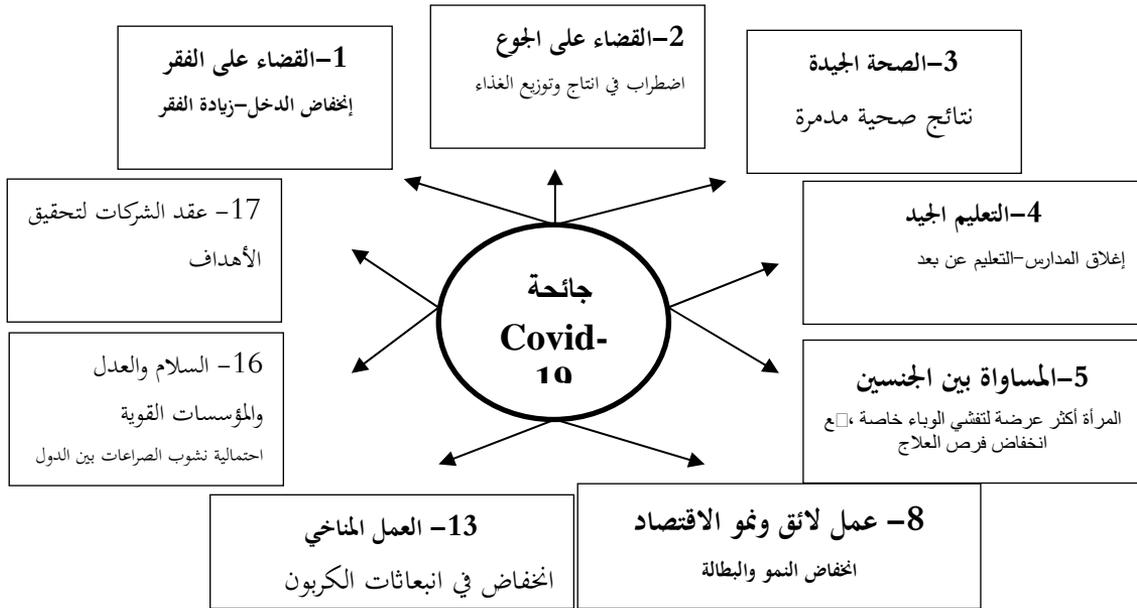
##### الجدول رقم (2): أهداف التنمية المستدامة (17):

| أهداف التنمية المستدامة (17)      |                                      |                                    |
|-----------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|
| 1- القضاء على الفقر               | 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة         | 13- العمل المناخي                  |
| 2- القضاء على الجوع               | 8- عمل لائق ونمو الاقتصاد            | 14- الحياة تحت المياه              |
| 3- الصحة الجيدة                   | 9-الصناعة والإبتكار والهيكل الأساسية | 15- الحياة في البر                 |
| 4- التعليم الجيد                  | 10 - الحد من أوجه عدم المساواة       | 16- السلام والعدل والمؤسسات القوية |
| 5- المساواة بين الجنسين           | 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة       | 17- عقد الشركات لتحقيق الأهداف     |
| 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية | 12-الإستهلاك والإنتاج المسؤولين      |                                    |

Source : (UN, United Nations , 2020)

وفي خضم تفشي وباء covid 19 أفرز العديد من الآثار السلبية على أهم بعض الأهداف

الشكل رقم (6): أكثر أهداف التنمية المستدامة تأثرا بجائحة covid 19



Source :- (Edward & Joanne , 2020, p. 2)

- (Walter , Luciana, & Amanda, 2020)

وفي هذا الصدد سوف نحاول إلقاء الضوء على التأثيرات التي تتعرض لها الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة ، حسب ارتباطاتها وتتابعها.

2.4. تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة :

1.2.4. تأثير الأهداف ذات الطبيعة الاقتصادية (عمل لائق ونمو الاقتصاد (08) -القضاء على الفقر(01)- القضاء على الجوع (02)

باعتبار أن هدف النمو الاقتصادي المصنف ضمن الهدف رقم 08 ، فإنه أهم هدف اقتصادي تسعى لتحقيقه الحكومات في أرجاء العالم ، وهو مقترن بهدف مهم وهو توفير مناصب عمل لائقة ، ولكون تحقيق معدلات نمو مقبولة لها آثار مهمة كذلك على معدلات الفقر (الهدف رقم 01 ) والقضاء على الجوع (الهدف رقم 02 ). حيث تؤكد تطلعات الاقتصاديين بالدرجة الأولى إلى تقدير تأثيرات وباء كورونا " COVID-19 " والتي سوف تكون استثنائية من الناحية الاقتصادية ، فقد أكد البنك الدولي وفق تقديراته المستقبلية لتأثر النمو الاقتصادي العالمي (الهدف رقم 08 ضمن أهداف التنمية المستدامة "عمل لائق ونمو الاقتصاد") بدرجة كبيرة نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي في العديد من الدول وبالتالي يتأثر معدل النمو الاقتصادي وفقدان العديد من

الوظائف. وتفيد أولى الإحصائيات بأنه الناتج المحلي الإجمالي للأمم الأوروبية عرف انكماشاً بنحو 3.8٪ في الربع الأول من عام 2020. (Shohini , 2020). وكانت التقديرات من البنك الدولي تفيد بأن من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4% عام 2021، بافتراض أن التوزيع الأولي للقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) سيصبغ واسع الانتشار خلال العام. لكن البنك الدولي يفيد في عدد يناير/كانون الثاني 2021 من تقريره الآفاق الاقتصادية العالمية بأن التعافي سيكون ضعيفا على الأرجح، ما لم يتحرك صانعو السياسات بحسم لكبح جماح الجائحة وتطبيق إصلاحات لتعزيز الاستثمار. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي ينمو مجددا بعد انكماشه بنسبة 4.3% في 2020، فإن الجائحة تسببت في خسائر فادحة من الوفيات والإصابات المرضية، ودفعت بالملايين نحو هوة الفقر. (البنك الدولي، 2021)

كما أنه من المتوقع أن يكون الركود العالمي المتوقع أسوأ من الأزمة المالية 2007-2009، في حين أن الآثار طويلة المدى تعتمد على وقت ذروة الفيروس. و تقدر وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (أونكتاد) تكلفة الاقتصاد العالمي في عام 2020 بحوالي تريليون دولار أمريكي. ومع ذلك، قد يكون هناك تفاؤلاً بعد الإعلان عن اكتشاف اللقاح الخاص بهذا الوباء منتصف شهر ديسمبر 2020.

فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة والناشئة، يقدر صندوق النقد الدولي (IMF) أن الناتج الوطني سينكمش بنحو 6٪ في عام 2020، باستثناء الصين التي من المتوقع أن تنمو. لكن سرعة الشفاء تختلف اختلافاً كبيراً. بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي كبيراً - 4.7٪ قبل مستوى ما قبل الوباء في عام 2019. ولكن بالنسبة للاقتصادات الناشئة، باستثناء الصين، ستكون الخسارة في الإنتاج مذهلة - 8.1٪ (Linda Yueh و Adjunct، 2020). وعلي سبيل المثال لا الحصر فإن الدول النامية هي الأكثر تضرراً من الناحية النمو الاقتصادي والعينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حسب تقديرات البنك الدولي مستقبلاً كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3) : التغير السنوي (%) لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتوقعات ما بعد جائحة covid19

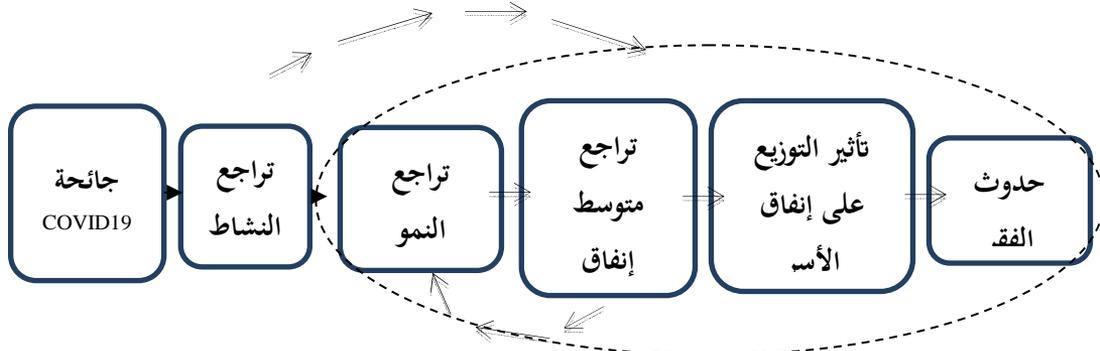
| السنة    | 2018 | 2019 | 2020  | 2021(تقديري) |
|----------|------|------|-------|--------------|
| الجزائر  | 1.2  | 0.8  | 6.5-  | 3.8          |
| البحرين  | 1.8  | 1.8  | 5.2-  | 2.2          |
| جيبوتي   | 8.4  | 7.6  | 1.0-  | 7.1          |
| مصر      | 5.3  | 5.6  | 3.6   | 2.7          |
| إيران    | 6.0- | 6.8- | 3.7-  | 1.5          |
| العراق   | 0.6- | 4.4  | 9.5-  | 2.0          |
| الأردن   | 3.1  | 2.0  | 3.5-  | 1.8          |
| الكويت   | 1.9  | 0.4  | 7.9-  | 0.6          |
| لبنان    | 1.2  | 6.7- | 19.2- | 13.2-        |
| المغرب   | 1.9- | 2.6  | 6.3-  | 4.0          |
| عُمان    | 0.9  | 0.8- | 9.4-  | 0.5          |
| قطر      | 1.2  | 0.8  | 2.0-  | 3            |
| السعودية | 2.4  | 03   | 6.4-  | 2            |
| توز ☒    | 2.7  | 1    | 9.1-  | 5.8          |
| الإمارات | 1.2  | 1.7  | 6.3-  | 1            |
| فلسطين   | 1.2  | 1.4  | 7.9-  | 2.3          |

مصدر: (البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021)

بالإضافة إلى الآثار السلبية لجائحة covid19 على معدل النمو الاقتصادي العالمي ، يشكل الوباء تهديداً للتنمية المستدامة. على وجه الخصوص ، قد يعرض للخطر تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) ، والتي من المقرر الوصول إليها بحلول عام 2030. هذه الآثار سلبية بالفعل على البلدان الغنية ، لذلك من المرجح أن تشعر بها بقوة أكبر شعوب الدول النامية ، والتي ليد ☒ لديهم القدرة أو الموارد للتعامل مع العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يسببها المرض. وتشير العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت على آثار الجائحة إلى أن الإغلاق الاقتصادي سيدفع 420-580 مليون شخص إلى الفقر ، مما يتسبب في ارتفاع الفقر العالمي لأول مرة منذ عام 1990. بناءً عليه تدعو منظمة أوكسفام قادة العالم إلى الموافقة على حزمة إنقاذ اقتصادي لدعم الاقتصادات الضعيفة ومجتمعاتها. ليد ☒ هناك شك في أن "تسونامي الفقر في البلدان النامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآفات الاجتماعية الأخرى ، بما في ذلك الصحة والصراع ،

فقدان سبل العيش وعدم المساواة. لكن الجائحة تسببت في إحداث صدمة ساهمت في اتساع دائرة الفقر والتي تكون وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (7) : آلية الانتقال من صدمة جائحة covid19 إلى اتساع دائرة الفقر.



Source : (Asep , Ridho , & Daniel , 2020, p. 180):

وبالتالي فإن أن الانخفاض المفاجئ في النمو الاقتصادي ، حتى لو ظل هذا النمو إيجابياً ، يمكن أن يتسبب في زيادة الفقر إذا كان التأثير على الإنفاق الأسري أكبر عند الطرف المنخفض لتوزيع الإنفاق. وبالتالي التأثير المحتمل لـ Covid-19 على الفقر. وفق الشكل أعلاه آلية الانتقال التي تؤثر بها الصدمة على الفقر. أولاً ، من خلال مزيج من صدمات العرض والطلب ، يتسبب تفشي Covid-19 في انخفاض النشاط الاقتصادي ، مما يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي. بدورها ، تسبب صدمة الاقتصاد الكلي هذه انخفاضاً في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على مستوى الأسر. ثم اعتماداً على تأثيرها التوزيعي ، قد يؤدي انخفاض نصيب الفرد من إنفاق الأسرة إلى زيادة انتشار الفقر. الواقع ، بالطبع ، أكثر تعقيداً. كما يمكن أن يؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي أيضاً إلى انخفاض إنفاق الأسر ، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى انخفاض في النمو الاقتصادي.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن 81% من القوة العاملة العالمية متأثرة حالياً بالإغلاق الكامل أو الجزئي لأماكن العمل. والأكثر تأثراً بذلك هم العمال اليوميون، والعاملون لحسابهم الخاص، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤخر تحقيق الهدف 01: "القضاء على الفقر". لذلك يجب أن يتم إدراج ضمان اجتماعي أكبر للعمال والموظفين في أوقات الطوارئ وتقلبات السوق تحت الهدف 8: "شروط عمل لائقة ونمو اقتصادي". (منار رمضان، 2020)

2.2.4. تأثير الأهداف ذات الطبيعة غير الاقتصادية (الصحة الجيدة (03)- التعليم الجيد (04)- المساواة بين الجنسين - الحد من أوجه عدم المساواة - السلام والعدل والمؤسسات القوية ، العمل المناخي (13):

هدف تحقيق الصحة الجيدة (03) : والذي تأثر بصورة كبيرة باعتبار أن المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى في العديد من البلدان مثقلة بالأعباء في مواجهة الإصابات المتزايدة من يوم لآخر. وقد لا يلتمس الناس الرعاية الطبية (في حالة الحاجة الحقيقية) خوفاً من الإصابة بالعدوى في هذه الأماكن. يعني نقص المعدات والبنية التحتية في النظم الصحية الضعيفة وأن مستوى الوفيات قد يكون مرتفعاً. علاوة على ذلك فإن وباء COVID-19 أصبب أولوية للعديد من النظم الصحية في الدول النامية ، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى الاهتمام بالعديد من الأمراض الموجودة الأخرى مثل الملاريا والحمى الصفراء وغيرها. في الواقع ، وهناك قلق قوي من أن التعامل مع COVID-19 يعطل برامج الوقاية من الأمراض الأخرى. وأنظمة الرعاية الصحية في معظم البلدان النامية غير مجهزة للتعامل مع مجموعة من مشاكل الصحة العامة في صورتها الحالية ، بسبب نقص التمويل والمعدات والموظفين المؤهلين.

هدف التعليم الجيد(04): قامت العديد من دول العالم بإغلاق المدارس على مستوى البلاد والجامعات ، مما يؤثر على أكثر من 80٪ من طلاب العالم. وتحاول العديد من المؤسسات التعليمية الحفاظ على البرامج من خلال التعليم عن بعد عبر الإنترنت. ومع ذلك فإن الإنصاف هو قيد رئيسي على الوصول إلى التعلم عن بعد في البلدان النامية حيث لا يستطيع العديد من الطلاب الوصول إلى الإنترنت ، أو لا يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية أو أجهزة لوحية ، أو بيئة تعليمية آمنة وداعمة مناسبة للتعلم الإلكتروني. وبالتالي ، فإن الوباء سيضر بالتعليم في جميع المجالات (أي الإضرار بتحقيق الهدف 4 - التعليم الجيد) ، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى التفكير في طرق لتوصيل المادة العلمية للطلاب لتكافؤ الفرص بينهم خاصة في الدول النامية.

هدف المساواة بين الجنسين: فمن خلال تبعات الإقفال الناتج عن جائحة "كورونا" من ارتفاع العنف المنزلي بسبب الحجر الصحي وتقييد الحركة.

هدف العمل المناخي (13) : في الوقت الذي تكافؤ فيه العديد من دول العالم فيروس كورونا كمحاولة للحد من انتشاره والقضاء عليه لما له من تداعيات وخيمة وسلبية على المستوى الاقتصادي، والإجتماعي والصحي والسياسي أيضا، ظهرت مجموعة من التقارير تؤكد بشكل بارز

أن انتشار الفيروس له آثار إيجابية فيما يرتبط بمشكلة تغير المناخ، وذلك من خلال تأثيره القوي على تخفيف ضغط ووتيرة الطلب المتزايد على الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة في الدول الموبوءة، وبالنظر لمصدر الانبعاثات في العالم نرى أن الدول الكبرى والمصنعة أو المدن الصناعية في دول العالم بشكل عام هي المسببة في أزمة المناخ وبالتالي، ولكن مع الأزمة العالمية بسبب فيروس كورونا وفرض حظر التجوال تم تسجيل انخفاض في انبعاثات الكربون، الناتج عن إغلاق الدول على نفسها في فترة الحجر الصحي وتوقف المصانع وتراجع استهلاك الطاقة المنتجة في معامل الفحم، وفرض حظر التجوال. (الألكسو، 2020). وكشفت عدة تقارير صادرة عن الأمم المتحدة أن الانخفاض القياسي الذي يسببه فيروس كورونا بلغ نسبة 5٪ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالمقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 (الأمم المتحدة، 2020). وهذا الانخفاض الملحوظ ساهم في التقليل من تلوث الهواء والشواطئ، وبالمقابل ارتفعت النفايات مع إغلاق مرافق إعادة التدوير وإدارة النفايات، وزيادة نفايات التغليف من جراء تراكم مخلفات ارتفاع التسوق عبر الإنترنت. وبالتالي فهذه التحسينات مؤقتة جراء الجائحة ويتوقع أن يتم العودة للحالة الأولى من زيادة التلوث والتدهور البيئي، بسبب عودة الأنشطة المذكورة سابقا وبنسب أكثر تسارع لاستدراك ما تم ضياعه.

هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية: إن الأوبئة وبطول مدتها تفرز الصراعات على اصعدة مختلفة بين الدول، وللوهلة الأولى بعد ظهور جائحة Covid-19 غابت صفة التضامن بين الدول الأوروبية فيما بينها. وتظهر الصراعات داخل الدول بسبب تردي الوضع الصحي ونقص التموين بالمواد الغذائية ومختلف مستلزمات الحياة.

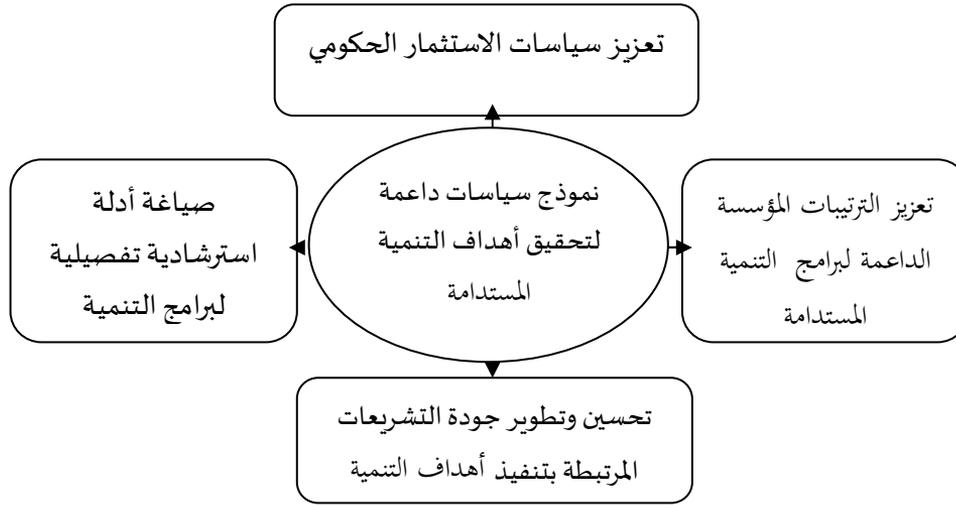
عقد الشركات لتحقيق الأهداف (الهدف رقم 17) والمتوخى منه زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام 2020. إلا أنه من المحتمل أن يكون فيروس كورونا قد دفع الهدف بعيدا عن مسار تحقيقه. (الأمم المتحدة، 2020)

5. السياسات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وللتعافي من جائحة كورونا:

في ظل اثار التي عرفتتها دول العالم جراء جائحة كوفيد-19 في مختلف المجالات، وخاصة تأثر برنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تطرقت العديد من الدراسات على ضرورة مناقشة أهم السياسات الداعمة للخروج من هذه اثار والعودة إلى الحالة الطبيعية من أجل دعم المضي

غل مزيد من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يلي اهم السياسات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم (8) : نموذج سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة



مصدر: (الطلافة و المناور، 2020)

ولتوضيها أكثر لهذه السياسات الداعمة فيما يلي: (الطلافة و المناور، 2020)

- تعزيز سياسات الاستثمار الحكومي: من خلال تيسير ودعم برامج تنفيذ وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه المزيد من الموارد الداعمة للمؤشرات التنموية المتواضعة، وتبني مسرعات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة، وضمان عدالة توزيع الاستثمارات على المستوى المحلي، وضمان العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية على المستوى المحلي، وتبني مشروعات وطنية كبرى داعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور أكبر للقطاع الخاص من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للعمل في إطار تكاملي لتحفيز الاستثمار الخاص في مختلف المجالات وتدعيم مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات.
- صياغة أدلة استرشادية تفصيلية لبرامج التنمية: وتهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن التنموي، وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري،
- تطوير وتعديل وتحسين جودة التشريعات والقوانين المرتبطة بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة؛ وغيرها من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مثل إنشاء المجال

العليا للتخطيط والتنمية، والتوجه نحو تطبيق اللامركزية الذي يعزز التشاركية في صنع القرار، والقوانين التي تعظم كفاءة العملية التخطيطية.

6. الترتيبات المؤسسية الداعمة لبرامج التنمية المستدامة: وذلك من خلال تحسين القدرات التنافسية، وتوفير البنية التحتية والخدمات عالية الجودة للأفراد، وإنشاء الوحدات الإدارية اللازمة وتعزيز كفاءة وفعالية أداءها لخدمة مسألة تنفيذ البرامج التنموية. هذا، وتركز عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدورها على ما يمكن أن تقدمه تلك الأهداف من أطر مؤسسية لسياسات التنمية،

#### خاتمة:

لقد تسببت جائحة "كورونا في عبء مالي على جميع بلدان العالم ، وتعطيل الاقتصاديات وتسببت في مئات آلاف الوفيات. وكانت الدول الفقيرة أكثر تأثراً بالإضافة إلى ذلك شهد العالم تحويل نظريته الغالبة إلى القطاعات الصحية لما تقتضيه هذه الفترة العصبية ، مما أدى إلى نقص التمويل الدولي المتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) ، والتي كانت متعثرة بالفعل بسبب الأزمات الاقتصادية المتوالية. على الرغم من أن بعض الدول تمكنت من الحد من انتشار الفيروس ، إلا أن الجائحة لا تزال تمثل حالياً تهديداً للنهوض بالتنمية المستدامة رغم أن المختصين استطاعوا الوصول لأول لقاح لهذا الفيروس وهو لقاح Pfizer / BioNTech والذي حصل على تصريح<sup>2</sup> للاستخدام في حالات الطوارئ من إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA) في منتصف ديسمبر 2020 .

ومن الأهمية بمكان فقد اشارت احصائيات التحديث السنوي لمنظمة "الأونكتاد" الإلكتروني الذي يرصد التقدم المحرز عبر مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إلى أن الفقر وعدم المساواة وأزمة المناخ والإنتاج غير المستدام والتحديات الملحة الأخرى، تتطلب إجراءات حاسمة بسبب فيروس كورونا. (الأمم المتحدة). وبالتالي يجب على البلدان النامية خاصة انتهاج سياسات مبتكرة ، وآليات لضمان الدعم الاجتماعي والاقتصادي الفوري بعد أزمة COVID-19 والتقدم المستمر نحو أهداف التنمية المستدامة 17.

#### قائمة المراجع

1.7. مراجع باللغة الأجنبية :

- B. Barbier Edward و C. Burgess Joanne .(2020) . Sustainability and development after COVID-19 .*World Development*.4-1 ،
- DeWit Andrew ، Shaw Rajib و Djalante Riyanti .(2020) . An integrated approach to sustainable development, National Resilience .,*International Journal of Disaster Risk Reduction*.6-1 ،
- Khetrapal Sonalini و Bhatia Rajesh .(2020 ,05) . Impact of COVID-19 pandemic on health system & Sustainable Development Goal 3 .*Indian Journal of Medical Research*.399-395 ،
- KHETRAPAL و BHATIA .(2020) .Impact of COVID-19 pandemic on health system & Sustainable .*Indian Journal of Medical Research* ،König Michael و Winkler Adalbert .(2020) . COVID-19 and Economic Growth: Does Good Government Performance Pay Off ?*Intereconomics journal*.
- Leal Filho Walter ، Londero Brandli Luciana و Lange Salvia Amanda(01) . jully, 2020 .(COVID-19 and the UN Sustainable Development Goals: Threat to Solidarity or an Opportunity ?*Sustainability journal*-1 ،(13)12 ،
- Linda Yueh و Adjunct .(2020 ,12 15) .*Looking Ahead To 2021 And The Economic Impact Of Covid-19* □ تاريخ الاسترداد 13 1 ،2021 ،  
<https://www.forbes.com/sites/lbsbusinessstrategyreview/2020/12/15/looking-ahead-to-2021-and-the-economic-impact-of-covid-19/?sh=5dfa08731720>
- Roy Shohini .(2020) . ECONOMIC IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC.
- Srivastava Ankita ،Kumar Sharma Raghvendra و Suresh Arjun .(2020) . Impact of Covid-19 on Sustainable Development Goals .*International Journal of Advanced Science and Technology*.4972-968 ،
- Sumner Andy ،Hoy Chris و Ortiz Juarez Eduardo .(2020) .Estimates of the impact of COVID-19 on global poverty .*WIDER Working Paper*.14-1 ،
- Suryahadi Asep ، Al Izzati Ridho و Suryadar Daniel .(2020) . Estimating the Impact of Covid-19 on Poverty in Indonesia .*Bulletin of Indonesian Economic Studies*.192-175 ،(2)56 ،
- T Hale ،S S. Webster ،A Petherick ،T Phillips و B Kira .(2020) .*Variation in government responses to COVID-19* ،2021 ،01 12 د .،Oxford COVID-19 Government Response Tracker: <http://www.bsg.ox.ac.uk/covidtracker>
- UN, United Nations .(2020) . *Shared Responsibility, Global Solidarity: Responding to the socio-economic impacts of COVID-19* ،2020 ،12 10 د UN, United Nations:  
[https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg\\_report\\_socio-economic\\_impact\\_of\\_covid19.pdf](https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_report_socio-economic_impact_of_covid19.pdf)
- UNIVERSITY OF OXFORD .(2021) . *CORONAVIRUS GOVERNMENT RESPONSE TRACKER* ،2021 ،01 12 د .

HTTPS://GITHUB.COM/OXCGRT/COVID-POLICY-  
SCRATCHPAD/BLOB/MASTER/REGIONAL\_REPORTS/LATESTMI  
DDLEEASTNORTHAFRICAREGIONALSUMMARY.PDF

2.7. مراجع باللغة العربية:

- الألكسو. (ماي, 2020). فيروس كورونا كوفيد-19 والتغير المناخي: أوجه التشابه وتداعياتهما على أهداف التنمية المستدامة. نشرية الألكسو العلمية، 1(1)، 17-39.
- الأمم المتحدة. (2020). الأونكتاد يحذر من تداعيات جائحة فيروس كورونا على تحقيق أهداف التنمية العالمية. تاريخ الاسترداد 17 1, 2021، من أخبار الأمم المتحدة: <https://news.un.org/ar/story/2020/07/1058121>
- البنك الدولي. (1, 2021). منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تاريخ الاسترداد 13 1, 2021، من <http://pubdocs.worldbank.org/en/979651599838773061/Global-Economic-Prospects-January-2021-Regional-Overview-MENA-AR.pdf>
- حسين الطلافحة، و فيصل المناور. (2020). تداعيات أزمة كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة -حالة الدول العربية-. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 22(03)، 39-79.

التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19 على الأنظمة المالية العربية وجهود مواجهتها  
THE ECONOMIC REPERCUSSIONS OF THE COVID-19 PANDEMIC ON  
ARAB FINANCIAL SYSTEMS AND EFFORTS TO CONFRONT THEM

زغبيد نسيم لطفي<sup>1</sup>،

**NASSIM LOTFI ZEGHBI<sup>1</sup>**

<sup>1</sup> جامعة قسنطينة 1 ، الجزائر ، nassimlotfizeghbid@gmail.com

**ملخص:**

يركز هذا البحث على جانبين رئيسيين هما علاقة جائحة كورونا بالأنظمة المالية العربية والإجراءات اللازمة لمواجهة التداعيات التي تفرضها جائحة كوفيد19 حيث أصبحت مراقبة آثار فيروس كورونا واحتواؤها وتخفيف حدتها على رأس الأولويات. ويمكن أن تساعد الإجراءات الحاسمة التي تتخذها السلطات الصحية والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية والرقابية في الوقت المناسب على احتواء تفشي الفيروس وموازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة فعلى البنوك المركزية أن تدعم الطلب والثقة بالحيولة دون تشديد الأوضاع المالية، وخفض تكاليف الاقتراض على الأسر والشركات، وضمان توافر السيولة في السوق ويجب أن تبادر سياسة المالية العامة بتوفير دعم كبير للأفراد والشركات الأشد تأثرا، بما في ذلك في القطاعات غير الرسمية التي يصعب الوصول إليها ويجب أن تهدف استجابات السلطات التنظيمية والرقابية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي مع الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي كما خلصت الدراسة إلى مجموعة إجراءات أخرى لمواجهة الركود الاقتصادي منها مجموعة إجراءات لمواجهة الآثار المباشرة ومجموعة لحفز الاقتصاد

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، الأنظمة المالية العربية، الإجراءات.

تصنيف JEL : I18, C60, E20, H11

**Abstract:**

this research focuses on two main aspects: the relationship of the corona pandemic with arab financial regulations and the measures needed to cope with the consequences of the covid19 pandemic. critical actions by health authorities, central banks, regulatory and regulatory bodies can help in a timely manner to contain the spread of the covid pandemic and balance the economic impact of the pandemic. central banks must support demand and confidence by preventing

tightening financial conditions, reducing borrowing costs for families and companies, and ensuring market liquidity the study also found another set of actions to cope with the recession, including one to address the immediate effects and one to stimulate the economy.

**Keywords:** Corona Virus pandemic , Arab financial system, actions.

**Jel Classification Codes:** I18, C60, E20, H11

## 1. مقدمة:

جرت عادة الاقتصاد العالمي على أن يمر بمراحل مختلفة، تتسم بعضها بالتوسع والزيادة في معدلات النمو، وتتسم الأخرى بالانكماش حيث تسود حالة من تباطؤ النمو، أو الكساد وقد تطول تلك المراحل، فيصبح تباطؤ النمو ركوداً اقتصادياً يؤثر على معدلات البطالة، وارتفاع مديونيات الدول وخدمات الديون نتيجة لخلل أسعار الصرف، وتراجع الاستثمارات نتيجة توجس المستثمرين وضعف الثقة في الخيارات الاستثمارية المطروحة وخصوصاً على المدى البعيد وقد توقع الخبراء في 2019 أن تحل أزمة اقتصادية عالمية تتسبب في حدوث ركود اقتصادي في معظم دول العالم، وأرجعوا ذلك للنزاع الاقتصادي، والذي أطلق عليه البعض مصطلح حرب، بين الولايات المتحدة والصين، حيث اتسقت المؤشرات الاقتصادية العالمية وتلك التوقعات من حيث ارتفاع معدلات البطالة العالمية، وانقلاب منحنى العائد على السندات الأمريكية طويلة الأجل مقارنة بنظيرتها قصيرة، وتخفيض سعر الفائدة على الدولار، أيضاً انخفاض أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب الكلي عليه نتيجة أزمة الركود مما يزيد حدة المشكلة الاقتصادية في الدول المعتمدة على النفط في اقتصادها كدول الخليج العربي. وجاءت توقعات صندوق النقد الدولي بهبوط النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 3.3% بينما خفض البنك الدولي توقعاته بشكل أكبر لتصل إلى 2% وقد كان ما لم يكن في الحسبان حدوث أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتفاقمها بالشكل الذي نعيشه الآن، فمنذ حدوث حالات الإصابة الأولى في الصين أواخر ديسمبر 2019 انتشر الفيروس بشكل سريع جداً إلى باقي دول العالم بشكل أسرع من قدرة الدول على احتواءه مما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إطلاق مصطلح وباء عالمي على الفيروس نتيجة لاجتياحه معظم دول العالم وفي وقت قصير نسبياً؛ مما دفع دول العالم إلى تخصيص مليارات الدولارات لمواجهة الأزمة ويمكن أن نرى تأثير الأزمة الحالية على الدول في قطاعات مختلفة، يأتي

على رأسها القطاعان الاقتصادي والاجتماعي فبدا في القطاع الاقتصادي وقد تحمل فجأة تبعات ما حدث بشكل لم يكن متوقعا، مما دفع الدول لاتخاذ إجراءات تحد إلى حد ما من الآثار السلبية في محاولة منها لتقليل الضرر على الأسواق وتجنب ما يمكن تجنبه والمرور الآمن من هذه الفترة، مثل مسـاعدة الصـناعات والشـركات الأكثر تضرراً، وتخصيص مبالغ ضخمة لتوفير الخدمات الصحية ومستلزماتها أما البعد الاجتماعي، فيعيش أغلب الناس حالة من الخوف التي تؤثر بشكل من الأشكال على نمط حياتهم اليومي المعتاد، الأمر الذي كان جلياً في موجة الهلع للشراء التي سادت في بعض الدول في بداية الأزمة وتمتد الآثار الاقتصادية إلى النواحي الاجتماعية من حياة الأفراد، فنرى ذلك في تضرر العمالة المؤقتة والغير مؤمن عليها، وتسريح الموظفين أو الاقتراع من رواتبهم، الأمر الذي يضع عبئاً إضافياً على أولئك الناس وعلى حكومات الدول لتوفير منح أو إعانات لمساعدتهم في توفير قوت يومهم ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة في محاولة للتنبؤ بالانعكاسات الاقتصادية المستقبلية وكيفية التعامل معها بشكل صحيح وفعال، لتناقش كيف سيكون الوضع في العالم العربي في المرحلة المقبلة، وكيفية تقليل الضرر الناجم عن تلك الأزمة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المحتملة.

#### إشكالية البحث:

وعليه، يمكن القول بأن ثمة إشكالية رئيسية تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة تكمن في معرفة وفي سبيل طرح الإشكالية على بساط النقاش، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الأثر الاقتصادي السلبي الذي قد ينتج عن تفشي فيروس كورونا 19 المستجد على الأنظمة المالية العربية؟ وما هي الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء هذه الجائحة؟.

#### فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها "تؤثر جائحة كورونا تأثيراً سلبياً على القطاعات الاقتصادية العربية." وينبثق من هذه الفرضية الأسئلة التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

-كيف تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد العربي؟

-ما هي تداعيات أزمة جائحة كورونا على الأنظمة المالية العربية؟

-ما هي الآليات والسياسات التي اتخذتها وحكومات الدول لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا؟

#### أهداف البحث:

تأتي هذه الدراسة في محاولة للتنبؤ بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وكيفية التعامل معها بشكل صحيح وفعال، لتناقش كيف سيكون الوضع في العالم العربي في المرحلة المقبلة، وكيفية تقليل الضرر الناجم عن تلك الأزمة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المحتملة. ونعرض في القسم الأول تبعات الأزمة الاقتصادية على أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد، ثم نتناول الآثار الاجتماعية للأزمة في القسم الثاني، وأخيراً في القسم الثالث نقدم بعض المقترحات والسياسات العامة.

### منهج البحث:

المنهج الملائم لهذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة معينة وكشف أبعادها وتحليل أثارها وإيجاد الحلول والإجراءات الأكثر ملائمة من بين الأساليب والطرق الاقتصادية المعروفة والمعتمدة علمياً و مهنيًا .

### 2. الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19:

#### 1.2. الإنتاج والنمو:

للوباء أثران رئيسيان على الاقتصاديات: أحدهما يتعلق بتوريد السلع والخدمات بسبب اضطرابات سلسلة القيمة على المستويين الوطني والدولي، والآخر يتعلق بالطلب على السلع والخدمات بسبب فقدان الدخل وارتفاع أوجه عدم اليقين وهذا الأمر يعرض الشركات لخطر تكبد خسائر في العائدات، وانخفاض الاستثمارات والقدرة الإنتاجية، والاستغناء عن العمال، ثم في النهاية إلى العجز عن السداد. وعادة ما تنفق الأسر والشركات بمستويات أقل وتوفر بمستويات أعلى في الظروف التي تتسم بعدم اليقين المتزايد، مما يقلل من إجمالي الطلب على السلع الأساسية والأصول ويخفض أسعارها وعلاوة على ذلك، يتسبب الطلب على السيولة وارتفاع معدلات تفادي المخاطر في حدوث ضغوط كبيرة في الأسواق المالية مصحوبة بتأثيرات كبيرة على تحديد أسعار الأصول وتمويل الديون حيث تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاضاً في مستوى الإنتاج يتراوح بين الخمس إلى الربع في العديد من الاقتصاديات، مع احتمال انخفاض إنفاق المستهلكين بنحو الثلث .

و تشير مجموعة البيانات المنشورة في أكتوبر 2019 إلى توقعات نمو متوسط في المنطقة العربية بمستوى 3.7% لعام 2020 و 3.8% لعام 2021. وهذا يتماشى إلى حد كبير مع مسار النمو الملحوظ على المدى الطويل في المنطقة. نشرت مجموعة البيانات المحدثة في أبريل 2020 مسجلة

تراجعا كبيرا، مع الأخذ في عين الاعتبار التأثيرات المحتملة للوباء. واستنادا إلى مجموعة البيانات الجديدة، يتوقع أن تعرف المنطقة العربية انكماشاً بنسبة 2% في عام 2020 وبالنظر إلى حقيقة أن المنطقة قد شهدت معدل نمو إيجابي حتى خلال الأزمة المالية العالمية، 2008-2009 +1.7% فإن هذا يكشف مدى شدة التأثير السلبي للوباء على اقتصاديات الدول العربية.

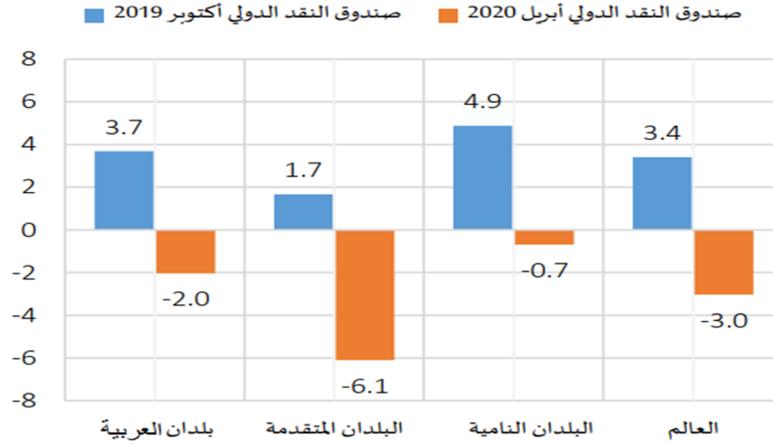
#### الشكل رقم (01) : التغير في توقعات النمو في اقتصاديات الدول العربية 2019-2020



المصدر: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 4).

من حيث التعافي، يبدو أن تقديرات صندوق النقد الدولي متفائلة إلى حد ما، وتعكس الأمل في انتعاش أسرع مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية فمن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي بمعدل 5.8% في عام 2021 بعد انخفاض بنسبة 3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020. وبالمثل، يتوقع أن تنمو اقتصاديات الدول العربية بمعدل 5.4% في عام 2021. وعند مقارنتها بمجموعات الدول الأخرى، من المتوقع أن تتأثر الدول العربية بشكل أقل حدة من الدول المتقدمة ولكن تقريبا بنفس مستوى الدول النامية غير الأعضاء فعلى الرغم من التوقعات المتفائلة نوعا ما من قبل صندوق النقد الدولي، قد تطول فترة التعافي إذا ظلت أسعار السلع الأساسية منخفضة، وزادت ديون الحكومات والشركات، وتفاقت الاختلالات المالية بسبب التمديد المحتمل للإغلاق الشامل للأنشطة الاقتصادية.

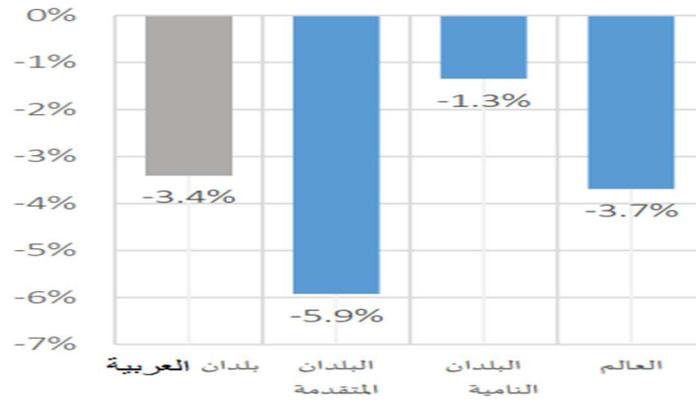
#### الشكل رقم (02) : التغير في توقعات النمو في اقتصاديات الدول العربية 2020-2021



المصدر: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 5).

ونتيجة لذلك، من المتوقع أيضا أن ينخفض متوسط مستوى دخل الفرد في اقتصاديات الدول العربية من 11.5 ألف دولار أمريكي في عام 2019 إلى 11.1 ألف دولار أمريكي في عام 2020 وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 3.4% ونظرا لأن متوسط النمو السكاني أعلى في البلدان النامية، بما في ذلك الدول العربية، من المتوقع أن تنخفض مستويات دخل الفرد فيها على نطاق أعلى مقارنة بانخفاض الناتج المحلي لإجمالي.

الشكل رقم (03): النسبة المئوية المتوقعة للتغير المتوقع في دخل الفرد في 2020



المصدر: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 6).

من المتوقع أن يخلق الوباء مواطن ضعف إضافية في الاقتصاديات، كما هو مبين في مؤشرات الاقتصاد الكلي ونتيجة للتوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال، وتزايد الاحتياجات من النفقات

الحكومية لدعم الاقتصاديات، وتقلص احتمالات توليد الإيرادات بسبب تقييد الأنشطة الاقتصادية والانخفاض الحاد في أسعار السلع، من المتوقع أن تواجه معظم اقتصاديات الدول العربية تدهورا كبيرا في أرصدة الحسابات الجارية ومن ناحية أخرى، سيكون هناك ضغط تضخمي أقل بسبب انخفاض الطلبات في معظم القطاعات. وفي 25 دولة تم تنقيح توقعات التضخم بالنقصان ومع ذلك، من المتوقع أن تشهد بعض البلدان التي تعتمد على الاستيراد زيادات حادة في متوسط مستويات أسعارها.

## 2.2. التحويلات العالمية:

يقدر البنك الدولي أن التحويلات العالمية ستنخفض بشكل حاد بنحو 20% في عام 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية التي أحدثها هذا الوباء، وهو الانخفاض الأكثر حدة في التاريخ الحديث. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض أجور العمال المهاجرين وتوظيفهم، وهم أكثر عرضة لفقدان الوظائف والأجور في حالة الأزمات الاقتصادية التي تضرب البلدان المستضيفة لهم كما يتوقع أن يزيد تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض شبكات الأمان الاجتماعي من نسبة الفقر في البلدان. وبهذا من المتوقع.

## 3.2. العمالة:

ومن المتوقع أن تؤدي التدابير الوقائية المتمثلة في عمليات الإغلاق الشامل إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة. فقد أصدرت منظمة العمل الدولية ثلاثة تقارير رصد معنية بتقييم أثر الوباء على عالم العمل بشكل منتظم. وتشير التقديرات الأولية لمنظمة العمل الدولية إلى ارتفاع المعدل العالمي للبطالة بمقدار 13 مليون شخص (السيناريو المعتدل) من مستوى أساس ي بلغ 188 مليون في عام 2019 أشارت التقديرات العالمية التالية لمنظمة العمل الدولية إلى أن ساعات العمل ستنخفض بنسبة 6.7% في الربع الثاني من عام 2020 وهو ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل، مع خسارة العمال لما يصل إلى 3.4 تريليون دولار أمريكي من الدخل بحلول نهاية عام 2020.

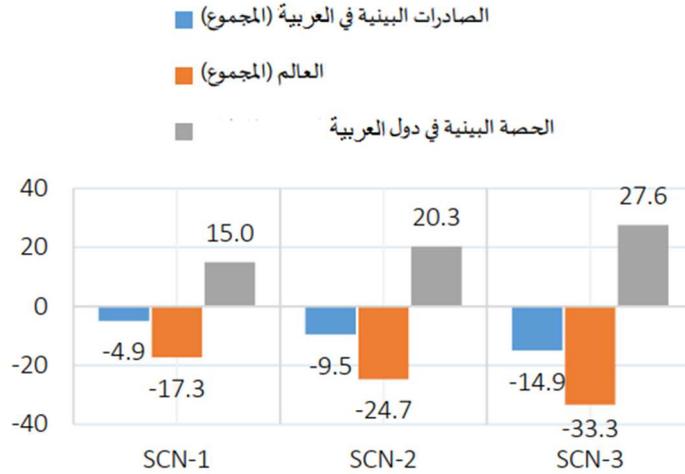
إن توقعات منظمة العمل الدولية على مستوى كل بلد على حدة غير متوفرة، ومن أجل الحصول على تقدير تقريبي بشأن الزيادة المحتملة في معدل البطالة وإجمالي العاطلين عن العمل في اقتصاديات الدول العربية الإسلامي، يتم استخدام التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية كبديل، والتي تتوقع حسب أحدث في تقديراتها زيادة عدد العاطلين عن العمل بأكثر من 25 مليون.

وهذا يعادل زيادة بنسبة 0.7% في معدلات البطالة العالمية في إطار المستويات الحالية لمعدل المشاركة في القوى العاملة. وإذا زاد معدل البطالة بنفس المعدل في مجموعة دول اقتصاديات الدول العربية وبلغ 7.4% من ، 6.7% فإن العدد الإجمالي للعاطلين سيرتفع من مستواه التقديري السابق البالغ 47.7 مليون إلى 53.3 مليون في عام 2020 (منظمة التعاون الإسلامي، 2020 ، ص4-10).

#### 4.2. التدفقات التجارية:

للتحقيق في الآثار المحتملة للوباء على قطاع التجارة في الدول العربية ، تجدر الإشارة إلى أن هيكل الصادرات في هذه البلدان يتركز بقدر كبير على الموارد والمنتجات الأساسية القائمة على السلع الأساسية. لذلك، فإن الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية سيؤثر بشكل كبير على التدفقات التجارية مع بقية العالم وبين الدول العربية أيضا حيث أن الهيكل التجاري لدول العربية مع العالم يختلف اختلافا بارزا عند مقارنتها بتجارها البينية. ففي حين أن 41% من صادراتها إلى العالم كانت من المحروقات على مدى السنوات الخمس الماضية، بلغت هذه الحصة 15% فقط في تجارها البينية. لذلك، فإن انخفاض أسعار السلع سيؤثر بشكل مفرط على توزيع التجارة لصالح التجارة البينية في الدول العربية و كما هو موضح في الشكل رقم 04 في حالة السيناريو الأول، حيث تكون أسعار النفط أقل بنحو 42% من متوسط مستوى الخمس سنوات والسلع الأخرى بحوالي 1-5% أقل من متوسطها، ستنخفض الصادرات بين الدول العربية بنسبة 4.9% ثم ستراجع صادراتها للعالم بحوالي 17%. وهذا من شأنه زيادة حصة الصادرات البينية بين الدول العربية بنسبة 15%. كما أن سيؤدي انخفاض إضافي في أسعار السلع-SCN % (55: 2) في أسعار النفط و 5-10% في السلع الأخرى: SCN-3: 70 % في أسعار النفط و -10-15% في السلع الأخرى) إلى خسائر إضافية في حجم الصادرات، لكن سيأتي على حصة أكبر للتجارة البينية بين الدول العربية.

الشكل رقم (04): التغييرات المحتملة في تدفقات الصادرات بين الدول العربية



المصدر: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 11)

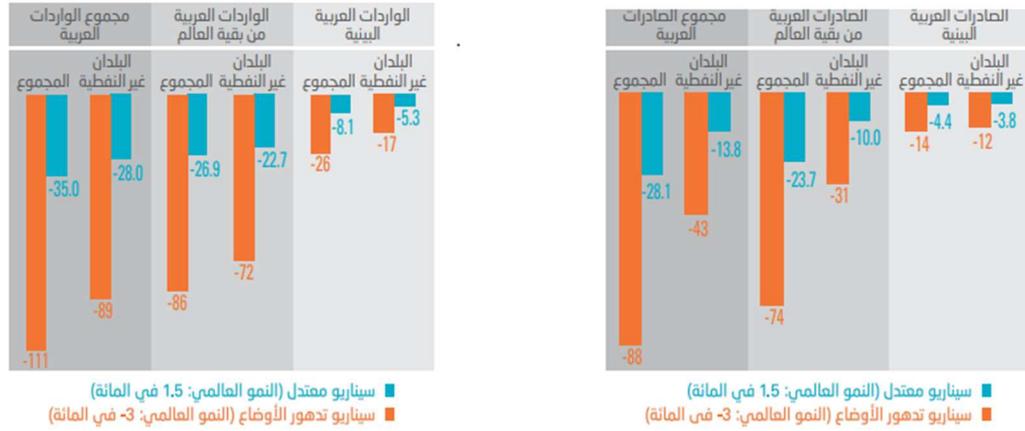
كما يواجه سوق النفط العالمي أكبر انخفاض في الطلب منذ عقود. ومن المتوقع أن يستمر الضغط النزولي على أسعار النفط في الأشهر المقبلة، حيث يؤدي الانخفاض المستمر في الطلب إلى زيادة أخرى في المخزونات. وفقا لإصدار أبريل من تقرير توقعات أسواق السلع الأساسية الصادر عن البنك الدولي، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 35 دولارا للبرميل في عام 2020 ومن الواضح أن الدول العربية المصدرة للنفط ستكون من بين الدول الأكثر عرضة للتبعات الاقتصادية للوباء .

من المتوقع أن ينخفض مجموع صادرات المنطقة العربية للأثار الوخيمة لجائحة بمقدار 88 مليار دولار نتيجة كوفيد-19، حسب سيناريو تدهور الأوضاع و من المتوقع أن ينجم الجزء الأكبر من هذا المبلغ، وهو 74 مليار دولار، عن تراجع صادرات المنطقة إلى بقية العالم. ومن المتوقع أن تتراجع الصادرات البينية العربية بما قدره 14 مليار دولار تقريبا ومع اتساع رقعة فيروس كورونا وتفشي آثاره واستمرار شلل التجارة العالمية، من المرجح أن تزداد الخسائر على مستوى الصادرات. ومن المتوقع أن يؤدي حدوث تراجع معتدل في النمو العالمي إلى خسائر في الصادرات لا تقل عن 28 مليار دولار.

من المتوقع أن ينخفض مجموع واردات المنطقة بمقدار 111 مليار دولار، نتيجة للأثار الوخيمة العربية لجائحة كوفيد-19 على الاستهلاك والتصدير، حسب سيناريو تدهور الأوضاع من المتوقع

أن تصل قيمة الانخفاض في الواردات غير النفطية إلى 89 مليار دولار، 81 في المائة منها تعود لواردات من خارج المنطقة. وتتضمن الواردات غير النفطية مواد استهلاكية ومواد خام تستخدم للصناعات التحويلية ومن المتوقع أن يؤدي حدوث انخفاض معتدل في النمو العالمي إلى خسائر في الواردات لا تقل عن 35 مليار دولار (الإسكوا، 2020، ص 2).

### الشكل رقم (05): أثار كوفيد-19: تراجع الواردات وتراجع الصادرات



المصدر: (الإسكوا، 2020، ص 2).

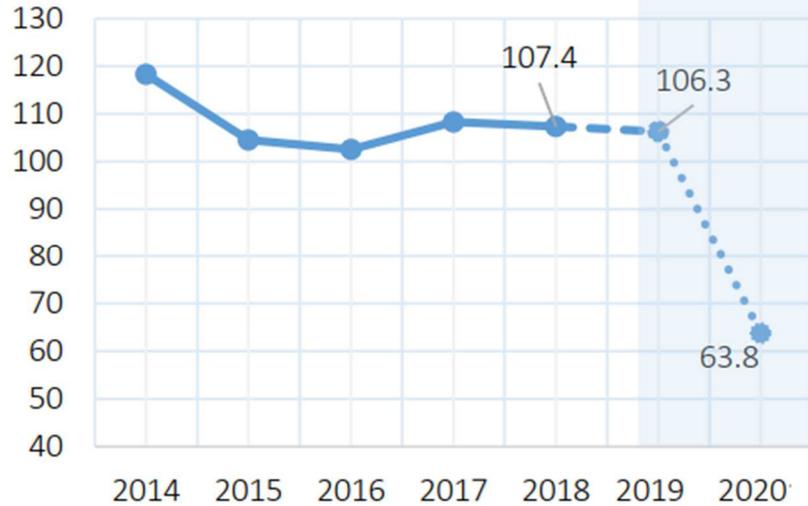
### 5.2. تدفقات الاستثمار:

وفقا لأحدث تقديرات الأونكتاد الصادر 26 مارس، 2020 من المتوقع أن تنكمش تدفقات الاستثمار العالمي بنسبة 40% بسبب جائحة كوفيد-19 وتتأثر نسبة كبيرة من الشركات متعددة الجنسيات بسلاسل التوريد المتقطعة والصدمات المخلة بالطلب العالمي وانخفاض المبيعات والأرباح كما تتوقع معظم الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية انخفاضا بنسبة 30% في أرباحها، كما أننا من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه لمدة. وتعد قطاعات الطاقة وشركات الطيران وصناعات السيارات من بين القطاعات التي يتوقع أن تكون الأكثر تضررا.

و تشير التقديرات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار العالمي بنسبة 1% في عام، 2019 وفقا لمرصد اتجاهات الاستثمار الصادر عن الأونكتاد والذي نشر في يناير 2020. فعند الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المتوقع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية لعام 2019 ومع افتراض أن الدول العربية سوف تشهد انخفاضا بنفس الحجم 40% في عام 2020 من المتوقع أن تنخفض تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة إلى أقل من 64 مليار دولار في 2020. وهو انخفاض أقوى بكثير في تدفقات الاستثمار مقارنة بالأزمات المالية العالمية 2008-2009 حيث شهدت الدول العربية انخفاضا من 173 مليار دولار أمريكي في 2008 إلى 132 مليار دولار أمريكي في 2009 أي ما يعادل تراجعاً يقارب 23% من إجمالي التدفقات (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 10-13).

الشكل رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية



المصدر: (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 13).

### 3. الآثار المالية لجائحة كوفيد 19:

#### 1.3. خسائر في أسواق الأسهم العربية:

أدى كل من انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 إلى خسائر متوسطة في 23 في المائة في أسواق الأسهم العربية الكبرى خلال الربع الأول من عام 2020 كما أدى إلى تهاوي أداء الأسواق المالية العربية إلى ما دون المستوى الذي بلغت الأسواق في الفترة، 2008-2009 وخاصة في الاقتصاديات المعتمدة على النفط وقد سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى الخسائر في أسواق رأس المال لديها منذ عقود، وتكبدت الإمارات العربية المتحدة أعلى تكلفة كما أن وضع البلدان من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي، مثل تونس ومصر والمغرب، محفوف بمخاطر مماثلة. ففي هذه البلدان أدى تقطع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك انخفاض تدفقات الاستثمار والسياحة والتحويلات المالية، وضيق آفاق النمو المستقبلي إلى صدمة لا تقل شدة في أسواق

الأوراق المالية وأدت الأزمة المزدوجة أيضا إلى انخفاض قيم أسعار الأسهم في أكبر المصارف في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 25 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020. وكان الأثر أكبر على المصارف التي تعتمد في ربحيتها على الودائع الحكومية اعتمادا بالغا فمثلاً، بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو، 2020 شهدت المصارف المملوكة للحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها وسجلت أعظم الانخفاضات المصارف في الإمارات العربية المتحدة. وستؤدي الأزمة المزدوجة أيضاً إلى انخفاض كبير في نمو الودائع في جميع البلدان العربية، وخاصة في البلدان الأكثر انكشافاً، مثل الجزائر والعراق، التي ستعاني صدمة أشد من ناحية الودائع المصرفية، لضآلة الاحتياطيات النقدية وغياب صناديق الثروة السيادية والاعتماد الكبير على عائدات النفط في الحصول على السيولة.

### 2.3 هروب رؤوس الأموال وانخفاض تدفقات المحافظ المالية:

سيؤدي هروب رؤوس الأموال وانخفاض تدفقات المحافظ المالية إلى اتساع هامش العائد وإلى مزيد من الضغط على أسعار الصرف. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، انخفض تدفق رؤوس أموال المحافظ المالية إلى المنطقة العربية بمقدار ملياري دولار بين منتصف شباط/فبراير ونهاية آذار/مارس 2020 وعلاوة على ذلك، يتعين على المنطقة أن تدفع ما قيمته 35 مليار دولار من القروض الأجنبية المستحقة في عام 2020 وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 17.8 مليار دولار والصادرات بمقدار 88 مليار دولار في عام 2020 وستؤدي هذه العوامل كلها إلى مفاومة المخاطر على أسعار الصرف في المنطقة. وقد لا تساعد قاعدة أسعار الفائدة الصفرية التي تطبقها الاقتصاديات الكبرى البلدان العربية التي لديها هامش عائد متسع، نتيجة انخفاض الاستقرار المالي الكلي في معظم هذه البلدان قبل جائحة كوفيد-19 وضعف التخطيط لما بعد حالة الطوارئ.

### 3.3. تقلص الائتمان:

يتوقع أن يتقلص الائتمان في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما أن علاوة المخاطر أخذت في الارتفاع. ويتوقع أن يتراوح نمو الائتمان بين 9- في المائة (انخفاض قدره 14.5 مليار دولار) و 4 في المائة (انخفاض قدره 6.5 مليار دولار)، رهنا بما إذا كانت أسعار النفط ستستقر بين 35 دولاراً و 45 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2020. وستتراوح علاوة المخاطر أيضاً بين 4.8 في المائة و 5.7 في المائة، إذا تراوحت أسعار النفط بالقيمة نفسها للبرميل الواحد. وستزيد قفزة علاوة المخاطر بسبب

الانخفاض القياسي في أسعار النفط كلفة الاقتراض وتؤدي إلى إعادة تقييم الجودة الائتمانية في البلدان العربية.

#### 4.3. شح السيولة في القطاع المصرفي ومخاطر ائتمانية أعلى:

ستعاني البلدان المتوسطة الدخل غير النفطية، كتونس ومصر والمغرب، من سيولة أكثر ضيقا في القطاع المصرفي ومخاطر ائتمانية أعلى بكثير بالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع أن يتراوح نمو الائتمان في البلدان المتوسطة الدخل غير النفطية بين 16 في المائة (انخفاض قدره 11.3 مليار دولار) و 13 في المائة (انخفاض قدره 9.2 مليار دولار)، ما يعكس آفاق استثمار ضعيفة ويتوقع أن تظل علاوة المخاطر ثابتة دون أن تتزحزح عند مستوى 11 في المائة، بسبب ارتفاع مستويات المديونية وانخفاض الاستقرار الكلي المتوقع للفترة 2020-2021 وسيكون الأثر السلبي لانخفاض التحويلات المالية والاستثمارات والسياحة في الاقتصاديات الفقيرة بالنفط أكبر من الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط.

#### 5.3. ارتفاع معدلات التعثر في السداد:

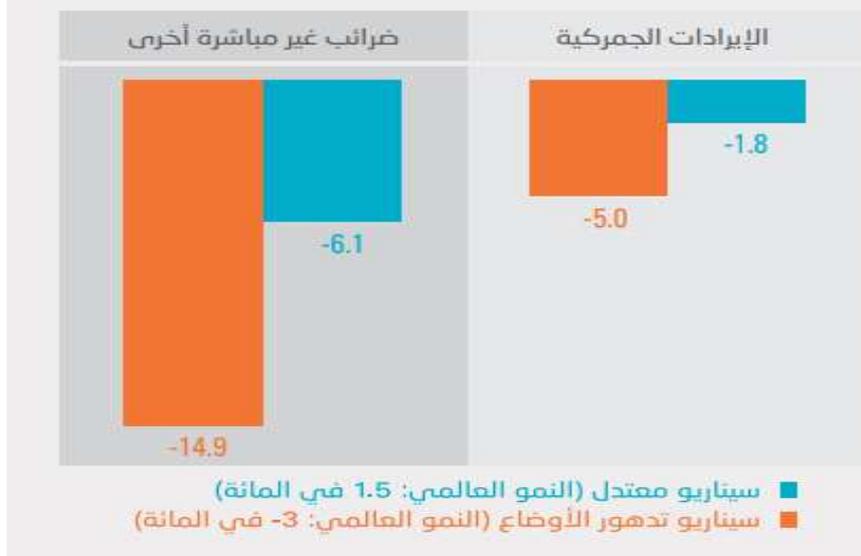
يتوقع أن ترتفع معدلات التعثر في السداد في المتوسط من 5 في المائة في عام 2019 إلى 10 في المائة في عام 2020، وستزيد نسب القروض المتعثرة بأكثر من الضعف لتصل إلى حوالي 6 في المائة. ويتوقع أن تتأثر المصارف الإسلامية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر من المصارف التقليدية لأنها أكثر انكشافا على الاقتصاد الحقيقي، وذلك أمر اعتمدت<sup>2</sup> كمبدأ لدعم الأصول تمتاز ب<sup>2</sup>. واستناداً إلى تقديرات الإسكوا، يتوقع أن تنخفض أرباح المصارف في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لأن الزيادة في مخاطر الائتمان وتكاليف التعثر في السداد لن يعادلها الانخفاض الكبير في تكلفة الأموال على المصارف (الإسكوا واتحاد المصارف العربية، 2020، ص 3).

#### 6.3. تراجع الإيرادات ضريبية:

من المتوقع أن تتكبد المنطقة العربية خسائر بقيمة 20 مليار دولار في شكل إيرادات ضريبية من الضرائب غير المباشرة، نتيجة تقريبا للآثار الوخيمة لجائحة كوفيد-19، حسب سيناريو تدهور الأوضاع سيتسبب انخفاض الواردات بانخفاض الإيرادات الجمركية، مما سيؤدي إلى خسارة 5 مليارات دولار من إيرادات التعريفات الجمركية على الواردات. وتبلغ هذه الخسائر أعلى مستوياتها في البلدان التي تعول على الإيرادات الجمركية كمصدر هام الإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أن

تبلغ الخسائر على مستوى الضرائب غير المباشرة الأخرى، بما يشمل ضريبة القيمة المضافة وضرائب محددة على الإيرادات على الاستهلاك، حوالي 15 مليار دولار، مما سيؤثر سلبا الحكومية، ولاسيما في الاقتصاديات العربية الغنية غير النفطية (الإسكوا ، 2020 ، ص2).

الشكل رقم (07): الخسائر في الإيرادات الجمركية



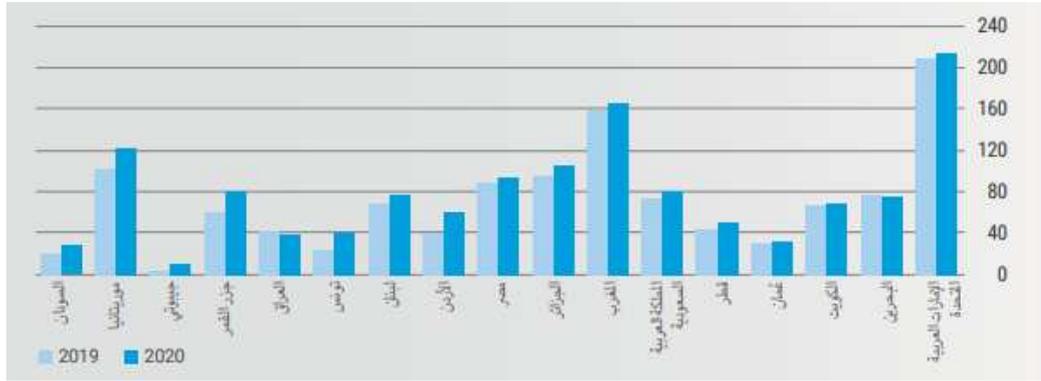
المصدر: (الإسكوا ، 2020 ، ص3).

### 7.3. ارتفاع الدين العام:

فرضت التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد انعكاسات كبيرة على أوضاع المالية في الدول العربية فمن ناحية شهدت مستويات الاتفاق العام زيادات كبيرة في ظل التزام الحكومات العربية بتبني حزم تحفيز ضخمة لتنشيط الطلب الكلي وتخفيف الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس في الوقت الذي تراجعت فيه مستويات الإيرادات العامة بشكل حاد نتيجة فقدان جانب كبير من الإيرادات النفطية والضريبية. في خضم التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا لجأت الدول العربية إلى الاستدانة الداخلية والخارجية للوفاء بمتطلبات تمويل حزم التحفيز المالي الضخمة التي أقرتها لتجاوز التداعيات الناتجة عن انتشار الفيروس وهو ما استتبع زيادة كبيرة في حجم الدين العام في هذه الدول وإزاء هذه الظروف. ستزيد الاستجابة

للأزمة من العجز المالي. من متوسط قدره 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى أكثر من 10 في المائة في عام 2020 ومن المرجح أن يمول هذا العجز بزيادة الاقتراض ما سيثقل معظم البلدان العربية بمزيد من الديون. فقد كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل. بمتوسط بلغ 91 في المائة في عام 2018، وبلغت في لبنان والسودان مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. بنسبتي 151 في المائة و212 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب. فلا بد. أثناء السعي إلى الاقتراض الإضافي. من التفاوض على تدابير للاستدامة مع الجهات الدائنة (Matt Knoedler, Lilly Broadcasting, 2020,P6).

الشكل رقم (08): مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية 2020



source: (international labour organization, 2020, P8)

4. التداعيات التي تفرزها جائحة كوفيد19 على الأنظمة المالية العربية :

1.4. توسيع الحيز المالي وإدامته من خلال زيادة الإيرادات وتنويعها:

يمكن توسيع الحيز المالي على نحو منصف عبر إجراءات تشمل فرض ضرائب على الثروة، وعلى أرباح رؤوس الأموال، وضرائب دخل تصاعدي، وزيادة الامتثال الضريبي لتوزيع عبء الضرائب بين الأغنياء والفقراء على نحو أفضل. وهذه الإجراءات قد تحقق فوائد متعددة، وتوفر مزيداً من الموارد للحماية الاجتماعية، وتدفع الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات في رأس المال البشري، وتقلل من أوجه عدم المساواة، وتحمي تدفقات الإيرادات من صدمات مثل تقلبات أسعار النفط. ولا بد من تنويع الإيرادات في الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات النفط. ولا بد من توسيع الحيز المالي المتاح لجميع الاقتصاديات العربية، لكن مع الحفاظ على حد أدنى من الاقتراض، وعلى

استراتيجيات وممارسات صارمة لإدارة القدرة على سداد الديون. ويمكن لمبادئ تمويل التنمية أن توجه<sup>2</sup> هذه الإصلاحات.

#### 2.4. تصميم سياسات مالية تعزز التحول الاقتصادي وفرص العمل:

تشجيع القطاعات الاقتصادية التي تضيف قيمة كبيرة إلى الاقتصاد ولديها إمكانات قوية لتوليد العمل والتكامل على نحو مؤات في سلاسل القيمة العالمية المستدامة والخضراء، مثل الخدمات والصناعات العالية الجودة. ويمكن كذلك الدفع نحو تنويع الاقتصاديات الوطنية وإيجاد بيئة مؤاتية لزيادة تنافسية القطاع الخاص وإنتاجيته<sup>3</sup>.

#### 3.4. تقديم الحماية والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تستأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في الاقتصاديات العربية بالقسط الأكبر من القوى العاملة وحصص كبيرة من الناتج العام فقد تأثرت هذه المشاريع بصورة كبيرة جراء التدابير الاحتوائية في ظل تفشي كوفيد-19 ويتجلى ذلك في خسائر على مستوى الإيرادات وتراكم الديون واضطراب في تدفق المدخلات الأساسية والمنتجات النهائية وفي هذا الصدد يمكن تنفيذ تدابير للدعم المؤقت من خلال تخفيض قيمة الضرائب والرسوم المستحقة أو تأجيل سدادها، وتسهيل إجراءات الحصول على قروض، والإرجاء الاختياري لسداد الديون، وتقديم منح وإعانات لهذه المشاريع حتى تتمكن من إدارة تدفقاتها النقدية وبالتالي تجاوز هذه الأزمة بأقل الأضرار، وإلى جانب كل هذا يتعين أيضا اتخاذ بعض التدابير الهيكلية لتسهيل تكيف هذه المشاريع مع أنماط العمل الجديدة، وإحداث بنية تحتية رقمية، ودعمها في إيجاد أسواق جديدة في ظل عدم استقرار سلاسل القيمة ومن شأن هذه الإجراءات أن تساهم بشكل كبير كذلك في استبقاء الموظفين والتقليص من آثار الوباء على سوق العمل.

#### 4.4. تنفيذ سياسات نقدية استباقية وفعالة:

اتخذت العديد من البلدان الأعضاء في الاقتصاديات العربية مجموعة من الإجراءات على مستوى السياسة النقدية، ومن ذلك ضخ السيولة للتخفيف من التداعيات المحتملة لتفشى كوفيد-19 على اقتصادياتها لكن هذه التدابير لا تكون دائمة واعدة وبالتالي قد تجلب بعض النتائج السلبية على عكس ما هو متوقع منها في هذا الصدد، يتعين على بلدان المنظمة أن تولي اهتماما كبيرا لمسألة وضع سياسات نقدية استباقية وفعالة وتنفيذها بعناية فائقة ويتعين عليها اعتبار كل أدوات السياسة النقدية المتاحة المتاحة لديها المباشرة منها وغير المباشرة

خيارا ممكنا. وبصيغة أخرى، لا ينبغي أن تأتي التدخلات على مستوى السياسات النقدية لاحقة لتوقعات السوق، ويتعين أيضا قياس مدى فعاليتها بانتظام حتى تتحقق النتائج المنشودة. فإجراء من قبيل ضخ الأموال في الاقتصاد، على سبيل المثال، من خلال خفض أسعار الفائدة سيف ذو حدين لأن من شأنه أن يحفز الأنشطة الاقتصادية لكنه في الوقت ذاته قد ينطوي على خطر ارتفاع معدل التضخم وإثارة تقلبات على مستوى أسعار الصرف في ظروف معينة.

#### 5.4. التخفيف من ضغط العملات الأجنبية على الاقتصاد :

من خلال إجراءات من قبيل تطوير حدود ائتمانية جديدة و إبرام عقود مقايضة مالية: قد يشكل الانفتاح الاقتصادي بدرجات عالية خطرا مترصا بالبلدان التي لا تتمتع بهامش واسع على مستوى التنوع في المنتجات المعدة للتصدير واحتياطاتها المالية ففي حالة وقوع أزمات، مثل تفشي جائحة كوفيد-19، تعاني بعض الاقتصاديات العربية التي تبني سياسة الانفتاح إلى حد بالغ من ضغوطات متزايدة على مستوى صرف العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة عملاتها الوطنية أو اضطرار هذه البلدان إلى تخفيض قيمة عملاتها لاحقا في حالة كان نظام سعر الصرف فيها مربوط بعملة أخرى. وفي هذا السياق، من شأن وضع حدود ائتمانية خارجية جديدة من طرف البلدان المقرضة والجهات الشريكة في التنمية فضلا عن إبرام عقود مقايضة مالية SWAP مع البنوك المركزية للاقتصاديات الكبرى لعب دور محوري ومهم في تخفيف الضغط على الاقتصاديات العربية .

#### 6.4. الاستثمار في نظم الدفع غير النقدي:

باتت نظم الدفع غير النقدي تحظى بشعبية كبيرة في أوساط الناس خاصة في البلدان المتقدمة، والحال كذلك حتى قبل ظهور الوباء، وذلك لكونها تختصر الوقت المخصص للدفع وتقلل من التنقل والتقارب الجسدي. ومع تفشي كوفيد-19 زادت أهمية هذه النظم لأنها تجعل الناس في غنى عن التعامل المادي بالأوراق النقدية. لكن هذه الأنظمة تستدعي توفر ربط قوي بشبكة الإنترنت وبنية تحتية سليمة على مستوى تكنولوجيا المعلومات ونظم برمجيات صيرفة موثوقة. لهذا من المهم للغاية الاستثمار في نظم الدفع غير النقدي خلال فترة انتشار كوفيد-19 وتشجيع الأفراد عن طريق حملات توعوية على استخدامها .

#### 7.4. التخفيف من الحواجز الجمركية وغير الجمركية:

لتعزيز العلاقات التجارية البينية في الاقتصاديات العربية حيث تأثرت العلاقات التجارية القائمة بين البلدان تأثراً بالغاً إثر تفشي جائحة كوفيد-19 وللتخفيف من حدة الأثر على هذه العلاقات، يمكن اعتماد مجموعة من التدابير بصفة مؤقتة مثل تخفيض تكاليف الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو تعليق العمل بها لفترة محددة على الأقل ومن شأن هذه التدابير المؤقتة المعتمدة خلال فترة تفشي الوباء أن تلعب دوراً مهماً في تغيير طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين بلدان المنظمة في الاتجاه الإيجابي بعد انقشاع هذه الأزمة وفي هذا الصدد، يمكن تنظيم اجتماع استثنائي عاجل على مستوى الاقتصاديات العربية للإحاطة بمختلف السبل الممكنة لوضع خطة مشتركة تروم تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان المنظمة في هذه المرحلة العصبية وبعدها (Wilson,2020, p12-19).

#### 8.4. التمويل الاجتماعي الإسلامي:

توسيع نطاق آليات تمويل خطط الاستجابة لتفشي كوفيد-19 من خلال تسخير التمويل الاجتماعي الإسلامي يمكن سد الثغرات القائمة على مستوى التمويل اللازم في الاقتصاديات العربية التي تواجه أزمة كوفيد-19 بالاعتماد على مصادر تمويل مبتكرة وفي هذا السياق، من شأن التمويل الاجتماعي الإسلامي أن يكون من المصادر المستدامة للتمويل في هذه البلدان فمصادر التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل التكافل (التأمين الإسلامي) والوقف الإسلامي وأدوات التمويل الأصغر مثل القرض الحسن (قرض بدون فائدة) والزكاة والصدقة والقروض غير الربحية التي تقدمها عدة جهات (البنك الإسلامي للتنمية، صندوق التضامن الإسلامي ووقف... إلخ) قادرة على توفير التمويل اللازم لإجراءات التأهب، وتخصيص التمويل الفوري لتقديم الرعاية الصحية للفئات الهشة من السكان، وتمويل برامج الانتعاش، وذلك سواء خلال فترة تفشي كوفيد-19 أو حتى بعد زوال الأزمة. إذن بوسع التمويل الاجتماعي الإسلامي أن يلعب دوراً مهماً في توفير الموارد المالية اللازمة في إطار الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 على المستوى الوطني، وذلك بتوجيه من المؤسسات المالية التابعة للمنظمة بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي ووقف بالتعاون مع مختلف الهيئات الدولية ذات الصلة.

#### 9.4. التسهيلات الاقراضية المدعومة بموارد الصندوق النقد العربي:

لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا وفقر صندوق النقد العربي موارد مالية لعدد من دول الأعضاء في شكل قروض جديدة أو سحب على القروض القائمة حيث طبق

الصندوق إطار الإجراءات السريعة بما يمكن دولاً الأعضاء المقترضة من الاستفادة من هذه الموارد بأسرع ما يمكن. بلغ حجم الموارد التي تمت الموافقة عليها حوالي 304.2 مليون دينار عربي ما يعادل حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي ذلك منذ بداية عام 2020 ويأتي توفير هذه الموارد لدعم الاحتياجات ميزان المدفوعات جراء انخفاض التدفقات المالية الخارجية خاصة بسبب تراجع عائدات السياحة والصادرات وتحويلات العاملين كما دعمت قروض الصندوق الإصلاحات في مالية الحكومة بهدف توفير موارد مالية لدعم برامج الحكومة خاصة تلك المتعلقة بتقوية شبكات الأمان الاجتماعي ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك دعمت قروض الصندوق برامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي من خلال تعزيز التقنيات المالية والابتكار ووسائل الدفع الإلكتروني التي ظهرت الحاجة إليها بشكل أكبر بالتزامن مع ظهور جائحة كورونا كما يدرس الصندوق في الوقت الحالي طلبات من عدد من الدول الأعضاء للاستفادة من موارده المالية ويعمل على استكمال الإجراءات في هذا الشأن بما يكفل توفير الدعم بأقصى سرعة ممكنة وبما يمكن الدول الأعضاء من استيفاء احتياجات التمويل وتعزيز مواقفها المالية لمواجهة التحديات المختلفة خاصة في مثل هذه الأوقات ومساندة جهود الإصلاح الهيكلي لمالية الحكومة بما يساعد على الاستدامة المالية فظل حرص صندوق النقد العربي على مواكبة التطورات الاقتصادية وأولويات الإصلاح في دولاً الأعضاء يقدم الصندوق قروضاً بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي في مالية الحكومة بما يشمل إصلاحات الدين العام و يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل قيام الدولة العضو بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي في مالية الحكومة وتحقيقها لقدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه وتقديم المشورة والدعم الفني لصناع السياسات على صعيد المالية العامة حيث يلعب الصندوق دوراً محورياً في هذا الشأن من خلال البعثات الفنية التي يقدمها بناء على طلبات دولاً الأعضاء لتوفير المشورة الفنية فيما يتعلق بتبني برامج التوازن المالي وأطر واستراتيجيات إدارة الدين العام وضمان الاستدامة المالية.

#### 10.4. تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية:

بما يخفف الضغوطات على المالية العامة ويتبنى الصندوق عدة آليات ومبادرات تشمل فيما بينها مبادرة لتطوير أسواق السندات بالعملة المحلية في الدول العربية بهدف تفعيل وتعزيز وظائف أسواق أدوات الدين للقطاع العام والقطاع الخاص في الدول العربية ورفع مستويات كفاءتها تقوم هذه المبادرة على أساس التعاون القائم ما بين صندوق النقد العربي وعدد من المؤسسات الإقليمية

والدولية ذات الصلة للقيام ببعثات ميدانية لتقييم أوضاع أسواق إصدارات الدين بالعملية المحلية في البلدان الأعضاء بما يتيح للخبراء المشاركين في هذه البعثات تقديم توصيات من شأنها تطوير وتعزيز سيولة أسواق السندات وتقليل تكلفة التمويل للقطاعين العام والخاص مع الحد من المخاطر المرتبطة بتلك الإصدارات وتحديد أوجه التطوير اللازمة على صعيد الإطار التشريعي أو التنظيمي أو المؤسسي لتفعيل دور أسواق إصدارات الدين بالعملية المحلية في تمويل النشاط الاقتصادي وقد تم في إطار هذه المبادرة توفير الدعم لتطوير أسواق الدين بالعملية المحلية في عشرة دول عربية.

#### 11.4. تشجيع التمويل طويل الأجل:

توفير ودعم مصادر التمويل طويل الأجل اللازم لتعزيز مستويات الأداء الاقتصادي في الاقتصاديات العربية و بالتالي تنوع قاعدة المستثمرين لتشتمل على المؤسسات الاستثمارية طويلة الأجل بطبيعتها مثل صناديق التأمين والمعاشات» وهو ما يساعد على توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية ومن ثم تخفيف الضغوطات على الموازنات العامة (الإسكوا واتحاد المصارف العربية، 2020، ص 4).

#### 5. تحليل النتائج:

-أدت جائحة كورونا إلى آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية العربية (الزراعة والفلاحة الصناعة الدولية التجارة الدولية. النقل واللوجستيات السياحة والسفر والطيران الجوي، قطاع النفط. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....الخ).

-أكثر القطاعات الاقتصادية الدولية تضرراً قطاع السياحة والعمالة والزراعة والصناعة والتجارة الدولية.

-هناك تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية.

-أدت جائحة كورونا لآثار سلبية على مؤشر الاقتصاد العربي الكلي حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة. والمديونيات الخارجية للدول. وعجز الموازنات العامة للدول وعدم استقرار سوق السلع وسوق المال العربي .

قامت الدول العربية بإتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإحترازية اللازمة لمواجهة أزمة جائحة كورونا.

#### 6. خاتمة:

أدت جائحة كوفيد-، 19متزامنة مع انخفاض تاريخي في أسعار النفط، إلى دفع الأنظمة المالية لبعض البلدان العربية إلى حافة الانهيار. وتشهد المنطقة العربية حالياً انخفاضاً غير مسبوق في الطلب على الأسهم وظروفاً مالية صعبة وزيادة في علاوة المخاطر وتراجعا في مرونة القطاع المصرفي. ويتطلب ذلك من الحكومات والمصارف المركزية العربية اتخاذ تدابير فورية للحفاظ على سيولة القطاع المالي وتيسير الائتمان اللازم خلال فترة الإغاثة مهما كانت التكلفة لتتبعها تدابير مالية إضافية لفترة التعافي لكي نعبر بأقل الخسائر الممكنة، بل ونتمكن من اقتناص الفرص التي تقدمها لنا هذه المرحلة العصبية و ذلك من خلال :

-تشجيع صناديق الثروة السيادية العربية على المشاركة في تعزيز التعافي الاقتصادي الإقليمي. قد يؤدي تحويل جزء من الاستثمارات العالمية لهذه الصناديق إلى استثمارات عربية إلى تخفيف تداعيات الجائحة، وإلى خفض البطالة المتفشية في المنطقة العربية كما أن القيام بذلك سيحد من انكشاف هذه الصناديق على تقلبات الأسواق المالية الدولية.

-إنشاء خط مبادلة للقطع طارئ بين البلدان العربية الفقيرة بالاحتياطيات والبلدان الغنية بالاحتياطيات . سيوفر ذلك السيولة اللازمة لدعم ميزان المدفوعات في البلدان العربية الفقيرة بالاحتياطيات ويعزز قدرة المصارف المركزية لهذه الدول على مساعدة النظم المالية الهشة على الحفاظ على احتياطياتها المطلوبة. وسيكفل أيضا بقاء الاقتصاديات المعتمدة على الدولار فاعلة خلال فترة الطوارئ.

-دعم العملات الأجنبية ضروري في البلدان حيث التدخلات في النظام النقدي محدودة، لا سيما في البلدان ذات نظم ازدواج العملات . ومن الضروري تقديم دعم إقليمي ودولي للبلدان ذات الحيز المالي والنقدي المحدود، والبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، وأقل البلدان نمواً، للحفاظ على استقرار العملة وخفض خطر تعثر القطاع المالي في سداد الاقتراض الأجنبي، لا سيما أن إجمالي الاقتراض الأجنبي المستحق في المنطقة العربية لعام 2020 يبلغ 35مليار دولار.

-ينبغي أن تواصل المصارف المركزية العربية توفير السيولة الكافية للنظام المالي مهما كان الثمن خلال فترة الإغاثة وخلال التعافي سيتمكن هذا التدبير المصارف من المحافظة على ملاءتها ومن توفير الائتمان للشركات، ولا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لاجتناب الإفلاس الجماعي. ويستلزم الافتقار المديد إلى اليقين المتصل بجائحة كوفيد-19 استيعاب أسعار فائدة منخفضة طويلة الأجل في البلدان التي لديها نظم أسعار صرف مرنة ومن المهم أيضا أن يفوق تيسير المصارف المركزية للسيولة الإضافية، سحبوات الائتمان الكبيرة من قبل الشركات الكبيرة وكبار المستثمرين نتيجة الجائحة.

- إعادة هيكلة القروض للشركات، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لدرء مخاطر التعثر في السداد. ويتوقع أن تؤدي إعادة هيكلة الديون إلى تخفيف مدفوعات الائتمان خلال فترة الإغاثة وخفض معدلات التعثر في السداد ما دام المقترضون على استعداد لتسديد مدفوعاتهم في الوقت المحدد وينبغي ألا يقترن ذلك بأي إعادة تقييم لمخاطر القروض، إذ أن هذا التقييم لن يكون مجديا إلا خلال فترة التعافي وليس خلال فترة الإغاثة. ومن شأن تأجيل سداد القروض خفض العبء المالي، وخاصة على المستثمرين البالغين المديونية.

- ينبغي للحكومات العربية أن تقدم للمشاريع والصغيرة والمتوسطة عموما مجموعات حوافز موجهة وذلك بتأمين السيولة ويمكن القيام بذلك بدعم الضمانات الائتمانية لاحتياجات السيولة القصيرة الأجل (قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة صفرية) وبالإضافة إلى تأجيل سداد الديون، وأن تدرك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج أيضا إلى دفع نقدي لتغطية النفقات القصيرة الأجل مقابل تأجيل السداد وهذا يتطلب من المصارف أن توفر تيسيراً مؤقتاً للتدفقات النقدية وإعانات تخفيف للأسر والشركات إلى أن ترفع حالة الطوارئ.

## 7. قائمة المراجع

### 1. التقارير:

Estimates from International Labour Organization, (2020) , ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, fourth edition,P4.

5-matt knoedler, lilly broadcasting, (2020), national debt soars to nearly \$25 trillion, Treasury data shows, P10-12.

6-Wilson, D , (2020) , Recession Great the from Lessons: Multiplier Fiscal 19-COVID,  
FRBSF Economic Letter , P4.

2. مواقع الانترنت:

منظمة التعاون الإسلامي، (2020) ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول  
الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي متاح على الرابط: [https://www.sesric.org/publications-](https://www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=504)  
detail-ar.php?id=504 ، ص 4-13 .

2-الإسكوا، (2020) ، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاديات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي  
المباشر ، متاح على الرابط :-[https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00152-ar_impact-covid-19-trade-investment.pdf)  
00152-ar\_impact-covid-19-trade-investment.pdf ، ص 4.

3-الإسكوا واتحاد المصارف العربية ، (2020) ، آثار جائحة كوفيد-19 على النظم المالية  
العربية، متاح على الرابط :

[https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/covid-19/ar/9-20-](https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/covid-19/ar/9-20-00189_pb8_ar_may14_mod_web.pdf)  
00189\_pb8\_ar\_may14\_mod\_web.pdf ، ص 2-4.

## أزمة كوفيد 19 وتأثير الأداء المالي بالمسؤولية الاجتماعية

دراسة حالة مؤسسة ك.ب لتحويل البلاستيك

### COVID 19 Crisis and financial performance affected by social responsibility

#### A case study of the C.P Corporation for Plastic Conversion

حميد بوكرة<sup>1</sup>

Hamid BOUKERMA<sup>1</sup>

<sup>1</sup>مخبر بحث GMFAMI، جامعة □مد زبانة غليزان، الجزائر

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تأثير الأداء المالي بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة ك.ب تبعا لتداعيات أزمة كوفيد 19 العالمية. ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة استعملنا القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية، حسابات النتائج، ميزان المراجعة بالإضافة إلى بعض الوثائق والمعلومات التي تجيب على تأثير الأداء المالي للمؤسسة قيد الدراسة بمسؤوليتها الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى أنه، في زمن الحجر الصحي بسبب تفشي وباء كوفيد 19، للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة ك.ب تأثير سلبي على أدائها المالي وعلى ربحيتها. كلمات مفتاحية: أداء مالي، أصحاب المصالح، مسؤولية اجتماعية، وباء كوفيد 19. تصنيف JEL : .....

#### Abstract:

This study aims to track the impact of social responsibility on the financial performance of the CASTAL corporation, according to the implications of the global corona virus pandemic crisis. In order to answer the problem of the study, we used the financial statements represented in the accounting budget, results accounts, the trial balance in addition to some documents and information that answer the impact of the financial performance of the institution under study with its social responsibility.

The study concluded that, in the time of the confinement due to the outbreak of the COVID 19 Crisis, the social responsibility of C.P corporation has a negative impact on its financial performance and its profitability.

**Keywords:** Financial performance, Stakeholders, COVID 19 Crisis, social responsibility.

**Jel Classification Codes:** .....

## 1. مقدمة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النبض الذي يتطور به اقتصاد أي دولة، وذلك لأنها تلبي له احتياجاته ومتطلباته من المواد الضرورية وبالجودة العالية، وعلى هذا الأساس ظهرت المنافسة الشديدة بين المؤسسات الأمر الذي يجعل من هذه الأخيرة تبحث بدورها على زيادة حصتها في السوق وتحسن من مردوديتها والرفع من أدائها المالي حتى تكتسب مكانة جيدة بين منافسيها وفي المحيط الذي تنشط فيه بصفة عامة. حيث تم انتهاج بعد جديد للتنافس ألا وهو المسؤولية الاجتماعية من قبل العديد من المنظمات والهيئات باعتباره شكل من أشكال الإدارة الحديثة، حيث أصبحت المؤسسة ملزمة باحترام المجتمع والمحيط الذي تقع فيه، بالإضافة الى الهدف الاقتصادي الذي كانت تسعى له سابقا وذلك لتعزيز العلاقة بينها وبين المجتمع وتحقيق مصلحة كلا الطرفين، وتحقيق هدفها الاقتصادي بعد ذلك بطريقة غير مباشرة، وبالتالي في هذه المرحلة بدأت الانطلاقة لمحاولة التوأمة بين الربح والبقاء هذا الأخير الذي لا يتأتى إلا بحماية وتحقيق مصالح كل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

وتبعاً لتداعيات أزمة تفشي وباء كوفيد 19 العالمية، والتي ألفت بظلالها على حياة المجتمعات بكل أبعادها بدءاً بالصحية إلى الاجتماعية وحتى الاقتصادية منها بما فرضه هذا الوباء من تدابير للحجر المنزلي مؤدياً في مجمل الحالات إلى توقف وشلل تام للحركة الاقتصادية في جل القطاعات.

## اشكالية الدراسة

اختلف الباحثون في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسة وذلك في دورتها الاقتصادية العادية، فهناك من يرى أن هناك علاقة تبادلية بينهما، وهناك من ينفي ذلك، ونحن في بحثنا هذا سنتطرق لهذه العلاقة ضمن تداعيات وباء كوفيد 19، ولقد جاءت إشكالية هذه الدراسة لتحاول معرفة هذه العلاقة من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة ك.ب لتحويل البلاستيك .

من خلال ما سبق تبلور معالم اشكاليتنا والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

كيف يمكن أن تأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في مؤسسة ك.ب في ظل تداعيات تفشي وباء كوفيد 19؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى التزام وتبني مؤسسة ك.ب بتطبيق المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من العاملين، البيئة، المجتمع والزبون؟

- ماهي وضعية الاداء المالي لمؤسسة ك.ب في زمن جائحة كورونا؟

- هل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا أو سلبا على الأداء المالي وربحية مؤسسة ك.ب؟

**فرضيات الدراسة**

ويهدف دراسة هذا الموضوع والاجابة عن الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، سوف نقوم بصياغة فرضيات محتملة من أجل اختبار صحتها بإثباتها أو نفيها كما يلي :

- ممارسات المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسة ك.ب جيدة وفعالة اتجاه كل من العاملين، البيئة، المجتمع وأخيرا الزبون.

- الاداء المالي لمؤسسة ك.ب في أدنى مستوياته.

- لتبني المسؤولية الاجتماعية أثر سلبي على الاداء المالي لمؤسسة ك.ب.

## 2. المواد طرق العمل

ولتتبع ممارسات المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسة ك.ب، اعتمدنا العديد من المعايير والأدوات والمؤشرات المحاسبية التي تمكننا من قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة قيد الدراسة حسب المعلومات والمعطيات المقدمة من طرف هذه الأخيرة.

وبخصوص معرفة أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة قيد الدراسة، ومع شح البيانات المكتوبة في زمن الحجر الصحي، اعتمدنا على مقابلة اجريناها مع المسؤول الإداري والمالي والذي اطلعنا فيها على الاستراتيجية المنتهجة من طرف هذه المؤسسة للحد من الأثر السلبي للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي في وقت شحت فيه المداخيل والتي يجب ان تتوافر لضمان استعادة النشاط.

## 3. ادبيات الدراسة

تعد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من أهم التوجهات الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات بصفة عامة التي تعمل فيها، ولا تقتصر على تحقيق مصالحها الذاتية المتمثلة أساسا في تحقيق الأرباح والذي يعتبر هدف رأسمالي بحث. وبالتالي فإن اهتمام المؤسسة بالجانب الاجتماعي والبيئي دليل على تطور الفكر الإداري وتطور أهداف المؤسسة هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى هو خيار تحتمه عليها تطور الحياة المدنية الحديثة وثقافة المستهلك الذي أضى يبحث عن المنتجات التي تراعي الجوانب الصحية، وبالتالي فتنافسية المؤسسات لم يعد يحكمها التركيز على الموارد المالية والمادية، بل يتعلق بدمج الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية في استراتيجيات وبرامج المؤسسات.

### 1.3. المسوق لية الاجتماعية للمؤسسات:

عرفت السنوات الأخيرة تطورا في المفاهيم والأهداف في مجتمع الأعمال نظرا للتطورات الحاصلة في شتى المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وبالتالي كان للفكر الاقتصادي أثر الواضح في ضبط الأهداف والمعارف لكل مؤسسة، فمنها من يكون هدفها تحقيق أكبر قدر من الأرباح وهذا ما دعا له الفكر الكلاسيكي، ومنها من يسعى إلى تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية لما لها من موازنة بين البعد الاجتماعي والاقتصادي وهناك عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية إلا أنها تتفق من حيث المضمون نذكر منها ما استعرضته عائشة بخالد وآخرون (2017) :

#### • منظمات المجتمع المدني:

رابطة السياسة العامة الوطنية: "لا تنحصر المسؤولية الشركات بالسلوك الأخلاقي وبممارسات المحاسبة فقط بل تشمل أيضاً السلوك الذي تعتمده الشركات اتجاه أصحاب المصلحة وحاملي أسهمها على السواء".

منظمة العفو الدولية: "الأطراف الفاعلة الاقتصادية" وتعتبر هذه المنظمة أن من مسؤولية الشركات: "مراعاة أثر جميع الجوانب عملياتها في حقوق الإنسان، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان ضمن مجال نفوذها وفي عملياتها واستخدام نفوذها المشروع لدعم حقوق الإنسان في جميع البلدان التي تعمل فيها".

#### • حسب المنظمات الدولية:

المنتدى الدولي لقادة الأعمال: "تعنى المسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين".

الغرفة التجارية الدولية: "التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول".  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: "تشمل مسؤولية الشركات فعالية الأعمال – الملائمة - التي تطورها مع المجتمعات التي تعمل فيها، ويتعلق العنصر الأساسي لمسؤولية الشركات بأنشطة الأعمال ذاتها.

المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة: "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة".  
(WBCSD 1999)

كما عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على انها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد". (World bank 2005)

منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية: "مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلا عن أخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين". (Igalens and Pascal 2012)

### 1.1.3 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

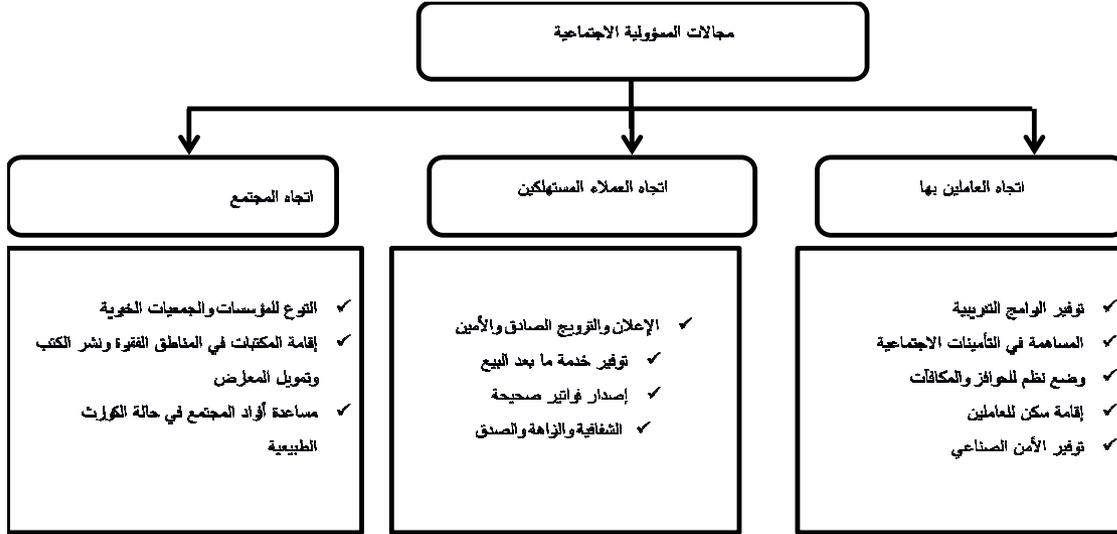
هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود مُعَيَّنَة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، فمن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق مزايا بالنسبة للمؤسسة والمجتمع والدولة وأهمها ما جاء به طاهر خامرة (2007) :

- بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة موجود المؤسسة.
  - تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.
  - بالنسبة للمجتمع:
  - الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
  - الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
  - بالنسبة للدولة:
  - يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
  - المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآليات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.
- 2.1.3 مجالات المسؤولية الاجتماعية:**

في ظل الوعي المتنامي بضرورة الإدارة الرشيدة في المؤسسة، لما تلعبه المؤسسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يترتب عليه مسؤولية اجتماعية اتجاه المجتمعات من خلال ثلاث فئات رئيسية العملاء، المستهلكين، العاملين، المجتمع والبيئة، وما يقابله من رضا لدى الرأي العام والأثر الايجابي لذلك، حيث يمكن تمثيل ما تقدمه المؤسسة من عناصر المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

## الشكل رقم (01): مجالات المسؤولية الاجتماعية

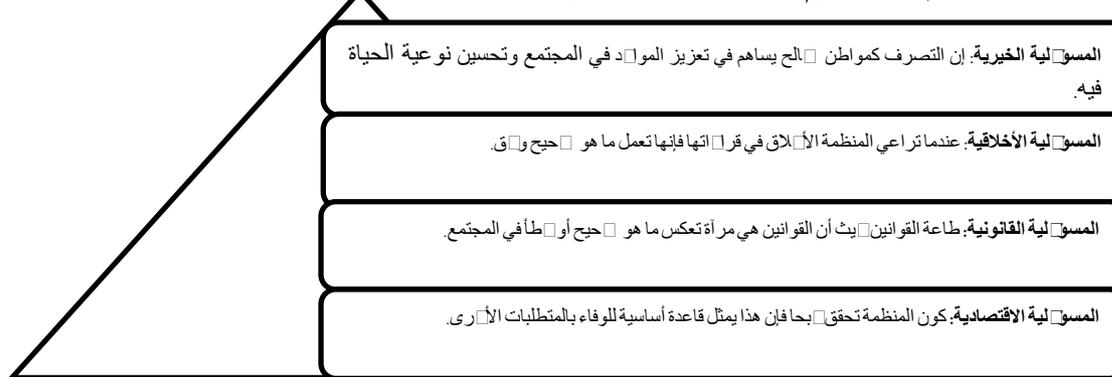


المصدر: (ع.بخالد وآخرون 2017)

## 3.1.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

في هذا الصدد هناك عدة محاولات لتحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى صياغتها من وجهات نظر متباينة، ووضعوا لها مسميات مختلفة وجاءت النقلة النوعية في إطار البحوث لتوسيع المفاهيم من طرف الباحث Carroll في سنة 1991، التي وضع فيها أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية ووظفها في شكل هرمي تسلسلي، كما هو موضح في:

## الشكل رقم (02): هرم Carroll لأبعاد المسؤولية الاجتماعية



## المصدر: (الغالي 2009)

وبرغم من أن نموذج Carroll تم استخدامه في كثير من الأبحاث النظرية والميدانية، إلا أنه يعاب عليه أنه يقترح ضمناً أن الاهتمام بالمسؤولية الاقتصادية والقانونية يتصدر أولويات الشركة، وتبقى ممارسة المسؤولية الأخلاقية طوعية وليست إلزامية. في حين روبينس "Robbin" يرى أن المسؤولية الاجتماعية تستند إلى اعتبارات أخلاقية تركز على الأهداف على نحو التزامات بعيدة الأمد، آخذة في عين الاعتبار مبادرات منظمة لأعمال حقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع، وبالتالي فإن مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة، والتي أوردها Carroll بشكل معادلة التالية:

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية

## 4.1.3 معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية:

معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعي للمؤسسة اتجاه العاملين:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم هذا المعيار يمكن عرضها من خلال الجدول

التالي:

## الجدول رقم (01): مؤشرات المساهمة الاجتماعية للمؤسسة اتجاه العاملين

| المعيار  | العلاقة  | الهدف   |
|--|--|---|
| معيار قيا الدال النقدي للعاملين بالمؤسسة                             | متوسط الدال النقدي للعامل = (المرتبات والأجور) + المكافآت والحوافز النقدية) / عدد العاملين                 | يتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون بالمؤسسة لـ فترة زمنية                         |
| معيار قيا مساهمة المؤسسة في ل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها | ما يخص العامل = عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في ل المشكلات الاجتماعية / عدد العاملين في الشركة | تتمثل تلك المساهمة في تحميل الشركة أعباء توفير السكن، وسائل النقل، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرات الترفيهية. |
| معيار قيا مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها          | مؤشر القيا = عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية                               | يوضح المؤشر مدى توفير المؤسسة لمعدات الصحة والسلامة لعمالها.  |

|   |  |   |
|---|--|---|
| يوضح هذا المؤشر ما تقوم المؤسسة بإنفاقه على تعليم وتدبير وتنفيذ أعمالها من أجل تطوير مستواهم العلمي والتقني | معدن نصيب العامل = تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدبير والتطوير / إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين | معيان قيان مساهمة المؤسسة في دفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها |
| يوضح المؤشر معدن دوان العمل في المؤسسة، يث كلما كان المعدن غيرا يث على أن ظروف العمل في المؤسسة جيدة        | مؤشر القيان ( معدن دوان العاملون ) = عدد العاملين تكلي الخدمة سنويا / إجمالي عدد العاملين                          | معيان قيان استقرار آلة العمل بالشركة                              |
| يبين هذا المعيان نصيب كل عامل من الأرباح السنوية للشركة الموزعة على العاملين                                | متوسط صة العامل في الأرباح = قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين / عدد العاملين                              | معيان صة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للشركة                 |

المصدر: (عيسى 2008)

معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء:

يتم من خلال هذا العنصر توضيح أهم المؤشرات التي تقيس الخدمات المقدمة للعملاء في

الجدول التالي: الجدول رقم (02): المؤشرات التي تقيس علاقة المؤسسة بالعملاء

| المعيار  | العلاقة   | الهدف   |
|--|---|---|
| معيان قيان نفقات الشركة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء | متوسط ما ينفق على التحسين (الخدمة أو المنتج أو العميل) = نفقات أبحاث وتطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة / إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة | يوضح المؤشر نسبة نفقات الأبحاث و التطوير من إجمالي النفقات، ويعكس مدى اهتمام المؤسسة بالتطوير المستمر في منتجاتها |
| معيان قيان دوان الشركة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء       | نسبة عدد المشكلات التي استجابت لها الشركة = عدد المشكلات التي عالجتها الشركة واستجابت لها / إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين      | يوضح المؤشر مدى استجابة المؤسسة للمشاكل المطروقة من قبل الزبائن   |
| معيان العطب  | الأعطاب المسجلة / إجمالي عدد المشتركين  | يجب أن يكون المعامل أقل أو يساوي 0.3  |

المصدر: (عيسى 2008)

معايير قياس تكلفة حجم النشاط الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة:  
يتم من خلال هذا العنصر توضيح أهم المؤشرات التي تقيس حجم النشاط الاجتماعي  
للشركة اتجاه المجتمع والبيئة المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): المؤشرات التي تقيس المؤسسة بالمجتمع والبيئة

| المعيار  | العلاقة   | الهدف   |
|--|---|---|
| مؤشر قيا <input type="checkbox"/> مساهمة الشركة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والمشاكل في المجالات التعليمية والصحية | معد <input type="checkbox"/> تكلفة الإنفاق = تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة | يوضح هذا المؤشر اسهامات الشركة اتجاه المجتمع المحلي من <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> تغيرها لمجموعة من النشاطات الاجتماعية والرياضية والصحية وغيرها  |
| مؤشر قيا <input type="checkbox"/> مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة   | معد <input type="checkbox"/> الشركة في التشغيل = عدد العاملين المعيّنين في الشركة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة  | يشمل هذا المؤشر عدد المنا <input type="checkbox"/> ب التي توفرها الشركة لأفراد المجتمع  |
| مؤشر قيا <input type="checkbox"/> مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة   | نسبة إنفاق الشركة = تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة / إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة   | يتضمن هذا المعيا <input type="checkbox"/> نسبة المساهمات التي تقوم بها الشركة اتجاه الحفاظ على البيئة ومنع التلو <input type="checkbox"/> والأضر <input type="checkbox"/> ، وتتمثل هذه المساهمات في البحو <input type="checkbox"/> والد <input type="checkbox"/> اسات وكذلك الملتقيات العلمية |
| معيا <input type="checkbox"/> قيا <input type="checkbox"/> مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة     | قيمة (معد <input type="checkbox"/> ) مساهمة الشركة = تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف تحسين البنية التحتية / إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة             | يبين هذا المعيا <input type="checkbox"/> قيمة مساهمات الشركة في تحسين وتطوير البنية التحتية للمنطقة المحيطة   |

المصدر: (عيسى 2008)

### 2.3 الأداء المالي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية

تعطي المؤسسات اهتماما كبيرا للجانب المالي حيث تهتم بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطبعا ايجابيا على نمو الأعمال، وبذلك تحول الاهتمام إلى البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال، والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة، كل ذلك أدى بهذه المؤسسات إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي كي تحافظ المؤسسة على مركزها المالي والذي يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات .

### 1.2.3 مفهوم الأداء المالي وأنواعه

مفهوم الأداء المالي: قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي تجدر الإشارة إلى مفهوم الأداء، حيث يقصد بمفهوم الأداء (Performance) في معناه البسيط: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"، في حين جمع (Benoit Ndi Zambo) (بين الفعالية والكفاءة كمفهوم للأداء) وعرفه بالشكل التالي: الأداء = الفعالية + الكفاءة. حيث أن المقصود من: الفعالية "Efficiency" مدى الوصول إلى الأهداف أو درجة تحقيق الأهداف أو المنفعة وإشباع احتياجات الزبون، أما الكفاءة "Efficient" الاستخدام الأمثل للموارد. (التيجاني 2016)

بعد التطرق إلى مفهوم الأداء في المؤسسة، سوف نتطرق الآن إلى مفهوم الأداء المالي حيث أن هناك عدة تعاريف للأداء المالي وستذكر أهمها:

- حسب SERGE ENRAERT فالأداء المالي بعني تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال عملية المحاكاة: (دادن 2007)
- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة المستقبلية.
- يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقه.
- كما يعرف على انه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (بن ساسي و قريشي 2011).

### 2.2.3 أنواع الأداء المالي:

هنالك ثلاثة أنواع رئيسية من الأداء المالي نبينها باختصار على النحو التالي: (بن ساسي و قريشي

(b 2011)

الأداء المالي التطوري: يركز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عبر الزمن والحكم عليها بمقارنة نتائج التحليل بدورات مالية سابقة؛  
الأداء المالي المقارن: ويرتكز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والحكم عليها مقارنة بالوضع المالي للمؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع؛  
الأداء المالي المعياري: يعتبر امتدادا للأداء المالي المقارن إلا أنه يستند في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة.

### 3.2.3 مؤشرات الأداء المالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG): يعرف على أنه هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل صافي إجمالي موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي (بن ساسي و قريشي 2011). يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي تبعاً لمنظورين: منظور أعلى الميزانية (1) ومنظور أدنى الميزانية (2) وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفق العلاقاتين التاليتين:

- من منظور أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

- من منظور أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل.

الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (BFRg): يعرف الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي بأنه رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات سيولة عند مواعيد استحقاق ديون قصيرة الأجل المرتبطة بالأصول المتداولة وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، ويحسب الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية (مبارك 2012):

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة ما عدا الخزينة – الخصوم المتداولة ما عدا الخزينة.

- الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي = BFRhex + BFRex

الخزينة الصافية TNg: تعبر الخزينة الصافية عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الصافي بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل الإجمالي. أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي. وتحسب الخزينة الصافية بالطريقتين التاليتين:

- الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

- الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

### 4.2.3 النسب المالية :

نسب السيولة: تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حسابها هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة. وتتضمن عدة أنواع أهمها (لحسن 2014):

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

- نسبة السيولة السريعة (المختصرة): تعتبر هذه النسبة أكثر دقة ومصداقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة (المختصرة) = (الاستخدامات الجارية - المخزونات) / الموارد الجارية

- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = استخدامات الخزينة / الموارد الجارية

نسب التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد (مبارك 2012):

– نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

– نسب التمويل الخاص (نسبة التمويل الذاتي): توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص أو الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

– نسبة الاستقلالية المالية: وتقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائئها، ويتم حساب نسبة الاستقلالية المالية وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب (مبارك 2012):

– معدل دوران مجموع الأصول: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

– معدل دوران الأصول الثابتة: وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدراته على قياس كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

المردودية: تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، كما تعتبر من أفضل المعايير الحكم على أداء المؤسسة، ولدراستها يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين من المردودية وهما (Peyrard 1999):

– المردودية المالية: وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية المالية (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

– المردودية الاقتصادية: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها. قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بالنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس مال العامل لتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية. قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية.

### 3.3 طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي :

قدمت بعض الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية نتائج متناقضة وغير واضحة بسبب إشكالية صعوبة قياس الأداء الاجتماعي، حيث ركزت معظم الأبحاث على قياس بعد أو بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأهملت الأبعاد الأخرى، مما جعل نتائج هذه الأبحاث غير دقيقة ومختلفة ويمكن أن نميز بين ثلاث نظريات تفسر هذه العلاقة (عامر و بلخضر محمد العربي 2012):

نظرية وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية:

أصحاب هذه النظرية هم Auppelle وآخرون الذين قالوا في مقالهم المنشورة سنة 1985 أن إنتاج الشركات للمسؤولية الاجتماعية يقلل من قدرتها التنافسية لأن هذه الشركات تدفع تكاليف إضافية في مشاريع المسؤولية الاجتماعية والتي لا تدفعها الشركات المنافسة الأخرى التي لا تنتهج المسؤولية الاجتماعية، وقد استعملوا تكاليف مشاريع التقليل من التلوث كمثال على ذلك. وهكذا استنتج هؤلاء الباحثون أنه حتى لو كانت هناك مكاسب اقتصادية للمسؤولية الاجتماعية

للشركات فهي قليلة جداً مقارنة مع تكاليفها الضخمة ومنه فانتهج الشركات للمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى إنقاص ربحية هذه الشركات.

نظرية عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية:

من أصحاب هذه النظرية نجد Ullman الذي قال في مقالته 1985 أن هناك الكثير من العوامل المختلفة المشترك فيها كل من المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية، فمن الصعب إثبات وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وربحيتهما، وإذا وجدت أي علاقة بينهما فلا نستطيع إسنادها إلا إلى محض صدفة فقط لأنه من الصعب إثبات وجود هذه العلاقة إحصائياً.

نظرية وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والربحية:

أصحاب هذه النظرية هم McGuire وآخرون الذين قالوا بوجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية سنة 1998 إلا أن هذه العلاقة هي عكسية، أي أن زيادة الربحية هي التي تؤدي إلى زيادة مدى انتهاز الشركات للمسؤولية الاجتماعية وليس العكس حيث أن توفر موارد للشركة يجعلها قادرة على أن تستثمر في مجالات اجتماعية خاصة بالعمال، المجتمع، البيئة وقدم هؤلاء الباحثون مؤسسة IBM كمثال على ذلك، حيث عند زيادة ربحية هذه الشركة زادت مشاركتها في المجتمع من خلال انشائها للعديد من المشاريع الاجتماعية.

#### 4 تحليل النتائج :

دراسة تطبيقية لأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمؤسسة ك.ب لتحويل البلاستيك

##### 1.4 تقديم مؤسسة ك.ب لتحويل البلاستيك

ك.ب لتحويل البلاستيك شركة ذات مسؤولية محدودة، أسست على إثر شراكة بين مجمع شركات ط.ع (شريك وممثل وحيد لمجمع SEB في شمال افريقيا منذ ستينان القرن الماضي) ومصنع الأغلفة البلاستيكية البلجيكي DW PLASTICS، جاءت هذه الشراكة استجابة للاحتياجات المتنامية للسوق الجزائرية من منتوجات التغليف البلاستيكي المستوردة في ذلك الحين بنسبة شبه كلية من الخارج. هذا النهج يندرج إذا ضمن نظرة توسعية لنشاط تحويل البلاستيك فمهدف المجمع اضافة الى توفير احتياجات السوق المحلية في الأجل القريبة الاتجاه نحو التصدير في الأجل المتوسطة والبعيدة مستهدفة بالتحديد السوق الافريقية الواعدة.

فشركاء ك.ب قد اسفروا عن احتياجاتهم من مواد التغليف البلاستيكية وبالتحديد من صنابير البلاستيك للقاوروات الزجاجية المحتوية للمشروبات الغازية والعصائر. ذلك لأنهم عرفوا مشاكل

معتبرة خاصة فيما يتعلق بالاستيراد وذلك من الناحية المالية وكذا اللوجستكية التي اورثتهم تبعية للخارج. لذلك استطاعت ك.ب فرض نفسها في سوق صناديق القارورات لتصبح المورد الاساسي والوحيد لأكبر المنتجين.

تعتمد أساسا صناعة ك.ب على أوتوماتيكية عملية إنتاجها باستخدام ماكينات وقوالب أوروبية بحثة وخاصة الألمانية منها المشهورة بتقنيتهما المتطورة للغاية، وباستخدام مادة أولية خام نبيلة وذات جودة عالية.

عملائها: تعمل ك.ب مع العديد من الشركات الاقتصادية في الجزائر مثل HAMOUD BOUALEM ، IFRI ، COCA COLA (مع ممثلها في الجزائر: FRUITAL و SBOA ، RAMY ، SALD ، STAR و MOZA ... الخ.

مبدأها هو تطوير المعنى الحقيقي لمقاربة الجودة / السعر؛ جودة أفضل لمنتجاتها المعروضة بأفضل الأسعار التي يمكن لعملائها العثور عليها في السوق الجزائرية. تبدأ عملية الجودة من اختيار معدات العمل (الآلات والقوالب) إلى اختيار المواد الأولية النبيلة ذات الخصائص المدروسة جيدا حتى تصنيع المنتجات النهائية مع العناية القصوى بالجودة لتلبية احتياجات عملائنا.

الابتكار هو عامل أساسي في نشاط الشركة، وتسعى ك.ب دائما إلى إضفاء نضارة على منتجاتها بتصميمات جديدة ولكن أيضا باقتراح منتجات جديدة في السوق الجزائرية مثل تصنيع الأغلفة البلاستيكية التي تتطلب التكنولوجيا العالية كما هو الحال مع الأغذية البلاستيكية، سواء بالنسبة لقطاع مستحضرات التجميل أو لقطاع الأغذية (المشروبات الغازية أو غير الغازية مثل العصائر والمياه).

الموارد البشرية: تصنف ك.ب كمؤسسة صغيرة ومتوسطة (مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم) حيث تشغل ثلاثين (30) موظفًا فقط في قوتها العاملة مجمعة في الوظائف الإدارية والإنتاج الذي يتكون بشكل أساسي من مدير إنتاج، فني صيانة ومدير جودة وأربع فرق إنتاج.

#### 2.4 المسؤولية الاجتماعية لشركة ك.ب (قياس وتقييم):

بالاعتماد على تعريف المسؤولية الاجتماعية أعلاه، فإن المسؤولية الاجتماعية لشركة ك.ب مستوحاة من الممارسات الموروثة من الشركة الأم لمجموعة طالب (CIIA) التي تم إنشاؤها بعد الاستقلال لا تزال تنشط حتى يومنا هذا، وكذلك المتطلبات التي تستمر في التطور إما من جانب

الدولة مع قوانين ولوائح جديدة أو من خلال قيود إرضاء العملاء الذين أصبحوا أكثر تشددا يوما بعد يوم.

ومع ذلك، لكي تكون قادراً على تقييم وتقدير هذه المسؤولية الاجتماعية، يجب أولاً امتلاك القدرة على قياسها وهذا يتأتى من خلال العديد من المؤشرات المذكورة سابقاً، سنحاول الآن قياسها وفقاً لتوافر البيانات الخاصة بها:

دخل الموظف: متوسط دخل الموظفين يحسب بجمع الأجور، العلاوات والبدلات الخاصة بهم مثل علاوات الاشتراك في الضمان الاجتماعي والخاضعة للضريبة (أي العلاوات المرتبطة بالعمل بنظام الوردية والخبرة المهنية) والمكافآت غير الخاضعة لاشتراكات الضمان الاجتماعي والخاضعة للضريبة (بدل الوجبة والنقل).

$$\text{متوسط دخل العمال} = \frac{\sum (\text{العلاوات والبدلات} + \text{الأجور الخام})}{\text{عدد العمال}} = \frac{1843704.05}{29} = 63\ 576\ \text{DZD}$$

للحكم على متوسط الدخل هذا، يكفي مقارنته بمتوسط الراتب الشهري في الجزائر في نهاية عام 2018 الذي أعلن عنه المكتب الوطني للإحصاء (ONS)، والذي بلغ 41000 دينار جزائري في نهاية عام 2018، لذا فإن الفرق إيجابي بنسبة 55٪.

وعليه فإن مؤشر متوسط الراتب الشهري، يتم فيه احترام المسؤولية الاجتماعية لشركة ك.ب إلى حد مقبول.

مشاركة ك.ب في حل المشكلات الاجتماعية للعاملين بها: يقيس هذا المؤشر الجهد الذي بذلته الشركة لحل المشاكل الاجتماعية لموظفيها من خلال تزويدهم بالسكن، وضمان نقلهم والتأمين الاجتماعي والمزيد من المزايا من خلال إتاحة الفرصة لموظفيها للاشتراك في التعاونيات الصحية مما يعطي المزيد من الفوائد والدعم لاستكمال النقص في خدمات الضمان الاجتماعي CNAS ليصل إلى استحقاقات الوفاة للأشخاص المختارين من قبل المؤمن عليه.

باستثناء الإقامة والرحلات السياحية التي لا توفرها الشركة (علاوة على ذلك، هذا هو الحال بالنسبة لمعظم الشركات الجزائرية الحالية العامة أو الخاصة)، يستفيد جميع الموظفين من النقل والضمان الاجتماعي.

ك.ب أيضاً خلال عام 2019 منحت قروض اجتماعية لعدد جيد من الموظفين (08) وهذا لتلبية الاحتياجات المختلفة.

**Indice de participation de la société à la résolution des problèmes sociaux**

$$\frac{\text{Nbre salariés bénéficiaires}}{\text{Nbres Total des Salariés}} = \frac{29}{29} = 1 \text{ ou } 100\%$$

لذلك ولإبداء الرأي حول جهود ك.ب في هذا المؤشر، نستنتج أن جميع الموظفين يستفيدون من دعم الشركة في حل مشاكلهم الاجتماعية المختلفة.

مؤشر الأمن الصناعي: سلامة الموظفين في موقع العمل هو سؤال يتعلق بمديري ك.ب في جميع الأوقات، يجب القيام بجميع الأنشطة والمهام في ظل أكثر الظروف أمانًا في الصناعة. وتشهد الأرقام على ذلك.

مؤشر السلامة الصناعية = (عدد الحوادث السنوية (مثال 2019)) / (الساعات السنوية من العمل الفعلي) = 24877/0

لذلك، خلال عام 2019 بأكمله ولأكثر من 24,877 ساعة عمل، ولحسن الحظ، لم تسجل ك.ب أي حادث في العمل. يبقى التأكيد على أن سلامة العمال في الموقع ليست فقط مسألة وسائل الأمن المادي التي توفرها الشركة، ولكن أيضًا مشاركة جميع الأطراف، حتى الموظفين، بهدف اليقظة المساهمة في سلامتهم.

مؤشر استقرار القوى العاملة: (Turnover) يلعب استقرار القوى العاملة في الشركة دورًا مهمًا في تطورها لأنها تشارك في زيادة نسبة عامل الخبرة التي تعد واحدة من المناورات الاستراتيجية لتسبق منافسيها. ومع ذلك، من أجل زيادة مستوى استقرار الموظفين، من الضروري اعتماد سياسة التوظيف في البداية على أساس اختيار المهارات وتطبيق القوانين واللوائح بصفة عادلة. يحسب هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\text{Turnover} = \frac{\text{Nbre Salariés Sortants}}{\text{Nbre Total des salariés}} = \frac{1}{29} = 3.44 \%$$

هذا النسبة من معدل الدوران 3.44٪، لا تزال أقل من المتوسط العالمي المقدر بين 2013 و2018 بنسبة 23٪ والذي يميل حاليًا إلى الزيادة.

ملحوظة: فيما يتعلق بمؤشر مشاركة الشركة في التدريب المستمر لموظفيها، وبالنظر إلى الصعوبات المالية المسجلة خلال السنتين الماليتين الأخيرتين، لم تستطع ك.ب تخصيص جزء من ميزانية لهذا القسم للأسف، لكنها تفتح المجال دائمًا لأولئك الذين يرغبون في التدريب بمفردهم من خلال تعديل أوقات عملهم حسب الحاجة.

مؤشرات تحسين خدمات التعامل مع العملاء: على الرغم من أن العملاء يمثلون الهدف المنطقي للشركات من خلال بيع منتجاتها، تبقى الحقيقة أنه يجب على الشركة التأكد دائماً من أن هذه العلاقة مع عملائها محمية من أي خطر قد يؤثر عليها أو يزعزع استقرارها لأن الثقة هي جوهر هذه العلاقة.

تحقيقاً لهذه الغاية، ك.ب، وفي إطار سياستها تجاه عملائها، تسلط الضوء على عدد جيد من المبادرات التي من شأنها أن تحافظ على هذه العلاقة بروح الشراكة المربحة للجانبين (WIN-WIN) التي ستتاح لنا الفرصة للتطرق إليها أدناه:

مؤشر تطوير المنتجات والخدمات: يقيس هذا المؤشر قدرة ك.ب على الاستجابة لانشغالات عملائها فيما يتعلق باحتياجاتهم المستقبلية بتقديم المرافقة في إطار استراتيجية تنوع المنتجات الجديدة أو حتى من خلال اقتراح حلول لمشاكل العملاء المتعلقة بالاستيراد من الخارج التي تتطلب تعبئة الخزينة أو العمل اللوجستيكي الذي يجب تطويره إلى حد ما.

لقياس هذا المؤشر، يجب تضمين جميع النفقات المدرجة في عملية تطوير منتج جديد للعميل. تقوم ك.ب حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على تطوير منتج قديم لأحد هؤلاء العملاء، لذلك يتم قياس هذا الالتزام على النحو التالي:

*إجمالي الالتزامات = نفقات الدراسة (دراسة + نموذج أولي + اختبارات) + تكاليف الإنتاج (اقتناء معدات جديدة + تخطيط جديد لوحدة الإنتاج + توظيف جديد + تدريب + سفر + إعداد سلسلة الخدمات اللوجستية) + تكاليف البناء التركيب + تكاليف التمويل ≈ 10 مليون دينار جزائري.*

وبمقارنة هذا المبلغ مع رقم أعمال ك.ب للسنة المالية 2019 وهو 65 مليون دينار جزائري، سيكون لدينا معدل 15٪ مؤهل على أنه مهم جداً لشركة ك.ب ويظهر التزامها بتلبية احتياجات عملائها. مؤشر معالجة شكاوى العملاء: إرضاء العملاء هو مصدر قلق كبير لشركة ك.ب لأنه من خلاله تنوي بناء استراتيجية للحفاظ على ولاء العملاء وتطوير شراكة تستمر مع مرور الوقت.

خلال عام 2019، سجلت ك.ب شكائتين (02) من عملائها واستجابت على الفور عن طريق إرسال فريق في موقع تسجيل الشكاية لتحليل الحقائق من أجل تحديد الأسباب التي سيتم تصحيحها تفادياً للخطأ في المستقبل. يجب أن يقال إن ك.ب قد سجلت من خلال تقريرها من

عملائها درجة كبيرة من الرضا الذي يستشعر أيضًا في التماس هذا الأخير لتطوير منتجات جديدة أخرى.

حجم النشاط الاجتماعي للشركة المخصص للمجتمع والبيئة: ك.ب تنشط في منطقة صناعية تقع خارج المناطق الحضرية وقد سجلت أرقامًا أقل نسبيًا مقارنة بالشركات الأخرى في مجال معالجة وتحويل البلاستيك فمخلفاتها على البيئة هي من أقل المخلفات ان لم نقل انها تكاد تنعدم. وبالنظر إلى الوضع المالي الصعب الذي يمر به خلال العامين الماضيين بعد الخسارة المالية المتتالية المسجلة، تم توجيه جهود ك.ب داخليًا من خلال خفض النفقات إلى الحد الأدنى. إنها ليست تهربًا من المسؤولية ولكنها سياسة الأولوية هي التي تفرض نفسها. فهي تعمل في نفس الوقت على الحد من النفقات للحفاظ على بيتها من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة الصديقة للبيئة، وهي تقنيات لا تتطلب عمالة إضافية ولكنها تضمن العمل للمستخدمين الموجودين حاليًا.

3.4 الأداء المالي لمؤسسة ك.ب (قياس وتقييم) بعد أن تمكنا من قياس المسؤولية الاجتماعية لشركة ك.ب، وبسبب عدم توفر معلومات كمية عن الأداء المالي خلال هذه الأزمة بسبب جائحة فيروس كورونا، فقد رأينا أنه من المناسب تقديم مقابلة مع المسئول المالي والإداري (RAF) لهذه الشركة، بحيث يمكنه أن يلخص لنا الأثر الحقيقي لهذه الأزمة من خلال التطرق إلى تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

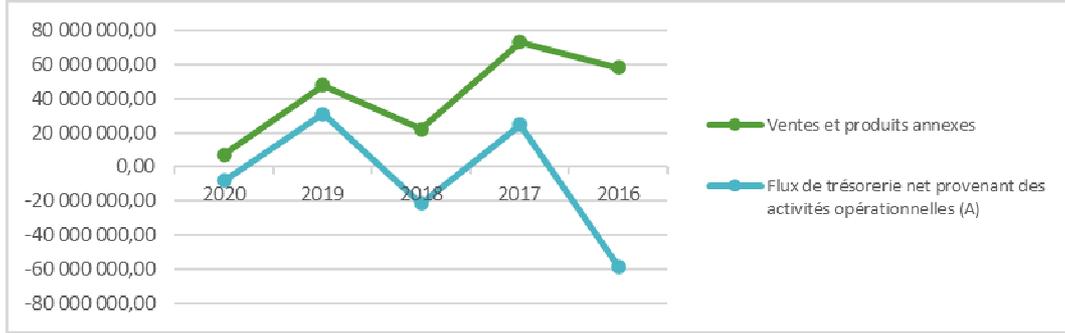
مقابلة مع رئيس الإدارة والمالية:

**ما هي الحالة العامة التي كانت تعيشها الشركة قبل انتشار جائحة فيروس كورونا؟**

لأكون صريحًا معك ، فإن الوضع الذي تواجهه ك.ب حاليًا هو موقف يمكن وصفه بأنه صعب للغاية من الناحية المالية مع تسجيل سنتين متتاليتين من العجز كلفها خسارة أكثر من نصف رأسمالها، وكما هو موضح الشكل (3) الذي يوضح التدفقات الصافية للخزينة من دورة الاستغلال ، فقد سجلت على صعيد الأعمال التجارية فقط خسارة أكثر من 50٪ من حجم رقم أعمالها وهذا لأسباب مختلفة ترجع أساسًا من سوء المناورات الاستراتيجية عند نشأتها وتدهور المناخ الاقتصادي العام المترجع المرتبط بتراجع موارد عملات الصرف واستنزاف احتياطياتها مما دفع الدولة إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مثل تراخيص الاستيراد التي أثرت كثيرًا طلبات على عملائنا ونتيجة لذلك تقلصت حصتنا في السوق.

## الشكل رقم (03): التدفقات الصافية للخزينة من دورة

## الاستغلال



المصدر: انجز من طرف الباحث

بعد الإعلان عن انتشار الوباء في الجزائر وبعد الإجراءات التي اتخذتها الدولة والتي تتلخص بشكل أساسي في الحجر الصحي. ما هي الإجراءات التي قمت باتخاذها تكيفا مع هذا الوضع الاستثنائي؟

إن جائحة فيروس كورونا شأن عالمي قبل أن يكون شأنًا وطنيًا، وعندما نقول شأنًا وطنيًا، فهذا يعني مشاركة جميع المواطنين في مكافحة هذا الفيروس من أجل إنقاذ الأرواح البشرية. فنحن ملزمون وملتمون بالتكيف مع التدابير الجديدة. أولاً، أبلغنا عمال الشركة بأكملها بأنهم في إجازة استثنائية وأن أجورهم لشهر مارس سيتم تسويتها في الوقت المحدد لأن الشركة تحصلت لتوها على قرض متاح على حسابها الجاري يندرج ضمن اتفاقية تمويل قصير الأجل لتمويل عملياتها الانتاجية والذي كان ينتظر لمدة عام تقريبًا، يُرحب به في هذا الوقت الصعب لمساعدة الشركة على الأقل على احترام التزاماتها وتحمل مسؤوليتها تجاه موظفيها. لا نعلم إلى متى سيطول الحجر الصحي مع غلق المصنع، لكننا سنعبر جميع مصادرها المالية لضمان الأجور لأطول فترة ممكنة على الرغم من هذا الوضع المالي الضعيف مما يجعل انتعاش الاقتصاد أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

لم يبدأ الخروج في إجازة استثنائية لجميع الموظفين دون التوعية بالواجب وبعث حس المسؤولية تجاه الشركة بفرض الحد الأدنى من شروط حمايتها من الأخطار، ثم بالتعاون مع مدير الإنتاج، تم تعزيز القوى العاملة في مجال المراقبة لضمان سلامة أماكن العمل والمعدات. فقد تم

تعزيز مفهوم التضامن الداخلي بالفعل لأنه ضمان لمكان العمل، فمن الضروري أولاً ضمان سلامة المعدات ومكان العمل.

كما تجدر الإشادة بجهود الدولة لضمان مناصب العمل وجودتها من خلال تنظيم قطاع العمل وتعزيز الضوابط عن طريق لجان تفتيش العمل الإقليمية التي كانت ك.ب مؤخرًا موضوعا لتحقيقاتها، وكان السؤال الأول الذي تم طرحه هو ضمان حق الموظفين في اشتراكات الضمان الاجتماعي وتأمين أجورهم (هذه هي المسؤولية القانونية تجاه الدولة التي تتحمل بدورها مسؤوليتها تجاه مواطنيها).

في الوقت الحالي، أنا لا أخفي شيئاً عنك إذا أكدت أن أولويتنا في المسؤولية الاجتماعية تأتي لحماية وظائف العمال وضمان رواتبهم في فترة يكاد لا يوجد فيها تدفق نقدي عملياً. فيما يتعلق بشركائكم الاقتصاديين، ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها تماشياً مع تحديات تدابير الحجر المنزلي؟

تدرك شركتنا أنه يجب الحفاظ على روح الشراكة لأنها هي مصدر لتوجيهها نحو خلق القيمة التشاركية التي تكون قادرة على تلبية توقعات جميع المتعاملين: العملاء والموردين والمجتمع المحلي والدولي والدائنين والبنوك والشركاء الاجتماعيين، عملاً والذين علاوة على أننا نحافظ معهم على علاقة شراكة على أساس قيمة الربحية للجميع (Win-Win)، اتصلوا بنا وأبلغونا (كان هناك حس التواصل موجوداً) عن توقف نشاطهم من أجل تزويدهم بكمية توريد مخزون إضافي لتغطية احتياجاتهم في مرحلة إعادة بعث النشاط (بعد تصحيح وتكييف التوقعات)، وهو أمر توقعناه وقد طمأناهم بتوافر المنتجات وأنه سيتم تسليمها في الوقت المحدد (الامتثال لاحتياجات العملاء). ومع ذلك، فقد جعلناهم على دراية بالحاجة إلى تحصيل بعض الفواتير (تعزيزاً للخزينة) المستحقة إذا كان لديهم إمكانية القيام بذلك بسهولة واستلمنا تحويلاتهم التي يتعين علينا إنفاقها لدفع المرتبات. كما كانت هنالك ترتيبات أخرى، فقد تم توجيه عملاء آخرين نحو تخصيص إنتاج معين، مثل أصحاب مصانع المشروبات الغازية والعصائر، حيث تم توجيههم نحو إنتاج العصائر والمياه المعدنية بالتخلي عن إنتاج المشروبات الغازية في زجاجات زجاجية. وكنتيجة عن ذلك، فنحن أيضاً من يتحمل العواقب نتيجة انخفاض الطلبات وفي النهاية يكون حجم مبيعاتنا هو الذي يؤول الى الانخفاض.

بالنسبة لموردينا، فإن الوضع معكوس، لأن ك.ب هي التي تواجه صعوبة في سداد ديونها بسبب تدفقاته النقدية السلبية نتيجة تراكم العجز السابق وتباطؤ المؤسسات المالية في تخصيص الاعتمادات قصيرة الأجل لتمويل العمليات. إلى جانب ذلك، نحن بصدد عملية استيراد معدات من الخارج، وتحديدًا من ألمانيا وفرنسا، ولكن بسبب جائحة فيروس كورونا وتدابير الحجر الصحي التي اتخذتها الجزائر والدول الأخرى، لدينا صعوبات من أجل الحصول على معداتنا من هذه البلدان ولا يمكن لأحد معرفة التاريخ المحدد لذلك. حتى أنه الاخلال بالمخطط المعد مسبقا لتحقيق هذه المشاريع، لأنه كان يجب علينا حضور الاختبارات الفنية للمعدات الجديدة في ألمانيا في منتصف مارس، ولسوء الحظ لم نتمكن من الحضور، وبالتالي سيكون لزاما علينا الاكتفاء بالاختبارات التي أجراها موردنا الألماني وتفعيلا لعامل الثقة المتبادلة بيننا والشريك الاقتصادي الذي هو أيضًا جزء من المسؤولية الاجتماعية من خلال اعتماد خيار أخلاقيات العمل، سواء كانت داخلية أو خارجية، مع العلم أنه حتى موردنا الأجانب يسرون في هذا الاتجاه وقد انتهوا من تصنيع الجهازين دون تلقي اي اشعار منا بفتح الاعتمادات.

أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على الاجراءات التي اتخذتها الدولة لتخفيف متطلباتها تجاه الفاعلين الاقتصاديين مثل تأجيل بعض التصريحات الضريبية التصريحات شبه الضريبية وتصفيتها التي ستخفف بالتأكيد العبء على الخزينة في المدى القصير. وفي نفس السياق، تأتي مذكرة بنك الجزائر التي حثت البنوك على إعادة جدولة المستحقات للسماح للشركات وتسهيل عمليات بعث الانتاج بعد رفع الحجر الصحي الذي نأمل جميعا أن يكون في الأيام القليلة القادمة.

**ما هي اهتماماتكم الرئيسية في وقت الأزمة هذه لتخفيف أثر توقف النشاط خلال فترة**

**الحجر الصحي وتحديدًا على أداءكم المالي وتأثره بالمسؤولية الاجتماعية؟**

بالنسبة لشركة ك.ب حيث تم تسجيل العجز المالي خلال العامين الماضيين، فإن الأمر العاجل هو إعادة رفع أدائها المالي، وللقيام بذلك، ك.ب حاليًا في عملية تنفيذ خطة استراتيجية تستند إلى سياسة إعادة التركيز (Stratégie de recentrage) على أعمالها الأساسية التي هي إنتاج صناديق الزجاجات لخلق أقصى قيمة مضافة قادرة على اعادتها الى توازنها المالي. ففي يوليو 2019، وقعت عقدًا بقيمة مليار ومائة وخمسة وثلاثين مليون دينار جزائري، الامر الذي يتطلب اقتناء معدات إنتاج جديدة تحدثنا عنها سابقا من مورديها الألمان والفرنسيين، ولتمويلها في هذه العملية، اختارت ك.ب صيغة CMT (ائتمان متوسط الأجل) بعد ان تقربت من بنك خاص والتي وقعت على

اتفاقيته مؤخراً. فقد اعتمد هذا التمويل في مبناه على دراسة تقنية اقتصادية مع مراعاة تحقيق مؤشرات جيدة والتي يمكننا اقتباس بعضها من تلك التي لها تأثير على الأداء المالي وكانت النتائج مرضية للغاية. في وضعيتنا الحالية، يكون صافي التدفق النقدي سلبياً مما يؤدي إلى ظهور صافي رأس مال عامل عام FRNG سالب ايضاً، يشير ذلك إلى وجود حاجة قوية لرأس المال العامل BFRG بسبب الحاجة إلى تمويل دورة التشغيل المقدرة بنحو 40 مليون دينار جزائري شهرياً مكرسة خصيصاً لتوريد المواد الخام (البلاستيك) والتي سيتم تمويلها عن طريق السحب على المكشوف (الائتمان قصير الأجل) وتسبيق من العميل. تتمتع ك.ب بمؤشرات تدفقات نقدية منخفضة، سواء على المدى القصير أو الطويل، تدفقاتها النقدية الفورية، أو قدرتها على التمويل الذاتي (كان CAF هو سبب اختيار التمويل الخارجي للمشروع على الرغم من هذه التكاليف المرتفعة للغاية (معدل فائدة 8.5٪)). من المؤكد أن التدوير المنخفض لدورتها التشغيلية سيؤدي إلى انخفاض في ربحيتها الاقتصادية والمالية.

للعودة إلى عبء المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركة ك.ب في هذا الوقت من الأزمة المالية التي يفرضها فيروس كورونا على العالم بأسره، فإن تأثيره سيكون أقل أو أقل إذا لم يستمر لفترة أطول من شهر مايو، لأنه كل شهر الذي يمر دون بعث المشاريع الجديدة على ارض الواقع يسجل خسارة مبيعات بقيمة 74 مليون دينار جزائري حسب ما كان مخططاً له. وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، فإن الاهتمام في الوقت الراهن هو الحفاظ على مناصب العمل الحالية الوقت لاستئناف النشاط وذلك دون التوقف عن دفع الأجور مما يساعد موظفيها على قضاء فترة من الحجر الصحي في حالة جيدة من حيث توريد الضروريات الأساسية.

في ماذا يمكن اختصار استراتيجية الشركة للتوفيق بين مسؤوليتها الاجتماعية والزامية تركيز مواردها المالية على إعادة بعث نشاطها في الوقت الراهن؟

في الختام يبعثنا هذا الوقت من الأزمة إلى التفكير في هرم Maslow الشهير الذي يحدد الاحتياجات الأساسية للإنسان، والذي نحاول من خلاله استلهاً بعض المعاني التي يمكن ان تساعدنا في إعادة بعث أعمالنا، فتأمين معدات الإنتاج ومكان العمل بعد تأمين صحة الموظفين عن طريق إرسالهم في إجازة استثنائية، نحاول الحفاظ على مناصب عمل موظفينا لأطول فترة ممكنة مع دفع الرواتب في الوقت المحدد والحفاظ على العلاقات مع شركائها الاقتصاديين من موردين وعملاء لتسهيل عملية بعث النشاط في أقرب وقت ممكن مع الشروع في عملية رفع

إجراءات الحجر الصحي من قبل السلطات العامة من أجل الإسراع الى ضمان حصة في السوق قادرة على تزويدها بالموارد المالية اللازمة للبقاء في المستقبل.

#### 5 الخاتمة :

تطرقنا من خلال هذه الدراسة الى تتبع أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، حيث تناولنا دراسة حالة لمؤسسة ك.ب ووقفنا على مدى تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية والأثر السلبي الذي تركته على اداءها المالي في حين أن المؤسسة تهدف إلى تحقيق توازنها المالي، ومن أجل هذا قسم هذا البحث إلى ثلاث محاور تناولوا كل من المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وأثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في ظل أزمة كورونا وتوصلنا الى النتائج التالية:

1 :تقوم مؤسسة ك.ب بالعديد من الانشطة الاجتماعية تجاه كل من المجتمع، البيئة، زبائنها وكذلك عمالها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2: الاداء المالي لمؤسسة ك.ب تأثر تأثرا سلبيا بالغ الخطورة بتوقف النشاط جراء التدابير الوقائية للحجر المنزلي.

3: تم تتبع أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي بواسطة مجموعة من المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية المحددة مسبقا والمتعارف عليها، حيث اتضح ان لتبني المسؤولية الاجتماعية أثرا سلبيا على اداءها المالي مما يؤكد صحة الفرضية.

#### التوصيات

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي بالدرجة الاولى تشاركية بين مختلف الفاعلين فيها سواءا كانوا من داخلها ام من خارجها، وحتى تنجح استراتيجية تبني هذه المسؤولية تجب المحافظة على توازن المؤسسة التي يسعى من خلالها جميع الأطراف للحفاظ على مصالحهم الفردية ولا يتأتى ذلك كله الا بالحفاظ على أدائها المالي كمطلب أساسي مبدئي.

فالشركة مسؤولة ومن مسؤوليتها في هذه الظروف الخاصة تريد تخفيض نفقاتها والتحكم فيها وتوجيه مواردها نحو اعادة بعث نشاطها لأنه السبيل الوحيد والواحد للاستمرار في استراتيجيتها الاجتماعية والتي تتطلب هي الاخرى نفقات معتبرة.

والعمال والموظفون مسؤولون اتجاه شركتهم فعلمهم تقديم بعض التنازلات خاصة فيما يتعلق بحقوقهم المالية عند الشركة في هذا الظرف الذي شحت فيه مداخيلها كما عليهم ان يلبوا

نداء العمل لمساعدة شركتهم للخروج من هذا النفق الضيق والقيام بمهامهم على أحسن حال لتجنب التلف والاعطاب اما على معدات الانتاج او في المنتجات النهائية الموجهة للزبائن. والزبائن مسؤولون اتجاه الشركة ومن مسؤوليتهم الاسراع في تسديد مستحقاتها وتقديم طلبيات حتى ولو كانت اقل من المتفق عليه مسبقا فالشركة ستفهم ذلك ولكن لا بد للعملاء من تدوير عجلة انتاج الشركة حتى يتسنى لها هي كذلك الوفاء بالتزاماتها حين يبعث النشاط من جديد. والموردون مسؤولون اتجاه الشركة ومن مسؤوليتهم عدم الضغط على الشركة لاستيفاء الديون قدر المستطاع مع ضمان تمونها بالمواد اللازمة لتغطية دوران عجلتها الإنتاجية ولو بكميات قليلة مع منحها فترات اطول لسداد ديونها حتى يتسنى لها تحصيل مستحقاتها من زبائنها بسهولة أكبر والوفاء بالتزاماتها اتجاههم.

والدولة مسؤولة اتجاه الشركة ومن مسؤوليتها تخفيف اعباء نفقات الضرائب وشبه الضرائب ومنح التسهيلات لقروض مصغرة تسمح لها بالالتزام بمسؤولياتها اتجاه شركائها الاجتماعيين كما يتوجب عليها تشجيعها للولوج الى الاسواق الخارجية لزيادة مداخيل العملة الصعبة والخروج من تبعية المحروقات التي اصبحت مداخيلها في أدنى مستوياتها. كل ذلك من شأنه ان يعطي للشركة نفسا اطول لتحمل تبعات هذه الازمة والعمل على تجاوزها بتكافل جهود جميع اصحاب المصالح والفاعلين في محيط الشركة الاقتصادية.

## 6. قائمة المراجع

- (WBCSD), World Business Council for Sustainable Development. 1999. "Corporate Social Responsibility." In *Changing Expectations*,. Igalens, Grand-jaque, and Jean Pascal. 2012. *Manager La Responsabilité Sociale de l'entreprise (Gestion Appliquée)*. France: PEARSON.
- Peyrard, Josette. 1999. *Analyse Financiers*. 8eme édit. ed. Vuibert. Paris: librairie
- World bank. 2005. *Opportunities and Options for Governments to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia Evidence from Bulgaria, Croatia, and Romania Opportunities and Options for Governments to Promote Corporate Social Responsibility*. Washington.

التيجاني, شمس الدين. 2016. "قياس أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء تسيير الخزينة في المؤسسة

الاقتصادية." جامعة قاصدي مرباح

الغالي, طاهر. 2009. *إدارة واستراتيجية شركات الأعمال المتوسطة والصغيرة*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع الأردن.

بخالد, عائشة وآخرون. 2017. "تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة تطبيقية لمؤسسة اتصالات

- الجزائر". ورقلة، الجزائر: الملتقى الدولي الثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 462-63.
- بن ساسي، الياس، ويوسف قريشي. 2011. a. التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء 1، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان: عمان الأردن.
- بن ساسي، الياس، ويوسف قريشي. 2011b. التسيير المالي (الإدارة المالية) أجوبة تمارين وحلول، الجزء 2، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان.
- خامرة، طاهر. 2007. المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك". ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- دادن، عبد الغاني. 2007. "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر وباريس-". جامعة الجزائر .
- عامر، بن سالم، وبلخضر محمد العربي. 2012. "تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية . جامعة بشار. بشار، الجزائر: الملتقى الدولي الثالث: "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية".
- عيسى، عارف، فؤاد محمد. 2008. "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات". المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر: التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: 21-53 .
- لحسن، دردوري. 2014. مطبوعة في مقياس التشخيص المالي: لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مبارك، لسلوس. 2012. التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. الطبعة الث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.

**La crise des subprimes : une application à la théorie de l'instabilité financière de Minsky****The Subprime Crisis: An Application to Minsky's Theory of Financial Instability**

SBIHI- YADDADEN Djamila,

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, e-mail : djamila.sbihi@yahoo.fr

**Résumé**

La crise financière des subprimes de 2007 a remis en évidence l'intérêt des analyses postkeynésiennes des crises financières et en particulier celle de Minsky, son analyse est construite autour du rôle des banques, des innovations dans l'instabilité financière.

L'objectif de cette contribution est double. D'une part, d'étudier les origines de la crise des subprimes 2007/2008, de retracer son évolution, et de montrer qu'elle correspond parfaitement à la théorie de l'instabilité financière de Minsky (1986). D'autre part, d'aborder la manière dont la crise des subprimes a été gérée, il s'agit notamment de la mise en place des différents plans aussi bien par les banques centrales que par les Etats, qui sont par ailleurs, largement préconisés par Minsky pour endiguer les effets néfastes des crises financières.

**Mots clés :** crise des subprimes, hypothèse de l'instabilité financière de Minsky, banque, titrisation, politique monétaire, politique budgétaire.

**Jel Classification Codes:***E 12, E58, F39, G15, G21*

**Abstract:**

The 2007 subprime financial crisis has brought to the fore the interest of post-Keynesian analyzes of financial crises and in particular that of Minsky, his analysis is built around the role of banks, innovations in financial instability.

The purpose of this contribution is twofold. On the one hand, to study the origins of the 2007/2008 subprime crisis, to trace its evolution, and to show that it corresponds perfectly to the theory of financial instability of Minsky (1986). On the other hand, to address the way in which the subprime crisis was managed, it involves in particular the implementation of the various plans both by the central banks and by the States, which are also widely recommended. by Minsky to stem the harmful effects of financial crises.

**Keywords:** subprime mortgage crisis, Minsky's financial instability hypothesis, bank, securitization, monetary policy, fiscal policy.

**Jel Classification Codes:***E 12, E58, F39, G15, G21*

## 1. Introduction

Les transformations de l'activité des banques ont incontestablement participé au développement des systèmes financiers et dans l'ensemble à l'accroissement de la rentabilité des banques. Néanmoins, elles sont à l'origine de l'apparition de nouveaux risques et de la faillite d'un nombre important de banques et d'établissements financiers, qui accentuent le phénomène de l'instabilité financière durant ces trois dernières.

Les différentes crises bancaires et financières qui ont ébranlé les pays émergents et les pays développés à partir des années 1990 témoignent le caractère fortement instable de la finance et du rôle central joué par les banques dans le déclenchement et la propagation de ces crises à l'échelle internationale.

En effet, ces crises ont changé de nature, les crises financières des années quatre vingts dix semblent différentes de celles qui les ont précédées. Le changement réside dans la fragilité du secteur bancaire qui apparaît comme l'un des premiers symptômes et non plus, comme ce fut le cas précédemment, le résultat ultime d'autres désordres (Kaminsky et Reinhart 1996). Le comportement risqué des banques, connu sous la notion « aveuglement au désastre » (Guttentag et Herring, 1986) constitue un autre facteur de vulnérabilité bancaire. Cette attitude exprime la réaction des banques qui se trouvent dans une situation concurrentielle et incertaine et qui s'engagent à octroyer des crédits contribuant ainsi au surendettement des ménages (Aglietta 1991).

De plus, l'attitude des banques s'amplifie avec les innovations financières de plus en plus sophistiquées. Ces dernières ont conduit à des investissements risqués excessifs, ce qui a fait apparaître des risques systémiques et des crises de liquidité survenant suite à ces investissements (Rajan (2005-2006) ; Shin(2009)). C'est du moins ce qu'a révélé la crise des subprimes de 2007/2008.

L'objectif de cette contribution est double. D'une part, d'étudier les origines de la crise des subprimes 2007/2008, de retracer son évolution, et de montrer qu'elle correspond parfaitement à la théorie de l'instabilité financière de Minsky (1986). D'autre part, d'aborder la manière dont la crise des subprimes a été gérée, il s'agit notamment de la mise en place des différents plans aussi bien par les banques centrales que par les Etats, qui sont par ailleurs, largement préconisés par Minsky pour endiguer les effets néfastes des crises financières.

Pour ce faire, nous allons nous inspirer et nous faire guider par un ensemble de travaux et approches théoriques en s'appuyant sur des ouvrages, des revues, des rapports des différentes institutions financières internationales tels que la Banque de Règlements Internationaux (BRI) et le Fonds Monétaire International (FMI).

## 2. Crise financière : quelques éclaircissements

La littérature fournit différents sens des crises financières tant leur nature est extrêmement vaste. Sous sa forme la plus générale, la crise financière peut être considérée comme un grave dysfonctionnement de la sphère financière qui peut toucher les marchés boursiers (effondrement des cours), le marché de change (la réduction des réserves de change) et/ou le système bancaire (risques excessifs et panique des déposants).

Le terme « crise financière » renvoie à des déstabilisations économiques générées par les mouvements erratiques de taux de change, les retraits importants de capitaux, etc., au cours desquels le système financier n'est pas capable d'assurer ses fonctions de base (allocation efficace du crédit face aux opportunités d'investissement), une situation qui aura des implications importantes pour l'activité économique réelle.

D'après M. Aglietta (2001, p.8), « il y'a crise financière véritable lorsqu'un accident localisé peut se propager à l'ensemble du système financier à cause des externalités qui sont inhérents à la présence du risque de système ».

Selon Mishkin, Bordes, Hautcoeur, Lacoue-Labarthe (2007, p.233), « Les crises financières se produisent lorsqu'il y'a une rupture dans le système financier qui provoque un accroissement de l'anti-sélection et du risque moral sur les marchés financiers, et lorsque les marchés sont incapables d'organiser les transferts de fonds efficacement des emprunteurs vers les agents qui s'offrent des occasions d'investissement productif »

Pour l'ensemble de ces auteurs, les crises financières se caractérisent par des interruptions profondes du fonctionnement du marché financier, qui conduisent à l'apparition des asymétries d'informations favorisant la formation des bulles qui affectent l'activité réelle.

La diversité des définitions données à la crise financière conduit à distinguer plusieurs types de crises ; les crises de change, les crises bancaires et les crises boursières, celles-ci peuvent intervenir conjointement. Néanmoins, beaucoup d'économistes affirment que les crises bancaires sont une des manifestations les plus importantes de l'instabilité financière contemporaine.

La crise des subprimes constitue sans doute la plus grave crise financière et économique qui a marqué les esprits ces dernières décennies, qui a fait ressortir le rôle des banques et des nouvelles activités dans le déclenchement des crises financières. Elle a remis en évidence l'intérêt des analyses postkeynésiennes et en particulier celle de Minsky car son analyse est, justement, construite autour du rôle des banques, des innovations dans l'instabilité financière.

Avant, de montrer que le scénario de la crise financière de 2007/2008 correspond parfaitement aux explications énoncées par la théorie de l'instabilité financière de Minsky, il serait plus judicieux de faire un bref rappel sur cette dernière.

### **3. L'hypothèse de l'instabilité financière de Minsky**

L'approche théorique de l'hypothèse de l'instabilité financière de Minsky (1986) est un prolongement de celle de Keynes (Leonard, 1985) tout en intégrant certains concepts d'Irving Fisher (1911) sur les conséquences de la politique monétaire sur le niveau d'endettement des agents économiques.

Il a introduit la notion de paradoxe de tranquillité et l'hypothèse de fragilité financière, il montre que les crises de surendettement sont les conséquences d'une prise de risque excessive des agents économiques qui profitent de la croissance et des taux d'intérêt bas pour emprunter parfois au-delà du raisonnable. Mais lorsque la tendance se bascule et qu'il y'ait une augmentation du taux d'intérêt, liée au resserrement monétaire, l'endettement qui, paraissait

soutenable au départ, devient insupportable et tourne au surendettement, d'où la notion « de paradoxe de tranquillité ».

Deux éléments de la théorie de l'instabilité financière sont mis en évidence : la structure financière et l'innovation financière.

Le point de départ de l'analyse de Minsky repose sur une définition de la structure financière des agents économiques, il distingue 03 types d'agents :

- **Les agents prudents (*Hedgeunits*)** : les *cash flows* de ces agents dépassent largement les charges financières de la dette contractée, ils peuvent aisément rembourser le capital et l'intérêt à chaque période. Autrement dit, ces agents sont réputés prudents et prennent des risques calculés de façon à ce qu'ils puissent rembourser les prêts sans aucune difficulté.
- **Les agents spéculatifs (*speculativesunits*)** : les *cash flows* sont inférieurs à la dette financière, mais arrivent néanmoins à rembourser les intérêts de la dette. Pour couvrir le capital, ces agents doivent continuellement reconduire leur dette. Autrement dit, ce dernier est refinancé par la contraction d'un nouveau prêt à l'échéance du premier emprunt.
- **Les agents ponzi (*ponziunits*)** : les *cash-flows* n'arrivent ni à honorer le principal, ni les intérêts. Ces agents doivent alors accroître leur dette à chaque période pour rembourser celle qu'ils ont contracté durant la période précédente.

Nous pouvons alors classer les économies de la plus fragile à la plus solide à travers le type de financement des entités qui les composent : plus la part de financement prudent est importante plus l'économie est robuste. Ainsi, selon l'hypothèse de l'instabilité de Minsky, la fragilité financière, qui se déroule lors de la phase de croissance économique et financière, est due à un accroissement des comportements des agents spéculatifs et ponzi au détriment des financements prudents.

Or, les agents spéculatifs et ponzi sont très sensibles à la hausse du taux d'intérêt, ce qui peut engendrer leur insolvabilité. Alors que les agents prudents ne sont vulnérables qu'à une hausse des coûts de production où une baisse de revenus mais ne sont pas directement menacés par un choc financier.

Le second point d'analyse de Minsky est lié à l'innovation financière et à la structure des bilans des banques. Minsky (1957) décrit le lien qui existe entre l'évolution du bilan et l'utilisation des innovations financières, il est considéré comme le second facteur explicatif de la fragilisation institutionnelle. Il souligne que les innovations financières permettent d'augmenter la circulation de la base monétaire et de la masse monétaire. En effet, les titres créés, à travers les effets de l'innovation financière, permettent de faire circuler la liquidité et d'augmenter la quantité de monnaie offerte aux emprunteurs potentiels. Ces innovations financières peuvent être aussi à l'origine d'une augmentation du risque systémique. La complexité des produits structurés favorise les asymétries d'information et le phénomène d'aléa moral, ce qui complique les stratégies d'investissements.

En somme, dans sa théorie, Minsky distingue deux phases de l'économie :

- La phase ascendante ;
- La phase descendante.

### 3.1. La phase ascendante

Durant cette période, l'économie est caractérisée par une forte croissance dans laquelle les opportunités de profits sont importantes. Sous l'effet de la concurrence exacerbée, les

banques sous évaluent les risques en s'engageant dans des opérations à fort levier d'endettement qui leur permettent de réaliser des profits, liés à la diminution de leur ratio capital/ total actif.

La plupart des agents économiques vont adopter le même comportement en spéculant dans l'espoir de profiter de la tendance haussière du marché. Par conséquent, le système financier se déconnecte de la sphère réelle. Cette situation se traduira par un surendettement des agents économiques et une fragilité du système financier.

### **3.2. La phase descendante**

La phase descendante est caractérisée par l'enclenchement du processus de crise, par la prédominance des financements spéculatifs et ponzi.

La hausse des taux d'intérêt apparait comme élément central susceptible d'expliquer la transition endogène d'un boom à une crise lorsque les agents spéculatifs et ponzi sont importants. Les emprunteurs sont fragilisés par l'augmentation des taux d'intérêt en particulier dans le cas des prêts à taux variables.

Plus précisément, le risque d'apparition d'une crise financière augmente car la probabilité que des hausses de taux d'intérêt induisent des retournements des valeurs actualisées est d'autant plus grande que le poids du financement spéculatif et Ponzi est élevé (H. Moussouni, 2013, p.40).

## **4. Le déroulement de la crise des subprimes selon les explications de Minsky**

La crise des subprimes de 2007 s'inscrit dans le contexte d'une longue phase de déréglementation et d'internationalisation de la finance (R. Boyer, 2013). Il s'agit d'une crise du crédit hypothécaire à risque mais surtout celle d'une titrisation alimentée par la spéculation.

Nous allons tenter de montrer, dans le présent point, que la crise des subprimes résulte des nouvelles activités bancaires (les innovations financières). Ceci a entraîné une prise de risque excessive de la part des banques, un surendettement des ménages et une crise financière sans précédent.

Pour ce faire, nous allons nous appuyer sur la théorie de l'instabilité financière de Minsky (1986) car son apport dans le domaine des crises financières est certain. Il développe l'idée que dans un contexte où les banques assurent de moins en moins leurs fonctions, la concurrence exacerbée entre les intermédiaires entraîne une prise de risques de plus en plus importante et le développement de nouveaux types de produits financiers afin de maximiser leurs profits. Le système financier se trouve alors dans une situation de fragilité financière qui peut déclencher une crise financière.

Cette lecture à la Minsky de l'instabilité financière s'applique parfaitement au scénario de la crise des subprimes éclatée en 2007.

### **4.1. La phase ascendante de la crise des subprimes**

La phase euphorique est caractérisée par un emballement du crédit qui entraîne une prise de risque de la part des banques et un surendettement des ménages.

#### **4.1.1. Emballement du crédit**

Dans le cas de la crise des subprimes, l'emballement du crédit est dû essentiellement à deux facteurs principaux à savoir : la politique monétaire expansionniste de la Banque Centrale américaine (la Fed) et les innovations financières.

#### **4.1.1.1. La politique monétaire expansionniste de la Fed**

La détermination de la politique du gouvernement de soutenir l'accession à la propriété, à travers la baisse des taux d'intérêt, est parmi les causes de la crise des subprimes. Elle a fait stimuler, dans le contexte de déréglementation, des politiques des prêts hypothécaires soutenues de la part des institutions financières.

Ainsi, la politique monétaire expansionniste de la Fed, qui consistait à maintenir des taux d'intérêt bas entre 2003 et 2006 pour soutenir l'activité économique et contrer les effets de l'éclatement de la bulle internet en 2001 constitue l'un des facteurs ayant contribué à l'emballement du crédit et à l'accélération de la bulle immobilière aux Etats-Unis.

De juin 2003 à juin 2006, les taux d'intérêt à court terme s'élevaient uniquement à 1 %, ce choix a dopé les crédits aux ménages.

En parallèle, l'administration en place mène sur le plan social une politique où l'Etat décide d'encourager le secteur privé et d'aider les familles et les personnes modestes par des mesures incitatives. Dans ce contexte, l'accès à la propriété des ménages modestes grâce au crédit immobilier devient un objectif prioritaire et les Pouvoirs publics confient aux deux entreprises spécialisées dans le crédit immobilier (Fannie Mae et Freddie Mac) le soin de le réaliser. La politique de logement et le maintien des taux d'intérêt bas ont dès lors participé à augmenter l'accessibilité au crédit hypothécaire, et incité beaucoup de ménages américains modestes à solliciter des crédits hypothécaires pour acquérir des logements.

On assiste alors à une augmentation de la demande sur le marché immobilier tandis que l'offre de maisons, affichant une faible élasticité à court terme, ne pouvait pas progresser à un rythme aussi élevé. L'offre n'arrivait pas à s'ajuster à la demande. Les prix sont, donc inévitablement, orientés à la hausse.

L'augmentation des prix de logement encourage les banques et les originateurs à prendre des positions de plus en plus risquées puisque les opportunités de profits sont importantes. Les crédits hypothécaires à risque sont devenus les moyens que les banquiers ont utilisés pour satisfaire leur recherche de profits, ce qui a alimenté une bulle immobilière.

Ce qui confirme bien la pertinence de l'analyse de Minsky, selon laquelle durant une période de tranquillité, le développement d'institutions et d'usages nouveaux conduit à une hausse du ratio d'endettement (Minsky, 1982).

Mais cette politique monétaire est défendue par certains chercheurs qui estiment qu'elle n'est pas responsable, à elle seule, de la croissance du crédit et de la formation de la bulle. En effet, l'ensemble du système économique, financier et monétaire s'est avéré en dysfonctionnement. Les innovations financières ont participé aussi à l'emballement du crédit.

#### **4.1.1.2. Le rôle des innovations financières dans l'emballement du crédit et la formation de la bulle spéculative immobilière**

D'après Minsky (1986), les innovations financières constituent un autre facteur qui explique le boom du crédit et l'instabilité financière. Dès la fin des années 1980, il identifiait le rôle que pouvait jouer la titrisation dans l'instabilité financière (Minsky, 1987). Il alerte déjà sur les dangers des innovations financières qui deviendront évidents cinquante ans plus tard (A. Laby, 2011, p.210). Ces dernières peuvent être à l'origine d'une augmentation du risque de liquidité, ce qui se traduit par une augmentation du risque systémique. Dans le cas de la crise financière des subprimes, le rôle des innovations financières a été déterminant dans l'emballement du crédit, conformément à l'analyse de Minsky.

Aux Etats-Unis, les principales innovations financières qui ont contribué à la formation de la bulle immobilière, dans les années 2000, sont les crédits subprimes et leur titrisation. Les opérations de titrisation ont augmenté la propension des institutions financières à distribuer des crédits hypothécaires de plus en plus risqués et contribué à l'emballement du marché immobilier.

La catégorie qui occupe une place importante dans le domaine des opérations de titrisation dans notre analyse concerne les prêts immobiliers « subprimes ». Ces derniers sont des crédits immobiliers fortement risqués accordés par les banques américaines à des ménages.

Les subprimes découlent du classement des divers types de crédits hypothécaires accordés par les banques américaines :

- les crédits « prime » sont accordés aux emprunteurs solvables jugés crédibles présentant des garanties suffisantes et un risque de défaut faible, c'est-à-dire, dont le score de crédit (*creditscoring*) déterminé d'après leurs caractéristiques socioprofessionnelles et leur historique de crédit est supérieur à 700 sur une échelle variant de 300 à 850.
- Les crédits « Alt-A », dont le score varie entre 620 et 700, sont un peu plus risqués, la solvabilité et la crédibilité de ce type de clientèle est considérée comme intermédiaire entre les emprunteurs *prime* et les emprunteurs les plus risqués.
- Et enfin, les crédits « subprimes », dont le score est inférieur à 620, présentent le plus fort taux de défaut de paiement, cette catégorie doit acquitter une surprime.

Il faut souligner que les taux d'intérêt appliqués aux crédits subprimes sont variables et indexés sur la base du taux directeur de la Banque Centrale américaine Fed ou LIBOR. Les premières années du prêt sont couvertes par un taux d'intérêt fixe promotionnel de 1%, sur une durée courte allant de 1 à 3 ans, qui devient variable (Adjustable Rate Mortgage (ARM)) par la suite sur une période beaucoup plus longue. Les subprimes les plus courants sont 2/28 ARM et 3/27ARM.

Généralement, la souscription à ces emprunts n'implique aucun apport personnel des emprunteurs. Le bien financé sera hypothéqué par la banque et servira comme une garantie en cas de leur défaut de paiement. Ainsi, plus les prix de l'immobilier sont hauts, plus la valeur de la revente du collatéral est élevée, moins le crédit paraît risqué.

Toutefois, la redéfinition des taux d'intérêt à partir de 2 ou 3 ans, dans le cas où ils seront revus à la hausse, constitue un risque de défaut pour la banque dans la mesure où ces crédits sont accordés à des clients modestes sans ressources suffisantes (Aglietta et Rigot, 2009).

En somme, des prêts hypothécaires ont été ainsi consentis à des emprunteurs à risques caractérisés par des revenus insuffisants dont l'apport personnel était faible ou quasiment nul. Pour démultiplier les risques, les crédits sont découpés et insérés dans des produits financiers sophistiqués sous forme de titres adossés aux créances hypothécaires.

**D'abord**, ont été créés sur base de paquetages d'emprunts hypothécaires, des *Mortgage-Backed Securities*, appelés également MBS. **Ensuite**, ces MBS ont été utilisés pour former des CDO, des *Collateralized Debt Obligations*, c'est-à-dire des titres également tranchés, dont les sous-jacents sont des MBS. Nous trouvons dans ces CDO deux catégories : des CDO fabriqués à partir de tranches notées d'AAA et les CDO mezzanines établis à partir des tranches de MBS notées BBB. Quelques tranches des CDO mezzanines sont alors retitrées et donnent lieu à la structuration de CDO au carré. **Enfin**, et sans cela le panorama des maillons de la chaîne ne serait pas total, des dérivés de crédit ont permis de transférer le risque de crédit associé aux prêts *subprime*, à un acheteur de protection et ce, via un *Credit Default Swap* (CDS) (Bisman, 2016).

Ces différents produits issus de la titrisation sont vendus ensuite aux banques et aux investisseurs institutionnels comme les *Hedgescfunds*, les assureurs, les OPCVM, les Fonds de pensions à travers le monde entier. Joseph E. Stiglitz (2008), prix Nobel d'économie en 2001, résume de façon caricaturale le phénomène dans la phrase suivante : « Des emprunts immobiliers ont été coupés en morceaux, envoyés à travers le monde, pour que personne ne sache au juste qui détenait quoi ». En définitive, deux tiers des prêts *subprime* octroyés aux États-Unis sont titrisés. Seul un tiers reste dans le bilan des banques (R. Rahmouni, N. Jasseaud, 2008, p.135).

En intégrant les prêts subprimes dans les produits dérivés, les banques ont vendu les tranches exposées aux premières pertes et ont enregistré des gains sur ventes lors de la titrisation. Cet argent libéré a été ainsi utilisé pour alimenter d'autres prêts (A. Benzoni, 2014, p.99). Ceci a permis aux banques américaines d'accorder plus de crédits hypothécaires nourrissant ainsi la hausse des prix de l'immobilier. Cette hausse des prix d'actifs financiers et immobiliers implique un « effet de richesse » qui donne un climat d'optimisme et d'euphorie. Ce climat pousse les agents qui remarquent que la valeur de leur patrimoine augmente, à s'endetter de plus en plus.

#### 4.1.2. La phase du surendettement et de la fragilité financière des banques

Une des conséquences du développement des crédits subprimes est le surendettement des ménages. Exprimée en pourcentage du revenu disponible, la dette des ménages aux États-Unis a doublé de 1975 à 2006 à la veille de la crise, passant de 62% à 127% (D. Plihon, 2016, p.03).

Etant donné qu'une part importante des ménages ayant bénéficié de crédits hypothécaires correspond à celle qui enregistre le plus de difficultés de rembourser à cause de la situation financière détériorée. Cela signifie que les emprunteurs peu solvables et risqués dominent le marché du crédit immobilier et rendent l'économie de plus en plus fragile dès que les conditions de financement changent.

A ce niveau, A. Labbye (2009) a comparé la classification de Minsky entre les structures financières saines, spéculatives et ponzi et celles opérées par le FICO. Dans la typologie de Minsky, il apparaît clairement que l'endettement des emprunteurs subprimes est à classer dans les structures Ponzi, puisque l'emprunteur n'a pas de revenus suffisants pour honorer ses engagements après le changement de tarification (augmentation des taux d'intérêt), il ne peut même pas assurer les charges d'intérêt, il est sensible aux variations des conditions de financement (S. Diop, 2009). Mais, Tant que le collatéral gagnait en valeur, l'institution émettrice du crédit était assurée contre le défaut de paiement.

## 4.2. La phase descendante : de la tourmente financière à la crise économique

Comme le note A. Labye (2009, p.271), au cours de la phase descendante, le processus de crise va s'enclencher. L'état du système financier va se dégrader dans un contexte d'augmentation du taux d'intérêt et de pessimisme. Ainsi, la hausse des taux d'intérêt apparaît comme l'élément central susceptible d'expliquer la transition endogène d'un boom à une crise.

### 4.2.1. Le renversement de la conjoncture

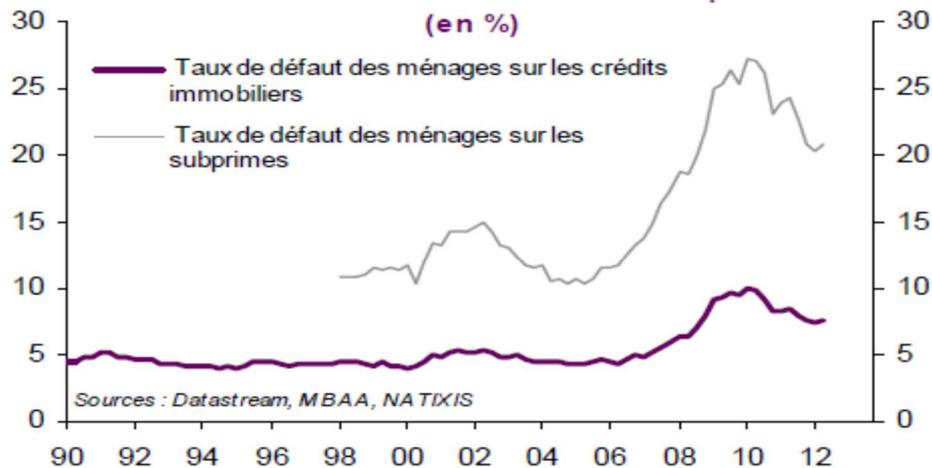
La banque centrale américaine s'est comportée exactement comme le prévoit Minsky dans son schéma d'analyse (Plihon, 2016). Celle-ci a augmenté brutalement ses taux directeurs à partir de 2004, pour essayer de combattre les pressions inflationnistes. Or d'après Minsky, (1992, p. 8) , Si une économie avec une part assez importante d'unités *speculative* et *ponzi* est dans un état inflationniste et que les autorités essaient d'exorciser cette inflation par des contraintes monétaires, alors les unités *speculative* deviendront *ponzi* et la valeur nette des unités *ponzi* s'évaporerait rapidement. Par conséquent, les unités qui sont en pénurie de liquidité seront forcées de vendre pour essayer de refaire leur position. Ce qui mènerait vraisemblablement vers l'effondrement de la valeur des actifs. Ce scénario correspond bien à celui de la crise des subprimes.

Dès lors, dans un marché immobilier dominé par les prêts subprimes, en suivant l'analyse de Minsky, pour assurer sa stabilité deux conditions doivent être réunies. Il s'agit en l'occurrence, du non augmentation du taux d'intérêt et l'accroissement continu des prix dans l'immobilier. Si les deux conditions ne sont pas remplies, la stabilité du système est menacée par une crise inévitable. La crise des subprimes est effectivement déclenchée par la remise en cause de ces deux conditions.

En effet, dans un contexte inflationniste lié à la politique monétaire expansionniste, la Fed a été contrainte de relever ses taux directeurs à 5,25% en 2006. Or, comme les crédits subprimes sont associés à des taux variables dont l'évolution suit celle des taux directeurs de la Fed, les taux d'intérêt de crédits immobiliers ont subi une augmentation et passent de 1% à 5,25% entre 2004 et 2006.

Ces conditions déclenchent, par voie de conséquence, la cessation de paiement des ménages qui avaient de faibles revenus. Le non remboursement s'est vite amplifié en 2007. Sur l'ensemble des défauts de remboursement, 43% sont dus à des crédits subprimes consentis à taux variable, 18 % des crédits primes à taux fixe, 12 % à des crédits subprimes à taux fixe et 8 % à des crédits garantis par l'administration fédérale du logement (G. Dufernot, S. Zantaman, , 2010, p.33)

**Graphique 1.** Etats-Unis : taux de défaut des ménages sur les crédits immobiliers et sur les subprimes



**Source :** P. Artus (2012), Innovation Financière : ses apports et ses dangers, Document de travail, recherches économiques, Natixis, 10, p.06.

Comme les crédits hypothécaires sollicités étaient gagés aux biens immobiliers financés, la défaillance des emprunteurs a poussé les banques à saisir ces biens immobiliers et les mettre sur le marché, ce qui fait exploser l'offre alors que la demande a baissé, entraînant dans le sillage l'effondrement des prix immobiliers à partir de 2006. Le déséquilibre sur ce marché a fait éclater la bulle immobilière (C. Bouzar, 2010). Les prix des logements ont commencé à dégringoler après avoir augmenté de 80% entre 2000 et 2006 (Lachman, 2007).

Dans un contexte de la baisse des prix, il devient de plus en plus difficile de rembourser. Il est évident pour les agents que le cours des actifs ne pourra plus augmenter et qu'il est urgent de vendre pour minimiser les pertes. D'où des ventes en catastrophe qui induisent des pertes encore plus importantes (A. Labye, 2011, p. 271). On retrouve alors le schéma d'Irving Fisher : entreprises et ménages veulent à tout prix se désendetter et brader leurs actifs, ce qui enclenche une baisse des prix de ces actifs (actions, maisons, etc.). Plus les prix baissent et moins ce que les agents économiques détiennent a de valeur. Du coup, plus ils cherchent à se désendetter et plus leur dette augmente...la dynamique vertueuse pendant le boom se transforme en processus cumulatif de déflation des actifs.

Du fait que les rendements sur les marchés deviennent négatifs, le remboursement des dettes est de plus en plus incertain. L'incapacité des emprunteurs à honorer leurs engagements se répercute sur les banques. Lesquelles réagissent par une restriction du crédit par le coût et par le volume. C'est à ce niveau que la crise se propage, réduisant la liquidité de l'ensemble de l'économie. Au centre de cette diffusion, nous trouvons les innovations financières (la titrisation) que nous avons déjà évoquée dans la phase d'emballement.

#### 4.2.2. La propagation de la crise

La baisse du prix de l'immobilier va se répercuter sur les divers maillons de la chaîne de titrisation puis les difficultés rencontrées sur le marché de la titrisation vont se propager à l'ensemble du système bancaire et financier. En effet, la diffusion d'informations sur la détérioration des crédits subprimes provoque une méfiance croissante envers les produits

titrisés, qui s'amplifie avec les premières alertes lancées par les agences de notation (N.Couderc, O. Montel-Dumont, 2010, p.06).

Ainsi, les opérations de titrisation ont été le canal essentiel de transmission des difficultés rencontrées sur le marché immobilier des Etats-Unis à travers le reste du monde.

En effet, la détérioration de la valeur des actifs titrisés a touché les banques directement aux Etats-Unis car exposées au secteur du logement, mais aussi indirectement parce qu'elles avaient acquis ces produits financiers dans le cadre de la diversification de leurs placements et de la recherche de rendements élevés.

Autrement dit, les résultats des banques ont été affectés par plusieurs canaux (P. Artus et al., 2008). D'abord, par la hausse des défauts des emprunteurs immobiliers aux États-Unis, les banques se sont retrouvées avec d'importantes créances douteuses (voir graphique), puis par les moins-values en capital sur les créances titrisées ou en cours de titrisation que les banques ont dû réintégrer dans leur bilan puisqu'elles ne pouvaient plus être financées dans les véhicules dans lesquels celles-ci avaient été placées. Enfin, par les moins-values en capital sur les tranches de CDOs que les banques ont conservé parce qu'elles n'ont pas réussi à les vendre à des investisseurs.

La forte augmentation des dépréciations d'actifs, la hausse des provisions pour risque de défaut de paiement et les moins-values boursières ont conduit les banques à subir des pertes sans précédent. D'après M. Plane et G. Pujals (2009), les profits des banques avaient atteint un pic à la fin de l'année 2007 et le retournement, dont la violence a été particulièrement marquée aux États-Unis, a eu lieu dès le début de l'année 2008. Ils se sont contractés de 80 % entre la fin 2007 et le deuxième trimestre 2009 aux États-Unis.

De nombreux établissements bancaires sont devenus alors illiquides, voire insolubles et acculés à la faillite. La chute de la banque *Lehman Brothers*, le 15 septembre 2007, a mis en péril l'intégrité du système bancaire américain en précipitant l'assèchement des liquidités interbancaires (O. Jedidi et J. S.Pentecôte, 2015). Par conséquent, la crise a affecté et a gagné le marché monétaire. Une dynamique potentiellement très risquée se met en place. Sur le marché interbancaire, les banques ne se faisant plus confiance, un climat de défiance s'est alors installé entre les banques qui se sont notamment mises à refuser de s'échanger des liquidités entre elles. Il s'est produit un assèchement des liquidités sur le marché interbancaire. Cela conduit à une véritable crise de liquidité. En effet, il suffit que ces dernières n'acceptent pas de renouveler, par exemple, des certificats de dépôts à un établissement jugé « suspect » pour générer des problèmes de liquidités (Lacoue-Labarthe, 2005).

L'illiquidité du marché monétaire a fini par gripper le système financier. Tous les intervenants de la finance, gagnés par la panique, accentuée par l'asymétrie de l'information, adoptent des comportements moutonniers et la crise de confiance se généralise (C. Bouzar, 2010).

Or, dans un système financier international caractérisé par une connexion très forte entre les différentes places financières du monde et une mobilité accrue des flux de capitaux, il est difficile d'imaginer que cette crise a eu des répercussions que sur l'immobilier et sur les banques américaines. En effet, l'onde de choc ne s'est pas estompée là. En réalité, les titres MBS et CDO étaient disséminés à l'échelle mondiale, des banques allemandes, françaises, japonaises, etc.,

étaient toutes exposées au risque de *subprime* car ces créances hypothécaires à risque ont été disséminées dans leurs bilans par le mécanisme de la titrisation. La chute de *NorthernRock*, de *Bear Stearns* et surtout de *Lehman Brother* considérées comme des banques importantes, s'est accompagnée ainsi d'une crise financière systémique sans précédent, qui s'est étendue à l'échelle internationale et a provoqué une récession mondiale.

La baisse du prix des actifs risqués aux États-Unis a affecté les banques européennes qui détenaient de tels produits, diminuant leur demande et alimentant la chute des bourses européennes. À la suite des États-Unis, les marchés interbancaires en Europe ont donc été touchés par la crise de confiance (J. C. Bricogne, V. Lapegue et O. Monso, 2009).

Par ailleurs, les faillites et les pertes de plusieurs grandes institutions financières américaines et étrangères ont intensifié les perturbations financières et l'incertitude. Dans un tel contexte, les banques sont hésitantes à accorder des crédits. Le rationnement du crédit a pénalisé tant les consommateurs que les entreprises et a grandement contribué au ralentissement de l'économie mondiale.

#### 4.2.3. La propagation de la crise à l'économie réelle

La conséquence des faillites de grands établissements financiers et de l'assèchement des liquidités sur le financement de l'économie est double. D'une part, en termes de quantité, les banques rationnent leurs crédits car elles rencontrent des obstacles pour se refinancer et à titriser. D'autre part, en termes de prix, l'augmentation du coût des financements des banques, due à l'augmentation des primes de risque exigées par les créanciers en raison de la crise de confiance, qui s'est installée, va se répercuter sur les taux des crédits qui s'orientent à la hausse (P. Artus et al, 2008).

Le rationnement du crédit a un effet sur les ménages et les entreprises qui voient leurs richesses diminuées. D'abord, le patrimoine des ménages américains a subi une forte dévalorisation, il a baissé environ de 10% entre le troisième trimestre 2007 et le troisième trimestre 2008 (J.C Bricogne, V. Lapegue. et O. Monso, 2009, p.12). La baisse de la consommation des ménages et la dégradation de l'environnement économique s'est manifestée par une diminution de l'investissement. Cette dégradation est amplifiée par les restrictions des crédits et la hausse du coût de refinancement à partir de l'été 2007. Par conséquent, de nombreux projets d'investissement ont été reportés ou abandonnés. Aux Etats-Unis, l'investissement privé non résidentiel a baissé d'environ 20 % sur un an au deuxième trimestre de 2009 (Banque de France, 2010, p.31) .Au Japon par exemple, l'investissement des entreprises a baissé de 15,1% en valeur entre le troisième trimestre 2008 et le 1 er trimestre 2009 (Banque de France, 2010, p.31).

La baisse de l'investissement dans pratiquement tous les pays a provoqué un ralentissement de la croissance économique et donc du PIB. En effet, la baisse du PIB s'est accélérée particulièrement au dernier trimestre 2008 et au premier trimestre 2009. Au total, sur l'année 2009, le PIB en volume a reculé de 4 % dans la zone euro (2,2 % en France), de 2,4 % aux États-Unis et de 5,2 % au Japon (N.Couderc, O. Montel-Dumont, 2010, p.06).

**Tableau 1.** PIB en volume (taux de croissance annuels, en %)

| Pays/zone          | 2009 | 2010 | 2011 |
|--------------------|------|------|------|
| France             | -2,2 | 0,9  | 1,4  |
| Allemagne          | -4,9 | 1,8  | 1,7  |
| Royaume-Uni        | -4,9 | 0,8  | 1,6  |
| Espagne            | -3,9 | -0,9 | 1,6  |
| Italie             | -5,1 | 0,5  | 1,1  |
| États-Unis         | -2,4 | 2,5  | 2,0  |
| Japon              | -5,2 | 2,2  | 1,6  |
| Chine              | 8,7  | 10,0 | 9,0  |
| Russie             | -7,9 | 3,9  | 4,6  |
| Zone euro          | -4,0 | 0,9  | 1,6  |
| Union européenne   | -4,1 | 0,9  | 1,8  |
| Économies avancées | -3,4 | 1,7  | 1,8  |
| Amérique latine    | -2,3 | 4,4  | 3,8  |
| Monde              | -1,0 | 3,6  | 3,7  |

**Source :** N. Couderc et O. Montel-Dumont (2012), D'une crise à l'autre : de la crise des subprimes à la crise mondiale, Cahier Français n° 359, p.06.

La dimension mondiale de la crise a contribué à créer l'engrenage récessif. De même que les baisses de prix d'actifs se sont diffusées à l'ensemble des économies, la mondialisation de la crise a généré une spirale récessive par le biais de la baisse de la demande extérieure adressée à tous les pays. La demande baissant simultanément dans l'ensemble des pays, les exportations se sont davantage violemment contractées que dans toutes les autres crises de l'après-guerre. La chute des exportations a été de 11 % au Royaume-Uni, 16 % en France, 18 % en Allemagne et jusqu'à 37 % au Japon (N. Couderc, V. Mignon, 2011, p.13).

## 5. La gestion de la crise des subprimes : le Big Bank et le Big Government de Minsky

Pour limiter les effets dévastateurs de la crise des subprimes sur l'ensemble des économies. Des plans de soutien au secteur bancaire et à l'économie ont été mis en place. Les mesures appliquées par le gouvernement s'avèrent les mêmes que celles préconisées par Minsky. Selon cet auteur, deux institutions sont capables de redémarrer le système sur de nouvelles bases : « *Big Bank* » et « *Big Government* ».

### 5.1. L'intervention des banques centrales : le Big Bank de Minsky

Depuis 2007, les Banques Centrales des pays fortement touchés par la crise ont recouru à plusieurs outils pour redémarrer la machine du crédit.

La crise de liquidité a conduit les banques centrales à de massives injections de liquidité sur le marché interbancaire, ces interventions consistent dans l'assouplissement des conditions de refinancement des banques et donc la baisse des taux d'intérêt.

Dans l'objectif d'éviter une crise bancaire systémique et circonscrire ses conséquences sur la croissance, les banques centrales ont injecté des quantités massives de liquidité, se substituant en partie au refinancement des établissements privés, qui a progressivement

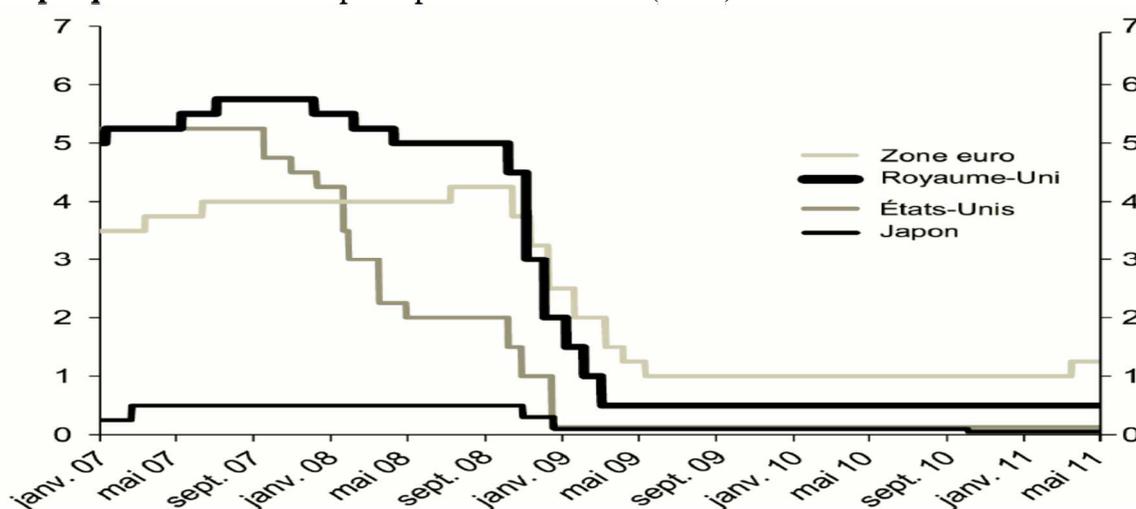
diminué (J.C Bricogne, V. Lapege. et O. Monso, 2009, p.32). Elles ont exercé leur fonction du prêteur en dernier ressort.

Les opérations principales de refinancement effectuées par la BCE ont doublé le montant des liquidités accordées aux banques (159 Md€ en 2000, 337 Md€ en 2008) Quant aux opérations de long terme, d'ordinaire marginales, elles sont passées de 57 Md€ à 457 Md€. La base monétaire a progressé de 468 Md€ à 1 150 Md€ entre 2000 et 2008 (P. Gruson, 2010, p. 338) dans le secteur bancaire européen.

En plus de l'injection de liquidité, afin de faciliter l'accès aux crédits aux entreprises et aux particuliers et de limiter ainsi l'effet de la crise financière sur l'activité économique et la croissance, la Fed décide d'assouplir sa politique monétaire en agissant sur les taux d'intérêt. D'après J. Couppey- Soubayran (2012), le 18 septembre 2007, elle abaissait son taux directeur. Elle a poursuivi ce mouvement à intervalles réguliers jusqu'à atteindre, en décembre 2008, un plancher proche de zéro. Puis c'est au tour de la Banque d'Angleterre de baisser son taux en automne 2007 pour rejoindre, en début d'année (mars) 2009, un taux directeur de 0,5 %.

La baisse des taux d'intérêt par la Banque centrale européenne a été tardive comparativement à celle de la Fed. Au départ, elle s'est limitée dans ses premières interventions à injecter des liquidités dans le système bancaire européen sans réduire les taux d'intérêt par crainte de tensions inflationnistes alimentées par la hausse du prix du pétrole et des matières premières (S. Gloria- Palermo, 2010). Mais à l'automne 2008, avec le recul du prix pétrole et la montée des tensions sur le marché interbancaire suite à la faillite de *Lehman Brothers*, la BCE rejoint l'action des plus importantes banques mondiales en amorçant le mouvement de baisse des taux d'intérêt qui atteignent 1 % en mai 2009. Ainsi, depuis le début d'année 2009, tous les taux directeurs des grandes banques centrales sont à leur plus bas historique (voir graphe n°2).

**Graphique 2.** Evolution du principal taux directeur (en %)



**Source :** C. Bordes, L. Clerc (2011), La BCE : quel(s) scénario(s) de sortie de crise ?, Revue d'économie financière n° 103, p. 119.

Mais comme le souligne J. Le Cacheux (2011, p.65), le recours à cet unique instrument de la politique monétaire conventionnelle ne pouvait suffire face à l'ampleur de la crise financière et des stocks de mauvaises dettes privées accumulés, notamment au bilan des banques,

dans les pays développés notamment anglo-saxons ; la baisse des taux directeurs butait inévitablement sur sa borne inférieure dans une situation que l'on peut qualifier de « trappe à liquidité ».

C'est une situation théorisée par J. M. Keynes dans les années 1930 dans laquelle la préférence pour la liquidité devient absolue, les agents préfèrent la monnaie à tout autre actif et n'entendent plus le dépenser dans quoi que ce soit (J. Coupey- Soubayran (2012)).

Ainsi, le prix des titres n'augmente plus et les taux d'intérêt ne baissent plus. C'est là qu'interviennent les politiques monétaires non conventionnelles à travers l'« assouplissement quantitatif » ou l'assouplissement des conditions de crédit pour les banques commerciales.

L'assouplissement quantitatif se résume en des opérations d'achat des actifs financiers les moins fiables des banques commerciales par la banque centrale afin de disposer de la liquidité dans l'économie dans la perspective de faire repartir l'offre de crédit et stimuler la croissance.

La Fed a très tôt recouru à des politiques non conventionnelles, notamment l'assouplissement quantitatif, destinées à acheter les titres des banques commerciales, ces opérations dont le montant total dépasse 1 500 milliards de dollars ont considérablement gonflé le bilan de la Fed. D'après Y. Boutefnouchet (2017, p. 51), entre le 04 juillet 2007 et le 31 décembre 2009, la balance des capitaux de la Fed est passé de 34,1 à 1.098,84 milliards de \$. La taille globale est, quant à elle, passée de 880,4 à 2.303,93 milliards de \$, soit une augmentation équivalente à plus de 160% de sa taille initiale. Cette augmentation est liée à l'augmentation des titres de créances que la Fed a achetés auprès des banques commerciales pour soulager leur bilan et rétablir la confiance sur la solvabilité des établissements financiers et leur permettre de poursuivre leurs activités de financement.

Par contre, dans la zone euro, étant donné que près de 70 % du financement des entreprises est assuré par le secteur bancaire, la priorité a été de rétablir la liquidité bancaire en jouant sur l'assouplissement des conditions de crédits (*crediteasing*), à travers les opérations suivantes (C. Bordes., L. Clerc, 2011, P.125) :

- La fourniture de liquidités aux banques de la zone euro en quantité illimitée à taux fixe pour toutes les opérations de refinancement contre une remise de garanties appropriées ;
- L'allongement de la durée maximum des opérations de refinancement portée à un an, contre trois mois avant la crise ;
- L'extension de la liste des actifs admis en garantie ;
- La fourniture de liquidités en devises étrangères (notamment en dollars) ;

## **5.2. La contribution de l'Etat dans la gestion de la crise : le Big government de Minsky**

### **5.2.1. De grands plans de sauvetage étatiques**

Toutefois, les baisses des taux d'intérêt de la Fed et de la BCE et les autres mesures monétaires n'ont pas réussi à amorcer la reprise. Le scénario d'une crise de solvabilité s'étant imposé, les Etats particulièrement concernés ont alors résolu de passer à de grands plans de sauvetage (C. Bouzar, 2010).

Les Etats-Unis ont adopté le plan Paulson, appelé TARP (*Trouble dAsset Relief Program*) mis en place en octobre 2008 par le secrétaire du Trésor américain Henry Paulson, qui prévoyait le rachat des actifs toxiques, en particulier les fameux titres adossés aux prêts bancaires hypothécaires, détenus par les banques commerciales pour un montant de 700 milliards de dollars. D'après J. Tirole (2008), tout d'abord, 290 milliards furent consacrés à la

recapitalisation d'établissements financiers, 250 milliards pour le renflouement des banques américaines puis 40 pour compléter l'aide publique à AIG.

Mais, cette approche a été vivement critiquée par les économistes car d'une part, elle est considérée comme une opération « blanche » pour les banquiers. D'autre part, la prise de ces titres implique des risques de pertes pour L'Etat car rien ne garantit la revente de ces titres sur le marché financier à un prix supérieur (G. Dufrénot, A. Sand-Zantaman (2010).

Les différents plans nationaux adoptés par les pays européens, quant à eux, totalisent un montant global de 1 700 milliards d'euros (C. Bouzar, 2010, p.208), ayant pour objectif d'offrir la garantie de l'Etat aux prêts interbancaires et de créer des structures de recapitalisation des institutions bancaires.

Les principaux plans sont (C. Bouzar, 2010, p.208) :

- Allemagne : 480 milliards d'euros ;
- Grande Bretagne : 380 milliards d'euros ;
- France : 360 milliards d'euros.

### 5.2.2. La recapitalisation et nationalisation des banques

Afin de contrecarrer les problèmes liés à la solvabilité des banques, les Etats ont favorisé la recapitalisation des banques en leur procurant des fonds propres. L'Etat est intervenu de distinctes manières ; soit en entrant directement dans le capital de la banque par l'achat de nouvelles actions ordinaires, soit en achetant des titres émis par les établissements (actions préférentielles ou obligations convertibles ou subordonnées) sans dilution des actionnaires. Les plafonds fixés aux États-Unis pour les recapitalisations bancaires sont supérieurs à ceux de la zone euro : ils représentent environ 167 milliards de dollars dans la zone euro à 5 pays(France, Allemagne, Italie, Espagne, Pays Bas)contre 250 milliards aux États-Unis (M. Plane, G. Pujal, 2009, p.191).

Les Etats ont dû également recourir à la nationalisation de certaines banques. Le terme nationalisation désigne une opération à l'issue de laquelle les Pouvoirs publics disposent d'une autorité de fait sur les orientations d'une banque(M. F. Delaite, 2012, p.12). Pendant la crise, cette stratégie de nationalisation a été adoptée par les États-Unis, le Royaume-Uni, l'Autriche, Pays-Bas, Irlande. A titre d'exemple, selon M. F. Delaite (2012), l'État britannique est entré dans le capital des plus grandes banques, successivement *Bradford & Bingley*, *Royal Bank of Scotland* et *Lloyds Banking Group*. L'Islande a nationalisé *Glitnir* à hauteur de 75%. L'Allemagne a nationalisé *Hypo Real Estate*. La France s'est contentée de recapitaliser les banques sans chercher à en prendre le contrôle.

Aux Etats-Unis, les nationalisations ont touché au cours de l'année 2008 des établissements comme *Freddy Mac* et *Fanny Mae* et les assurances telle qu'*AIG*.

### 5.2.3. Plans de relance budgétaire

Suite à l'aggravation de la situation conjoncturelle à l'automne 2008 et pour contrecarrer les tendances dépressives, les pays de la zone euro et les Etats-Unis ont complété leurs interventions par l'outil budgétaire. Dès lors, la plupart des gouvernements ont mis en place des plans de relance budgétaire de grande ampleur qui sont différents selon les pays.

Au sein de l'Union Européenne, un plan de 200 milliards a été mobilisé, certains des pays de l'Union Européenne ont favorisé le soutien à la consommation intérieure par une baisse de la

TVA, pour soutenir le pouvoir d'achat, notamment le Royaume-Uni, tandis que d'autres mettaient davantage des moyens budgétaires dans les dépenses d'infrastructure ou de recherche et des mesures de soutien à l'investissement tels que l'Allemagne et la France.

Aux Etats-Unis, le plan de relance budgétaire est évalué à 830 milliards de dollars. Il a été consacré aux mesures de soutien à la consommation mais également un volet de soutien à l'investissement visant à soutenir le développement des énergies renouvelables et l'accès aux technologies numériques.

Au total, avec un plan de relance de 5,6 % du PIB repartis sur trois ans (2008 à 2010), les Etats-Unis ont adopté une stratégie budgétaire offensive face à la crise. La stimulation budgétaire au niveau de l'Union Européenne, bien inférieure, représente 1,4 point de PIB sur la même période, soit quatre fois moins qu'aux Etats-Unis (OFCE, 2009, p.169).

Toutefois, il est important de souligner que les politiques de relance budgétaire basées sur les dépenses ont été plus efficaces que celles basées sur les recettes comme le note Le Cacheux (2011, p.68), conformément à ce que montrent les analyses empiriques détaillées des multiplicateurs budgétaires (Creel, Plane et Heyer, 2011 ; FMI, 2010c), les mesures réduisant les recettes ont eu un effet relativement moindre sur l'activité que celles augmentant ou soutenant les dépenses.

Au final, malgré les interventions de nature différentes de chaque Etat pour endiguer la crise, nous pouvons synthétiser les différentes actions mises en œuvre autour d'un schéma identique. Les premières aides ont été destinées au secteur bancaire pour rétablir la liquidité et restaurer la confiance entre les institutions financières, à travers l'injection des liquidités et la baisse des taux d'intérêt. Les deuxièmes mesures concernaient les plans de relance budgétaire visant essentiellement à soutenir l'investissement, à inciter les ménages à consommer par la réduction des impôts...etc.

La question qui se pose, à présent, ces plans de relance mis en place par les différents Etats ont-ils réussi à restaurer la confiance institutions financières, des investisseurs et à relancer l'économie ? C'est à cette interrogation que nous allons nous intéresser dans le prochain point.

### **5.3.Efficacité des plans de relance**

D'après Bisman (2016), les plans de relance étaient efficaces, puisque les premiers signes de sortie de la récession se manifestaient dès le deuxième trimestre de 2009. Si on se réfère aux économies les plus importantes en termes de contribution au PIB mondial, le tableau n°2 nous montre qu'ils connaissent une légère croissance de leur produit intérieur à partir du troisième trimestre de 2009. Cette reprise n'est pas donc généralisée, elle est de faible intensité là où elle se réalise.

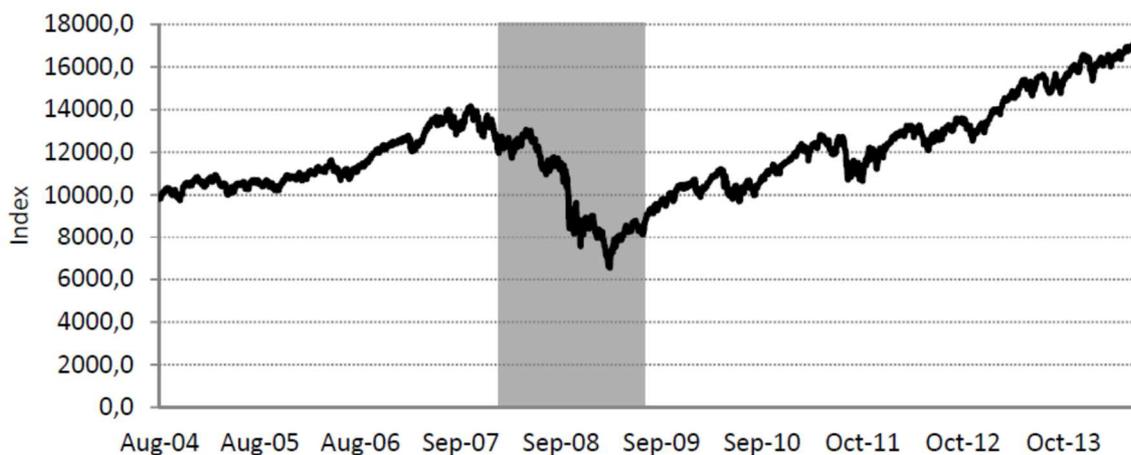
#### **Tableau 2.Taux de croissance du PIB réel**

|                        | 2009 |      |     |     | 2010 |      |
|------------------------|------|------|-----|-----|------|------|
|                        | T1   | T2   | T3  | T4  | T1   | T2   |
| <b>Allemagne</b>       | -4,1 | 0,2  | 0,7 | 1,0 | 0,5  | 2,0  |
| <b>États-Unis</b>      | -1,4 | -0,1 | 0,3 | 1,0 | 0,4  | 1,0  |
| <b>France</b>          | -1,6 | -0,1 | 0,1 | 0,7 | 0,4  | 0,6  |
| <b>Grande-Bretagne</b> | -1,5 | -0,2 | 0,4 | 0,4 | 0,6  | 0,7  |
| <b>Japon</b>           | -4,0 | 1,7  | 0,1 | 1,7 | 1,5  | -0,5 |

Source:F.Bisman (2016), La grande récession ; un autre regard sur des temps troublés (2007-2013), Edition l'Harmattan, p.190

En outre, la chute des bourses s'est arrêtée au cours du deuxième trimestre de 2009, comme le montre clairement l'évolution du *Dow Jones* américain.

**Graphique 3.** Evolution du *Dow Jones IndustrialAverage* (DIJA)



Source :F.Bisman (2016), Op.Cit. p.190.

La zone euro connaît également la même tendance, les places boursières européennes repartent dès le premier trimestre 2009. A titre d'exemple, le CAC 40 aura progressé de 56pour cent par rapport à son plus bas en 2007 (F. Bisman, 2016, p.192).

Toutefois, même si certains pays connaissent une légère croissance tels que la France et l'Allemagne, la situation est perplexe dans les autres pays membres de la zone euro (Grèce, Irlande, Portugal, Espagne et Italie). En réalité, ces pays sont confrontés un problème important ; celui de l'endettement des Etats. Certes, il touchera l'ensemble des pays développés mais avec une brutalité plus particulière dans la zone euro. Le gonflement des déficits publics conduit à une crise de la dette souveraine de la zone euro dès le début de 2010.

**Tableau 3.**Taux d'endettement aux Etats-Unis et la zone euro

| Taux d'endettement <sup>1</sup> | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------------------------------|------|------|------|
|---------------------------------|------|------|------|

|            |      |      |      |
|------------|------|------|------|
| Etats-Unis | 61.9 | 70.4 | 83.6 |
| Zone euro  | 71.0 | 75.8 | 86.3 |

<sup>1</sup>Taux d'endettement est défini comme le rapport de l'encours de la dette d'un Etat à son produit intérieur brut (PIB).

**Source :** Etabli par nous à partir des données Bisman (2016)

## Conclusion

L'éclatement de la bulle du prix des logements aux Etats-Unis a déclenché une crise financière mondiale en 2007. Cette crise a été amplifiée par un mauvais contrôle des innovations financières, notamment les opérations de titrisation sur le marché des prêts hypothécaires résidentiels dès que la baisse de valeur des biens immobiliers a déprécié les produits structurés (RMBS, CDO). Dans la panique, s'en est suivie une série de défaillances de nombreuses banques et d'institutions financières appartenant au système bancaire traditionnel et parallèle. Finalement, la crise des subprimes s'est transformée en véritable crise financière et économique mondiale.

Cette crise a mis en lumière le rôle des banques et leurs nouvelles activités (les innovations financières) dans l'instabilité financière. Elle s'explique par le processus de surendettement que les banques et les innovations financières ont rendu possible. Ce phénomène correspond absolument aux explications énoncées par Minsky sur la théorie de l'instabilité financière.

Pour sortir de la crise et amorcer la croissance, les banques centrales et les Etats ont dû déployer d'énormes efforts à travers la mise en place de plusieurs politiques. Les solutions proposées par le gouvernement lors de la crise des subprimes vont dans le même sens de celles proposées par Minsky et sont pour l'essentiel centrées sur des mesures de politiques monétaire et budgétaire assorties d'une réflexion générale sur la manière la plus efficace de contrôler l'activité des établissements financiers.

## Références bibliographiques :

- Aglietta M. (2001). Macro économie financière 2. Crises financières et régulation monétaire. Edition La découverte.
- Aglietta M., Rigot S. (2009). Crise et rénovation de la finance . Edition Odile Jacob.

- Artus P., Bertbezej P., De Boissieu C. et Capelle- Blancard G (2008). La crise des subprimes . Rapport CAE.
- Banque de France (2010). Documents et Débats. 3.
- Benzoni A (2014)., Titrisation des crédits, instabilité financière et solutions réglementaires : analyse historique et institutionnelle.thèse en Sciences Economiques et Sociales, université Fribourg ( Suisse).
- Bisman F. (2016). La grande récession ; un autre regard sur des temps troublés (2007-2013). Edition l'Harmattan.
- Boutefnouchet Y. (2017). Mesures non conventionnelles des politiques monétaires en périodes de crises : réaction des banques centrales de l'OCDE. Maghreb Review of Economics and Management. Vol 4- n°1.
- Bouzar C. (2010). Systèmes financiers : Mutations financières et bancaires et crise. Edition El Amel.
- Bordes C. (1991). Faillites bancaires et politiques monétaires. Revue d'Economie Financière 19.
- Bordes C., Clerc L. (2011). La BCE : quel(s) scénario(s) de sortie de crise. Revue d'économie financière. 103.
- Bricogne J. C., Lapegue A. & Monso O. (2009). La crise des subprimes : de la crise financière à la crise économique. Note de conjoncture de Mars. INSEE.
- Couderc N. et Montel- Dumont O (2010). D'une crise à l'autre : des subprimes à la crise mondiale. Cahiers Français. 359.
- Coudert V., Mignon V. (2011). Quelques éléments empiriques sur la crise financière récente. Revue d'économie financière.103.
- Delaite M. F. (2012). Les fonds propres bancaires au cœur de la crise financière. Mondes en développement. 60.
- Dufrenot G. et Zantaman S. (2010). Après la crise ? Les politiques économiques dans le monde. Edition Economica.
- Guettentag J., Herring R (1986). Disaster myopia in international finance. Essay in international finance, Princeton University, n° 164.
- Gruson P. (2010). Les mesures d'adaptation des politiques monétaires non conventionnelles et les difficultés liées aux stratégies de sortie. Revue d'économie financière. 98-99.
- Jedidi O., Pentecote J-S (2015). Prédire les crises bancaires : un système d'alerte robuste. Revue française d'économie. 3.
- Kaminski G, Reinhart C. (1999). The twin crises: the causes of banking and balance of payment problems. American Economic Review. Vol 89 n° 03.
- Labye A. (2011). La crise financière actuelle : une application du modèle de Minsky. Revue d'économie financière 102.
- Le Cacheux J. (2011). Politiques macroéconomiques : retour à l'orthodoxie ? Revue d'économie financière.103.
- Minsky H. P. (1964). Financial Crisis, Financial Systems and the Performance of the Economy », Private Capital Markets, éd. Prentice-Hall.
- Minsky H. P. (1982). The Financial Instability Hypothesis: capitalist processes and the behavior of the Economy.
- Minsky H. P. (1986). Stabilizing an unstable economy. Yale University Press, London.
- Minsky H. P. (1992). The financial instability hypothesis », Working paper No. 74, The Jerome Levy Economics Institute of Bard College, New York. Published in P. Arestis

- and M. Sawyer, eds., *Handbook of Radical Political Economy*, Cheltenham: Edward Elgar, 1993.
- Mishkin F., Bordes C., Hautcoueur P.C. & Lacoue-Labarthe D. (2007). *Monnaie, Banque ET Marchés Financiers*. Edition Nouveau Horizon.
  - Moussouni H. (2014). *Les accords de Bâle et règles prudentielles des banques : défis et contraintes pour le système bancaire algérien*. Thèse de doctorat en sciences économiques. Université de Tlemcen.
  - OFCE (2009). *Le temps des conséquences. Perspectives 2009-2010 pour l'économie mondiale*. 109.
  - Plane M. et Pujals G. (2009). *Les banques dans la crise*. Revue de l'OFCE.
  - Plihon D. (2016). *Minsky, théoricien de l'instabilité financière. Les possibles*, 10
  - Rahmouni R., Jasseaud N. (2008). *Innovation, produits structurés et stabilité financière*. Revue d'économie financière. 92.
  - Sbihi D., Bouzar C. (2017). *Les transformations de l'activité bancaire à l'épreuve de la globalisation financière*. AIELF 60ème congrès international, Poznań.
  - Shin H. S. (2009). *Securitisation and Financial Stability*. *The Economic Journal*, vol. 119, no 536.
  - Stiglitz J. (2008). *L'hypocrisie financière face aux crises*. *Journal l'économiste*. 2703.
  - Tirole J. (2008). *Leçons d'une crise économique*. Note Toulouse School of Economics (TSE). 1-12.

**Les répercussions de la pandémie Covid-19 sur l'économie mondiale et l'économie algérienne**  
**The repercussions of the Covid-19 pandemic on the global economy and Algerian economy**

**Dr. MESBAHI Fatima Zahra <sup>1</sup>**

<sup>1</sup>Université AboubekrBelkaid Tlemcen (Algérie), [tima\\_88@hotmail.fr](mailto:tima_88@hotmail.fr)

**Résumé:**

Cette étude vise à identifier les répercussions de la crise du Coronavirus Covid 19 sur l'économie mondiale en général et sur l'économie algérienne en particulier au cours de l'année 2020, car ses répercussions ont inclus le domaine financier, économique et social en plus des grandes pertes humaines. Cependant, à un moment où de nombreux secteurs économiques tels que le tourisme et l'aviation ont été touchés par la pandémie Corona, d'autres secteurs ont réalisé des gains, tels que l'économie numérique, l'industrie pharmaceutique, ainsi que l'industrie des masques, et pour atteindre les objectifs de l'étude, de nombreuses données statistiques et déclarations publiées dans les rapports des organes officiels locaux et internationaux ont été extrapolées, où elles ont été classées et analysées pour tirer des conclusions et faire des recommandations à la lumière de cela.

**Mots-clés:** économie mondiale ; Coronavirus ; croissance économique; économie algérienne.

**Jel Classification Codes:** N01, O40, O47.

**Abstract:**

This study aims to identify the repercussions of the Coronavirus Covid 19 crisis on the world economy in general and on the Algerian economy in particular during the year 2020, because its repercussions have included the financial, economic and social domain in plus the great loss of life. However, at a time when many economic sectors such as tourism and aviation has been affected by the Corona pandemic, other sectors have made gains, such as the digital economy, the pharmaceutical industry, as well as the industry. To achieve the study objectives, numerous statistical data and statements published in the reports of local and international official bodies were extrapolated, where they were

classified and analyzed to draw conclusions and make recommendations to light of that.

**Keywords:** world economy; Coronavirus; economic growth; Algerian economy.

**Jel Classification Codes:** N01, O40, O47.

## 1. Introduction

Le monde vit aujourd'hui dans une situation inconnue, car la plupart de la population mondiale n'a pas été témoin d'événements similaires à ce qui se passe aujourd'hui à la suite de l'épidémie connue sous le nom de Corona ou Covid 19, car cette situation est exceptionnelle sous divers aspects et constituera inévitablement un tournant majeur dans l'histoire de l'humanité dans son ensemble, non seulement en raison de sa gravité mais aussi en raison de ses effets désastreux sur le plan économique, social et politique également, car on sait que les dangers des épidémies et des maladies à travers les générations ont soulevé de nombreuses questions et problèmes, et c'est la même discussion que la pandémie Corona soulève maintenant en tant qu'épidémie mondiale, qui a directement affecté les transactions humaines, commerciales et politiques internationales, où l'éclosion de l'épidémie a obligé les gens à prendre un ensemble de mesures de précaution et les mesures, d'isolement, de la quarantaine, la distanciation sociale et les interdictions de voyager, ces mesures ont eu un impact négatif sur l'économie alors qu'elle devenait dans un état de grave récession et de contraction soudaine, et donc l'émergence d'une crise économique mondiale inattendue.

Depuis le début de l'épidémie, le virus Corona continue de faire des ravages dans l'économie mondiale jusqu'à ce qu'il la paralyse, car il a entravé la production, l'offre, le transport aérien à travers le monde, affaibli la demande mondiale, isolé les pays (il les a placés en quarantaine, et d'autres sous couvre-feu), et il a frappé les secteurs de la finance, de l'aviation, des transports et du tourisme avec de lourdes pertes. La soudaine perturbation économique causée par le nouveau coronavirus est extrêmement dévastatrice, par exemple, l'industrie du voyage est un indicateur des pertes qui frappent les secteurs économiques. Les craintes de contagion à bord des avions ont mené les pays à fermer leurs frontières qui a porté un coup dur au secteur de l'aviation et, en réponse, les compagnies aériennes ont

fortement réduit leurs vols en essayant de maintenir leur viabilité opérationnelle et financière, ils ont également licencié des employés. Les mesures prises par les pays pour lutter contre l'épidémie, telles que la fermeture des frontières, l'isolement et la quarantaine, sont importantes pour sauver les gens, mais elles ont aggravé les choses pour l'économie et elles ont fermé un secteur économique après l'autre.

Le monde peut être témoin de la pire crise économique, et son potentiel dépend de l'ampleur de l'épidémie de virus en termes de temps, de lieu, et de la profondeur de la crise qu'elle provoquera. Cependant, plus le conflit contre le Coronavirus se prolonge, plus la valeur des actifs financiers baisse avec une courbe croissante de la dette et du manque de production, ce qui conduira inévitablement à l'émergence, et aura de grandes conséquences sociales et économiques et une pression énorme sur les gouvernements pour qu'ils renforcent la stabilité économique et sociale grâce à diverses mesures sociales et prendre des programmes de soutien pour améliorer la stabilité économique et sociale, et soutenir la croissance pour éviter d'entrer dans une grave récession économique. Ces interventions reflètent la crainte des gouvernements que le virus Corona déstabilise la stabilité économique et sociale de leurs pays. Il ne fait aucun doute que les programmes de sauvetage et de soutien des secteurs économiques et sociaux touchés atténueront les souffrances de nombreuses personnes dans le monde, mais l'effet de la relance financière reste limité pour relancer la demande dans une économie paralysée et un monde en quarantaine jusqu'à ce que l'épidémie est progressivement réduite, et il ne fait aucun doute que le monde post-Corona différera de ce qu'il a précédé. L'épidémie du virus Corona, avec l'effondrement des prix du pétrole, (après que les prix du pétrole sont passés d'environ 70 dollars le baril, à environ 33 dollars sans avertissement préalable), aura un double impact négatif sur les pays du Moyen-Orient, et ils poseront un grand défi aux pays souffrant de la fragilité de leurs conditions économiques et sociales. Il ne sera pas facile de redémarrer une économie mondiale moderne et interconnectée après la fin de la crise, et que la reprise de l'économie commencera lorsque les responsables de la santé pourront assurer aux gens que le virus a été contenu et que l'immunité contre la maladie qui le cause a augmenté, soulignant que la récupération ne sera pas immédiate mais plutôt rapide.

### **Problématique de recherche:**

Dans ce contexte, nous avons estimé que la problématique de notre recherche est la suivante: Dans quelle mesure l'économie mondiale en général, et l'économie algérienne en particulier, sont-elles affectées par les répercussions de la propagation du Coronavirus (Covid 19)?

### **Hypothèses de recherche:**

- En plus des pertes humaines, l'émergence du virus Corona a des répercussions économiques qui ont conduit à une contraction significative des taux de croissance mondiaux et du commerce dans l'économie mondiale;
- Les répercussions sociales du virus Corona entraîneront une augmentation du chômage dans l'économie mondiale.

**Objectifs de recherche:** Le but de traiter ce sujet est en fait de pratiquer la réalisation des objectifs suivants:

- Connaissant dans quelle mesure les différents indicateurs financiers de base de l'économie mondiale et de l'Algérie en particulier sont affectés par les répercussions du Coronavirus;
- Analyser les indicateurs économiques mondiaux après avoir pris des mesures de quarantaine et des mesures par divers pays ;
- Essayez de déterminer si les répercussions de la pandémie créeront une nouvelle crise économique mondiale

### **Méthodologie de recherche :**

En fonction de la nature du sujet, l'approche descriptive a été adoptée dans le cadre théorique et l'approche analytique pour analyser les données extraites des sites Web des organismes officiels et collecter des informations à travers des études étrangères récentes fournies avec des données financières, des études et des rapports publiés traitant de la récente pandémie.

## **2. Développements de la pandémie Corona « covid-19 » :**

Récemment, un nouveau type d'infection virale est apparu à Wuhan, en Chine, car les données de séquence génétique initiale de ce virus ne correspondent pas au Coronavirus séquencé précédemment, ce qui indique la présence d'une nouvelle souche de virus Corona, qui a été décrit comme le syndrome respiratoire aigu (SRAS-CoV-2) On soupçonne que la maladie à coronavirus Covid-19 provient d'un hôte animal (d'origine animale) suivie d'une transmission interhumaine. Le virus Corona est l'exemple le plus marquant du virus émergent qui a franchi la barrière d'espèce des animaux sauvages aux humains, comme le SRAS et le MERS, et le virus émergent est également soupçonné d'être un hôte animal intermédiaire (Kuldeep, Khan, & Ruchi, 2020, p 02)

Le bureau de l'Organisation mondiale de la santé (OMS) en Chine a été informé des cas de pneumonie de source inconnue le 31 décembre 2019, qui ont été découverts à Wuhan, dans la province du Hubei, où un nouveau coronavirus responsable de cette maladie respiratoire a été identifié le 7 janvier 2020, et il a ensuite été appelé (SRAS-CoV-2) Après que cette épidémie a augmenté régulièrement et que le nombre de personnes touchées a augmenté, l'évolution de la situation épidémiologique du coronavirus a conduit le Directeur général de l'Organisation mondiale de la Santé à convoquer un comité d'urgence mondial le 22 et 23 janvier 2020, pour déterminer le niveau de menace associé à ce virus au niveau mondial, à ce moment-là, il était considéré comme modéré. Le 30 janvier 2020, sur recommandation du même comité, « l'Organisation mondiale de la santé », par l'intermédiaire de son directeur général, a déclaré le coronavirus Covid-19 pandémie mondiale et a déclaré une urgence de santé publique de portée internationale (Ministère de la Santé, 2020, p 05). Le Covid-19 est un coronavirus, qui est d'une grande famille de virus qui provoque des maladies allant du rhume (certains virus saisonniers sont des coronavirus) à des cas plus graves tels que le MERS-CoV et le SRAS-CoV, et il s'appelle maintenant SARS-CoV-2. La maladie associée à ce virus, COVID-19, est un symptôme courant de fièvre, de toux, d'essoufflement, et d'autres symptômes peuvent inclure comme la fatigue, douleurs musculaires, diarrhée, maux de gorge, perte des odeurs et des douleurs abdominales. Les symptômes apparaissent pendant environ cinq jours, mais ils peuvent survenir dans une période de deux à quatorze jours, et dans la plupart des cas, ils entraînent des symptômes bénins (Imane, Faical, & Sohayb, 2020, p. 01).

Le coronavirus Covid-19 est un risque d'épidémie mondiale (pandémie) qui menace toute l'humanité car il s'agit d'une maladie respiratoire très contagieuse, et elle peut être affectée par des personnes de tous âges et des personnes atteintes de maladies cardiovasculaires, de problèmes respiratoires, de diabète ou les personnes âgées de 60 ans ou plus sont plus sensibles à la maladie et présentent des symptômes plus graves, et dans les cas graves, le coronavirus Covid-19 provoque une pneumonie et un syndrome respiratoire aigu et la maladie peut entraîner la mort, et il est particulièrement important que les personnes de cette tranche d'âge suivent les directives de prévention et de traitement plus que les autres, et il y a encore des choses qui ne sont pas connues sur le virus jusqu'à présent, mais les chercheurs travaillent d'arrache-pied pour découvrir comment le prévenir et le traiter, et en absence de données scientifiques précises, il est encore difficile de mesurer la gravité absolue du Coronavirus Covid-19 ( medicines for humanity, 2020, p 09)

Au niveau mondial, il y a eu une augmentation terrible du nombre de cas et de décès a cause du Covid 19, en particulier entre la fin mars et la fin août 2020, lorsque le nombre de personnes infectées est passé de 6 009 à 23 017 521 personnes en moins de 8 mois, et la plupart des cas se sont produits en Amérique du Nord et dans les pays européens (Organisation mondiale de la santé, 2020, p 15).

### **3. L'économie mondiale face à la pandémie de la Covid-19**

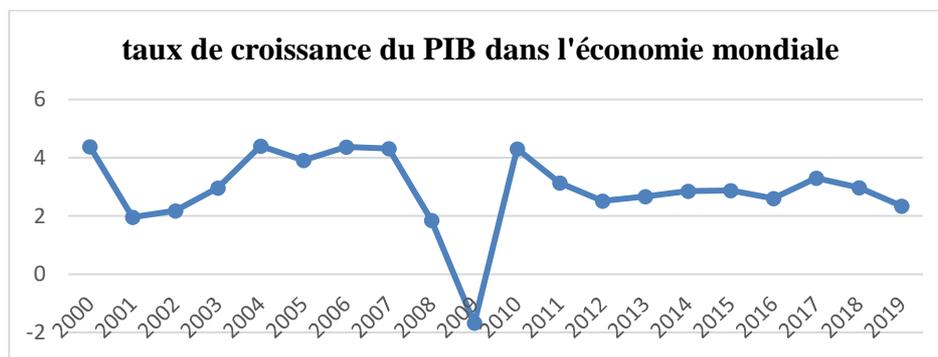
#### **3.1.L'économie mondiale avant l'émergence de la pandémie « covid-19 »:**

Le virus Corona continue de faire des ravages dans l'économie mondiale jusqu'à ce qu'il soit paralysé, car il a entravé la production, l'approvisionnement et le transport aérien à travers le monde, affaibli la demande mondiale, isolé les pays et il les a placés en quarantaine et d'autres sous couvre-feu, et infligé de lourdes pertes sur les secteurs financier, aérien, des transports et du tourisme. L'impact du virus a été significatif à la fois sur les économies mondiales et locales, par exemple, il a affecté l'économie mondiale dans le secteur du commerce et des services ainsi que les marchés financiers qui ont connu des effondrements et les pires performances depuis le déclenchement de la crise financière mondiale en 2008 (Hirsch, 2020, p124).

Nous clarifions la réalité économique mondiale avant l'émergence du virus Corona en identifiant plusieurs indicateurs économiques, financiers et même sociaux.

- a) **Le produit intérieur brut** : c'est le meilleur indicateur pour évaluer la croissance et le développement de l'activité productive, car il mesure la valeur des biens et services produits à l'intérieur du pays pendant une certaine période, généralement un an ou trois mois. La contribution du PIB par rapport au taux de croissance économique mondiale a été estimé à 34,5%.

**Graphique 1.**Le pourcentage de croissance du PIB dans l'économie mondiale au cours de la période (2000-2019)

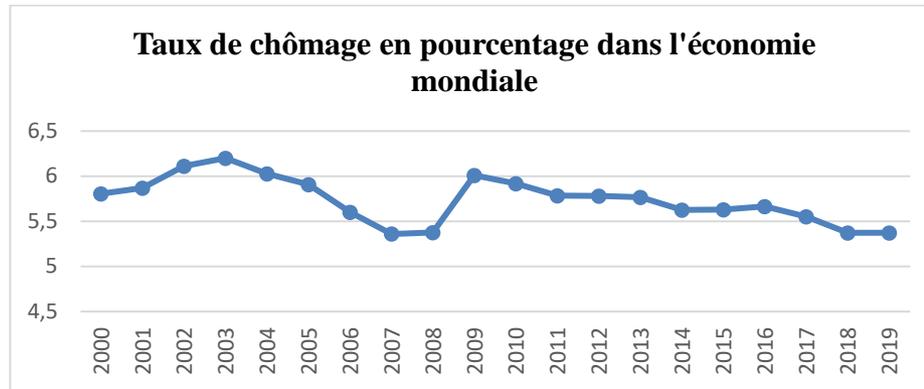


**Source** : élaborer par le chercheur à base des données de la banque mondiale

Après la baisse significative du PIB mondial en 2009 à la suite de la crise hypothécaire mondiale, le taux du PIB mondial a connu une reprise au cours de l'année 2017, enregistrant un taux de 2.37% puis une baisse au cours des années 2018 et 2019 pour enregistré un taux de 1.42% (Banque mondiale, 2020).

- b)**Taux de chômage**: un indicateur économique important qui reflète le niveau social des économies des pays.

**Graphique 2.** L'évolution du taux de chômage en pourcentage dans l'économie mondiale au cours de la période (2000 à 2019)

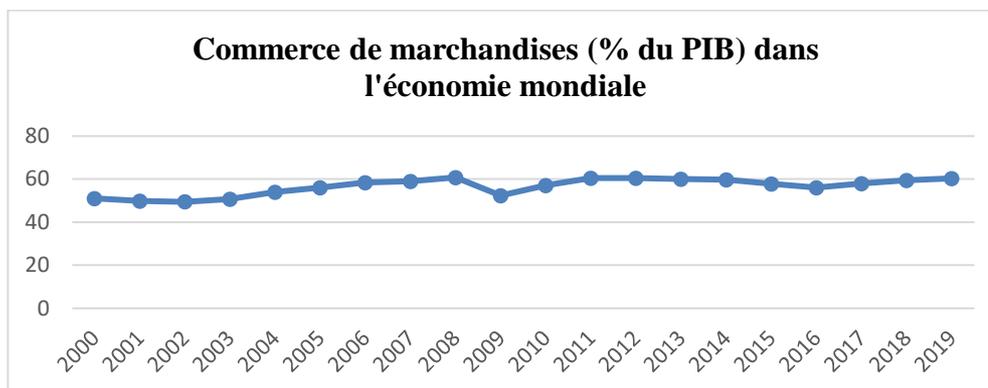


**Source:** élaborer par les chercheurs a base des données de la banque mondiale

L'économie mondiale a connu une baisse du taux de chômage d'environ 6% en 2003 à 5,37% en 2019. La baisse des taux de chômage est une préoccupation pour les différentes politiques économiques de divers pays développés et en développement (Banque mondiale, 2020).

- c) **Le commerce international :** Du fait du développement économique mondial et de l'évolution des taux de croissance mondiaux, le commerce international des produits de base s'est considérablement développé, en particulier avec le début du XXIe siècle, Après avoir représenté 51,02% du PIB mondial en 2000, il est devenu 60,28% en 2019 (Banque mondiale, 2020).

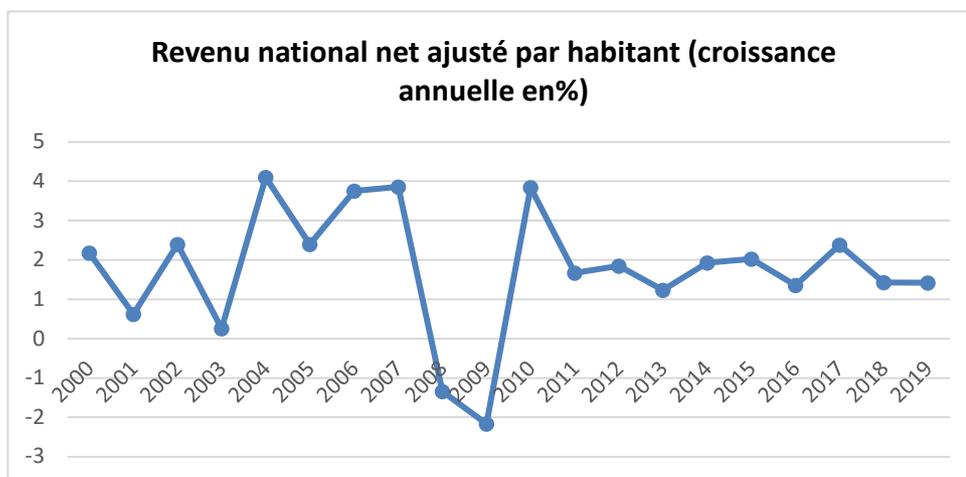
**Graphique 3.** L'évolution du commerce des marchandises par rapport au PIB total en termes de pourcentage dans l'économie mondiale au cours de la période (2000 à 2019)



Source : élaborer par le chercheur a base des données de la banque mondiale

d) **Revenu national par habitant:** De nombreux pays de l'économie mondiale cherchent à doubler le revenu par habitant des résidents urbains et ruraux pour bâtir une société moyennement riche. Le taux de croissance du revenu national par habitant dans l'économie mondiale a considérablement augmenté ces dernières années, passant d'un taux de 0,256% en 2003 et d'un taux de -2,164% en 2009 à un taux 1,42% en 2019.

**Graphique 4.** Revenu national par habitant (croissance annuelle en%) dans l'économie mondiale au cours de la période (2000-2018)

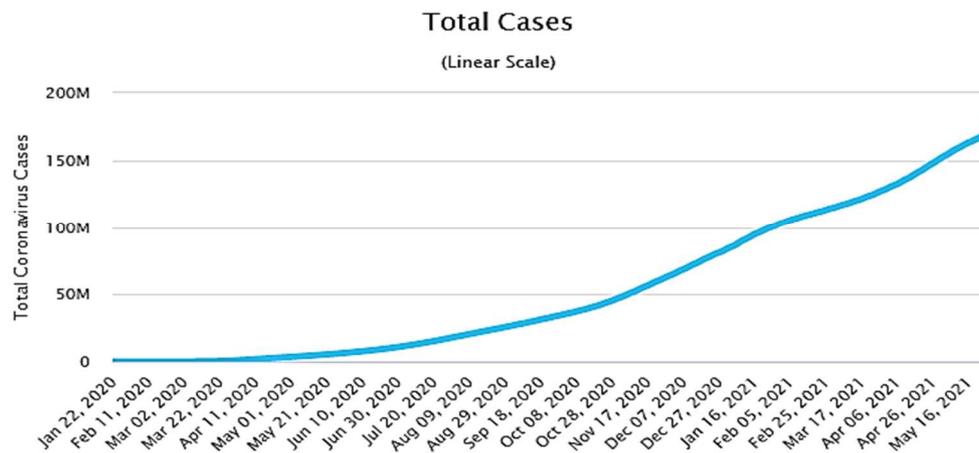


Source : élaborer par les chercheurs a base des données de la banque mondiale

### 3.2.Coûts économiques mondiaux de la pandémie covid-19 :

La pandémie de la Covid-19 évolue de façon exponentielle dans le monde (Kibala K.J., 2020), au regard du nombre de cas infectés qui est passé, en l'espace d'environ deux mois pour illustrer, de 84.473.812 infectés au 01 janvier 2021 à 170.123.695 infectés en date du 28 mai 2021. On enregistre également des décès qui progressent, soit 1.860.415 décès de la Covid-19 en 01 janvier 2021 contre un effectif 3.537.169 de décès au 28 mai 2021. Toutefois, il y a lieu de signaler que, comparativement au nombre d'infectés et de décès, l'évolution du nombre de guéris porte espoir: on est passé de 66.399.337 individus guéris de la Covid-19 au 01 janvier 2021 à 152.103.589 guéris en date du 28 mai 2021, ce qui porte le nombre de patients actifs ou actuellement infectés de Covid-19 dans le monde à 14.487.035 en date du 28 mai 2021, contre 16.214.060 patients actifs au 01 janvier 2021. Les graphiques ci-dessous illustrent nos propos.

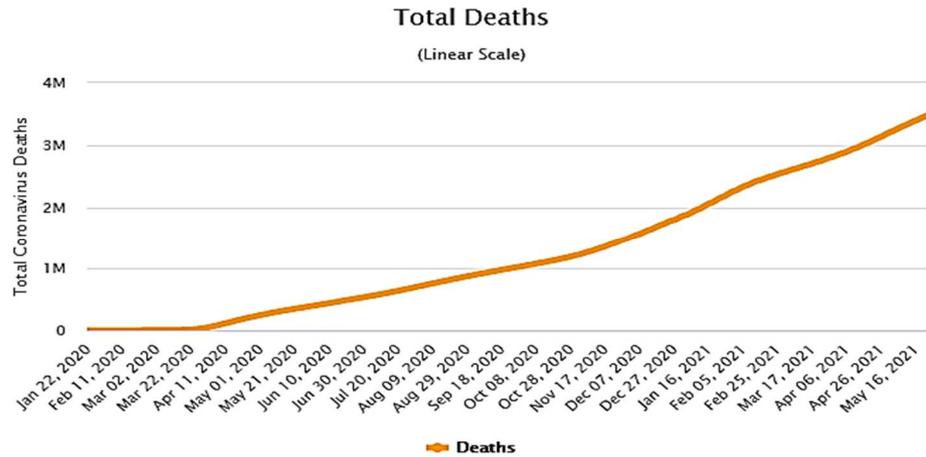
**Figure 1 :** Nombre de cas infectés liés à la covid-19 dans le monde<sup>1</sup>



Source : <https://www.worldometers.info/coronavirus/worldwide-graphs/#total-cases>

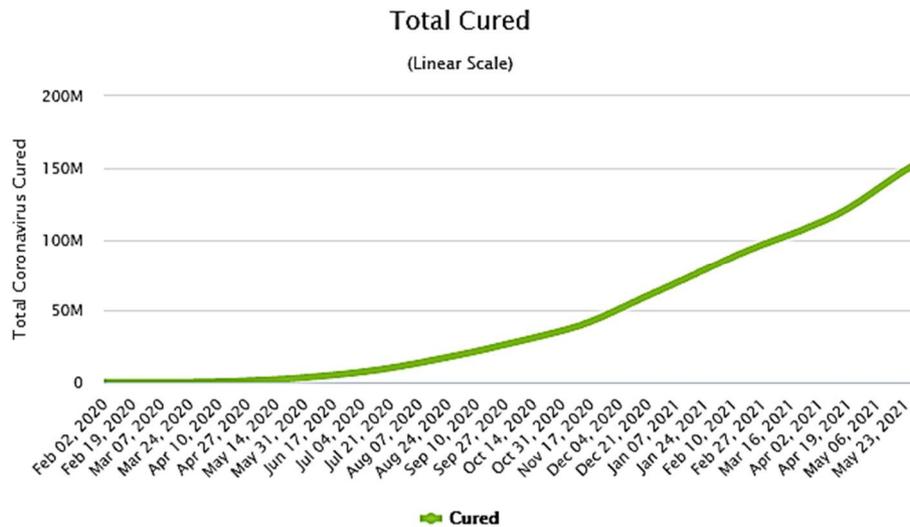
**Figure 2 :** Nombre de décès liés à la covid-19 dans le monde

<sup>1</sup>« Nombre total de cas » = nombre total cumulé (170 450 151).Ce chiffre comprend les décès et les patients guéris ou sortis (cas avec issue positif).



Source : <https://www.worldometers.info/coronavirus/worldwide-graphs/#total-deaths>

**Figure 3 :** Evolution du nombre de guéris liés à la covid-19 dans le monde



Source : <https://www.worldometers.info/coronavirus/worldwide-graphs/#recovered>

Les effets négatifs de l'épidémie du nouveau virus Corona vont au-delà des pertes humaines directes sous la forme du nombre croissant de décès et d'infections par le virus, pour inclure de nombreux effets économiques désastreux, qui menacent l'économie mondiale d'entrer dans une phase de récession qui ne peut être prédite

avec toutes ses répercussions en ce moment. Cela a amené de nombreux pays à prendre des mesures sans précédent, telles que la fermeture des frontières et des aéroports, ainsi que l'imposition de couvre-feux dans certaines villes, dans le but de limiter la propagation du virus. De même que les gouvernements et les organisations économiques internationales s'efforcent d'atténuer les effets négatifs de la propagation du virus sur l'économie mondiale. En conséquence, ce rapport, cherche à expliquer les effets économiques résultant de l'épidémie du nouveau virus Corona sur l'économie mondiale on se concentrent sur la narration des résultats économiques de la propagation du virus, sur la base des dernières estimations publiées par des organisations économiques internationales telles que le Fonds monétaire international (FMI), l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), L'Organisation internationale du travail (OIT) et d'autres organisations compétentes. Il est à noter qu'il est difficile de prévoir et de limiter tous les impacts économiques, car la situation est en constante évolution, et personne ne sait combien de temps durera la nouvelle crise épidémique de Corona.

L'Organisation internationale du travail (OIT) a annoncé que 147 millions de personnes ont perdu leur emploi dans le monde, entraînant une baisse des paiements de salaire de 2,1 billions de dollars perdus en raison de la crise économique provoquée par le Covid-19, et cette détérioration de l'emploi signifie également une perte de revenu importante pour les travailleurs entre 860 et 3,4 billions de dollars à la fin de l'année 2020 (OIT, 2020).

Le niveau de la consommation mondiale a diminué de 4,2 pour cent, ce qui équivaut à 3,8 billions de dollars, ce qui équivaut au produit intérieur brut d'un pays comme l'Allemagne. Le coût des répercussions résultant de Corona dépasse les coûts des guerres que les États-Unis ont menées en Afghanistan et en Irak réunis. Les marchés boursiers mondiaux ont fortement chuté alors que les investisseurs continuent de s'inquiéter des effets économiques incertains plus larges de la pandémie. Le FTSE, le Dow Jones Industrial Average et le Nikkei ont tous connu d'énormes chutes (plus de 25%) depuis le début de la pandémie (BBC, 2020).

Les flux nets de portefeuille et la valeur des devises des économies émergentes par rapport au dollar ont considérablement baissé depuis le début de 2020 (UNCTD, 2020).

Pour calmer les marchés et encourager les dépenses, les banques centrales de nombreux pays ont abaissé les taux d'intérêt pour rendre les emprunts moins chers et injecté des liquidités dans le marché financier pour garantir la liquidité sur les marchés du crédit souverain et privé. En outre, le Fonds monétaire international (FMI) et la Banque mondiale ont annoncé des paquets de 50 milliards de dollars et de 14 milliards de dollars respectivement pour un financement destiné à aider les pays souffrant de la pandémie (FMI, 2020).

Les économistes prévoient que la pandémie exerce une pression à la baisse sur l'inflation en raison de la volatilité des chocs d'offre et de demande qui fonctionnent de manière opposée et asynchrone. Selon le suivi de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO), plus de 160 pays ont mis en œuvre des fermetures à l'échelle nationale, impliquant plus de 91% de la population étudiante mondiale. Cela entraîne des coûts économiques élevés car les parents qui travaillent sont plus susceptibles de s'absenter du travail ce conduit à une perte de salaire et à un impact négatif sur la production à court terme. À long terme, cette situation entraînera une détérioration du capital humain qui aura un impact important sur le développement économique des pays (UNESCO, 2020).

Le tourisme est un secteur mondiale énorme qui représente 10,4% du PIB mondial et 10% de l'emploi mondial selon le World Travel&Tourism Council, et comme prévu, le secteur du tourisme et des voyages a été le plus touché parmi les secteurs économiques, en raison de l'annulation des vols et de la fermeture de nombreux pays de leurs frontières, notamment en Asie, en Europe et aux États-Unis. (WTTC, 2019).

Avec la propagation du virus dans le monde entier, l'Organisation mondiale du tourisme (WTO) a annoncé que le secteur du tourisme est actuellement est l'un des plus durement touchés par le Covid-19, avec des impacts à la fois sur l'offre et la demande de voyages. Une baisse attendue des arrivées de touristes internationaux se situera entre 20% et 30% pourrait se traduire par une baisse des

recettes du tourisme international comprise entre 300 et 450 milliards de dollars (World Tourism Organization, 2020).

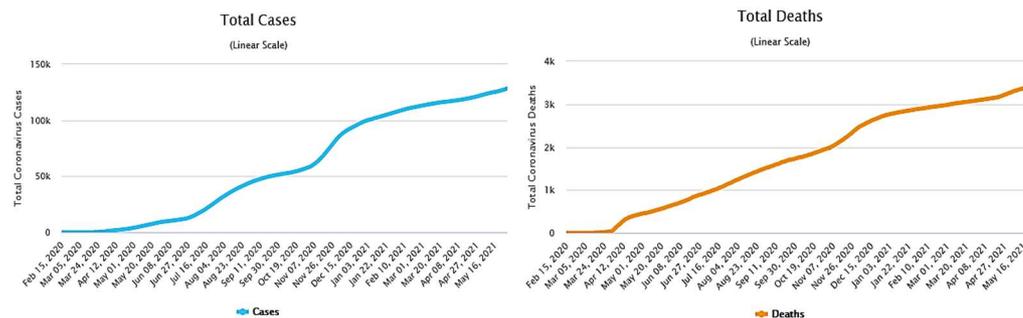
L'Association du transport aérien international (IATA) a estimé le coût des compagnies aériennes à 252 milliards de dollars, avec une baisse de 44% des revenus perdus en raison de l'effondrement de l'industrie du transport aérien (Pierce. B, 2020, p5).

#### 4. L'économie mondiale face à la pandémie de la Covid-19

##### 4.1. Les répercussions de la pandémie COVID-19 sur l'économie algérienne :

La pandémie COVID-19 a pris d'assaut l'économie algérienne. Le premier cas de COVID-19 en Algérie a été signalé le 25 février 2020. Le 2 mars 2020, deux nouveaux cas de COVID-19 ont été confirmés, des cas quotidiens étant signalés par la suite et le premier décès étant signalé le 12 mars 2020. Au cours de la première vague de la pandémie, les nouveaux cas quotidiens confirmés ont culminé à 675 le 24 juillet 2020. Suite à l'aplatissement de la courbe en août et en septembre, les cas ont recommencé à remonter en octobre. Au 28 mai 2021, il y avait un total de 128.456 cas confirmés et 3.460 décès, Malgré une réponse politique rapide, une deuxième vague d'infections au COVID-19 est en cours (Voir Figure 4).

**Figure 4 :** Nombre de cas infectés / nombre de décès total



Source : <https://www.worldometers.info/coronavirus/country/algeria/>

Compte tenu du nombre limité de kits de test disponibles, cependant, le nombre de cas confirmés a probablement sous-estimé sensiblement le nombre réel de cas.

Le Gouvernement a adopté une politique de réponse rapide à la pandémie. Les allocations du gouvernement au secteur de la santé se sont élevées à 3,7 milliards DZD (473,6 millions USD) pour les fournitures médicales, 16,5 milliards DZD (128,9 millions USD) pour les primes aux agents de santé et 8,9 milliards DZD (69,5 millions de dollars EU) pour le développement du secteur (FMI, 2020).

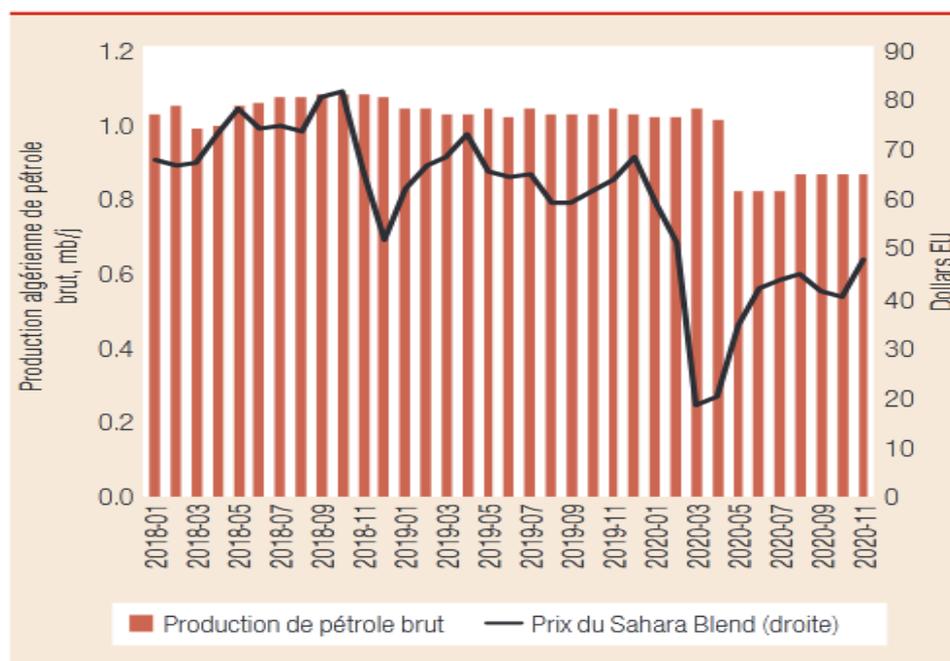
Des importations importantes de produits et d'équipements de santé ont eu lieu, les procédures d'importation étant simplifiées pour faciliter les échanges. Des hôpitaux locaux ont été créés et les entreprises publiques ont été invitées à contribuer, avec Getex, qui opère dans l'industrie textile, chargée de produire des masques; Sidal, qui opère dans l'industrie pharmaceutique, a demandé à produire des désinfectants pour les mains; et ENIE, qui fabrique des produits électroniques, mandatée pour produire des ventilateurs. Un soutien en nature (nourriture, eau) a également été distribué à 600 000 familles touchées. Les efforts du gouvernement ont été complétés par le don de la Chine pour les masques chirurgicaux, de kits de test et d'appareils respiratoires artificiels, et le déploiement de ses équipes médicales en Algérie pour aider à lutter contre la pandémie.

Les effets du covid 19 sur l'économie algérienne ne peuvent être identifiés et limités car la pandémie aura certainement des effets à moyen et à long termes, mais ce qui a été observé, c'est que l'émergence de la crise du virus Corona a révélé un net défaut dans la structuration d'une économie nationale basée sur les rentes pétrolières. Son taux de croissance a enregistré 0,2% en janvier 2020 contre 1,3% à la même période de l'année dernière 2019. On s'attend à ce que ce taux atteigne 2,6% d'ici le début de l'année 2021, et cela est dû à la baisse des prix du pétrole en raison du manque de demande mondiale pour cette substance stratégique. (The NorthAfrica Post; 2020)

En même temps, les prix internationaux du pétrole ont fortement chuté à la fin du mois de février, au moment où la pandémie de COVID-19 frappait le monde entier. Les prix du Sahara Blend ont chuté de 50,9 USD le baril en février 2020 à 17,9 USD le baril en mars 2020, la demande pétrolière chinoise a chuter ( qui

représente 14% de la demande mondiale)<sup>2</sup>, entraînant un excédent de l'offre, et comme Les membres de l'OPEP + ne sont pas parvenus à un accord sur les réductions de production, lors de la réunion extraordinaire de l'OPEP + tenue en avril 2020, les pays membres ont convenu de réduire la production jusqu'à fin 2020. L'Algérie s'est engagée à réduire sa production de pétrole de 200 kb / j. En conséquence, la production de pétrole de l'Algérie entre janvier et novembre 2020 a diminué de 11,9 pour cent par rapport à la même période de référence l'année dernière(figure 5).

**Figure 5:** Production algérienne de pétrole brut, mb/j



**Source :** L'Agence Internationale de l'Énergie (AIE) pour la production de pétrole et l'OPEP pour les prix du pétrole du Sahara Blend.

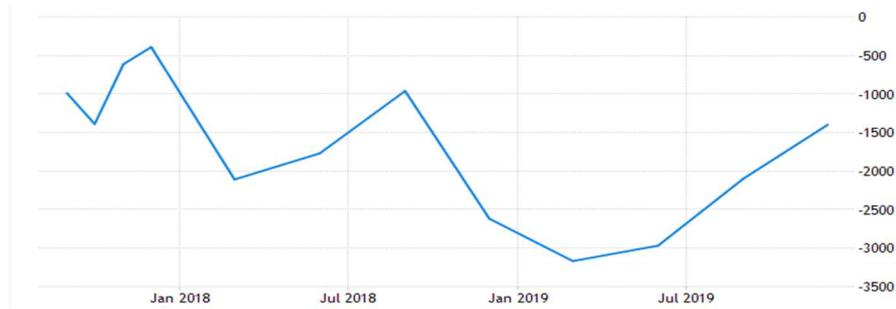
<sup>2</sup>Selon l'AIE, la demande de pétrole de la Chine s'établissait à 13,7 mb/j en 2019 et la demande mondiale à 99,8 Mb/j.

En raison du ralentissement économique mondial et de la baisse de la demande de pétrole, le prix du pétrole brut a enregistré son plus bas niveau depuis 18 ans. En revanche, le conflit entre l'OPEP et le groupe de producteurs de pétrole et la Russie a poussé le prix à une nouvelle baisse en production, alors que l'Algérie, qui produisait 1032 millions de barils par jour en janvier 2019, ne produit plus que 807 millions de barils par jour, et bien que l'OPEP et d'autres pays aient accepté de réduire leur production, le monde a toujours plus de pétrole brut qu'il ne le peut utiliser, c'est ce qui a fait baisser les prix. Les économistes soulignent que les pertes de l'Algérie dues à la baisse des prix du pétrole sur les marchés mondiaux ont atteint des niveaux records au cours des trois premiers mois de 2020, qui ont dépassé 2 milliards de dollars. (Lora Jones, DanielePalumbo&DavidBrown; 2020).

✓ **La balance commerciale:**

La baisse des prix du pétrole sur le marché public s'est reflétée dans la balance commerciale algérienne, qui a connu un déficit remarquable ces dernières années en raison de la crise pétrolière que l'économie mondiale a connue au second semestre 2014, mais la crise du covid-19 a exacerbé ce déficit, qui a été enregistré au premier semestre 2019, un déficit estimé à 3170 millions de dollars. Au premier semestre de 2020, les exportations se sont contractées de 39 % en glissement annuel, principalement en raison de la chute des exportations d'hydrocarbures à 10 milliards de dollars au premier semestre de 2020, contre 17 milliards de dollars au premier semestre de 2019. En même temps, les importations ont baissé de 23,3 milliards de dollars au premier semestre de 2019 à 18,1 milliards de dollars au premier semestre de 2020 (-22 %) en raison de la faible demande intérieure, des politiques de réduction des importations et de la dépréciation du dinar (banque mondiale, 2020).

**Figure 6 : évolution de la balance commerciale de l'Algérie au cours de la période (juillet 2017 - janvier 2020) en millions de dollars américains**



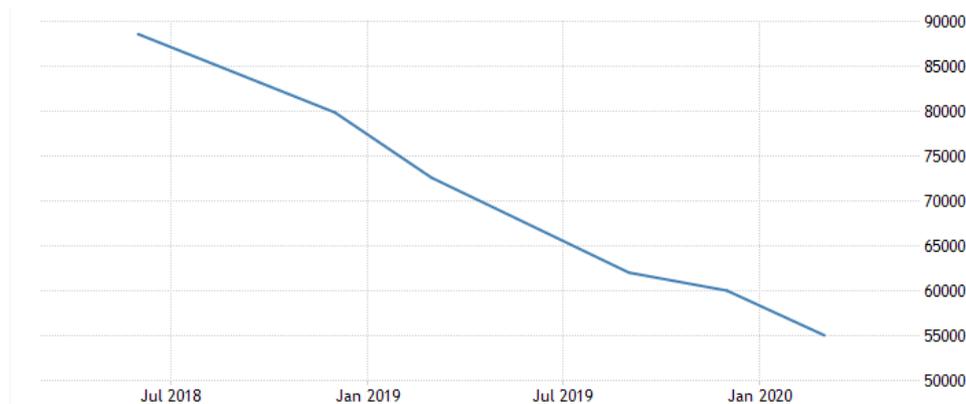
Source : <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade>

✓ **Sur les réserves de change :**

L'Algérie s'appuie sur son revenu de base en devises fortes, qui provient des exportations de pétrole et de gaz, à un taux de 98%, en plus de sa dépendance à 50% des prélèvements pétroliers, et paie 70% de ces revenus, ce qui a conduit à l'émergence d'un déficit sévère du budget général de 1500 milliards de dinars. Elle a également perdu la moitié de ses revenus en devises fortes pendant la crise du virus Corona (Covid-19), en raison de la baisse des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, qui a mis les décideurs dans une nouvelle impasse sur les fronts social et économique en plus de la crise politique qui a débuté au début de 2019, et qui a provoqué un déficit budgétaire.

En raison d'un ensemble de facteurs, dont la baisse des exportations de pétrole algérien, une baisse des revenus, et une baisse des réserves de change en a résulté, et c'est ce que montre la figure suivante.

**Figure 7 :** L'évolution des réserves de change en Algérie au cours de la période (juillet 2018-avril 2020) d'un million de dollars américains



Source : <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves>

L'Algérie utilise ses réserves de change pour importées des biens et de services, qui s'élèvent à 45 milliards de dollars par an. Le gouvernement tente de réduire les dépenses d'importation pour atténuer les pressions financières causées par la baisse des recettes pétrolières et gazières. Les réserves de change ayant atteint 55 milliards de dollars en avril 2020, contre 79,88 milliards en décembre 2018.

#### ✓ **Sur l'emploi :**

Les données préliminaires du Ministère du Travail ont révélé l'impact négatif significatif de la pandémie de COVID-19 sur le marché de l'emploi en Algérie, 334 000 Algériens ont enregistré une baisse de leur nombre d'heures de travail, 53 000 se sont retrouvés au chômage de façon temporaire ou permanente, et 180 000 ont subi des retards dans le paiement de leurs salaires. Les secteurs les plus touchés étaient le secteur du transport, le tourisme, la restauration, l'hôtellerie, l'artisanat, l'énergie et le commerce de détail et de gros. Les artisans, par exemple, ont connu une baisse de leur activité comprise entre 80 % et 100 %, avec une perte économique estimée à 36,2 milliards de dinars. L'Agence Nationale de l'Emploi (ANE) fait également état d'une baisse de l'offre de main-d'œuvre, le nombre des demandeurs d'emploi chutant de 67 672 en janvier 2020 à 8 579 en avril 2020 (banque mondiale, 2020).

#### **4.2.La politique adoptée par l'état Algérien pour faire face au covid-19 :**

Pour faire face aux répercussions de la crise, Les décideurs politiques en Algérie ont travaillé sur:

- La promulgation d'une loi financière complémentaire, dans une démarche visant à prendre plus de mesures d'austérité et à rechercher de nouvelles sources de financement du trésor public, affectées par la réduction des recettes fiscales provenant des recettes pétrolières, voir l'interdiction d'importer une partie des matières consommables, et geler les investissements gouvernementaux pour une autre fois, tout en révisant le système législatif pour les hydrocarbures et les investissements, en développant de nouvelles incitations pour les capitaux étrangers ;
- Prendre des mesures de sauvetage exceptionnelles pour les entreprises et institutions qui ont été les plus touchées lors de l'étape Corona, causée par la baisse du mouvement économique, que ce soit en termes de taxes ou de paiement de charges sociales ;
- Reconsidérer le niveau des dépenses publiques, et le budget 2020 qui était programmé en 2019 sur des dépenses totales allant jusqu'à 65 milliards de dollars sur la base d'un prix de référence du pétrole de 50 dollars le baril, qui sont les indicateurs qui ont changé en 2020.

## **5. Conclusion :**

Les effets de la pandémie COVID-19 permettent de nombreuses comparaisons, certaines avec la crise financière mondiale de 2007-2008, d'autres avec la Seconde Guerre mondiale, ainsi qu'avec des crises que nous ne connaissons que par les livres d'histoire. Bien que les répercussions de ces crises puissent sembler énormes, la pandémie Corona a eu des impacts étendus sur presque tous les domaines de développement, et la bonne réponse des gouvernements, des entreprises et des particuliers peut limiter et raccourcir le prochain ralentissement économique et contribuer à une reprise plus nette, plus forte et plus durable. Tout comme la grande dépression qui a suivi la crise financière mondiale de 2008 et qui a conduit à l'émergence de la nouvelle situation économique représentée par la détérioration continue de la croissance et la stabilité financière artificielle. Il est à noter que l'épidémie du virus dans 195 pays à travers le monde, infectant environ 170.452.413 personnes, et l'augmentation du nombre de décès à 3.544.303 dans le monde ont conduit à l'effondrement des marchés boursiers mondiaux, et des milliards de dollars en pertes dans diverses parties du monde. Le Fonds monétaire

international considérait cette crise comme la pire de l'histoire économique moderne en raison de grandes pertes que le monde a subies et en peu de temps.

En conclusion, on s'attend à ce que la pandémie fournisse des opportunités économiques et politiques à certains pays s'ils parviennent à mettre fin au virus plus tôt. Selon les discussions présentées dans cette étude, nous résumons que l'économie algérienne sera détruite à court terme comme de nombreux autres pays, mais si l'Algérie parvient bientôt à contrôler le virus, cela entraînerait une croissance durable avec l'augmentation accélérée des exportations manufacturières, des revenus touristiques et des investissements étrangers à court terme. En outre, le monde ne sera pas le même après la pandémie en raison des sensibilités changeantes de la vie sociale ou des mécanismes de production ou de gouvernance des pays.

**Recommandations et suggestions :** L'Algérie doit développer de nouvelles stratégies pour ajuster le nouvel ordre mondial post covid 19 sans trop de retard pour obtenir un avantage de gain ou de ne pas se laisser distancer.

- ✓ Le budget de gestion du gouvernement doit être divisé par deux et les secteurs numérisés de manière à éviter de gaspiller l'argent public;
- ✓ Contrôler les revenus et à améliorer le rapport coût-efficacité de la collecte des impôts ;
- ✓ Rechercher des capitaux étrangers pour financer des projets ;
- ✓ Le tourisme (après l'émergence du virus corona) est un secteur avec un potentiel de profit, car il peut agir comme une source alternative de devises.
- ✓ Arrêter de financer les grands projets des réserves de change, comme cela s'est produit avec l'aéroport international et la Grande Mosquée ;
- ✓ Préparer un plan de diversification économique massif.

On conclut que ce qui empêche l'Algérie de sortir de la crise, c'est l'exclusion des personnes qualifiées et la marginalisation des élites réelles.

## 6. Bibliography List

Ahmed Hirsch. (2020). La grande crise de verrouillage: L'impact économique du virus Corona Covid-19. Journal of Management and Economics Research. Volume 2 (Numérospecial 2). pp 117-137.

BBC News. (2020). Coronavirus: A Visual Guide to The Economic Impact. recuperate <https://www.bbc.com/news/business-51706225> [visited: 24 May 2021].

Coronavirus worldwide. <https://www.worldometers.info/coronavirus/country/algeria/>.

Imane.A.Faical.H.&Sohayb. B. (2020). In silicostudy the inhibition of angiotensin converting enzyme 2 receptor of COVID-19 by Ammoidesverticillata components harvested from Western Algeria. Journal of Biomolecular Structure and Dynamics. pp 1-14.

International Labour Organization. COVID-19 and the World of Work: Impact and Policy Responses. ILO Monitor 1<sup>st</sup>ed. Geneva. Switzerland; 18 March 2020.

International Monetary Fund. Policy Responses to COVID-19. updated regularly. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

Kuldeep. D. Khan. S.&Ruchi. T. (2020). Coronavirus Disease COVID-19. (Vol 01). India: a Creative Commons CC BY license.

Lora Jones. Daniele Palumbo & David Brown. (2020). Coronavirus: A visual guide to the economic impact. BBC News. recuperate: <https://www.bbc.com/news/business-51706225> ; [visited: 20 Mai 2021].

Medicines for humanity. (April 2020), A Self-Learning Training Curriculum for Community Health Workers & Providers. pp 1-52.

Ministère de la Santé. (2020). plan de préparation et de riposte à la menace de l'infection coronavirus covid-19. récupéré de : <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=2ahUKewig1vbatrvpAhWOzoUKHXdxBO>

Ministère de la Santé. De la Popularité et de la Réforme Hospitalière. (2020). plan de préparation et de riposte à la menace de l'infection coronavirus covid-19.

Oliver. M. (10 March 2020). the 15 trillion corporate debt the boom: Global economy at risk as virus spreads. Recuperate: <https://www.thisismoney.co.uk/money/markets/article-8097779/The-15trillion-corporate-debt-time-bomb-Global-economy-risk> [visited: 25 April 2021].

Pierce. B. (2020). Covid-19. Cash Born Analysis. Montreal. Canada: IATA Publication. 31 March 2020. p5. <https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/covid-19-cash-burn-analysis/>

The North Africa Post. “Algeria is running out of coronavirus tests”.(24 July 2020).<https://northafrica-post.com/42641-algeria-is-running-out-of-coro-navirus-tests.html>.

United Nations Conference on Trade and Development. (2020). The Covid-19 Shock to Developing Countries: Towards a “whatever it takes” programmer for the two-thirds of the world’s population being left behind. Geneva. Switzerland; March 2020.

United Nations Conference on Trade and Development. The Covid-19 Shock to Developing Countries: Towards a “whatever it takes” programmer for the two-thirds of the world’s population being left behind. Geneva. Switzerland; March 2020. <https://unctad.org/webflyer/covid-19-shock-developing-countries-towards-whatever-it-takes-programme-two-thirds-worlds>

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2020). Covid-19 Impact on Education. Recupered <https://en.unesco.org> [visited: 03 May 2021].

World Health Organization. (2020). Coronavirus disease (COVID-19). Situation Report –121. Situation Report 101. Situation Report 40. Situation Report 11. Situation Report 71. Geneva. Switzerland.

World Tourism Organization. News Release. International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% in 2020. Madrid. Spain. 27 March 2020.

World Travel & Tourism Council. Travel & Tourism Economic Impact (2019) World. London. UK: 2019. <https://wtcc.org/Research/Economic-Impact>

ثنائية التحول الإلكتروني والرقمي ودورها في ظل  
الأزمات العالمية

المحور  
الثاني

## أثر أزمة جائحة كوفيد-19 على حماية المستهلكين في التجارة الإلكترونية

**The impact of the COVID-19 pandemic crisis on consumer protection in e-commerce**أ.د توات عثمان<sup>1</sup><sup>1</sup> جامعة الجزائر3، touat.othmane@univ-alger3.dz**ملخص:**

تستعرض هذه الورقة البحثية التأثير الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المستهلكين في التجارة الإلكترونية، في ظل تنامي هذه الأخيرة منذ بداية الجائحة مطلع عام 2020. وتقدم لمحة عامة عن استجابات مختلف الدول خلال الجائحة و الإجراءات التي قد اتخذتها لمواجهة التحديات الناشئة عن هذه الأزمة لتعزيز حماية المستهلكين و جعل التجارة الإلكترونية أكثر أمنا و موثوقية. وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن قوانين وسياسات حماية المستهلك ضرورية لمعالجة القضايا التي يواجهها المستهلكون في التجارة الإلكترونية خلال الأزمة بما يشمل أمان عملية الدفع على شبكة الإنترنت وحماية البيانات والخصوصية وتسوية المنازعات. مع ضرورة اتخاذ وكالات حماية المستهلك، في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة وفعالة، إجراءات لمواجهة التحديات الناشئة عن هذه الأزمة. خاصة في مجالات رئيسية فاقمتهما الجائحة و هما حماية بيانات المستهلكين في الأسواق الرقمية الدولية، والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية.

**كلمات مفتاحية:** حماية المستهلك؛ تجارة إلكترونية؛ أمن الإنترنت؛ جائحة كوفيد 19**تصنيف JEL:** D18 , K4**Abstract:**

This research paper reviews the economic impact of Covid-19 pandemic on consumers in e-commerce, in light of the growth of the latter since the start of the pandemic in early 2020. It provides an overview of the responses of various countries during the pandemic and the measures they have taken to face the challenges arising from This crisis is to enhance consumer protection and make e-commerce more secure and reliable. The results of the study showed that consumer protection laws and policies are necessary to address the issues that consumers face in e-commerce during the crisis, including the security of the online payment process, data protection, privacy and dispute settlement. With the need for consumer protection agencies to take timely, appropriate and effective measures. To meet the challenges arising from this crisis. Especially in the main areas exacerbated by the pandemic, which are consumer data protection in international digital markets, and international cooperation in combating cyber crime.

**Keywords:** consumer protection; E-commerce; Internet security ; Covid-19 pandemic**Jel Classification Codes:** D18 , K4

## 1. مقدمة

وضعت جائحة فيروس كورونا صانعي السياسات الاقتصادية أمام تحديات غير مسبوقة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي. حيث كبدت الجائحة الاقتصاديات العالمية كلف باهظة، تمثلت في الضغط الهائل على الأنظمة الصحية، وبرامج الإعانات الحكومية لمعالجة تراجع التدفقات النقدية للشركات والأفراد، و وضع خطط للتعامل مع حالات فقدان الوظائف وإفلاس الشركات.

فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى توقف الأنشطة الاقتصادية تقريباً، مما تسبب في أكبر صدمة اقتصادية شهدها العالم منذ عقود. وتوقعت الأمم المتحدة أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4,3 في المائة في عام 2020، مع توقع انتعاش عالمي بنسبة 4,1 في المائة في عام 2021، ويقدر أن يقع 34,3 مليون شخص إضافي، بمن فيهم ملايين العاملين في القطاع غير الرسمي، دون خط الفقر المدقع في عام 2020، وتمثل بلدان أفريقيا 56 في المائة من هذه الزيادة.

ووفقاً للبنك الدولي، ستسبب الجائحة أول زيادة في الفقر العالمي منذ عام 1998. وحتى أكتوبر 2020، كان من المتوقع أن يبلغ معدل الفقر المدقع، الذي يقاس بحصة سكان العالم الذين يعيشون بأقل من 1,90 دولار في اليوم، من 9,1 إلى 9,4 في المائة في عام 2020، أي أعلى من الحصة التي كان معدلها 8,4 في المائة في عام 2019.

وقد حفزت الجائحة على استخدام الوسائل الرقمية. وتسارعت الاتجاهات المتنامية في التجارة الإلكترونية بفعل التدابير المتصلة بهذه الجائحة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة. وكشفت مختلف البيانات الدولية عن زيادة المشاركة على الإنترنت خلال الجائحة. وكان أكثر من نصف سكان الدول المتقدمة مثلاً، يتسوقون بواسطة الإنترنت بشكل أكثر تواتراً ويستمدون معلومات الترفيه الرقمي والمعلومات المتعلقة بالصحة من الإنترنت بدلاً من القنوات الإخبارية التقليدية.

وقد أصبحت المنصات الرقمية فاعلاً رئيسياً خلال الجائحة واستفادت كثيراً من ازدهار التجارة الإلكترونية. إلا أن الجائحة أثرت تأثيراً شديداً على المستهلكين بسبب تعطل سلاسل الإمداد وما تلاه من نقص في المنتجات الأساسية، مما تسبب في زيادة الأسعار؛ وانتشرت الإعلانات الخادعة والمضللة التي تستغل الجائحة انتشاراً واسعاً؛ وأصبح المستهلكون ذوو الدخل المنخفض أكثر عرضة لعمليات الاحتيال المالي والغش.

و أبرزت التجارب و الممارسات التجارية الإلكترونية خلال الأزمة أيضاً بعض التحديات التي يواجهها المستهلكون والتي تختلف عن تلك التي تصادف أثناء اللجوء إلى أسلوب التعامل التجاري بدون استخدام التكنولوجيا الرقمية. ومن نتائج هذه التحديات التي طرحت نشوء الحاجة إلى تكييف الأطر القانونية والتنظيمية القائمة مع المتطلبات الخاصة بالأزمة. وقد كان التغيير الذي طرأ على البيئة الحالية بالنسبة إلى كل من المستهلكين والمؤسسات التجارية القوة الدافعة وراء اتخاذ الكثير من الدول إجراءات تنظيمية متعددة لحماية المستهلكين في سياق التصدي لجائحة كوفيد 19.

من هنا تنبع إشكالية البحث، التي يمكن صياغتها كما يلي:

- ما هي الاتجاهات والتحديات الناشئة في مجال حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية خلال أزمة جائحة كوفيد 19؟

و للإجابة على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- في ظل أهم تطورات التجارة الإلكترونية خلال أزمة كوفيد 19، تكتسب حماية المستهلكين في الأسواق الرقمية أهمية متزايدة بالنسبة للمستهلكين و الحكومات والمشاريع التجارية.

وحقن نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي يطرحها البحث، وكذا اختبار الفرضية الموضوعية، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي. و هذا ما نراه يتناسب ونوع الدراسة ويساعد على عرض المعلومات وفق مراحل تحليلها لاستخلاص النتائج، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة.

## 2. أثر جائحة كوفيد 19 على المستهلكين في التجارة الإلكترونية

وفقاً لمؤشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) للتجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين<sup>1</sup>، لا تزال أوروبا في عام 2020 المنطقة الأكثر استعداداً للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها، بقيادة سويسرا. وتشمل المعايير الوصول إلى خواديم الإنترنت الآمنة، وموثوقية الخدمات البريدية والهياكل الأساسية وحصص الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ويمتلكون حساباً لدى مؤسسة مالية أو مقدّم للخدمات المالية المتنقلة. وكانت الاقتصادات النامية العشرة التي سجلت أعلى الدرجات كلها في آسيا، حيث سجلت سنغافورة وهونغ كونغ (الصين) أعلى الدرجات، وكانت أقل البلدان نمواً هي التي حصلت على معظم أدنى الدرجات. ومثلت أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 6 في المائة من إجمالي عدد المتسوقين على الإنترنت في العالم في عام 2019، ومع ذلك عزز الوباء التسوق على الإنترنت في المنطقة. ففي الأرجنتين، مثلاً، بلغ عدد المشترين على الإنترنت خلال الجائحة لأول مرة ما يعادل 30 في المائة من قاعدة التسوق على الإنترنت في عام 2019؛ وفي البرازيل، تسوق 7,3 ملايين شخص على الإنترنت لأول مرة. ويستخدم الإنترنت أقل من ثلث السكان في أفريقيا مقارنة بثلاثة أرباع السكان في غرب آسيا.

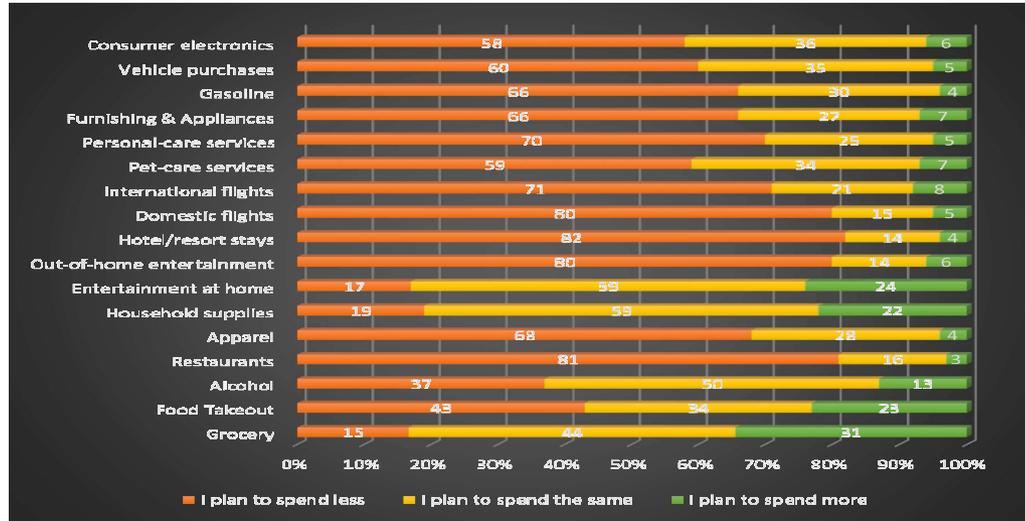
كم أظهرت دراسة أخرى أجرتها الأمم المتحدة وشملت 23 بلداً نامياً، لاسيما في أفريقيا وآسيا، شهد نحو 64 في المائة من الأسواق الإلكترونية التابعة لأطراف ثالثة زيادة في المبيعات، وسجلت 58 في المائة من الأعمال التجارية التي تبيع منتجاتها أو خدماتها عن طريق الإنترنت ارتفاعاً في إيراداتها الشهرية. وارتفعت قيم أسهم شركات التكنولوجيا الرائدة بنسبة 41 في المائة في المتوسط، مثل سعر سهم أبل الذي زاد بنسبة 50 في المائة، وسعر سهم أمازون الذي زاد بنسبة 64 في المائة<sup>2</sup>.

وفي ظل الظروف الصحية التي أفرزها تفشي فيروس كوفيد 19 المستجد عبر العالم، برزت العديد من التحديات المتعلقة بحماية المستهلكين خلال هذه الظروف. حيث حفزت الجائحة على استخدام الوسائل الرقمية، وتسارعت الاتجاهات المتنامية في التجارة الإلكترونية بفعل التدابير المتصلة بهذه الجائحة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة. فخلال هذه الجائحة، ازداد عدد معاملات التجارة الإلكترونية والشكاوى ذات الصلة في آن واحد. ففي شيلي مثلاً، زادت المشتريات عن طريق الإنترنت منذ مارس 2020 بأكثر من 200 في المائة كما تضاءلت الشكاوى المرتبطة بالتجارة الإلكترونية التي تلقتها الوكالة الوطنية للمستهلكين في نفس الوقت. وفي ماليزيا، تلقت وزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلك 51011 شكاوى تتعلق بالمعاملات عن طريق الإنترنت في الفترة من جانفي إلى ديسمبر 2020، بالمقارنة مع 4155 شكاوى في عام 2019. وتشير السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى أن تسليم المنتجات بعد وقت قصير من بداية الجائحة تأخر لفترة أطول مما كان عليه قبل بدايتها؛ ولم يتمكن بعض التجار على الإنترنت من تسليم المنتجات أو كان هناك تأخير في إصدار المبالغ المردودة أو السلع المستبدلة؛ ولم تُنشأ نظم داخلية لتسوية الشكاوى<sup>3</sup>.

ومن غير المحتمل أن يقتصر الوباء على العمليات التجارية الحقيقية فقط. قد يتغير سلوك المستهلكين الذين يعيشون في جائحة، ويمكن أن تكون التغييرات طويلة الأمد حتى بعد نهاية الوباء. فوفقاً لمسح حديث<sup>4</sup>، يخطط 46٪ من المستجيبين لتقليل الإنفاق أثناء الوباء على الرغم من زيادة

الطلب على فئات محددة، بما في ذلك البقالة أو اللوازم المنزلية، ومن المتوقع أن ينخفض الإنفاق التقديري حيث يخطط 60٪ تقريبًا من المستطلعين لخفض الإنفاق على الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية أو السيارات (انظر الشكل 1).

الشكل رقم (1): التخفيضات في الإنفاق بسبب جائحة كوفيد 19 حسب فئة البيع بالتجزئة.



المصدر: متاحة على موقع مؤسسة E-marketer :www.eMarketer.com (الإطلاع ماي 2021)

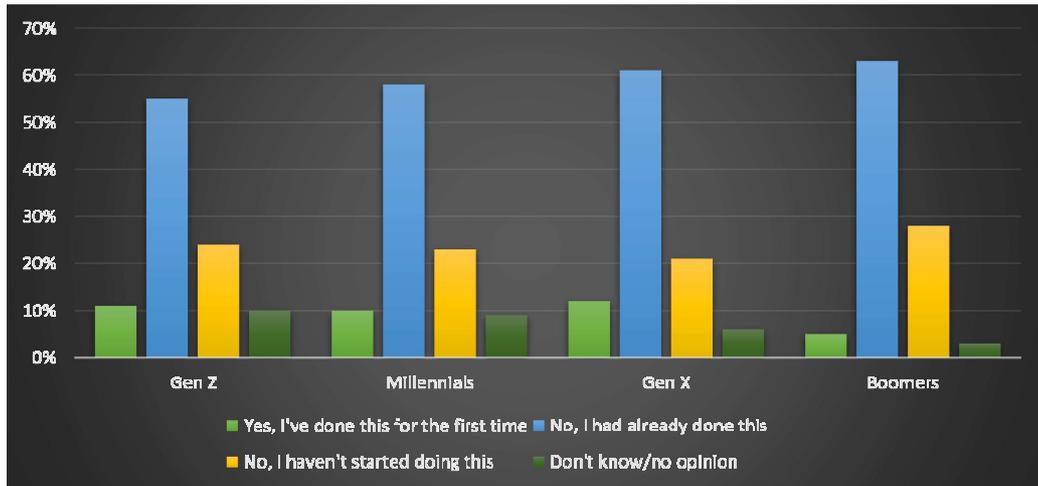
كما يتوقع المدراء أن تتعافى المبيعات بطريقة ما عندما يخف الموقف؛ و هذا يعتمد على ما إذا كان عدد العملاء سيعودون بعد الوباء وعددهم على مدى تكيف الشركة مع ثقافة المستهلك المتطورة بسبب الوباء.

وعلى الرغم من أن 60٪ على الأقل من الناس أجابوا أنهم يخططون لخفض الإنفاق على الإلكترونيات الاستهلاكية، إلا أن حركة الشراء فيما يتعلق بتجارة التجزئة عبر الإنترنت ارتفعت بنسبة 16٪ منذ تفشي الوباء. رغم أن وتيرة التسوق عبر الإنترنت نمت بشكل متزايد حتى قبل بداية كوفيد 19، إلا أن الوباء أدى إلى تسريع التغيير الهيكلي. على سبيل المثال<sup>5</sup>، شهدت خدمات التسوق والتسليم عبر الإنترنت نموًا سريعًا، حيث حقق Instacart، وهو تطبيق رائد لتوصيل البقالة تأسيس في عام 2012، عائدات بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020. و أدى استمرار الوباء إلى تسريع هذا النمو المذهل بالفعل. تضاعفت التنزيلات اليومية لتطبيقات البقالة خلال أسبوع منذ 11 مارس 2020 عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا أن كوفيد 19 أصبح وباءً.

وعلى الرغم من زيادة المبيعات في التجارة الإلكترونية بمعدل أسرع بخمس مرات مقارنةً بالمبيعات بالتجزئة في المتاجر ، فإن ما يقرب من 90٪ من مبيعات التجزئة في عام 2019 حدثت في المتجر. ومن المتوقع أن تزداد المبيعات عبر الإنترنت، وقد تضطر الشركات إلى استثمار الموارد لجعل البيع الرقمي أكثر فاعلية وكذلك العمليات التجارية الافتراضية. لقد تم الاعتراف بأهمية البيع الرقمي حتى قبل انتشار الوباء ، حيث يتوقع المدراء أن يكون الجيل الجديد ، المعروف أيضاً باسم "الجيل الرقمي" ، أكثر راحة في التسوق عبر الإنترنت.

ويعمل الوباء فقط على تسريع انتقال ثقافة الاستهلاك إلى عبر الإنترنت، خاصة وأن العديد من الشركات التي لم تقم بالتحويل الرقمي فقدت كل إمكانية الوصول إلى العملاء وأقل احتمالاً للاستمرار خلال الوباء، يُظهر المثال الوارد سابقاً حول نجاح منصة Instacart أن المستهلكين على استعداد لشراء البقالة أو حتى السيارات عبر الإنترنت إذا ابتكرت الشركات الطريقة التي توفر بها معلومات المنتج وتضمن خدمات العملاء بعد الشراء.

الشكل رقم (2): مستخدمو التسوق عبر الإنترنت لأول مرة بسبب وباء كوفيد 19.



المصدر: متاحة على موقع مؤسسة E-marketer: www.eMarketer.com (الإطلاع ماي 2021)

كما يتوقع أن يتكيف المدراء مع ثقافة المستهلك سريعة التطور و يبتكروا آلية المبيعات الرقمية. حيث يوفر التسوق عبر الإنترنت راحة أكبر في جوانب الوقت والموقع مقارنة بالتسوق في المتاجر.

ومع ذلك ، فإن أحد الأسباب التي تجعل بعض المستهلكين لا يزالون يفضلون التسوق في المتاجر الفعلية هو أنه من الصعب معالجة المعلومات عند التسوق عبر الإنترنت عندما يتسوق المستهلكون رقمياً، غالباً ما تقتصر معلومات المنتج على الصور وأوصاف المنتجات التي يقدمها البائعون. قد يرغب المديرون في استخدام التقنيات الحديثة لمساعدة المستهلكين على اتخاذ القرارات بسهولة أكبر أثناء التسوق عبر الإنترنت.

### 3. القضايا الأساسية الخاصة بحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية

هناك ثلاث مراحل تهم العلاقة بين المستهلكين وبين القائمين على النشاط التجاري يمكن فيها التعرف على تحديد معالم قضايا حماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية، وهي مرحلة ما قبل الشراء ومرحلة الشراء ومرحلة ما بعد إتمام الشراء. ويبين هذا المبحث التحديات التي يواجهها المستهلك في كل من هذه المراحل.

#### 1.3 حماية المستهلك في مرحلة ما قبل الشراء

إن تباين المعلومات التي يمكن الحصول عليها في مجال التجارة الإلكترونية أمر أوضح بسبب طبيعة الإنترنت وتعقد الأحكام والشروط التي قد لا يحصل عليها المستهلك دائماً في الوقت المناسب. ولذلك، فإن المستهلكين أكثر عرضة للوقوع في فخ الدعاية المضللة الكاذبة على الإنترنت. ولاتخاذ قرارات مستنيرة بخصوص عمليات الشراء في مجال معاملات التجارة الإلكترونية يحتاج المستهلكون إلى معلومات مناسبة ودقيقة عن السلع والخدمات والتجار الذين يقدمونها<sup>6</sup>. ومن التحديات التي يواجهها المستهلكون في أغلب الأحيان خاصة في البلدان النامية صعوبة تحديد هوية من يقدمون الخدمات على المواقع الإلكترونية. وهناك بلدان تضع معالم التحديات المطروحة مثلاً معلومات المضللة بشأن الأسعار الفعلية والسعر الإجمالي الذي يتعين سداده ومعدلات الفائدة الفعلية وحقوق المستهلك في إطار القانون الوطني ذي الصلة.

كما تعد عدم الإحاطة بالشخص الذي يجري التعامل معه في مجال التجارة الإلكترونية من الأمور التي تضعف العلاقة بين مقدمي خدمات البيع والمستهلكين، مما يزيد من ضعف موقف المستهلكين. ذلك أن الظروف التي تتم فيها المعاملات التجارية الإلكترونية تكون مجالاً يرتفع فيه من يعتمدون إلى التعامل بما ينتهك الأعراف التجارية العادلة التجارية. وبالتالي، فإن ثقة المستهلكين في أسواق السلع الرقمية هي من التحديات الرئيسية المطروحة أمام تطوير التجارة الإلكترونية. وتؤثر

الممارسات التجارية غير العادلة على القرارات التي يتخذها المستهلك بشأن المعاملات الخاصة بالمنتجات وتمنع المستهلكين من اتخاذ خيارات مستنيرة، وتؤدي إلى خداع المستهلكين فيما يتعلق بطبيعة المنتج بتزويدهم بمعلومات كاذبة، واستخدام تقنيات التسويق الحديثة مما يؤدي إلى الخلط بين الأسماء التجارية أو العلامات التجارية المنافسة وإبداء تعليقات كاذبة على المنتج المعني بوصف من يقدمها بأنهم مستهلكون ممن جربوه ونشر استعراضات باسم هؤلاء. ومن الأمثلة في هذا الصدد منصات الحجوزات الفندقية بالاتصال الحاسوبي المباشر. ولدى السعي إلى اكتساب ميزة تنافسية بالمقارنة مع المنافسين الذين يقدمون سلعاً وخدمات أفضل و/أو يبيعون المستهلك سلعاً أرخص قد يُضللّ التجار المستهلكين بالمبالغة في إطراء نوعية منتجاتهم أو بعدم تقديم صورة حقيقية عن خصائص منتجاتهم أو خدماتهم.<sup>7</sup>

### 2.3 حماية المستهلك في مرحلة الشراء

يواجه المستهلكون عدداً من التحديات خلال مرحلة الشراء بعد اتخاذ قرارات شراء منتج ما على الإنترنت. ومن أكثر التحديات شيوعاً في هذه المرحلة شروط التعاقد غير المنصفة، ومأمونية عملية الدفع على الإنترنت وحماية البيانات والخصوصية، بما في ذلك في إطار المعاملات غير النقدية. إن عمليات الدفع على شبكة الإنترنت و بواسطة الهاتف النقال هي عمليات يتولى خلالها العميل دفع ما عليه من رسوم باستخدام الإنترنت والحاسوب أو الأجهزة المحمولة عن طريق حسابه الشخصي الموجود عادة في حساب بنكي، أو البطاقات الائتمانية أو شركة تتولى سداد تكاليف الخدمات. وبالتوازي مع التطورات التكنولوجية، توسع استخدام المستهلكين للأجهزة المحمولة في إطار دفع تكاليف معاملات التجارة الإلكترونية. بيد أن نظم الدفع الإلكترونية واستخدام الأجهزة المحمولة في الدفع من الأمور التي تشكل تحديات بالنسبة للمستهلكين. ذلك أن المستهلكين يتعرضون لمخاطر أمنية عند سداد ما عليهم على الإنترنت. ويمكن لأطراف ثالثة غير مأذون لها الاطلاع على بيانات المستهلك دون علمه وموافقته. ومن المشكلات التي تواجه المستهلكين، الحالات التي يتأخر فيها التجار في دفع الأموال؛ والمدفوعات غير القابلة للإلغاء؛ والتأخر في تأكيد عمليات البيع؛ وإيقاف عمليات الدفع الذي يحدث إما في البنك أو بوابة الدفع أو الشركة التي قد تكون عملية الدفع تمت لصالحها بدون أن يعلم المستهلك المكان الذي احتجز فيه المبلغ المسدد. وبعض

هذه المشكلات قد ينجم عن قلة تطور شبكات الإنترنت. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، هناك 13 في المائة من المستهلكين ممن تضرروا نتيجة تلقيهم فواتير لقاء خدمات قدمتها جهات ثالثة.<sup>8</sup> كما قد يكون المستهلك أكثر عرضة للخطر عندما يقوم بعمليات شراء على الإنترنت عند استخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب، في إطار عمليات الشراء التي تتم عبر الإنترنت، من خلال زيادة في وتيرة جمع المعلومات الشخصية عن المستهلكين التي يتاجر بها مقدمو الخدمات والوسطاء. ولبيانات الشخصية على الإنترنت قيمة بالنسبة إلى المؤسسات التجارية لأنها تساهم في عمليات جمعها للمعلومات عن الأسواق وتيسر تصنيف المستهلكين. ومن التحديات المطروحة المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات الافتقار إلى معرفة كيفية استخدام البيانات المجمعة على شبكة الإنترنت، وتحديد الجهة المسؤولة عن الانتهاكات المتعلقة بالبيانات وتقاسم البيانات بين الأطراف الثالثة والقانون المنطبق والولاية القضائية. والهواجس المتعلقة بالخصوصية من الأمور التي تنتاب كل الناس مهما اختلفت أعمارهم ونوع جنسهم وبلدانهم وشخصياتهم.<sup>9</sup>

وقد لاحظ الباحثون أن التجارة الإلكترونية من الجيل القادم سيديرها وكلاء يتعاملون بالطرق الرقمية بالاستناد إلى خوارزميات رياضية ستتولى أمر اختيار المنتجات و أداء المعاملات. وتشير إحدى هذه الدراسات إلى الوكلاء الرقميين على أنهم مستهلكون يتبعون أساليب تقوم على الحسابات الخوارزمية.<sup>10</sup> وعلى الرغم من المنافع التي يعودون بها فإن المستهلكين الخوارزميين سيفاقمون من تعرض المستهلكين للمخاطر في مجالات مثل الخصوصية والأمن السيبراني. ونظم المستهلكين الخوارزميين نظم قادرة على جمع وتسجيل وتجميع كميات هائلة من البيانات الشخصية التي يمكن الاطلاع عليها من جانب أطراف غير مأذون بها دون موافقة المستهلكين.

### 3.3 حماية المستهلك في مرحلة بعد الشراء

من الشواغل الأخرى التي تنشأ في مرحلة ما بعد إتمام الشراء المسؤولية والترتيبات الخاصة بإعادة السلعة واسترداد قيمتها إذا لم تصل إلى صاحبها أو إذا وصلته وهي في حالة غير مرضية، أو إذا تبين أنها تختلف بشكل ملموس عن السلعة التي طلبها. وفي هذه المرحلة، قد يواجه المستهلك صعوبات في الوصول إلى المورد أو في إيجاد وسيلة للتواصل مع المؤسسة التجارية. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها لحماية المستهلك على شبكة الإنترنت، في هذه المرحلة، إمهاله فترة انتظار بعد شراء المنتج على الإنترنت وتحديد نطاق المسؤولية التي يتحملها المستهلك في السوق الرقمية.

وتعتبر مسألة تسوية المنازعات أيضا من التحديات التي تطرح بشكل متكرر، ولا سيما في مجال التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وتنطوي أنظمة تسوية المنازعات بالوسائل التقليدية على بعض الصعوبات فيما يتعلق بالقانون المطبق والولاية القضائية، و لاسيما في المنازعات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية. وقد أدت هذه التحديات إلى وضع آليات بديلة لتسوية المنازعات، تتيح التوصل، في وقت أقصر وبتكلفة أقل، إلى حل المنازعات التي تنشأ بين المستهلك والتاجر خارج إطار القضاء. وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه الخصائص "نالت إلى حد بعيد من فعالية سبل تسوية المنازعات بالوسائل التقليدية عن طريق اللجوء إلى محاكم الدولة، وغالبا ما أدت، في الممارسة العملية، إلى تعذر استفادة المستهلك الاستفادة التامة منها على الإنترنت"<sup>11</sup>. ففي الأنظمة البديلة لتسوية المنازعات، يستطيع المستهلك أن يتوصل إلى تسوية المنازعات والنزاعات القانونية في إطار ترتيب خاص، دون حاجة إلى التقاضي أمام المحاكم العامة. وعندما تنفذ هذه الإجراءات على الإنترنت تعرف بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. ويمكن أن تتخذ الإجراءات البديلة لتسوية المنازعات أشكالا وتسميات مختلفة، من قبيل الوساطة والتحكيم والمصالحة. والوساطة والتحكيم هما الإجراءات الأكثر انتشاراً من بين الإجراءات البديلة لتسوية المنازعات. وفي الوساطة، يتولى طرف ثالث أو وسيط محايد مساعدة الأطراف على تسوية المشكلة من خلال تيسير الحوار. أما التحكيم فإنه يكتسي طابعاً رسمياً أقل من المحاكم لكنه يشمل عقد جلسات استماع ويتطلب تقديم الأدلة. وخلافاً لدور الوسيط، يتخذ المحكم القرار أو يصدر الحكم حال تقديم الدعوى. وقد يكون هذا القرار ملزماً قانوناً.<sup>12</sup>

كما يعد نيل ثقة المستهلك أمراً أساسياً في معاملات التجارة الإلكترونية، خاصة العابرة للحدود، بين مستهلكين ومؤسسات تجارية يخضعون لنظم قضائية مختلفة ولذلك فهي تضع المستهلك أمام تحديات خاصة من أهمها:<sup>13</sup>

- التعامل مع علامات تجارية ولغة غير معروفة؛
- عدم التأكد من استلام منتج يستوفي المواصفات التي قدمت أو الشروط المبينة في الطلب.
- تكاليف مخفية، تشمل التكاليف المتصلة بالرسوم الجمركية وتحويل العملة فضلاً عن تكاليف الشحن أو التوصيل؛
- مطابقة المنتجات للمعايير المحلية؛

- الغموض الذي يكتنف نوع الحماية المكفولة في إطار الولاية القضائية التي يخضع لها البائع وسبيل الانتصاف المتاح في حال نشوب منازعة وإنفاذ قرار التعويض المحكوم به للمستهلك.

#### 4. الاستجابة لحماية المستهلكين في التجارة الإلكترونية خلال الجائحة

تسعى حماية المستهلك إلى معالجة الاختلالات في التوازن بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين في جميع أشكال التجارة. ونظراً لطبيعة الإنترنت، حيث يمكن بسهولة إخفاء المعلومات المهمة عن البائعين (مثل الهوية والموقع والمصادقية)، تزداد حدة هذه الاختلالات في حالة التجارة الإلكترونية. فالمستهلكون يكونون أشد عرضة على الإنترنت لأنشطة الخداع والغش، وقد فاقمت جائحة كوفيد من هذا الوضع.

هنا يبرز دور قوانين حماية المستهلك التي يجب أن تساعد مؤسسات الأعمال التي تمارس نشاطاً تجارياً إلكترونياً على توضيح شروط ممارسة الأعمال على الإنترنت في إطار ولاية قضائية معينة. و عليه، يمكن للقوانين والسياسات والأنظمة المتعلقة بالمستهلكين أن تبين حقوق المستهلكين وممارسات الأعمال المتوقعة على الإنترنت، وتحدّ من السلوك التجاري القائم على الغش والتضليل، وتساعد مؤسسات الأعمال على وضع لوائح للتنظيم الذاتي. وبالرغم من الاستجابة المختلفة لدول العالم و تدخلها لحماية المستهلكين خلال الجائحة، إلا أنه يمكن التركيز على بعض التجارب الوطنية المتعلقة بمحاربة الغش والتضليل، وكذا تسوية المنازعات وإنفاذ القانون.

#### 1.4 الاستجابة المتعلقة بتوفير وشفافية المعلومات حول المنتجات المسوقة رقمياً:

زادت المنصات الرقمية من قوتها السوقية زيادة كبيرة وانتشرت الإعلانات الكاذبة والخادعة من خلال هذه المنصات بسرعة عقب بداية الجائحة في عام 2020 ، مما تسبب في أضرار مالية ومادية للمستهلكين. ويمكن أن تؤدي العلاجات المزعومة أو الكاذبة إلى ضرر خطير أو مخاطر صحية. ونسقت المفوضية الأوروبية عملية تمهيط للمواقع الشبكية بهدف الكشف عن الادعاءات أو المنتجات الكاذبة في سياق الجائحة، وفي هذا الصدد، أزالّت المنصات ملايين الإعلانات المضللة أو قوائم المنتجات أو حجبتها؛ فعلى سبيل المثال، حجبت شركة غوغل أو أزالّت أكثر من 80 مليون إعلان متعلق بفيروس كورونا على مستوى العالم، وحجبت شركة إيباي أو أزالّت من سوقها العالمية أكثر من 17 مليون قائمة انتهكت قواعد المفوضية الأوروبية لحماية المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت المفوضية الأوروبية برنامجاً لرصد الإجراءات التي تتخذها المنصات للحد من

انتشار المعلومات المضللة المتصلة بالجائحة، وفي هذا الصدد، ذكرت شركة تويتر أن 2631 تغريدة مروّجة انتهكت سياسات المنصة بشأن الجائحة في الفترة من 1 إلى 30 سبتمبر 2020، حيث كشفت الأنظمة الآلية عن حوالي 93 في المائة من المحتوى المسبب للانتهاك وخضع ما يقرب من 7 في المائة للمراجعة البشرية ورُفض بسبب انتهاكه للسياسات<sup>14</sup>.

من التجارب التي يمكن ذكرها في إطار الاستجابة لحماية المستهلكين على الصعيد الرقمي في ظل جائحة كوفيد على المستوى الوطني، ووافقت البرازيل على مبدأين توجهميين في عام 2020 يهدفان إلى بناء ثقافة ممارسات تجارية جيدة في السوق الرقمية: تُشجّع المنصات الإلكترونية على فرض قدر أكبر من السيطرة على تسجيل مستخدمي الأعمال التجارية وتعليق أولئك الذين يتبين بيعهم لمنتجات غير مشروعة؛ ومن المتوقع أن تعتمد المنصات الإلكترونية تدابير لتحديد ومنع وجود منتجات غير مشروعة. واجتمعت حكومة جامايكا مع مصنعي وموزعي المنتجات المضادة للفيروسات و/أو المطهرة لضمان زيادة إنتاجها لتلبية طلب المستهلكين ووقف التسعير المفرط. وفي نيجيريا، بعد تحذير وجهته اللجنة الاتحادية للمنافسة وحماية المستهلك إلى البائعين المتورطين في التلاعب بالأسعار، شطب مشغل رائد للسوق على الإنترنت طوعاً من منصته 390 منتجاً من منتجات 168 بائعاً لأقنعة الوجه ومطهر اليدين وفي بيرو، أطلق المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية أول جائزة للمستهلكين تعترف بالشركات ذات الممارسات الجيدة التي تحابي المستهلكين أثناء الجائحة. وفي سيشيل، عقدت لجنة التجارة العادلة اجتماعات مع رابطة تجار التجزئة لإشراكهم في معالجة مختلف الشكاوى في قطاع التجزئة. وفي الولايات المتحدة، أنشأت لجنة التجارة الاتحادية الموقع الشبكي المخصص لإرشاد الشركات خلال فيروس كورونا لتزويد الشركات بإرشادات الامتثال والمشورة بشأن الحماية من عمليات الاحتيال التي تستهدف الشركات، وأنشأت، مع جهات تنظيمية قطاعية أخرى، أداة لمطوري تطبيقات الهاتف المحمول ذات الصلة بالصحة مصممة لمساعدة المطورين على فهم القوانين واللوائح الاتحادية التي قد تنطبق على تطبيقاتهم. وحث مجلس المستهلك في هونغ كونغ (الصين) الشركات على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية وسط الجائحة والحفاظ على الأسعار عند مستوى معقول<sup>15</sup>.

#### 2.4 الاستجابة المتعلقة بتسوية المنازعات وإنفاذ القانون:

تفاوت تدخل الدول خلال الجائحة لحماية المستهلكين، فقد أنشأت كل من اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك وهيئة المنافسة والأسواق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فرقة عمل معنية بجائحة كوفيد-19 لرصد الممارسات التجارية غير العادلة وتحديدها واتخاذ تدابير ضدها. وفي البرازيل، أنشأ المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي خمس لجان تقنية مؤقتة للتصدي للجائحة في المجالات التالية: المعاملات المالية؛ وخدمة الزبائن؛ والسبل البديلة لتسوية المنازعات؛ والأسعار التعسفية المزعومة؛ وتحليل الإطار التنظيمي في البرازيل للاستجابة لاحتياجات المستهلكين. وفي كولومبيا، أصدرت هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة أمراً إلى ثلاثة مشغلين على الإنترنت بإزالة إعلانات مرتبطة بمصطلحي فيروس كورونا وكوفيد-19 اللذين يمكن أن يضللا المستهلكين؛ وأزال المشغلون 2861 إعلاناً. وأجرت هيئة المنافسة الهنغارية فحصاً، أو مسحاً، لتجار تجزئة على الإنترنت يعرضون منتجات وأقنعة للوجه معلناً عنها كمنتجات مضادة للفيروسات، واتخذت تدبيراً مؤقتاً لوقف الإعلان عن مستحضرات التجميل على أنها تعالج كوفيد-19. وأشعرت وكالة شؤون المستهلك اليابانية المستهلكين والشركات بأنه لم يتم التأكد من وجود أي أغذية لمنع أو علاج كوفيد-19. وفي بيرو، بدأ المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في ديسمبر 2020 إجراءات جزائية إدارية ضد 10 موردين بسبب إعلانات مضللة تفيد بأن منتجاتهم توفر علاجاً لجائحة كوفيد-19. وحققت لجنة التجارة العادلة في جمهورية كوريا في الإعلانات الكاذبة على الإنترنت بشأن المنتجات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مثل أجهزة تنقية الهواء ومرطبات الهواء، وسارعت الشركات إلى حذف أو تنقيح هذه الإعلانات. وفي الولايات المتحدة، حتى نوفمبر 2020، أرسلت لجنة التجارة الفيدرالية رسائل تحذر لأكثر من 330 مسوقاً للتوقف عن ترويج ادعاءات غير مدعومة بأدلة بأن منتجاتهم وعلاجاتهم يمكن أن تمنع أو تعالج بفعالية جائحة كوفيد-19، وفي ديسمبر 2020، أعلنت حملة وطنية على عمليات الاحتيال التي استهدفت المستهلكين بوعود كاذبة للدخل والاستقلال المالي. ووفقاً للنتائج المستخلصة من استبيان صدر في أكتوبر 2020 عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدابير المالية لحماية المستهلك أثناء الجائحة، يقوم 96 في المائة من المجيبين من 89 منظمة في 64 دولة، بما في ذلك عدة بلدان غير أعضاء، بمراقبة المخاطر التي يواجهها المستهلكون المليون نتيجة الجائحة،

وقد اكتشف حوالي نصف المجيبين عمليات احتيال متصلة بالجائحة و/أو أصدرت تحذيرات بشأنها.<sup>16</sup>

### 5. العمل المستقبلي والمجالات التي تتطلب التركيز

ستبقى وكالات حماية المستهلك وكذا سلطان إنفاذ القانون تواجه تحديات يثيرها و/أو يعززها سياق الجائحة. ويمكن تحديد عدة مجالات رئيسية من مجالات الاهتمام التي تتطلب الاستجابة لها. يقع على رأسها تهيئة بيئة قانونية مناسبة وداعمة تشجع الثقة على الإنترنت وتضمن التعاملات الإلكترونية الآمنة بين المشاريع التجارية والمستهلكين والسلطات العامة. ولتحقيق هذا الهدف يتطلب على مختلف الدول أن توفر القوانين ذات الصلة في أربعة مجالات قانونية أساسية لتعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية، هي قوانين المعاملات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وحماية الخصوصية والبيانات، ومكافحة الجريمة الإلكترونية.

### 1.5 تعزيز قوانين المعاملات الإلكترونية

من الشروط المسبقة لإجراء المعاملات التجارية على الإنترنت، بما في ذلك المدفوعات الإلكترونية، وجود تكافؤ قانوني بين أشكال التبادل الورقية والإلكترونية، وهذا هو هدف قوانين المعاملات الإلكترونية. لذا على القوانين النموذجية للمعاملات الإلكترونية في العقود التجارية، أن تدرج عناصر مشتركة في قوانينها المتعلقة بالتعاقد الإلكتروني بما يساعد في تسهيل التجارة الإلكترونية. كالتيقيد بمبادئ الحياد التكنولوجي، وعدم التمييز بين الخطابات الإلكترونية، والتكافؤ الوظيفي. ولكن رغم التقدم المحرز على صعيد اعتماد قوانين المعاملات الإلكترونية، تظل بعض المسائل الرئيسية قائمة. حيث، لا تتناول عدة قوانين للمعاملات الإلكترونية سوى عنصر التوقيع الإلكتروني (التحقق) ولا تتطرق إلى شروط تعاقدية مهمة أخرى، مثل وقت الإرسال والاستلام ومكانهما، والإقرار بالاستلام، وموقع الطرف، واستخدام نُظْم الرسائل الآلية. و بالمثل، يجب أن تتطرق قوانين المعاملات الإلكترونية إلى الجوانب الدولية للتجارة الإلكترونية، مثل اختيار القانون النافذ، وهي واحدة من المسائل المحتملة للنزاع في التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتضمن هذه القوانين أحكاماً بشأن الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية عبر الحدود، و كيفية تنفيذ الأحكام المرتبطة بذلك، إذ إنه يتطلب وجود نظام للاعتراف المتبادل، و يبدو أن وضع هذا النظام عملية شاقة<sup>17</sup>.

## 2.5 حماية المستهلكين على الإنترنت:

من المهم ضمان حماية المتسوقين على الإنترنت في حالي المشتريات محلياً وعبر الحدود. ونظراً لطبيعة الإنترنت، حيث يمكن بسهولة إخفاء المعلومات المهمة عن البائعين (مثل الهوية والموقع والمصدقية)، تزداد حدة هذه الاختلالات في حالة التجارة الإلكترونية. فالمستهلكون يكونون أشد عرضة على الإنترنت لأنشطة الخداع والغش. وبمقدور قوانين حماية المستهلك أن تساعد أيضاً مؤسسات الأعمال التي تمارس نشاطاً تجارياً إلكترونياً على توضيح شروط ممارسة الأعمال على الإنترنت في إطار ولاية قضائية معينة<sup>18</sup>. وعليه، يمكن للقوانين والسياسات والأنظمة المتعلقة بالمستهلكين أن تبين حقوق المستهلكين وممارسات الأعمال المتوقعة على الإنترنت، وتحد من السلوك التجاري القائم على الغش والتضليل، وتساعد مؤسسات الأعمال على وضع لوائح للتنظيم الذاتي.

ويمكن أن تشكل التفاوتات في الطريقة التي يعتمد بها كل بلد الأحكام ذات الصلة عائقاً أمام المعاملات التجارية عبر الحدود. وقد تتصل هذه التفاوتات بحقوق وواجبات المستهلكين ومؤسسات الأعمال، وبالأحكام والشروط التي تُعتبر مقبولة، وصولاً إلى الالتزامات بالإفصاح، وآليات الانتصاف الدولية الفعالة. ويشكل إنفاذ القانون عبر الحدود لحماية المستهلك تحدياً آخر، ويتطلب تعاوناً فعالاً بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية.

## 3.5 قضايا الخصوصية وحماية البيانات:

لتيسير التجارة الإلكترونية، تكتسي نظم حماية البيانات الوطنية المتسقة فيما بينها والمتوافقة على الصعيد الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى في ظل التكنولوجيات الجديدة. و يعتبر إيجاد الثقة على الإنترنت عاملاً بالغ الأهمية لاغتنام الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتمثل معالجة البيانات عنصراً أساسياً لتحقيق هذه الغاية. ففي عالمنا الرقمي الراهن، تشكل البيانات الشخصية مورداً لتحريك كثير من الأنشطة التجارية على الإنترنت. ويمكن أن تثير كيفية استخدام هذه البيانات شواغل متعلقة بالخصوصية وأمن المعلومات. وفي الآونة الأخيرة، أسهمت قضايا بارزة ذات آثار سياسية في إثارة تلك الشواغل على نحو أكثر إلحاحاً. وفي هذه البيئة، يبرز أمن المعلومات بوصفه مصدر قلق متزايد للحكومات والمشاريع التجارية والمستهلكين على السواء.

وتُبرز طفرة الخدمات السحابية في الدول المختلفة، والعدد المتزايد من عمليات اختراق البيانات، الحاجة إلى استجابات سياساتية مناسبة<sup>19</sup>. ومن الممكن أن تتزايد حدة هذه الشواغل نتيجة تحليلات "البيانات الضخمة" التي تهدف إلى فهم سلوك المستهلكين والتأثير فيه من أجل تحقيق الأرباح التجارية. ووفقاً لأحدث البيانات<sup>20</sup>، زاد عدد الحوادث المبلغ عنها في عام 2018 عن 2 100 حادث، كُشف من خلالها عمّا يقدر بـ 822 مليون سجل. و في هذا السياق، كُشف عن 152 مليون اسم وهوية مستهلك وكلمة مرور مشفرة ورقم بطاقة خصم مباشر أو ائتمان، وغيرها من المعلومات المتصلة بطلبات المستهلكين. وكان قطاع الأعمال المستهدف في 53 في المائة من الحوادث، تليه الحكومات (19 في المائة). ونتج ما يقرب من 60 في المائة من الحوادث عن عمليات اختراق للبيانات. ومن حيث الأنماط الجغرافية، كانت الولايات المتحدة أكثر البلدان استهدافاً على الإطلاق، إذ كان نصيبها ما يقرب من نصف الحالات المعروفة. وكان أكثر أنواع البيانات المكشوفة كلمات المرور و الأسماء والبريد الإلكتروني وأسماء المستخدمين.

#### 4.5 مكافحة الجريمة الإلكترونية:

تشكّل الجريمة الإلكترونية مصدر قلق متزايد للبلدان على جميع مستويات التنمية، وتؤثر في كل من المشترين والبائعين. ففي عام 2018، تسببت عمليات الغش على الإنترنت بخسائر تقدر بـ 3.5 بليون دولار من إيرادات الموردين<sup>21</sup>. وفي أوروبا، كانت أشكال الغش الأكثر شيوعاً، التي أبلغت عنها الشبكة الأوروبية لمراكز حماية المستهلك، تتعلق بالمواقع الشبكية الاحتيالية وبيع السيارات المستعملة على الإنترنت والسلع المزيفة. ومن القواسم المشتركة بين أشكال الغش هذه، إغراء المستهلكين عن طريق الإعلان عن سلع زهيدة الثمن أو مجانية، وأما أسلوب الدفع المفضل للمحتالين فهو التحويلات المالية. و قد زادت قيمة المبالغ المرتبطة بالغش زيادة كبيرة في البلدان النامية. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تصل مبالغ حالات الغش في التجارة الإلكترونية إلى ما مجموعه 430 مليون دولار، بينما كلفت الجريمة الإلكترونية في أفريقيا الاقتصاد الكيني والنيجيري والجنوب أفريقي ما يقدر بـ 36 مليون دولار، و 200 مليون دولار، و 573 مليون دولار، على التوالي وفق بيانات سنة 2018<sup>22</sup>.

وتسلط هذه الحوادث الضوء على التحديات التي تواجه المستهلكين على الإنترنت. وفي حين أن بعض الجرائم المرتكبة على الإنترنت تُرتكب منذ سنوات عديدة، فإن استخدامها اتسع بسرعة من

حيث عدد الحوادث والنطاق الجغرافي. إذ يمكن لمجرم أن يرتكب جرائم إلكترونية ضد عدة أشخاص في بلدان كثيرة حتى من دون أن يغادر منزله. فعلى سبيل المثال، يمكن لمجرمي الفضاء الإلكتروني تحويل اتصالاتهم عن طريق شركات الهاتف المحلية، ومزودي خدمة الاتصالات الخارجية، ومقدمي خدمات الإنترنت، والشبكات اللاسلكية وعبر الساتل، ويمكنهم أن يمرّوا من خلال حواسيب مختلفة في بلدان متعددة قبل الهجوم على نظام معيّن. ويمكن حفظ الأدلة في حاسوب في بلد غير البلد الذي ارتكب فيه العمل الإجرامي.

وتستهدف الجرائم الإلكترونية الحواسيب المحمولة والألواح الإلكترونية والهواتف المحمولة والشبكات بأكملها. وتفيد بعض التقارير بأن من بين جميع فئات التجار، يتكبّد التجار عبر الهواتف المحمولة الخسائر الأكبر كنسبة مئوية من الإيرادات نتيجة عمليات الغش وتواجه هذا التحدي البلدان النامية بصفة خاصة، حيث تستخدم الهواتف المحمولة أداة رئيسية للتجارة الإلكترونية والدفعات ذات الصلة<sup>23</sup>. وعلاوة على ذلك، يستخدم مجرمو الفضاء الإلكتروني البلدان النامية على نحو متزايد لأسباب منها - في المقام الأول - تراخي السلطات في إنفاذ القانون. وبحسب إحدى الدراسات، فإن المواقع الرئيسية الخمسة للجرائم الإلكترونية هي أولاً الاتحاد الروسي، تليه الصين والبرازيل ونيجيريا وفيتنام<sup>24</sup>.

## 6. خاتمة:

يثير البيع والشراء عبر الإنترنت تحديات عديدة بالنسبة للمستهلكين والحكومات. وقد فاقم ظهور وباء كورونا كوفيد 19 من هذه التحديات، وبرزت عدة قضايا اختلفت الاستجابة لها عبر العالم. فحتى في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة معيّنة من التطور القانوني، يمكن أن تشكّل الآثار المختلفة للجائحة و كيفية الاستجابة لها قانونيا تحديا أمام التجارة الإلكترونية. ورغم إحراز تقدّم كبير في اعتماد القوانين، وإلى حد ما في المواءمة القانونية في دول كثيرة، لا يزال يتعيّن مواءمة القوانين مع الصكوك القانونية الدولية الرئيسية بطريقة تعزز التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، على عدة حكومات، لاسيما في البلدان النامية، اعتماد قوانين أساسية في المجالات التي تفتقر إلى هذه القوانين. و لدى القيام بذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تنسّق بين الأطراف المكلفة بالتشريعات المختلفة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، من أجل اعتماد مبادئ رئيسية مشتركة من شأنها تيسير تقديم جميع هذه الخدمات.

و بالنظر إلى التدابير والقرارات والإجراءات المتعلقة بحماية المستهلك التي اتخذت في جميع أنحاء العالم في عام 2020، استجابت وكالات حماية المستهلك بسرعة وعلى النحو المناسب للأزمات غير المسبوقة التي سببتها الجائحة. غير أن بعض المجالات التي تثير القلق تتطلب مواصلة الاهتمام، خاصة تعزيز حماية المستهلك في الأسواق الرقمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمستهلكين الضعفاء والمحرومين؛ وتحسين التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون.

وتتعلق أحد أهم التوصيات التي يمكن أن نوردتها بمسائل مختارة تؤثر حالياً في التطورات على صعيد حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية، مع إيلاء اعتبار خاص لما يمكن أن تستفيد منه الجزائر، بما يفتح الباب مستقبلاً لمناقشة طرق تنفيذ تلك التوصيات، وكيفية دعم تنسيق جهود الجزائر على إعداد قوانين حماية المستهلك في الفضاء الإلكتروني وإنفاذها. و تتضمن أهم التوصيات في هذا الإطار فيما يلي:

- تعميم سياسات حماية المستهلك لتشمل كل القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، و موازنة تشريعات حماية المستهلك مع تشريعات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تعزيز ثقة المستهلكين بالتجارة الإلكترونية.
- تعميم قوانين حماية البيانات ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني على الصعيد الوطني. لضمان الأمان والثقة في استخدام الإنترنت.
- ينبغي للدول أن تعزز سياسات حماية المستهلك في السوق الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على المستهلكين الضعفاء، نظراً إلى الدروس المستفادة بعد مرور عام واحد على بداية انتشار جائحة كوفيد 19.
- تطوير البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية لتعالج قضايا و مسائل تتجاوز المعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات والخصوصية وحماية المستهلك على شبكة الإنترنت، ومنع الجرائم الإلكترونية. ومن الأطر القانونية والتنظيمية الأخرى ذات الصلة ما يشمل حقوق الملكية الفكرية، وقوانين المنافسة ومكافحة الفساد و الضرائب في التجارة الإلكترونية.
- موازنة قوانين التجارة الإلكترونية إقليمياً وعالمياً، بطريقة تُفضي إلى نُظم قانونية وسياسات تجارية متوافقة. كالاقرار قانونياً بالتوقيعات والعقود والأدلة الإلكترونية لا على الصعيد الوطني فحسب، وإنما عندما تكون صادرة أيضاً عن دول و شركاء آخرين.

- تعزيز قدرات وكالات حماية المستهلك وأجهزة القضاء، بحيث يجب تدريبها في مجال قوانين التجارة الإلكترونية. فلا تزال المسائل القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية جديدة نسبياً. ويمكن لعدة منظمات دولية وإقليمية، منها الاتحاد الدولي للاتصالات، الأونسيتال والاتحاد الأوروبي، أن تقدّم المساعدة في مختلف المجالات القانونية.

## 7. قائمة المراجع

- <sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2020، *التجارة الإلكترونية إلى المستهلك: مؤثر التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين لعام 2020*، ورفات الأونكتاد الفنية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص:11.
- <sup>2</sup> UNCTAD, 2020, *Global action is needed now to align digitalization and development*, at: (أطلع عليه، ماي 2021) <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1718>
- <sup>3</sup> UNCTAD, 2021, *Consumer law, policy and regulatory actions in response to and in the aftermath of the COVID-19 pandemic*, Intergovernmental Group of Experts on Consumer Protection Law and Policy, Geneva, New York and Geneva, 2021.
- <sup>4</sup> متاحة على موقع مؤسسة E-marketer:
- [www.eMarketer.com](http://www.eMarketer.com) (الإطلاع ماي 2020)
- <sup>5</sup> المرجع السابق.
- <sup>6</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2018، *مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك (بصيغتها الموسعة في عام 1999)*. الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص:98.
- <sup>7</sup> المرجع السابق، ص:102.
- <sup>8</sup> نفس المرجع، ص:103.
- <sup>9</sup> UNCTAD, 2007, *Consumer protection in electronic commerce, Intergovernmental Group of Experts on Consumer Protection Law and Policy*, Geneva, 3–4 July 2017, New York and Geneva., P:6.
- <sup>10</sup> UNCTAD, *Information Economy Report 2015: Unlocking the Potential of E-commerce for Developing Countries*, United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.1, New York and Geneva, 2015.P:32.
- <sup>11</sup> UNCTAD, *Consumer protection in electronic commerce*, OP CIT.P:8.
- <sup>12</sup> OECD, 2016, *Recommendation 167 for the OECD council concerning guidelines for consumer protection in the context of electronic commerce*. OECD. Paris. Available at: <http://acts.oecd.org/Instruments/ShowInstrumentView.aspx?InstrumentID=183&InstrumentPID=179&Lang=en&Book> (أطلع عليه، ماي 2021).
- <sup>13</sup> LexisNexis, 2013, *True cost of fraud 2013 study: Manage retail fraud*. Available at: <http://www.lexisnexis.com/risk/insights/2013-true-cost-fraud.aspx> (الإطلاع ماي 2021)
- <sup>14</sup> UNCTAD, 2021, *Consumer law, policy and regulatory actions in response to and in the aftermath of the COVID-19 pandemic*, OP CIT, P:11.
- <sup>15</sup> Ibid,P:13.

<sup>16</sup> Ibid, P:15.

<sup>17</sup> Castellani L, 2010, *The United Nations electronic communications convention: Policy goals and potential benefits*. Korean Journal of International Trade and Business Law. 19(1), Seoul.,P:1–16.

<sup>18</sup> Ibid ,P:7.

<sup>19</sup> The Guardian, *The 2018 article series, The Cambridge Analytica files*, published by The Guardian, on :

<https://www.theguardian.com/news/series/cambridge-analytica-files> (الإطلاع ماي 2021)

<sup>20</sup> Risk Based Security, 2018, Data breach quickview: An executive's guide to 2018 data breach trends. Available at:

<https://www.riskbasedsecurity.com/reports/2018-DataBreachQuickView.pdf> (الإطلاع ماي 2021).

<sup>21</sup> CyberSource, 2018, online fraud report. Available on :

[http://www.cybersource.com/resources/collateral/Resource\\_Center/whitepapers\\_and\\_reports/CyberSource\\_2018\\_Online\\_Fraud\\_Report.pdf](http://www.cybersource.com/resources/collateral/Resource_Center/whitepapers_and_reports/CyberSource_2018_Online_Fraud_Report.pdf) (الإطلاع ماي 2021)

<sup>22</sup> International Data Group Connect, 2018, *Africa 2018: Cyber-crime, hacking and malware*. White paper available from

[www.idgconnect.com/view\\_abstract/11401/africa-2018-cyber-crime-hacking-malware](http://www.idgconnect.com/view_abstract/11401/africa-2018-cyber-crime-hacking-malware) (الإطلاع ماي 2021)

<sup>23</sup> LexisNexis, 2013, *True cost of fraud 2013 study: Manage retail fraud*. Available at:

<http://www.lexisnexis.com/risk/insights/2013-true-cost-fraud.aspx> (الإطلاع ماي 2021)

<sup>24</sup> Time, 2014, *The world's top 5 cybercrime hotspots*. 7 August. Available at [http://time.com/3087768/the-worlds-5-cybercrime-](http://time.com/3087768/the-worlds-5-cybercrime-hotspots/)

[hotspots/](http://time.com/3087768/the-worlds-5-cybercrime-hotspots/) (الإطلاع ماي 2021)

واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل أزمة كورونا.

**.The reality of the digital economy in Algeria in light of the Corona crisis**

د/ كنييدة زليخة<sup>1</sup>، د/قاجة أمينة<sup>2</sup>

**Dr/ KENIDA Zoulikha<sup>1</sup>, Dr/ KAJA amina<sup>2</sup>**

<sup>1</sup> المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف(ميلة)، الجزائر، z.kenida@centre-univ-mila.dz

<sup>2</sup> جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، aminakadja@gmail.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الرقمي ومؤشراته في الجزائر في ظل أزمة كورونا -كوفيد 19، من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتحليل مختلف الإجراءات المتخذة لمواجهة، ولقد توصلنا إلى أن لفيروس كورونا تأثير ايجابي على الاقتصاد الجزائري، حيث تحسنت العديد من مكوناته على غرار التجارة الالكترونية والتعليم الرقمي، ورغم هذه التأثيرات الايجابية إلا أن الجزائر تعتبر متأخرة في مجال الرقمنة وهو ما يفرض عليها العمل بجد في تحسين البنية التحتية وتوفير الأمن الالكتروني لرقمنة شاملة ومتطورة لمختلف قطاعات الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: فيروس كورونا، اقتصاد رقمي، الجزائر.

**Abstract:** This study aims to analyze the reality of the digital economy and its indicators in light of the Corona crisis - Covid 19 - and the impact of this latter on the digital economy in Algeria. By . By analyzing the indicators of the digital economy and analyzing the various measures taken to confront Covid 19 in Algeria, we have concluded that Corona has a positive impact on the digital economy, as many of its components have improved, such as e-commerce and digital education However, despite these positive effects, Algeria is lagging behind in the field of digitization, which forces it to work diligently in improving the infrastructure and providing electronic security for a comprehensive and advanced digitization of various sectors of the economy.

**Keywords:** Corona; Digital Economy ; Algeria.

## 1.مقدمة:

في ظل انتشار فيروس كورونا وتأثيرها في مختلف مجالات الحياة، وبسبب زيادة انتشاره وسرعة انتقاله، فقد اتجهت العديد من الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحد منه، والجزائر على غرار دول العالم فقد قامت بدورها بوضع مجموعة من التدابير للتصدي لفيروس كوفيد 19، حيث لجأت في بادئ الأمر إلى الغلق وتوقيف العديد من النشاطات، مما أثر سلبا على العديد من الأنشطة مثل التعليم والصحة كما زاد من الانخفاض في مستويات النمو والدخل الإجمالي الناجمة عن الأزمة البترولية السابقة، وهذا ما جعل من التعايش مع الفيروس ضرورة حتمية، وكبافي دول العالم فقد لجأت الجزائر إلى الرقمنة كحل أساسي للتخفيف من آثار الفيروس، وفي ظل ضعف البنية التحتية للرقمنة في الجزائر وضعف الإمكانيات تطرح الإشكالية التالية:

كيف أثر فيروس كورونا في تحسين مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:
  - تحليل انتشار فيروس كورونا في الجزائر.
  - تحليل واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر خلال سنة 2020.
  - إبراز الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا وتأثيرها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
- أهمية الدراسة: يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، حيث يعتبر فيروس كورونا من بين أخطر الفيروسات التي مست البشرية والتي تستوجب دراسات عميقة ومتنوعة، وباعتبار أن الرقمنة أهم حل تم اعتماده في أغلبية الدول عبر العالم فقد استوجب الوقوف عليها وتحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر وآليات استخدامه في الحد من فيروس كورونا.
- تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:
  - 1- مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي وواقع مؤشرات في الجزائر.
  - 2- مفاهيم عامة حول فيروس كورونا covid 19 وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري.
  - 3- الإجراءات الرقمية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي وواقع مؤشراتته في الجزائر: يمكن توضيح مفهوم الاقتصاد الرقمي وواقع مؤشراتته في الجزائر وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على النحو التالي:

1.2. مفهوم الاقتصاد الرقمي: يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك: "الاقتصاد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية - الانترنت- وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة أسلوب أداء الأعمال". (قاسم، 2017، صفحة 34)  
وعرف أيضا أنه ذلك: "الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويعتمد على التفاعل والتكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما". (معهد التخطيط القومي، 2019، صفحة 3).

2.2. مؤشرات الاقتصاد الرقمي وواقعها في الجزائر: تطورت مؤشرات الاقتصاد الرقمي بتطوره، وأهم المؤشرات الجديدة له تتمثل في:

أ- البنية التحتية للاتصالات: يعكس هذا المؤشر مدى توافر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقدرة الأفراد للوصول إليها وبتكلفة أقل (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020، صفحة 33)، ويشمل هذا المؤشر العديد من الأبعاد في حسابه على غرار البنية التحتية للاتصالات، مثل اشتراكات الهاتف النقال والثابت، بالإضافة إلى أداء الخدمة اللوجيستية، والجدول الموالي يوضح واقع مؤشر البنية التحتية في الجزائر خلال العام 2020.

الجدول رقم (01): واقع مؤشر البنية التحتية في الجزائر للعام 2020 وفقا لمؤشر الاقتصاد

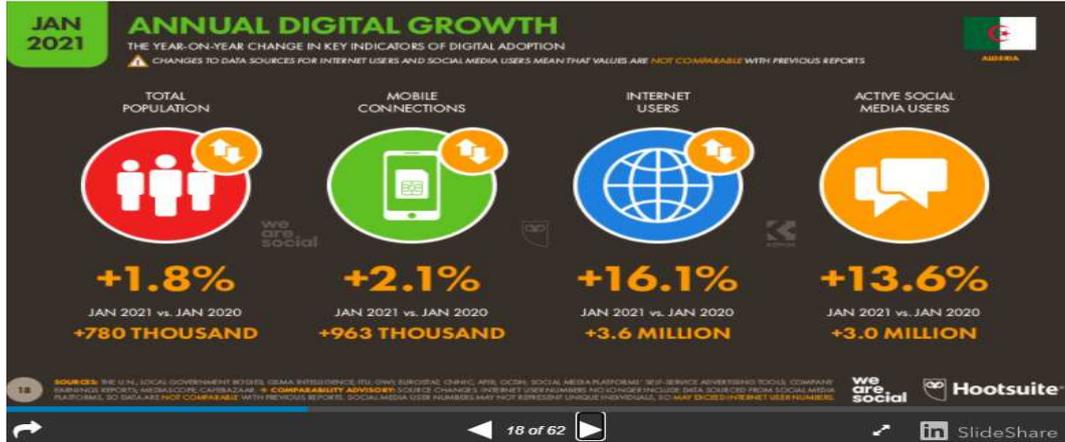
الرقمي العربي.

| القيمة | مؤشر البنية التحتية                   |
|--------|---------------------------------------|
| 57,27  | 1. البنية التحتية للاتصالات           |
| 89,69  | -اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 نسمة |
| 49,04  | -نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت |
| 22,93  | -اشتراكات الهاتف السلكي               |
| 67,41  | -الهاتف المحمول النشط لكل 100 نسمة    |
| 18     | 2. أداء الخدمة اللوجيستية             |
| 37,63  | قيمة المؤشر                           |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاقتصاد الرقمي العربي، متاح على الرابط التالي:  
<https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf>، تاريخ الزيارة 2021/05/12، ص: 130.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة مؤشر البنية التحتية ضعيف نوعا ما حيث قدر بـ 37.63 نقطة، بالمقارنة مع القيمة المثلى المقدرة بـ 100 نقطة نجد أن الجزائر لا تزال تفتقر لبنية تحية تساهم في التطبيق الفعال للاقتصاد الرقمي، خاصة إذا قارناها ببعض الدول العربية على غرار الإمارات العربية المتحدة أين بلغت قيمة هذا المؤشر 94.06 نقطة، ويرجع هذا الضعف أساسا إلى ضعف توزيع الانترنت حيث لازالت تفتقر العديد من المناطق للتغطية بالشبكة بالإضافة إلى شبكة الاتصال، بالإضافة إلى ضعف تدفقها حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة عربيا في قوة تدفق الانترنت، وهو ما يعكسه ضعف مؤشر الخدمات اللوجيستية<sup>1</sup>، أين قدر بـ 18 نقطة وهو معدل ضعيف جدا، كما ساهم أيضا ضعف استخدام الهاتف السلكي في قيمة هذا المؤشر، ورغم أهمية البنية التحتية إلا أن الجزائر شهد معدل نمو ضعيف في مكونات هذا المؤشر والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): معدل نمو مؤشرات البنية التحتية في الجزائر 2020-2021.



المصدر: التقرير السنوي للاقتصاد الرقمي في الجزائر، متاحا على الرابط التالي:

<https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria>، تاريخ الزيارة 2021/05/02، ص: 18.

وما يلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الزيادة ضعيفة سواء في استخدام الهواتف النقالة أو الانترنت، وهو ما يعكس ضعف البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر.

ب- مؤشر الابتكار: يعتمد في حساب هذا المؤشر على مؤشرين فرعيين وهما مدخلات الابتكار ومخرجاته، وبالنسبة لمؤشر الابتكار حسب الاقتصاد الرقمي العربي فيعتمد أساسا على خمسة مؤشرات أساسية، تعكس في مجملها القدرة على الابتكار والتي تعد أهم مكونات الاقتصاد الرقمي، وبالنسبة للجزائر فيظهر واقع بعد الابتكار لسنة 2020 في الجدول الموالي.

الجدول رقم(02): بعد الابتكار للجزائر للعام 2020 وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

| القيمة | مؤشر الابتكار  |
|--------|--|
| 73,3   | المنشورات العلمية  |
| 0,5    | عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة                       |
| 17,8   | الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي |
| 9,8    | بروز مؤسسات البحث  |
| 28,82  | قيمة المؤشر  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

حسب الجدول السابق فان الجزائر تعتبر ضعيفة من حيث مؤشر الابتكار، حيث بلغت قيمة المؤشر 28.82 نقطة وهي قيمة ضعيفة جدا، وهذا انعكاسا لضعف تمويل المشاريع الابتكارية، بالإضافة إلى النقص الحاد في براءات الاختراع حيث حصلت على 0.5 نقطة وهي قيمة شبه منعدمة، وبالنسبة للترتيب الخاص بالابتكار العالمي فقد حصل الجزائر على المرتبة 121 عالميا والمرتبة 12 عربيا<sup>2</sup>، وهي مراتب متأخرة، وحسب التقرير السنوي لليونيسكو للبحث العلمي فقد احتلت الجزائر المرتبة 11 عربيا من حيث الإنفاق على البحث العلمي حيث قدر هذا الإنفاق بـ 241 مليون، وهي قيمة منخفضة مقارنة بباقي الدول العربية على غرار السعودية التي فاق الإنفاق فيها على البحث العلمي 12 مليار دولار في نفس السنة.<sup>3</sup>

ج/المعرفة والتكنولوجيا: ويشمل هذا المؤشر أربعة أبعاد أساسية، بالنسبة للجزائر فيوضح الجدول الموالي واقع هذا المؤشر، وما يجب الإشارة إليه أن بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء نموذج مؤسسي يعتبر أحد أهم الأبعاد المكونة له لكن نظرا لعدم القدرة على الحصول على بياناته فلم يتم اعتماده في حساب هذا المؤشر، والجدول الموالي يبين واقع المؤشر في الجزائر للعام 2020.

الجدول رقم(04): و اقع مؤشر المعرفة والتكنولوجيا في الجزائر لسنة 2020 وفقا للاقتصاد الرقمي العربي.

| القيمة | مؤشر المعرفة والتكنولوجيا   |
|--------|---|
| 0,7    | شهادات الجودة ISO مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي.            |
| 0,3    | صادرات خدمات التكنولوجيا المعلومات والاتصال من إجمالي التجارة.      |
| 0      | إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول/مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي. |
| 10,58  | قيمة المؤشر   |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المؤشر العربي 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

يلاحظ من الجدول السابق ضعف مؤشر المعرفة والتكنولوجيا في الجزائر حيث قدرت قيمة هذا المؤشر بـ 10.58 وهي نسبة منخفضة جدا، وهذا انعكاسا للبعد المكونة لهذا المؤشر، على غرار صادرات خدمات التكنولوجيا من إجمالي التجارة الخارجية، حيث قدرت بـ 0.3٪، ورغم أن هذه النسبة منخفضة إلا أنها سجلت زيادة قدرها 2.7٪ منذ 2017، والجدير بالذكر أن الجزائر لم تعرف هذا النوع من الصادرات حتى سنة 2016 أين قدرت نسبتها بـ 0.02٪ من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس تأخرا في الابتكار التكنولوجي.<sup>4</sup>

ت- المؤسسات: ويشمل هذا المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسية والعديد من الأبعاد الفرعية، وهو تعكس آليات الحوكمة الفعالة للتكامل التكنولوجي مع أصحاب المصالح، بالإضافة إلى الثقة الرقمية، وبالنسبة للجزائر فيعكس الجدول الموالي واقع مؤشر المؤسسات لسنة 2020.

الجدول رقم(05): و اقع مؤشر المؤسسات في الجزائر لسنة 2020 وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

| القيمة | مؤشر المؤسسات     |
|--------|-------------------|
| 41,5   | البيئة السياسية.  |
| 16,65  | البيئة التنظيمية. |
| 35,77  | الثقة والأمن.     |
| 31,31  | قيمة المؤشر       |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

بالنسبة لمؤشر المؤسسات فيعتبر ضعيف حيث قدرت قيمته ب 31.31 وقد احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة من حيث الأمن الإلكتروني سنة 2020 حسب تقرير صدر عن مؤسسة Comparitech المتخصصة في البرمجة الأمن السيبراني، كما تفتقر الجزائر للتنظيمات القانونية المنظمة للعمل الإلكتروني، بالإضافة إلى ضعف استخدام التكنولوجيا في العديد من القطاعات. ويمكن إظهار ترتيب الاقتصاد الجزائري من حيث الرقمنة حسب خمسة مؤشرات رئيسية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر حسب بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي عربيا سنة 2020.

| الأبعاد الإستراتيجية | الأبعاد الرقمية | الابتكار الرقمي | الحكومة الإلكترونية | الأعمال الرقمية | المواطن الرقمي |
|----------------------|-----------------|-----------------|---------------------|-----------------|----------------|
| متوسط الإقليم        | 41,05           | 36,36           | 46,83               | 43,84           | 48,90          |
| ترتيب الجزائر        | 11              | 09              | 12                  | 12              | 10             |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

حسب الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي فان الجزائر تحتل مراتب متوسطة وحسب تقرير المؤشر العربي فان الجزائر تعتبر من بين الدول الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي، والصورة التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): نتائج المؤشر الرقمي العربي 2020.



المصدر: تقرير الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

من خلال الصورة يظهر بأن الجزائر من الدول الواعدة رقميا حيث تعكس مستوى متوسط من الرقمنة، ولها القدرة على تطوير وزيادة استعمالها للتكنولوجيا.

### 3. مفاهيم عامة حول فيروس كورونا covid 19 وتأثيراته على الاقتصاد الجزائري

1.3. تعريف فيروس كورونا: حسب منظمة الصحة العالمية فإن فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراضا تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا فيروس مرض كوفيد 19.<sup>5</sup>

2.3. تعريف مرض كوفيد 19: كوفيد 19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحول كوفيد 19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم<sup>6</sup>، وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد SARS-COV-2 اسما رسميا للفيروس لجديد في فيفري 2020، واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيا بفيروس كورونا الذي يسبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد، وأعلنت منظمة الصحة الدولية أن كوفيد 19 هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد. (نشرية الألكسوا العلمية، جوان 2020، صفحة 16).

3.3. تطور فيروس كورونا في الجزائر: يظهر تطور كوفيد 19 من خلال عدد المرضى المصابين به وعدد الوفيات، والشكل الموالي يظهر ذلك:

### الشكل رقم (03): تطور فيروس كورونا في الجزائر.



المصدر: العربي الجديد، تغطية خاصة لجائحة كورونا فيروس، متاح على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/coronavirus>

يوضح الشكل السابق تطور فيروس كورونا في الجزائر منذ ظهوره في 25 فيفري 2020 إلى نهاية شهر فيفري 2021 حيث يلاحظ ارتفاعا مستمرا في عدد المصابين بهذا الفيروس، حيث كانت نسبة الزيادات ضعيفة في الشهرين الأولين لتعرف ارتفاعا كبيرا خلال الأشهر الموالية، وفي شهر سبتمبر وصل العدد الإجمالي للمصابين ل 46938 مصاب و 1571 وفاة، وهو ما يشكل خسارة في العنصر البشري، ويلاحظ من الشكل أيضا أن أكبر زيادة لعدد المصابين بالكوفيد 19 كانت بين شهر اكتوبر إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2020، ويرجع هذا أساس إلى تخفيف إجراءات الوقاية واستهتار الفرد الجزائري بالإضافة إلى اقتران الفترة بفترة الزكام مما ساعد في سرعة الانتشار، لكن الإجراءات المكثفة والإلزامية التي فرضتها الدولة الجزائرية على غرار إجبارية ارتداء الكمامة وإجراءات الحجر الصحي التي ساهمت في نقص العدوى حيث بلغ عدد المصابين أقل من 200 إصابة في شهر فيفري بعدما فاقت ألف إصابة في شهر ديسمبر.

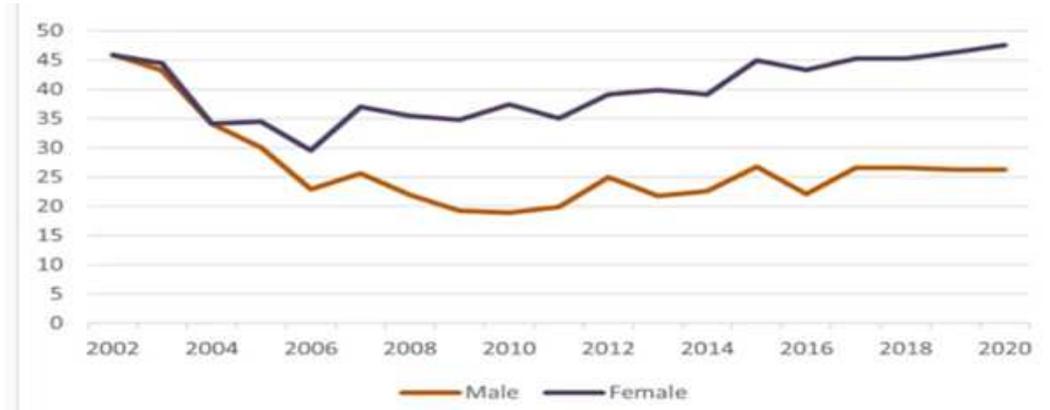
4.3. تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري: إن خطورة فيروس كورونا جعلت له مخلفات ذات طبائع مختلفة حيث مست كل القطاعات، الصحية، الاجتماعية وحتى الاقتصادية، وتعتبر هذه الأخيرة أكثر ضررا في الجزائر، حيث كانت ولا تزال العديد من التداعيات التي خلفتها كورونا على الاقتصاد الجزائري، ويمكن تبيانها من خلال النقاط التالية:

- انخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري: منذ أزمة البترول 2014 والمواطن الجزائري يعاني من انخفاض القدرة الشرائية خاصة في ظل سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة الجزائري، حيث انخفضت إلى حوالي 50٪ في الخمس سنوات الأخيرة، وحسب مؤشر نيمبو<sup>7</sup>، فإن الجزائر تعتبر مع الدول الأخيرة في التصنيف حسب متوسط القدرة المعيشية للأفراد حيث احتلت المرتبة 388 عالميا<sup>8</sup>:

- أثرت أزمة كورونا على احتياطي الصرف في الجزائر: حيث شهد انخفاضا مستمرا خلال الأزمة، حيث وصل الانخفاض إلى حوالي 47 مليار دولار في أوائل سنة 2021 حسب تصريحات رئيس الجمهورية في اللقاء الصحفي الذي أقيم في شهر فيفري من السنة الحالية:

- السياحة: تأثرت السياحة في الجزائر بشكل كبير بكوفيد 19، وهذا راجع للإجراءات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية على غرار غلق الحدود البرية والجوية والبحرية للتنقل من وإلى الخارج، بالإضافة إلى توقيف النقل بين الولايات، وهذا ما أثرت على الإيرادات السياحية الداخلية والخارجية، وهذا ما أدى إلى تراجع الإيرادات السياحية بحوالي 80٪ سنة 2020؛<sup>9</sup>
- خفض الإنفاق العام: بنسبة 30٪، وتأجيل المشروعات الحكومية؛
- البطالة: حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن الجزائر تشهد ارتفاع معدلات البطالة حيث قاربت 15٪ سنة 2020، بعدما كانت 12.3 سنة 2019، وفي متوسط 10 إلى 11٪ في السنوات السابقة<sup>10</sup>، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(04): معدلات البطالة الشباب 15-24 سنة للفترة 2002/2020.



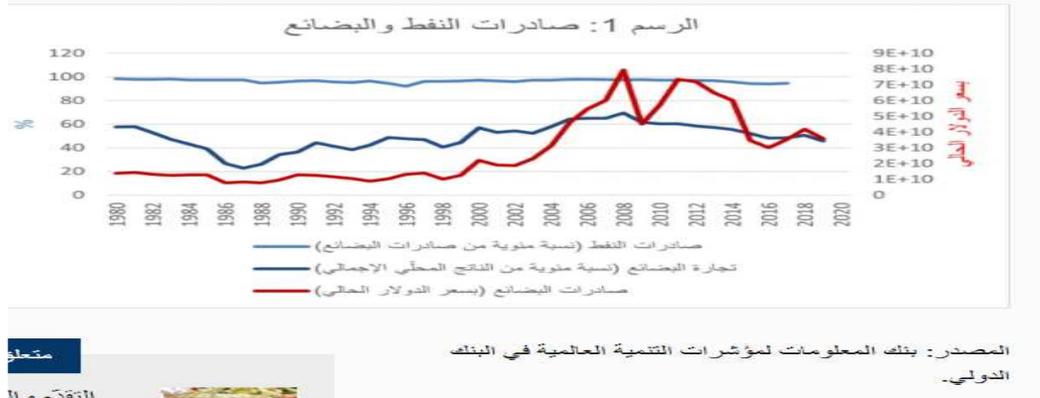
المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي، نقلا من الموقع:

[/https://www.brookings.edu](https://www.brookings.edu)

من الشكل السابق يظهر أن نسبة البطالة بالنسبة لفئة قد ارتفعت في سنوات الكورونا خاصة بالنسبة للإناث.

- بالنسبة للصادرات: فبسبب سياسة التقشف وتأثير أزمة كورونا وتوقف العديد من الأنشطة فكل هذه العوامل ثرت على مختلف الصادرات للجزائر: والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(05): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 1980- 2020.



يظهر من خلال الشكل السابق انخفاض حجم الصادرات خلال سنتي 2019 و 2020 وهذا راجع أساسا لأزمة كورونا، بالنسبة لصادرات البضائع فالنسبة لصادرات المحروقات فقد انخفضت خلال سنة 2020 نسبة 7.5٪، وهذا ما أدى إلى انخفاض مداخيل قطاع المحروقات في قطاع الحكومة ب 20.6 مليار دولار (بولعراس، 2020، صفحة 168\_169)، حيث أنه الشهرين الأولين من العام 2020، انخفض حجم صادرات النفط الخام والمواد المكثفة بنسبة 27٪ على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26٪. علاوة على ذلك، أثر فيروس كورونا المستجد بشدة في بعض أهم الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنايب إلى إسبانيا بنسبة 44٪ على أساس سنوي<sup>11</sup>، ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن خسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020، والتي فاقت 2 مليار دولار.<sup>12</sup>

وفقا لمنظمة العمل الدولية فإن القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا هي قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، اللذان يمثلان أكبر حصة من العمال حيث يعمل فيها 482 مليون عامل حول العالم و 1.775 مليون عامل أي 15.7٪ من مجموع العاملين في الجزائر، كما تأثر قطاع الفنادق والمطاعم بشدة، كما تأثر قطاع الصناعات التحويلية الذي يضم 1.297 مليون عامل في الجزائر،

ويضم قطاع النقل والتخزين والاتصالات 729 عامل في الجزائر، بالنسبة لقطاع النقل فقد بلغت الخسائر المالية حوالي 1 مليار دج أي ما يقدر ب 50٪ من رقم أعمال الشركة في منتصف سنة 2020، بالنسبة للنقل الجوي فقد تكبد مطار الجزائر خسائر قيمتها 1.3 مليار دينار في منتصف سنة 2020، للنقل بالسكك الحديدية، أما في ما يخص السياحة فقد انخفضت إيرادات هذا القطاع ب 80٪ خلال فترة كورونا، بالإضافة إلى قرابة ألفي وكالة سياحية على وشك الإفلاس. (منه، 2020، صفحة 3)

5.3. الإجراءات المتخذة للحد من فيروس كورونا في الجزائر: في ظل الانتشار السريع والمستمر لفيروس كورونا سارعت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات للحد من هذا الفيروس وتقليل أثاره ومن هذه الإجراءات ما يلي:

• تخصيص 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية النفقات الصحية؛ (منه، 2020، صفحة

(3)

• من أجل الوقاية من انتشار فيروس كورونا وضعت الدولة تدابير تكميلية رامية إلى وضع أنظمة الحجر الصحي، وتقييد الحركة، وتأطير الأنشطة التجارية وتموين المواطنين، وقواعد التباعد وبالنسبة للحجر المنزلي يمكن أن يكون كليا أو جزئيا ولفترات محددة حسب الوضعية الوبائية للولاية أو البلدية؛ (حرقاس و مصطفىاوي، 2020، صفحة 258)

• الإحالة على العطلة الاستثنائية للمستخدمين في القطاع العام والخاص: حيث تم منح عطلة استثنائية ل 50٪ من موظفي القطاع الخاص، ثم تم تمديد هذا الإجراء لموظفي القطاع الاقتصادي، وتم استثناء عمال الصحة لضمان توفر الرعاية الصحية للمرضى، أيضا الأمن والاتصالات، أيضا منح عطل استثنائية للحوامل، للنساء اللواتي لديهن أطفال أقل من 15 سنة، وقد تم تطبيق هذا الإجراء لمدة تتجاوز ثلاث أشهر؛ (العلواني، 2020، صفحة 233)

• بالإضافة إلى: (قدال، موسى، و بلفوضيل، 2020، صفحة 372)

✓ تجنيد كافة قطاعات الدولة وحالة استنفار قصوى في المؤسسات الاستشفائية

والمراكز الجوارية؛

- ✓ ضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية؛
  - ✓ تسهيل الإجراءات الجمركية المتعلقة بالمواد الغذائية المستورد مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها؛
  - ✓ تقليص 25٪ من الواردات باستثناء المواد الغذائية والمواد والأجهزة الصحية؛
  - ✓ غلق الحدود البرية والجوية الخارجية.
  - ✓ وضع خطة إعلامية من قبل وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية من خلال إنشاء مركز لاستقبال المكالمات على الرقم المجاني 30-30، بالإضافة إلى تطوير المواقع الإعلانية بعدة لغات بحيث يتم بثها على الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، وتوزيع العديد من الكتيبات والملصقات التي تحمل نصائح وإرشادات خاصة بالموضوع؛<sup>13</sup>
  - ✓ منع حفلات الزواج، ومختلف التجمعات؛
  - ✓ الاعتماد على الاقتصاد الرقمي في عدة مجالات على غرار التعليم، حيث تم استخدام تقنيات التحاضر عن بعد.
4. الإجراءات الرقمية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر: إن سرعة انتشار فيروس كورونا وطبيعة خصائصه جعل من نتائجه ذات طبيعة انتقالية حيث مست العديد من القطاعات، ومن أجل مواجهة كوفيد 19 اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الحلول الرقمية حيث تم إنشاء وزارة مخصصة حصريًا للرقمنة والإحصائيات تهدف على وجه الخصوص إلى "استدراك التأخر" المسجل في عملية الرقمنة، ورفع التحديات الاقتصادية والتكنولوجية ورقمنة الإدارة المركزية وإزالة الطابع المادي لمختلف الخدمات العمومية، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع العدالة، نظرا للورشات العديدة التي تم فتحها مثل رقمنة الملف القضائي، وتجسيد الإخطار الإلكتروني للوثائق القضائية، وإطلاق النيابة الإلكترونية، وتقديم الشكاوى والطلبات عن بعد<sup>14</sup>، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات ذات الطبيعة الرقمية والتي مست العديد من القطاعات منها:

1.4. على مستوى التعليم: لمواجهة فيروس كورونا اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات ذات الطابع الرقمي في مجال التعليم، للتقليل من انتشار الفيروس، ومن بين أهم هذه الإجراءات الاعتماد على التعليم عن بعد عن طريق المحادثات عن بعد مثل تطبيقات زوم وغوغل، و ميت وغيرها من التطبيقات، بالإضافة إلى إطلاق برامج الدعم عن الانترنت لفائدة تلاميذ السنة الرابعة متوسط والثالثة ثانوي، وتوفير منصات رقمية لتلاميذ السنة الخامسة ابتدائي.

بالإضافة إلى تلك الإجراءات اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العديد من الإجراءات منها:<sup>15</sup>

- تعزيز الرقمية في القطع من خلال رقمنة الإجراءات والعمليات، حيث أنجزت 38 عملية من مجموع 47 عملية مسجلة؛
- التسجيل النهائي للطلبة الجدد أول مرة عن بعد، بما في ذلك الدفع الإلكتروني لحقوق التسجيل عن طريق البطاقة الذهبية والحوالات المشفرة عن طريق شهادات البكالوريا ورثقة؛
- تعزيز المنصات الرقمية لتنظيم عمليات توظيف الأساتذة الباحثين وترقيتهم؛
- تعزيز المنصات الرقمية الخاصة بتأهيل عروض التكوين في الدكتوراه – إعلان عن المشاريع، التقييم، إعلان النتائج-، والمترشح للمسابقة ومتابعة مشاريع البحث التكويني وتوثيق الشهادات الجامعية، وتلقي العرائض؛
- إعداد تطبيق رقمي حول السرقة الرقمية؛
- إعداد تطبيق رقمي لفائدة الطلبة والأساتذة والباحثين حول مجمل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط البيداغوجي والعلمي ذات الصلة بالأخلاقيات وتعميمها إلى المستخدمين الرقميين؛
- تعزيز البنية التحتية للشبكة القطاعية للمعلومات (ARN) من خلال تجديد التجهيزات تمهيد لرفع معدلات التدفق في مسعى تطوير نمط التعليم عن بعد؛

- الشروع في انجاز 05 عمليات استثمارية لإنشاء شبكات الانترنت وتوسيعها لكل من جامعة بسكرة، الجلفة، تلمسان، والمركز الجامعي بتندوف ومغنية؛
- تجهيز 05 أرضيات تقنية للتحليل الفيزيوكيميائية، وانجاز 20 منصة للحساب المكثف، و06 أرضيات تكنولوجية.
- 2.4. على مستوى التجارة والصيرفة الالكترونية: تعتبر التجارة من بين القطاعات التي تأثرت بالاقتصاد الرقمي في ظل فيروس كوفيد 19، ومن بين مظاهر تأثرها في الجزائر نجد:
  - زيادة مستعملي البطاقات البنكية ب 3.2٪؛<sup>16</sup>
  - زيادة عمليات الشراء الكترونيا ب 4.6٪ من 2020 إلى غاية 2021؛
  - تحسن المستوى العالم للتجارة الالكترونية في الجزائر فقد حصلت على المرتبة 80 عالميا سنة 2019 بعدما كانت تحتل المرتبة 109 والمرتبة الرابعة إفريقيا حسب التقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتعتبر الجزائر من بين أفضل أربع دول التي حققت قفزة نوعية في استخدام التجارة الالكترونية في فترة الكوفيد 19؛
  - عرفت عمليات الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة وإقبالا لافتا لزبائن بريد الجزائر ففي سنة 2020 خصوصا في ظل جائحة كورونا وظروف الحجر الصحي الذي فرضت شروطها على الجميع وجد المواطن نفسه مضطرا للعمل بهذه الخدمات الذي اكتشف أيضا جديتها ونجاحها. فخلال سنة 2019 بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع الالكتروني لبريد الجزائر 51 ألف عملية شهريا، أما في 2020 ومنذ شهر مارس تحديدا إلى غاية أيارنا هذه، بلغ المعدل الشهري 317 ألف عملية وبالتالي تضاعف العدد 6 مرات وهو مؤشر ايجابي شجع الزبون الجزائري على الإقبال المتزايد، أما المبالغ التي تم تحويلها من خلال عمليات الدفع الالكتروني فقد بلغت 2 مليار دينار في 2019، بينما بلغت مبالغ العمليات المحولة 6.6 مليار دينار خلال الـ 8 أشهر الأولى لسنة 2020، وهو تطور مشهود لخدمات الدفع الالكتروني، وبخصوص مجموع العمليات المسجلة خلال الدفع

الإلكتروني في ظرف ثمانية أشهر الأولى لسنة 2020 فقد بلغت 2.4 مليون عملية، منها 2 مليون عملية في المنصة النقدية لبريد الجزائر أي بمعدل 86 بالمائة من مجموع المعاملات المسجلة.<sup>17</sup>

3.4. على مستوى الصحة: اتخذت الجزائر عدة إجراءات ذات طبيعة رقمية في قطاع الصحة تتمثل أساسا في:

• وضع مشروع الصيدلة الإلكترونية، والمستشفى الرقمي، ورقمنة العلاقات التعاقدية مع هيئات الضمان الاجتماعي؛<sup>18</sup>

• إنشاء منصة رقمية خاصة بفيروس كورونا، وهي منصة عن تتبع ونشر الأخبار الرسمية حول الفيروس وتطوراتها ومختلف الإجراءات المتخذة للحج من انتشار هذا الفيروس؛

• اعتماد تطبيق الكتروني من قبل وزارة الصحة والذي قام بتطويره المهندس لطفي مخناش، حيث يسمح هذا التطبيق لجميع المؤسسات الاستشفائية في البلاد بطلب إجراء تحاليل كورونا والحصول على النتائج في نفس اليوم، بعدما كانت العملية تتم ورقيا وتأخذ مدة أربعة أيام، كما يمكن من خلال التطبيق معرفة خريطة انتشار الوباء بشكل دقيق، واتخاذ القرارات المناسبة حيال ذلك، إضافة إلى أنه يتيح حوسبة الملفات الطبية لجميع المصابين.<sup>19</sup>

4.4. على مستوى الاتصالات: من بين هذه الإجراءات ما يلي:

• خفض أسعار خط الاشتراك الرقمي غير المتماثل ( ا دي أس آل) وإعادة تنظيم طيف الترددات الوطنية بهدف الاستفادة من شبكات الانترنت الثابت والنقال من أجل إنعاش الآلة الاقتصادية؛

• توفير استعمال الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة الذهبية أو البطاقة البنكية CIB لأول مرة عبر فضاء الزبون <https://ec.at.dz> والتطبيق المحمول، بالإضافة إلى خدمة بطاقات التعبئة وتقديم هدايا تصل إلى 6 أيام مجانية في استعمال الانترنت؛<sup>20</sup>

• وفرت شركة موبيليس لمستخدميها خدمة دفع فواتيرهم وإدارة حساباتهم وتفعيل الخطط المرغوبة عبر المنصات الرقمية ممثلة في واجهة الويب المجانية لتطبيق MeetMob ، والتي تتيح

للزبون إدارة حسابه واستخدام معلومات الدعم بشكل مستقل أو "أرسلني" وهي خدمة دفع عبر الإنترنت تتيح للزبون إعادة شحن خطوطه المدفوعة مسبقا وخطوط الدفع الآجل ، ودفع فواتيره في أي وقت دون الحاجة إلى السفر أو تطبيق "موبي سبايس" الذي يسمح للزبون بشكل أساسي بالتحكم بسهولة في حساب موبيليس الخاص به، والفصل في رصيده، وإعادة تحميل حسابه، والمساعدة عبر الإنترنت.<sup>21</sup>

#### 5. الخاتمة:

شكل كوفيد 19 تحديا كبيرا أمام الدولة الجزائرية، حيث يؤثر على صحة الأفراد ويهلكهم بالإضافة إلى أنه قد خلف العديد من النتائج السلبية التي مست العديد من القطاعات خاصة الاقتصادية، من زيادة نسبة البطالة، انخفاض الصادرات، تدني المستوى المعيشي وغيرها، ولأنه سريع الانتشار وغير وخصائصه وطريقة القضاء عليه غير معروفة فقد اعتمدت الجزائر على الاقتصاد الرقمي لمواجهة والتقليل من آثاره، ومن خلال هذا الدراسة فقد تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

- رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية إلا أنها لم تستطع القضاء نهائيا على فيروس كورونا؛

- على غرار دول العالم فإن تأثيرات كوفيد 19 في الجزائر تجاوزت طبيعتها الصحية لتمس العديد من القطاعات وهذا ما خلف العديد من النتائج السلبية خاصة الاقتصادية؛

- من بين الآثار الايجابية لكوفيد 19 هو تحسين مستوى الرقمنة في الجزائر حيث أحرزت الجزائر تقدما ب 29 مرتبة في مستوى التجارة الالكترونية من سنة 2019 إلى غاية 2020، كما شهدت زيادة في مستوى الدفع الالكتروني، وبناء مشروع الصحة الالكترونية، بالإضافة إلى تطبيق التعليم عن بعد وهو ما يعتبر قفزة نوعية في تاريخ الجزائر.

- حسب تحليل الإجراءات الرقمية التي اتخذها الجزائر في مواجهة كوفيد 19 فيلاحظ بأن أكثر قطاع تم التركيز عليه هو قطاع التعليم، في حين عرفت العديد من القطاعات الأخرى تهميشا؛

- على الرغم من التحسن الذي شهده الاقتصاد الرقمي في الجزائر إلا أنه لازال متأخرا جدا مقارنة بمستوى التطور الذي تعرفه العديد من الدوال الأجنبية والعربية، فلا تزال الجزائر تتذيل قائمة الدول العربية من حيث الأمن الإلكتروني.
- وبناء على النتائج المتوصل إليها فقد تم وضع مجموعة من التوصيات تتمثل في:
  - تكثيف الجهود والبحوث في القضاء على فيروس كورونا؛
  - على الدولة الجزائرية تعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا خاصة تدفق الانترنت، وتوفيرها لمختلف طبقات المجتمع وتوسيع انتشارها جغرافيا؛
  - توسيع الرقمنة في مختلف القطاعات؛
  - على الرغم من التحسن في مستويات الدفع الإلكتروني إلا أنها يعتبر ضعيف جدا وهذا ما يستوجب ضرورة تطوير النظام والانتقال إلى العمل بالبنوك الإلكترونية؛
  - على الحكومة الجزائرية الاعتماد على سياسة التنوع، بحيث تعتبر هذه الأخير كحاجز تصدي لمختلف أنواع الأزمات.
  - يستوجب على الجزائر تعزيز الأمن الرقمي، وتحسين قوة الأنظمة الإلكترونية لمواجهة أي اختراقات.

- ضرورة التعاون بين مختلف الدول إقليميا أو عربيا لتطوير الرقمنة.

## 6. قائمة المراجع

- جعفر حسين قاسم. (2017). مقدمة في الاقتصاد الرقمي. عمان، الأردن: دار البلدية.
- خالد منه. (2020). التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد\_كوفيد 19 في الجزائر. المركز العربي للأبحاث والدراسات.
- زكرياء حرقاس، و عبادة مصطفىاوي. (2020). التدخل الاستراتيجي المحلي لمواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية.
- زين الدين قдал، أسيا موسى، و كمال بلفوضيل. (2020). تقديري أثار فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائر باستخدام نموذج التوازن الحسابي العام. مجلة الباحث.

- صلاح الدين بولعراس. (2020). الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنية والمواكبة البعيدة. جامعة المسيلة: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير.
- معهد التخطيط القومي. (2019). الاقتصاد الرقمي. القاهرة، مصر: معد التخطيط القومي.
- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. (2020). كوفيد 19 وضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي. دبي.
- نذير العلواني. (2020). تدابير الوقاية من فيروس كورونا وأثرها على الحق في العمل ين مكافحة الوباء ومتطلبات المشروعات في تصرفات. المجلة الجزائرية للحقوق العلوم السياسية.
- نشرية الألكسوا العلمية. (جوان 2020). جائحة كورونا \_ كوفيد 19 \_ وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030. نشرية متخصصة: منظمة الألكسوا.

## 7. هوامش:

- <sup>1</sup> هو عبارة عن مؤشر صادر عن الشركة يقيس المستوى المعيشي للدول الاعتماد على تقديرات سلة المستهلك من مواد البقالة؛ السلع؛ أثمان الكهرباء والغاز؛ خدمات التنقل مع احتساب القدرة الشرائية للأفراد.  
لمزيد من التفصيل انظر: تقرير مؤشر الابتكار العالمي. (2020). متاح على الموقع: <https://www.scientificamerican.com>
- <sup>2</sup> كريستوفر جيمس. (2019). مؤشر نيتشر 2019- الأداء العلمي العربي. متاح على الموقع: <https://www.scientificamerican.com>
- <sup>3</sup> للمزيد من التفصيل أنظر الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.ICTG.ZS.UN?locations=DZ>
- <sup>4</sup> منظمة الصحة الدولية: مرض فيروس كورونا: سؤال وجواب، متاح على الموقع: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
- <sup>5</sup> منظمة الصحة الدولية: مرض فيروس كورونا: سؤال وجواب، متاح على الموقع: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
- <sup>6</sup> هو عبارة عن مؤشر صادر عن شركة يقيس المستوى المعيشي للدول بالاعتماد على تقديرات سلة المستهلك من مواد البقالة؛ السلع؛ أثمان الكهرباء والغاز وخدمات التنقل مع احتساب القدرة الشرائية للأفراد.  
8 لتفصيل أكثر أنظر: <https://www.numbeo.com/cost-of-living/in/Algiers>
- <sup>8</sup> لتفصيل أكثر أنظر <https://www.dw.com>
- <sup>9</sup> بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء من خلال الموقع الرسمي: <https://www.ons.dz>
- <sup>10</sup> لتفصيل أكثر أنظر الموقع التالي: <https://www.brookings.edu/>
- <sup>11</sup> <https://al-ain.com/article/economy-of-algeria-corona-oil-prices>
- <sup>12</sup> <http://covid19.cipalgerie.com13>
- <sup>14</sup> وكالة الأنباء الجزائرية.
- <sup>15</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2020). حصيلة نشاطات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان البحث العلمي.
- <sup>16</sup> التقرير السنوي للاقتصاد الرقمي في الجزائر. (2021)، ص: 45.
- <sup>17</sup> الموقع الرسمي للاذاعة الوطنية. الدفع الالكتروني.....مآلات الرقمنة في الجزائر. مقال لكمال علوي، متاح على الموقع: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201014/200806.html>

وكالة الانباء الجزائرية.18

<https://www.aa.com.tr>19

20 الموقع الرسمي لاتصالات الجزائر، على الموقع الالي: [/https://www.algeriatelecom.dz](https://www.algeriatelecom.dz)

21 الموقع الرسمي لشركة موبيليس : [/https://www.mobilis.dz](https://www.mobilis.dz)

## أثر التسويق الرقمي في دعم الميزة التنافسية في ضل أزمة كوفيد-19

(دراسة تجارب بعض العلامات التجارية)

### The Impact of Digital Marketing in Supporting the Competitive Advantage

During the Covid-19 Crisis

(Study the experiences of some brands)

مداني شريف عبدالله<sup>1</sup>، أمال خديم<sup>2</sup>

Madani-cherif Abdellah<sup>1</sup>, Khedim Amel<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أحمد زبانة- غليزان ، مخبر GMFAMI، الجزائر، [abdellah.madanicherif@univ-relizane.dz](mailto:abdellah.madanicherif@univ-relizane.dz)

<sup>2</sup> المدرسة العليا لإدارة الأعمال- تلمسان، مخبر، LARHMO الجزائر، [a.khedim@esm-tlemcen.dz](mailto:a.khedim@esm-tlemcen.dz)

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الأهمية البالغة في تبني التسويق الرقمي من طرف المؤسسات الاقتصادية، وكذا مساهمته الفعالة تعزيز ميزتها التنافسية تماشيا مع الظروف الحالية و التهديد الذي يعيشه الاقتصاد العالمي تبعا لإفراقات أزمة كوفيد-19 .

كما قمنا بالتلميح إلى بعض التجارب لمجموعة من العلامات التجارية و الاستراتيجيات التي تبنتها في مواجهة التهديد المصاحب لأزمة كوفيد-19، و استخدامها تقنية التسويق الرقمي كخيار بديل للتواصل مع المستهلكين، وكسر حاجز الغلق المستمر للمتاجر و مراكز التسوق...الخ.

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود أثر التسويق الرقمي على أبعاد الميزة التنافسية (التكلفة المنخفضة، المرونة، الجودة، و التسليم) و التي من خلالها تستطيع المؤسسة المحافظة على موقعها التنافسي، و كذا التعايش مع أزمة كوفيد-19، و من جانب آخر لنتائج الدراسة فإن تحقيق التفوق التنافسي من خلال تبني التسويق الرقمي لا يأتي بالصدفة و إنما يجب الاستغلال الأمثل لمتطلبات و أساسيات التسويق الرقمي حتى تستطيع المؤسسة خلق ميزة تميزها عن باقي المنافسين .

كلمات مفتاحية: التسويق؛ التسويق الرقمي؛ الميزة التنافسية، أبعاد الميزة التنافسية

تصنيف JEL : M150 ; M210 ; M310 ; M370

**Abstract:**

This research paper aims to highlight the critical importance of digital marketing adoption by economic institutions, as well as its effective contribution to enhancing their competitive advantage in line with the current conditions and the threat experienced by the global economy according to the consequences of the Covid-19 crisis.

We also alluded to some experiences of a group of brands and strategies that they have adopted in facing the threat associated with the Covid-19 crisis, and their use of digital marketing technology as an alternative option to communicate with consumers, and breaking the barrier of continuous closure of stores and malls...etc..

The results of the study showed that there is an impact of digital marketing on the dimensions of competitive advantage (low cost, flexibility, quality, and delivery), through which the institution can maintain its competitive position, as well as coexist with the Covid-19 crisis. Competitive superiority through the adoption of digital marketing does not come by chance, but the optimal exploitation of the requirements and basics of digital marketing so that the organization can create an advantage that distinguishes it from the rest of the competitors.

**Keywords:** Marketing; Digital marketing; Competitive Advantage, Dimensions of Competitive Advantage

**Jel Classification Codes:** M370 ; M310 ; M210 ; M150

المؤلف المرسل للمقال: مداني شريف عبدالله، الإيميل: [abdellah.madanicherif@univ-relizane.dz](mailto:abdellah.madanicherif@univ-relizane.dz)

**1. مقدمة:**

تعتبر أزمة كوفيد 19 من أكثر الأزمات تهديدا الذي عرفته للمؤسسات الاقتصادية على مر السنين، نتيجة الغلق المستمر لمختلف أماكن تجمع الأفراد كالمتاجر و المعارض التجارية و مراكز التسوق وحتى الأفراد فرض عليهم حظر تجول ، ونتيجة لهذه الإجراءات أصبحت مختلف المؤسسات الاقتصادية في انعزال تام عن عملائها ، وأصبحت هذه الأزمة تشكل تهديداً مباشراً على استمرارية نشاطها ، ولكسر هذه العزلة ، باشرت بعض المؤسسات الاقتصادية بالبحث عن التقنيات و الاستراتيجيات المتاحة لتسويق منتجاتها بما يتناسب مع ظروف المستهلكين و الحفاظ على موقعها التنافسي.

وبما أن التسويق الرقمي يمتلك ميزة البيع والشراء عن بُعد و يتيح للمستهلك إمكانية إجراء عملية الشراء في الوقت المناسب وفي المكان المناسب وفي بيئة صحية جيدة ، ومن ناحية أخرى يمنح للمؤسسة فرصة التواصل مع عملائها ، مما يضمن استمرار نشاطها ومواجهة منافسيها.، فقد رأيت بعض المؤسسات الاقتصادية أن هذه هي الطريقة الوحيدة والأكثر فعالية للاقترب من عملائها والبقاء على اتصال دائم و مستمر، خاصة في ظل هذه الظروف ، و أصبح من الواضح أمام المؤسسة أن تركز جهودها التسويقية على مواقع الويب لجذب الاهتمام العملاء و إنهاء عملية الشراء عن بعد باستخدام مختلف الوسائل و التقنيات التي يوفرها التسويق الرقمي.

من خلال هذه الورقة البحثية ارتأينا إلى تقديم مفهوم شامل للتسويق الرقمي و مدى فعاليته في تعزيز مصادر الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أزمة كوفيد-19.

### 1.1. الإشكالية

انطلاقا مما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية :

إلى أي مدى يساهم التسويق الرقمي في تعزيز التفوق التنافسي في ظل أزمة كوفيد-19 ؟

انطلاقا من السؤال الرئيسي نقوم بإدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ماذا نقصد بالتسويق الرقمي، وما أهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ؟
- كيف يمكن لاستخدام التسويق الرقمي في تحقيق التفوق التنافسي في المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي الاستراتيجيات المنتهجة من طرف المؤسسات الاقتصادية للتعيش مع أزمة كوفيد-19؟

### 2.1. فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات .

- يساعد التسويق الرقمي في تحقيق التكلفة المنخفضة.
- بالاعتماد على مدخلات التسويق الرقمي تستطيع المؤسسة من تحسين جودة منتجاتها.
- التسويق الرقمي يمكن المؤسسة من التكيف مع التغيرات السريعة في حاجات و رغبات المستهلكين.
- يسهل التسويق الرقمي على المؤسسة عملية تسليم المنتج للمستهلك في وقت وجيز.

## 3.1. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الدور الفعال الذي يحققه التسويق الرقمي للمؤسسات الاقتصادية في الحفاظ على ميزتها التنافسية في ظل أزمة كوفيد-19 .

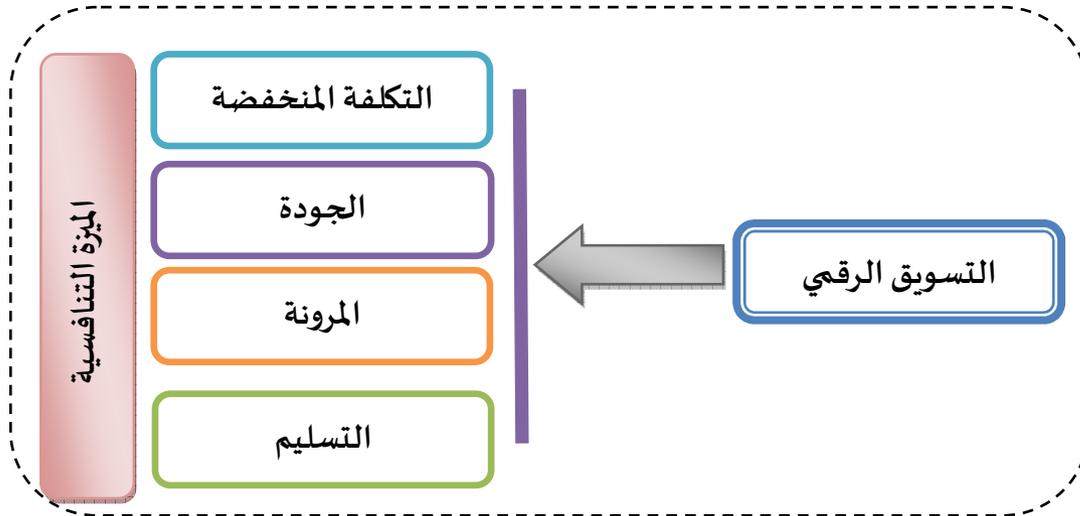
## 4.1. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى :

- إبراز أهمية التسويق الرقمي.
- معرفة أثر التسويق الرقمي على تنافسية المؤسسة .
- إبراز الكيفية التي يتم من خلال استثمار في التسويق الرقمي للتعايش مع أزمة كوفيد-19 .

## 5.1. نموذج الدراسة

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة المقترح من طرف الباحثان



المصدر: من إعداد الباحثان

## 6.1. منهجية الدراسة

سنعتمد على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي عن طريق الاطلاع على المذكرات و الرسائل و المجالات العلمية إضافة إلى بعض المواقع على شبكة الانترنت للإحاطة بجميع المصطلحات و المعلومات التي تمكننا من التعرف على المفاهيم التي نحن بصدد دراستها .

## 7.1. أساليب جمع البيانات

حتى نستطيع وصف متغيرات الدراسة بشكل دقيق، اعتمدنا على مجموعة من المصادر كالمجلات و رسائل الأطروحات و المقالات على شبكة الانترنت التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة.

### 8.1. خطة الدراسة

سيتم الوقوف على المفاهيم النظرية للتسويق الالكتروني و أبعاد الميزة التنافسية ، من أجل استنتاج تأثير التسويق الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية مع الإشارة إلى بعض تجارب لعديد من العلامات التجارية و كيف تعاملها مع أزمة كوفيد-19 .

### 2. التسويق الرقمي

#### 1.1. مفهوم التسويق:

يرى عبقرى الادارة بيتر دراكر " التسويق هو التميز و التفرد عن الغير ، التسويق أشمل و أوسع من عملية البيع ، إنه نشاط ممتد لا متناهي يشمل العمل التجاري كله و يركز على الهدف النهائي ""العميل "" و لهذا تقع مسؤولية التسويق على الجميع . (شبايك، التسويق للجميع، 2009). كما عرفه stanton بأنه كافة الأنشطة المصممة لتوليد و تسهيل أي عملية تبادل تستهدف إشباع حاجات و الرغبات الإنسانية . (الضمور، 2008) .

أما مفهوم التسويق وفق الجمعية الأمريكية للتسويق هو عبارة على عملية تخطيط و تنفيذ و تصميم و تسعير و ترويج و توزيع الأفكار و السلع و الخدمات من أجل خلق التبادلات التي تحقق أهداف الأفراد و المنظمات (حنان و العربي، 2017).

#### 2.2. مفهوم التسويق الرقمي:

مصطلح يستخدم لوصف خدمات التسويق المتكاملة المستخدمة في الجذب و المشاركة و تحويل العملاء عبر الإنترنت. يستخدم التسويق الرقمي قنوات متعددة مثل تسويق المحتوى ، التسويق عبر المؤثرين و تحسين محركات البحث و وسائل التواصل الاجتماعي و الإعلان عبر الإنترنت لمساعدة العلامات التجارية على التواصل مع العملاء و الكشف عن أداء برامج التسويق في الوقت الفعلي ، يمكن لكل من المسوق و العميل بدء التفاعل (BELABED, CHENAG, & MOKADDEM, 2019) أما التعريف الثابت لرابطة التسويق الأمريكية، فهو ينظر إلى التسويق الرقمي على أنه أنشطة مؤسسات و عمليات تيسرها التقنيات الرقمية لإنشاء التواصل و تقديم القيمة للعملاء و أصحاب المصلحة الآخرين (صالح، محمد، و محمد، 2020).

### 3.2. الفرق بين التسويق التقليدي والتسويق الرقمي:

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين التسويق الرقمي والتسويق التقليدي

| التسويق التقليدي  | التسويق الرقمي   |
|---|--|
| يشمل الطباعة والبث والبريد المباشر والهات               | الإعلان ن عبر الإنترنت، والتسويق عبر البريد الإلكتروني، ووسائل الإعلام الاجتماعية، والرسائل النصية، والتسويق بالعمولة، وتحسين محركات |
| يتم التخطيط للحملات الإعلانية على مدار فترة زمنية طويلة | يتم تخطيط الحملات الإعلانية خلال فترة زمنية قصيرة  |
| ف حملة واحدة تسود لفترة طويلة                           | يمكن تغيير الحملات بسهولة ويمكن تقديمها إلى أي حملة  |
| لا تفاعل مع الجمهور                                     | التفاعل مع الجمهور   |
| عملية مكلفة وتستغرق وقتا طوي لا                         | وسيلة رخيصة بشكل معقول وطريقة سريعة لتعزيز المنتجات أو الخدمات   |
| وصول محدود للعميل                                       | وصول أوسع للعميل بسبب استخدام تكنولوجيا الزبائن المختلفة   |
| يمكن أن تحدث الاستجابات فقط خلال ساعات العمل            | يمكن أن تحدث الاستجابة أو التعليقات في أي وقت  |
| طريقة واحدة للمحادثة                                    | طريقتان للمحادثة   |
| التعرض 24 / 7 على مدار العام غير ممكن                   | لتعرض 24 / 7 على مدار السنة ممكن   |

مصدر: (إلهام وسارة، 2019)

### 4.2. فوائد التسويق الرقمي

1.4.2. بالنسبة للمؤسسة :

- يسمح التسويق الرقمي للشركة بالترويج لمنتجاتها في جميع أنحاء العالم دون انقطاع ، مما يمنحه المزيد فرص النجاح ، وبالتالي ضمان ديناميكية واستمرارية العلاقة مع العملاء من خلال العمل على مدار 24 ساعة.
- يسمح التسويق الرقمي أيضاً بالوصول السريع إلى العملاء بدون ننسى فعالية الإعلان عبر الإنترنت، كما يسمح التسويق الرقمي
- إمكانية إجراء محادثات مع العملاء وبالتالي يولد تجربة إيجابية مع العلامة التجارية (Abd el madjid و Karima، ديسمبر 2019).

#### 2.4.2. بالنسبة للمستهلك:

- عرض ميزة التسويق السهل بحيث لا يضطر المستهلك إلى بذل الجهد للسفر إلى الأماكن المزدحمة.
- بفضل الإنترنت ، يتمتع المستهلك بميزة مقارنة العلامات التجارية المختلفة المتاحة.
- إمكانية الحصول على معلومات مفصلة عن المنتجات .
- التواصل مع رجال الأعمال في أي وقت وفي أي مكان.(MAHRI S. , 2018)

#### 5.2. تحديات نجاح التسويق الرقمي في الدول النامية (علي ، 2009)

- غياب البنية التحتية الضرورية لهذا النوع من التجارة الحديثة.
- عدم وضوح الرؤية المستقبلية للتسويق الإلكتروني لدى مدراء الشركات.
- ارتفاع التكلفة المادية للتحويل إلى التسويق الإلكتروني.
- عدم تقبل العملاء لفكرة الشراء عبر الانترنت لإحساسهم بالمخاطر المتعلقة بجودة السلع و رغبتهم في فحصها قبل الشراء.
- عدم انتشار الأنترنت بصورة كبيرة في بعض الدول النامية.

#### 3. الميزة التنافسية

#### 1.3. مفهوم الميزة التنافسية :

- تلعب الميزة التنافسية دورا هاما استمرارية و نجاح المؤسسة . من خلال الاستفادة من الفرص في الوقت و المكان المناسبين و إحباط اي تهديد يشكل خطر على نشاط المؤسسة .

و الميزة التنافسية يعني بها تميز المؤسسة بخصائص و طرق جديدة لا تملكها باقي المؤسسات المنافسة أو تعاني ضعف في استخدامها. مثلا التغيرات الجديدة في التكنولوجيا، التغيرات الجديدة في النظم و القوانين... الخ .

فيرى مايكل بورتير Michael PORTER أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى إكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعن آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع (محمد، 2010).

بينما يرى (Reed & Deffilpi) أنها الموقع الفريد الذي تطوره المؤسسة من خلال الاستخدام الفاعل لمهاراتها ومصادرها مقارنة بالمنافسين وإن تحقيق الميزة التنافسية سيولد بشكل مباشر وضمني أداء عالي (الأمين، 2009).

### 2.3. أبعاد الميزة التنافسية:

أشار Conner 2003 إلى أربع أبعاد للميزة التنافسية تمكن المؤسسة من اكتساب ميزة تنافسية عن باقي منافسيها في السوق، وهي التكلفة المنخفضة، الجودة، المرونة، و التسليم السريع.

### 1.2.3. التكلفة المنخفضة :

تعتبر التكلفة أحد مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة، كما انها تلعب دورا هاما كسلاح تنافسي فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى أن الكثير من المؤسسات المتميزة تنافسيا تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها في نف 2 النشاط، فتحليل عناصر التكلفة بهدف ترشيدها يسهم في تحسين الكفاءة وتحديد أسعار تنافسية، وتقوم المراقبة الفاعلة للتكاليف على استخدام ، معايير معينة كأدوات تخطيطية باعتبارها أهدافا، وكذا باعتبارها أدوات رقابية تستخدم في القياس والتقييم (دلال، 2018).

### 2.2.3. الجودة :

تسعى المؤسسة إلى تحقيق حصص سوقية عالية بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات العملاء أو تزيد عنها وتستند المؤسسة إلى مفهوم الجودة كسلاح استراتيجي للحيازة على ميزة تنافسية ودخول السوق الدولية وكذا كسب ثقة المتعاملين (حريرية، 2015).

### 3.2.3. المرونة :

وتعني القدرة على الاستجابة للتغيرات الإنتاجية و مزيج المنتج لتلاؤم مع الحالات الفريدة للزبون و الاستجابة لحاجات الزبون المتغيرة ، ونتيجة لكثير من العوامل مثل التغير السريع و المتسارع في حاجات و رغبات و تفضيلات و أذواق الزبائن و سهولة الاتصال و سرعة انتقال التأثيرات بسبب التغيرات البيئية الكلية و الجزئية ، و انعكاسها على رغبات الزبائن و زيادة الإنتاج حسب طلب الزبون و الذي يتم من خلال القدرة على التجاوب مع الحالات الفريدة للزبون مما يتطلب تصاميم متغيرة للمنتجات (البستنجي، 2011).

### 4.2.3.4. التسليم :

يقصد به القدرة على تسليم المنتج في الوقت المناسب و بالكمية المطلوبة بالإضافة إلى السرعة في تصميم منتجات جديدة و تقديمها للعملاء في أقرب الآجال. فبعد التسليم عموما يستند على ثلاثة اعتبارات أساسية متمثلة في :

- ✓ سرعة التسليم
- ✓ التسليم في الوقت المحدد
- ✓ سرعة التنمية (كريمة، 2019)

### 4. التسويق الرقمي و أبعاد الميزة التنافسية

أشرنا سابقا إلى أن التسويق الرقمي هو كل الجهود المبذولة من طرف المؤسسة باستخدام الوسائط الالكترونية و التطبيقات... بهدف التواصل مع المستهلكين الحاليين و تعزيز سلوكياتهم الايجابية اتجاه منتجات المؤسسة و الاستجابة السريعة و الفعالة لمتطلباتهم و كذا جذب انتباه المستهلكين المرتقبين و اقناعهم بمنتجات المؤسسة و دفعهم لاقتناء منتجاتها مستقبلا او على الاقل تكون لهم نظرة عن ما تقدمه المؤسسة من المنتجات ، وفي مجمل القول أن المؤسسة تهدف إلى بناء علاقات متينة مع المستهلكين (الحاليين، و المرتقبين ) التي من شأنها أن تحقق أهداف المؤسسة المسطرة.

ولقد ركزت العديد من الدراسات أن استخدام التسويق الالكترون أعطى فرصة غير مسبوقة في دعم إستراتيجيات الميزة و تحسين الوضع التنافسي للمؤسسات (علي، 2009)، يمكنها من تحقيق التميز عن باقي المنافسين وفي الوقت الحالي نجد أن الكثير من المؤسسات تعمل في

البحث عن المصادر لاكتساب الميزة التنافسية و تعزيزها أو تطويرها من خلال الاستخدام الفعال للتسويق الرقمي.

#### 1.4. التسويق الرقمي والتكلفة المنخفضة :

التكلفة المنخفضة سلاح تنافسي تبحث عنه المؤسسة في مواجهة منافسيها، فأغلب المؤسسات المتميزة تنافسيا تكون رائدة في خفض عناصر التكلفة حتى تستطيع ضبط أسعار تنافسية .  
التسويق الرقمي يتيح للمؤسسة إمكانية خفض تكاليفها التسويقية وخاصة في جانبي الترويج و التوزيع اللذان يعتبران من العناصر الأكثر تكلفة، وهذا أمر مقبول لانهم يلعبون دور المرآة العاكسة لصورة المؤسسة، حيث أصبحت المؤسسة تمارس نشاط توزيع منتجاتها و الترويج لها عن طريق منصات التواصل الاجتماعي، حيث تنخفض تكلفة الاتصالات مع المستهلكين و تتسع فرص تزويدهم بالمعلومات الإضافية عن المنتجات أو العروض البيعية (جمال الدين و ثابت، 2005). ، وكذلك نجد أن أغلب المؤسسات استغنت تماما عن رجال البيع فأضحت تطرح منتجاتها على منصات التواصل الاجتماعي و بدون التنقل إلى أماكن تواجد المستهلكين أو حتى بدون فتح فروع جديدة، مع إمكانية توفير المعلومات بشكل أفضل و في الوقت المناسب .  
وإن استطاعت المؤسسة أن تستثمر بشكل أفضل في التسويق الرقمي تسترجع جزء من التكاليف ما يمنحها فرصة ضبط أسعار تنافسية و التميز عن منافسيها .

#### 2.4. التسويق الرقمي والجودة :

الجودة سلاح استراتيجي تسعى المؤسسة من خلاله التميز عن باقي المنافسين ، وكذا كسب ثقة المستهلكين و تحقيق حصص سوقية عالية .  
والسؤال المطروح هو كيف يساهم التسويق الرقمي في تحقيق جودة المنتجات تتوافق و حاجات المستهلكين ؟

الأغلبية يرون أن التسويق الرقمي هو وسيلة لتعريف عن منتجات المؤسسة لا أكثر، بل هو أشمل من ذلك حيث أصبحت معظم المؤسسات الرائدة تستثمر في شكاوي و تعليقات و آراء المستهلكين على منصات التواصل الاجتماعي بغية تكييف منتجاتها مع متطلبات المستهلكين. من خلال شبكات الأنترنت يمكن للمستهلك تحديد المكونات و الإضافات المختلفة التي يرغبها في المنتج الجديد (زينب، 2012)، و بناء على ذلك أصبحت المؤسسة تشرك مستهلكها في عملية الانتاج الافتراضية، بالاستناد على آرائهم و اقتراحاتهم في تعديلات أو اضافات جديدة، خاصة وأن

للمستهلك حاجات خفية من الصعب اكتشافها، لهذا السبب تتيح المؤسسة للمستهلكين فرصة التعبير عن آرائهم وإقتراحاتهم والإفصاح عن رغباتهم الغير المشبعة وكذا تفضيلاتهم وأذواقهم . وفي نهاية المطاف تقوم المؤسسة بطرح منتجات ذات جودة عالية و تلقى قبول في أوساط المستهلكين مناسبة لرغباتهم ومتطلباتهم.

#### 3.4. التسويق الرقمي والمرونة :

تشير على مدى تكيف المؤسسة مع المتغيرات المتسارعة في حاجات و تفضيلات المستهلكين و قدرة التجاوب مع الحالات الفريدة لديهم.

ومن خلال تبني استراتيجيات التسويق الرقمي تستطيع المؤسسة رصد الحاجات غير المشبعة لدى المستهلكين (MAROUANE, 2003)، باستخدام الإعلان الالكتروني الذي يسهل على المؤسسة عملية الكشف المبكر للمتغيرات الجديدة في حاجات المستهلكين ، التي تعتبر فرصة متاحة أمام المؤسسة و عدم استغلالها في الوقت المناسب ستتحول إلى تهديد يشكل خطر على المؤسسة . و المؤسسة التي تستثمر في التسويق الرقمي، تكون سباقة في الكشف و معرفة التغيرات الجديدة في حاجات المستهلكين ما يكسبها ميزة تنافسية عن باقي المؤسسات.

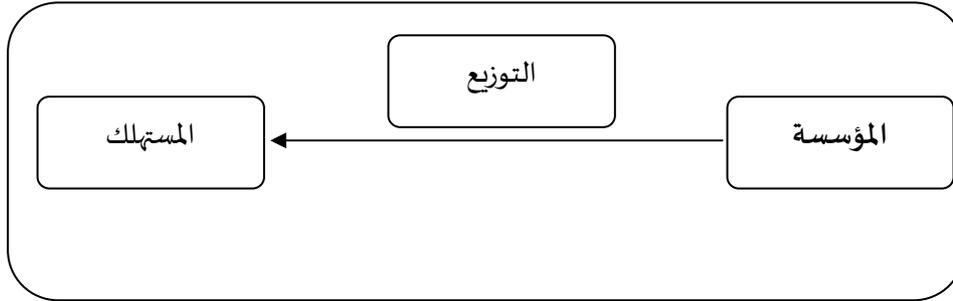
#### 4.4. التسويق الرقمي والتسليم :

قدرة المؤسسة على توفير المنتجات في الوقت و المكان المناسبين و بدون تأخير و الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين يخلق فضول لدى المستهلكين عن درجة اهتمام المؤسسة بهم . يقدم التسويق الرقمي فلسفة جديدة لسوق الكترونية بحيث يكون التفاعل فيها بين المؤسسة و المستهلك دون الحاجة لوجود وسطاء أو ما يسمى بمصطلح "عدم التوسط" الشكل (02) (صبرة، 2010).

وعن طريق التسويق الرقمي تستطيع المؤسسة التعامل مع عدد كبير من الطلبات في آن واحد ، وكذا توجيه المستهلكين إلى أقرب فروع المؤسسة، إضافة إلى تقديم معلومات حول كيفية اقتناء المنتج و إمكانية توفره .

والاستثمار بشكل أفضل لمواقع التواصل الاجتماعي تكتسب المؤسسة ميزة مقارنة بالمنافسين ، وعنوانها "أطلب منتجاتك من مكانك"

الشكل رقم (02): عدم التوسط Désintermédiation



Source : (Marouane, 2003)

5. عرض تجارب بعض المؤسسات في تعاملها مع أزمة كوفيد-19  
1.5. علامة نايك:

كانت علامة Nike التجارية الرائدة في الاستخدام المكثف للتسويق الإلكتروني خلال أزمة Covid 19 للتقرب من المستهلكين والبقاء على اتصال دائم معهم ، لذلك عرضت Nike منتجاتها المختلفة على مواقع الويب واستخدمت أيضًا بعض التطبيقات التابعة لها مثل تطبيق الخدمة ، NIKE TRAINING CLUB لمساعدة الأشخاص على تحقيق أهداف اللياقة البدنية الخاصة بهم من خلال التدريبات التي أنشأها مدربون Nike المحترفون، و أعلنت شركة Nike أنها ستجعل تطبيق اللياقة البدنية الخاص بها مجانيًا.

بعد الإعلان في 15 مارس أن Nike ستغلق المتاجر مؤقتًا ، طلبت الشركة من المعجبين البقاء في الداخل، بشعار "إذا كنت تحلم دائمًا باللعب لملايين الأشخاص حول العالم فهذه هي فرصتك الآن".

لقد انتشرت Nike عبر جميع قنواتها على وسائل التواصل الاجتماعي ، (Danielle, 2020) ، " ، لتعزيز العلاقة مع عملائها وتحقيق رضاهم.

لقد جمعت شركة Nike من خلال التسويق الإلكتروني بين شيئين مهمين لزيادة مبيعات منتجاتها للحفاظ على موقعها التنافسي، وكسب ثقة عملائها .

وفي بيان لها تمكنت علامة Nike من زيادة مبيعاتها عبر الإنترنت بنسبة 30٪ بفضل التكامل الناجح بشكل خاص لتطبيقات اللياقة البدنية والتسويق الإلكتروني (Gauthier، 2020).

2.5.2.5. بريد الجزائر:

في ظل الظروف السائدة والحجر الصحي المصاحب لأزمة كوفيد 19 ، يفتح بريد الجزائر لنفسه مجالاً في التسويق الإلكتروني ، بإطلاق خدمة BARID PAY لتسهيل عملية الدفع الإلكتروني (Tite، 2020) و تعتبر هذه الخدمة من نوعها الأول في الجزائر ، وقد لاقت هذه الخدمة قبولاً كبيراً من العملاء ، خاصة في ظل الظروف الصحية السائدة و استمرار الحجر الصحي لفترة طويلة، فقد واجه العميل عدة صعوبات في الشراء الإلكتروني ، بسبب قلة وسائل الدفع وحتى دفع الفواتير للخدمات المختلفة ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن خدمة BARID PAY مناسبة لجميع الفئات ومستويات الدخل المختلفة ، خاصة وأن خدمة BARID PAY تعمل عبر تطبيق هاتف BARIDIMOB الأمر الذي لا يتطلب تكاليف عالية ، خاصة وأن هذه الفترة شهدت تراجعاً كبيراً في القوة شراء المستهلك في أعقاب أزمة كوفيد 19 ، وليدًا هناك حاجة أيضاً إلى أجهزة إلكترونية متقدمة ، مما جعل هذه الخدمة أبسط وأسهل في الاستخدام.

مرة أخرى، يترك البريد الجزائري بصمته في المعاملات الإلكترونية من خلال تقديم أجهزة دفع إلكترونية مجانية لمختلف المتاجر.

كما تم إطلاق خدمة BARIDIWEB التي تتيح لعملاء البريد الجزائري الاستفادة من الخدمات المالية البريدية من خلال بوابة الويب [www.poste.dz](http://www.poste.dz) مع التنفيذ السريع للعمليات في أي وقت (7 أيام في الأسبوع و 24 ساعة في اليوم). (Algérie poste، 2020)

يتغلب بريد الجزائر على جميع الحواجز التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد ، واستفاد من الموقف لصالحه بالتحول إلى الواقع الإلكتروني وإطلاق عدة خدمات إلكترونية تتيح له تقديم خدمات عالية الجودة لعملائه ، للحصول على التقرب منهم وتحسين صورة المؤسسة انطلاقاً من "نحن ملتزمون بالتواجد في كل مكان". (Algérie poste، 2020)

3.5.3. جازي :

جازي هي أيضاً تستفيد من أزمة كوفيد-19 وتحقق تأثيراً قوياً في عالم التسويق الإلكتروني بميزة مختلفة تماماً عن باقي المؤسسات الجزائرية من خلال الإعلان في 9 أغسطس 2020 عن إطلاق شريحة توصيل جديدة مرونة الخدمة والالكترونيات المنزلية.

وقعت شركة جازي مؤخراً شراكة مع TIDJARA MARKET ، وهي منصة رقمية للبيع عن بعد ، من أجل السماح لعملائها الحاليين والمستقبليين بالاستفادة من خدمة جديدة تتيح طلب والحصول في نف 2 اليوم على رصيد أو رقائق إلكترونية إلى عنوان منازلهم. من خلال هذه الشراكة، توفر TIDJARA MARKET لعملاء DJAZZY أكثر من 100 شخص لتوصيل طلبيات إلى المنزل لجميع الطلبات المتعلقة بالخدمات الترويجية أو الفواتير الائتمانية أو ملحقات الهاتف المحمول ، تسعى جازي من خلال عقدها مع Tidjara Market ، إلى تزويد عملائها مع خدمة سريعة وأمنة.

يقدم متجر تجاره مجموعة كبيرة من المنتجات مثل ملحقات الجوال والرقائق وبطاقات إعادة التعبئة أو التعبئة عن بعد التي يمكن تسليمها إلى عنوان العميل ، و له خيار الدفع بالبطاقة الإلكترونية على الموقع أو نقدًا عند استلام المنتج. (Matteo، 2020) بهذه المناسبة ، أعلن ماتيو جالفاني ، المدير العام لشركة جازي ، أن هذه الخدمة هي خطوة إضافية في إنشاء تجربة رقمية بنسبة 100٪ في الجزائر.

وأضاف أن الابتكار مستمر في جازي من أجل تسهيل الحياة اليومية للعملاء ، خاصة أثناء الحجر الصحي ، من أجل المساعدة ، في مكافحة انتشار كوفيد-19 (Matteo، 2020)

## 6. تحليل النتائج

### 1.6. إختبار فرضيات الدراسة:

#### ❖ الفرضية الأولى: "يساهم التسويق الرقمي في تحقيق التكلفة المنخفضة"

تم ثبوت صحة هذه الفرضية بحيث يساهم التسويق الرقمي في تحقيق التكلفة المنخفضة سواء في توزيع المنتجات أو حتى الترويج لها، و يقدم أيضا للمؤسسة فرصة تقديم المنتجات و عرضها على الواقع الافتراضي بدون الحاجة إلى مستلزمات المادية .

#### ❖ الفرضية الثانية: "بالاعتماد على مدخلات التسويق الرقمي تستطيع المؤسسة من تحسين

جودة منتجاتها"

من خلال نتائج الدراسة اتضح لنا صحة هذه الفرضية حيث جودة منتجات المؤسسة يركز على مدخلات التسويق الرقمي في شكل اقتراحات و شكاوي أو حتى تساؤلات التي تستغلها المؤسسة في تعديل منتجاتها حسب ما يحتاجه المستهلكين .

❖ **الفرضية الثالثة:** "التسويق الرقمي يساعد المؤسسة في التكيف مع التغيرات السريعة في حاجات و رغبات المستهلكين"  
أصبح المستهلك يتسم بالتغير السريع في حاجاته و رغباته نظرا لما تفرضه البيئة الخارجية، ما فرض على المؤسسة حتمية الاعتماد على التسويق الالكتروني للتكيف مع هذه المتغيرات نظرا للمعلومات التي يوفرها بالحجم الكبير و في ظرف وجيز.  
و بالتالي تم ثبوت صحة الفرضية الثالثة

❖ **الفرضية الرابعة:** "يسهل التسويق الرقمي على المؤسسة عملية تسليم المنتج للمستهلك في وقت وجيز"  
هذه الفرضية صحيحة حيث أصبحت عملية التسليم المنتج تتم بشكل و حسب ظروف المستهلك، فقد شاهدنا مؤخرا خلال أزمة كوفيد-19 صعوبة تنقل المستهلكين إلى المحلات التجارية نتيجة الحجر الصحي المفروض، و في هذا المقال المؤسسة التي استثمرت في التسويق الرقمي بشكل فعال استطاعت أن تحافظ استمرار عملية البيع من خلال المتاجر الالكترونية.

**2.6. مناقشة النتائج:**

عالجت الورقة البحثية التي بين أيدينا مفاهيم و خصائص التسويق الرقمي و الأهمية التي بلعبها في تعزيزه وتدعيمه لمصادر الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية و بالخصوص في ظل أزمة كوفيد-، 19 إذا ما تم تطبيقه بالشكل الأمثل.

و تبين لنا من خلال هذه الدراسة دور التسويق الرقمي في تحقيق التكلفة المنخفضة التي تعد أول مصادر الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، فمن خلال التسويق الرقمي تستطيع المؤسسة تخفيض على سبيل المثال تكاليف الترويج و عرض منتجاتها بأقل تكلفة، و هذا راجع لمجانبة عنصر الإعلان الالكتروني و قوة تأثيره و درجة وصول الرسالة الإعلانية إلى عدد كبير من المستهلكين الحاليين أو المرتقبين ، إضافة إلى خاصية التكلفة المنخفضة فإن التسويق الرقمي يضع أمام المؤسسات الاقتصادية إمكانية تحسين جودة منتجاتها المعروضة و درجة تكيفها مع التغيرات المتسارعة في حاجات و رغبات المستهلكين، من خلال ما يتم تحصيله من شكاوي و آراء المستهلكين و بعض التعديلات التي يرونها مناسبة في المنتجات و تحقق رغباتهم و الموافقة لتوقعاتهم، و يوفر التسويق الرقمي إمكانية تقديم طلبية شراء المنتجات على مدار 24 ساعة و هذا راجع إلى خاصية

المواقع الالكترونية التي تبقى دائما مفتوحة أمام الزوار من المستهلكين الحاليين و المرتقبين، مقارنة بالمحل المادي للمؤسسة.

و في خلاصة القول ليد ٢٠ بمجرد تبني التسويق الرقمي أو الحصول على موقع الكتروني يعك ٢١ القوة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، حتى الأشخاص العاديين يمكنهم الحصول على المواقع الالكترونية و قد لوحظ ذلك خلال الأزمة العالمية كوفيد-19 إلى توقف نشاط بعض المؤسسات و تراجع عملية البيع بشكل مفاجئ و انقطاع التام مع المستهلكين و في الواقع أن هذه المؤسسات تدعي ممارستها للتسويق الرقمي و لها عدة صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لكن لم تؤدي دورها بالشكل اللازم ، بمعنى آخر سر القوة و التميز يكمن في استغلال الأمثل و الجيد لمتطلبات و أبعاد التسويق الرقمي و تفعيله بالشكل المناسب و في الوقت الملائم.

#### 7. الخاتمة :

ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية الإحاطة بالجانب النظري للتسويق الرقمي و الأهمية البالغة التي يفرزها في تحقيق و دعم مصادر الميزة التنافسية تتميز بها المؤسسة عن باقي المنافسين في محيط أصبح يعرف بشدة و حدة المنافسة ، لهذا أصبح أمام المؤسسة من الضروري استخدام التسويق الرقمي لتوسيع قاعدة المستهلكين أو على الأقل الحفاظ على المستهلكين الحاليين، وعليه قمنا بتحديد كل من التكلفة المنخفضة، الجودة، المرونة و التسليم، كأحد الأبعاد التي يمكن للمؤسسة التركيز عليها من أجل دعم ميزة تنافسية. و في نهاية المطاف يمكننا الخروج بجملة من التوصيات التي من شأنها أن تفعل دور التسويق الرقمي في دعم و الحفاظ على الميزة التنافسية.

- يحتاج تبني الفعال للتسويق الرقمي إلى قاعدة تحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، إضافة إلى فريق مكون و متخصص لتسيير صفحات و مواقع الالكترونية الخاصة بالمؤسسة لتسهيل عملية التواصل مع المستهلكين و إمكانية تبادل المعلومات بشكل جيد.
- يجب على المؤسسة الاستثمار في التسويق الرقمي بشكل فعال من خلال الاعتماد على خبراء في هذا المجال.
- التحلي بالمصداقية و الشفافية حول المعلومات المقدمة سواء عن المؤسسة أو ما تعرضه من منتجات .
- عرض تجارب بعض المستهلكين الذين قد سبق لهم القيام بعملية الشراء إلكترونيا، من أجل إثارة الفضول لدى المستهلكين المرتقبين و كسر حاجز الغموض.

- ضرورة التواجد على مختلف منصات التواصل الاجتماعية لتوسيع قاعدة المستهلكين .
- محاولة خلق جو التفاعل بين المؤسسة و زبائنها على الوسائط الالكترونية بغية الكشف عن الحاجات الخفية لدى المستهلكين .
- إعطاء فرصة للمستهلكين لإبداء آرائهم حول منتجات المؤسسة يرونها مناسبة لتحقيق رغباتهم .
- الاستعانة بالإعلانات الممولة للوصول إلى عدد كبير من المستهلكين.

## 8. قائمة المراجع

### 1. الكتب:

- أحمد م. غ. (2008). *التسويق و التجارة الالكترونية - المكتبة الوطنية للنشر و التوزيع* . مصر: المكتبة الوطنية للنشر و التوزيع.
- إدريد [2] ع. (2005). *التسويق المعاصر*. مصر: الدار الجامعية .
- جمال الدين م. ا. & , ثابت ر. ع. ا. (2005). *التسويق المعاصر*. الإسكندرية ,مصر: الدار الجامعية.
- زينب م. ي. (2012). *التسويق، أساسيات و استراتيجيات و اتجاهات حديثة*. الاسكندرية , مصر: رؤية للنشر و التوزيع.
- شبايك ر. (2009). *التسويق للجميع*. رياض-السعودية :شبكة ابو نواف.
- صبرة س. (2010). *التسويق الالكتروني*. عمان \_أردن :دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع.
- الضمور ه. ح. (2008). *تسويق الخدمات*. عمان-الاردن :دار وائل للنشر.

- علي، ف. ا. (2009). *إدارة التسويق منظور تطبيقي واستراتيجي*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- فلاح الزغبى، ع. (2009). *إدارة التسويق*. عمان-الأردن: دار اليازوري للنشر و التوزيع.

## 2. المقالات:

- الأمين، أ. ي. (2009). تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج PORTER، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الادوية. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات*، 48،
- البستنجي، غ. م. (2011). أثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية. *مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية*، 40-20،
- حرايرية، ع. (2015). الميزة التنافسية. *مجلة الدراسات في علم الاجتماع*، 82-71،
- حسام الدين، ع. ا. (2019). التسويق الالكتروني و أثره على تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية. *مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية*، 6، ISSN: 9750-2571
- حنان، ب. ب. &، العربي، ع. (2017). واقع التسويق الإلكتروني في قطاع الاتصالات بالجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 40،
- دلال، ف. (2018). دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية "دراسة حالة فندق صبري بعنابة. *مجلة المعيار*، 30-22،
- شارف، ن. (2014). التسويق الالكتروني و دوره في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة مع الاشارة إلى حالة المؤسسة الجزائرية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*.

- كريمة, ج. (2019). دراسة مدى فعالية التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة بعض مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر. *Revue Algérienne d'Economie de gestion* , 50-65.
  - محمد, م. (2010). أثر الميزة التنافسية على السلوك الشرائي للمستهلك الجزائري للهاتف النقال ، دراسة حالة مؤسسة نجمة *Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale* , 30-40.
  - مريم, ا, &, قريش, ب. ع. (2012). دور التسويق الالكتروني في تحقيق ولاء الزبون. مجلة الابتكار و التسويق 216 ,
  - Abazi, A. (2015). The Role of Social Media as Key of Business Development. *New Media and Mass Communication* , 44.
  - abdelhafid, h. e. (2019). Le marketing électronique et son impact sur l'amélioration des performances marketing des entreprises économiques. *Journal de recherche administrative et économique* , 14.
  - Adnan, A. S. (2017). The Growth of E-Marketing in Business-to-Business Industry and its effect on the Performance of Businesses in Pakistan: Marketing Success. *international and multidisciplinary journal of social sciences* , 20.
  - BELABED, F., CHENAG, S., & MOKADDEM, A. (2019). The Effects of Digital Marketing on Customer Relationships. «*El-Manhel Economy* , volume 02 , Number 02 , 5.
3. مواقع الأنترنت:
- *Algérie poste*. (2020, أفريل). Retrieved الأربعاء 2021, from [www.poste.dz](http://www.poste.dz).

- Cazals, C. (2011). *Cabinet de conseil et de formation en stratégié*. Retrieved 30/12/2020 22:11, 2020, from <http://www.dicodunet.com>.
- Danielle, D. (2020, JUL). *Nike Training Club Premium App to Stay Free Year-Round*. Consulté le JANVIER dimanche, 2021, sur <https://footwearnews.com/2020/focus/athletic-outdoor/nike-training-club-premium-app-free>.

تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الشركات التكنولوجية العالمية  
-شركة سترايب أنموذجًا-

**The Repercussions of The Coronavirus (Covid-19)  
on Global Technology Companies  
-Stripe Company as a Model-**

سايح فطيمة<sup>1</sup>، نادي مفيدة<sup>2</sup>، مغتات صبرينة<sup>3</sup>

SAYAH Fatima<sup>1</sup>, Nadi Moufida<sup>2</sup>, Mortet Sabrina<sup>3</sup>

<sup>1</sup>جامعة احمد زبانه، الجزائرstratév Labo، [fatima.sayah@univ-relizane.dz](mailto:fatima.sayah@univ-relizane.dz)

<sup>2</sup>جامعة أحمد زبانه غليزان، الجزائر، GMFAMI MOUFIDA.NADI@univ-relizane.dz

<sup>3</sup>جامعة أحمد زبانه غليزان، الجزائر، GMFAMI SBRINA.MORTET@univ-relizane.dz

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية الى تبين أثر انتشار فيروس كورونا على الشركات التكنولوجية حيث مست تداعياتها الخسائر البشرية الكبيرة التي شهدها العالم بالإضافة الى الخسائر في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي. ألا أنه في الوقت الذي تضررت فيه عدة قطاعات اقتصادية كالقطاع السياحي والطيران من جائحة كورونا، حققت قطاعات أخرى مكاسب مثلاً كالصناعة الصيدلانية، صناعة الاقنعة، وكذا الاقتصاد الرقمي وخاصة الشركات التكنولوجية العاملة في مجال الدفع الالكتروني مثل شركة سترايب، التي جمعت 600 مليون دولار من التمويل الإضافي وبتقييم 95 مليار دولار مما يجعل Stripe الشركة الأمريكية الناشئة الأعلى قيمة. كلمات مفتاحية: فيروس كورونا، سترايب، الدفع الالكتروني.

تصنيفJEL: G01, E42

**Abstract:**

This research paper refers to post-publication, the Corona virus on technology companies, as its repercussions affected the great losses that the world witnessed, in addition to the losses in the financial and economic field.

Suitable for masks, the digital economy and the bottom line, tech companies working in the online payment space like Stripe, which raised \$ 600 million in funding. The value added at \$ 95 billion makes Stripe the most valuable startup.

**Keywords:** Coronavirus; Stripe; online payment.

**Jel Classification Codes:** G01, E42.

## 1. مقدمة:

تعتبر جائحة كورونا "كوفيد 19" من بين أخطر الأوبئة التي عرفتها البشرية خلال القرون الأخيرة، حيث أدت إلى إلغاء جميع الأنشطة الاقتصادية والبشرية وتسببت في خسائر فادحة، خاصة على مستوى الوفيات، وفي المقابل برز وعي دولي لتقاسم الأدوار ولتحسيس بخطورة الوباء وسرعة انتشاره عبر العالم.

فقد تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في اضطرابات اقتصادية كبيرة مست جميع دول العالم وعانى منها ملايين البشر، لكن مع هذا ساهمت الجائحة في خفض نسب الانبعاثات الملوثة نتيجة توقف الأنشطة الصناعية وكذلك كوسائل النقل، الشيء الذي أدى إلى الحفاظ على التوازن البيئي والطبيعي لفترة محدودة، وإعطاء الفرصة للتكاثر والتوالد للكائنات الحية والأصناف النباتية خلال هذه الفترة. كما استفادت كبرى شركات التكنولوجيا العالمية من الجائحة وحققَت أرباحا هائلة وزدهارا ماليا. وتعتبر تداعيات الجائحة كورونا هي الأسوأ والاكثر تأثيرا إذا ما قارناها بالأزمات السابقة خاصة أزمة الرهن العقاري 2008، بالنظر إلى الخسائر البشرية الكبيرة التي شهدتها العالم فقد شمل تداعياتها المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي.

دفعت جائحة كورونا "كوفيد 19" العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لعام 2008، فلقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك لأن الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيف من الأزمة المالية السابقة، حيث أنّ هذه الأزمة ستضفي زخما على بعض التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مد سرعة وفعالية سياسة الحكومات لاحتواء العدوى. (نويرة، سلمان نصيف جاسم، و القذافي، 2021، صفحة 55).

الا انه في الوقت الذي تضررت فيه العديد من القطاعات الاقتصادية كالسياحة والنقل الجوي من جائحة كورونا، حققت قطاعات أخرى مكاسب مثلا البيئة التي تعد الرباح الأكبر من

تداعيات الازمة، فقد توقفت آلاف المصانع حول العالم عن ضخ غازاتها السامة، مما نتج عنه تراجع ملحوظ لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. بالإضافة كالصناعة الصيدلانية، صناعة الاقنعة، وكذا الاقتصاد الرقمي حيث تصدرت شركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية قائمة "الرابحين" من الأزمة كورونا التي ضربت القطاعات الاستثمارية على مستوى العالم خلال عام 2020، بينما كانت جميع القطاعات تسرح موظفيها وعمالها ضمن خطط لإعادة الهيكلة وترشيد الإنفاق للحد من الخسائر المحتملة مثل شركة رينو لصناعة السيارات تلغي 15 ألف وظيفة في العالم من بينها 4600 في فرنسا، كانت شركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية هي طوق النجاة لأسواق التوظيف على مستوى العالم، حيث استخدمت الشركات الضخمة مئات آلاف العمال والموظفين لتنفيذ طلبات العملاء والمشتريين التي شهدت ارتفاعات بنسب صاروخية على مدار العام الحالي. كما ارتفعت الأرباح والمكاسب هذه الشركات خلال انتشار فيروس كورونا بمعدلات خرافية على الرغم من مواجهة جميع القطاعات الاستثمارية خسائر حادة، وانتشار حالات الإفلاس في بعض القطاعات، وبالأخص قطاع السياحة والسفر.

وقد ربحت 5 شركات عالمية "أمازون"، و"فيسبوك"، و"ألفابت"، و"مايكروسوفت"، و"أبل" ما قيمته 128 مليار دولار في 9 أشهر. وتشير البيانات إلى أنها حققت تحسناً كبيراً في أرقام المبيعات والأرباح. وارتفعت أرباحها بنسبة 15.2 في المئة بزيادة بلغت 16.9 مليار دولار، وذلك بعدما ارتفعت أرباحها من 111.1 مليار دولار في أول تسعة أشهر من عام 2019 إلى نحو 128 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام الحالي.

### الإشكالية:

وفي هذا السياق وبالإضافة الى ما سبق ارتأينا ان تكون اشكالية بحثنا كالتالي:

مامدى تأثير تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) على شركة سترايب الالكترونية؟

### فرضيات الورقة البحثية:

يأثر انتشار فيروس كورونا تأثيراً إيجابياً على شركة سترايب الالكترونية.

### أهداف الورقة البحثية:

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

✓ التعرف على فيروس كورونا ومدى انتشاره؛

✓ التعرف على شركة سترايب الالكترونية؛

✓ التعرف على مدى تأثير شركة سترايب الالكترونية من جراء تداعيات فيروس كورونا؛

المنهجية البحث:

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق لجائحة كورونا ولشركة سترايب الالكترونية ووصفها وكذا لآثار فيروس كورونا على شركة سترايب الالكترونية، وتستعرض الدراسة المحاور التالية :

✓ عموميات حول فيروس كورونا

✓ اثار الجائحة كورونا على شركة سترايب الالكترونية

2. مفاهيم حول فيروس كورونا

قبل التطرق إلى فيروس كورونا ومدى انتشاره يجب عرض بعض المفاهيم حول الوباء والجائحة.

1.2 تعاريف حول الوباء، الجائحة وفيروس كورونا:

1.1.2 الوباء:

وباء وجمعه أوبئة وهو انتشار مفاجئ وسريع لمرض معين في رقعة جغرافية ما فوق معدلاته المعتادة. وكالأمثلة على الأوبئة نذكر وباء الموت الأسود خلال العصور الوسطى. وفي العصر الحديث انتشار مرض سارس وإنفلونزا الطيور وفيروس كورونا. ويسمى الوباء ما بين الحيوانات سوائاً (https://bit.ly/2R9zwRm, 2021).

ويعرّف الوباء بأنه حالة انتشار لمرض معين، حيث يكون عدد حالات الإصابة أكبر ممّا هو متوقع في مجتمع محدد أو مساحة جغرافية معينة أو موسم أو مدة زمنية. وهذا وفقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية. وقد يحدث الوباء في منطقة جغرافية محصورة أو يمتد في عدة دول، وقد يستمر لعدة أيام أو أسابيع، وربما يستمر لسنوات (https://bit.ly/3uBQtS6, 2020).

2.1.2 الجائحة:

لغةً: جمع جائحات وجوائح، جدبة، غبراء قاحلة، سنة، جائحة، داهية، مصيبة تحل بالرجل في ماله فتشاحه كله. والجائحة تنتشر بشكل واسع في عدة دول وقارات وتصيب عدد كبير من الناس.

رفعت منظمة الصحة العالمية مرتبة تفشي كوفيد-19 (COVID-19) من درجة وباء إلى درجة جائحة؛ مع العلم أنّ العديد يخلط بين المفهومين. فما الفرق بينهما؟  
في تصريح خاص للجريدة مباشر، أوضح (د. محمد الدسوقي)، استشاري الأمراض الصدرية أنّ الوباء هو ظهور حالات أمراض معدية في دولة أو مجموعة دول صغيرة متجاورة، وينتشر بصورة سريعة بين الناس.

أمّا الجائحة فهو ظهور حالات لأمراض معدية في أغلبية دول العالم، ويصعب السيطرة على الحالات المرضية على مستوى العالم، ممّا يهدد صحة الناس ويتطلب الأمر إجراء تدابير طبية سريعة، وخطط عاجلة لإنقاذ البشر.

وأشار إلى أنّ هذين المصطلحين يطلقان على الأمراض المعدية فقط، فلا تعتبر أمراض القلب أو السكر أو غيرها أوبئة أو جائحة على سبيل المثال. وأكد أنّ التدابير العامة نفسها، لكن تختلف من دولة لأخرى حسب الإمكانيات الصحية وطبيعة الناس والظروف البيئية وعوامل أخرى ( <https://bit.ly/3uBQtS6>، 2020). وتصنف الحالة تبعاً لمستوى الانتشار، فالتفشي هو الزيادة في عدد الإصابات بالمرض الواحد، أمّا الوباء هو زيادة حادة في عدد المصابين أمّا الجائحة فهي انتشار الوباء في كافة أنحاء العالم (معزوز، 2020، صفحة 79).

### 3.1.2 فيروس كورونا:

غالبًا ما تُستخدم مصطلحات فيروس كورونا وكوفيد-19 للإشارة إلى نفس العدوى، في حين فيروسات كورونا في الواقع هي عائلة من الفيروسات تحمل بعضها أمراض للإنسان في حين لا يتسبب البعض الآخر في ذلك والفيروس الذي يثير قلقًا بالغًا في الوقت الحالي هو فيروس كورونا المترابط بمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة. أطلق على فيروس كورونا اسم مرض كوفيد 19 حيث أطلقته منظمة العالمية للصحة في 11 فبراير 2020.

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أنّ عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس). فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضاً مثل الزكام والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرز).

تمَّ اكتشاف نوع جديد من فيروسات كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في 2019.

يُعرف الفيروس الآن باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارز كوف 2). ويسمى المرض الناتج عنه بفيروس كورونا 2019 (كوفيد 19). في مارس/آذار 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها صنفت مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد 19) كجائحة.

وتقوم المجموعات المختصة في الصحة العامة، مثل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة (CDC) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، بمراقبة الجائحة ونشر التحديثات على مواقعها على الإنترنت. كما أصدرت هذه المجموعات توصيات حول الوقاية من المرض وعلاجه (<https://mayoclinic.org/3wKBgQe>، 2021).

## 2.2 تطور الفيروس في العالم

### 1.2.2 تطور الفيروس في الجزائر:

أعلنت وزارة الصحة الجزائرية يوم 28 أوت 2020 عن تسجيل 387 إصابة جديدة بفيروس كورونا ووفاة 8 أشخاص. وأوضح المكلف بالإعلام عن لجنة المتابعة ورصد فيروس كورونا إرتفاع حصيلة الإصابات إلى 128465 حالة مؤكدة بالفيروس منذ ظهوره في الجزائر، في حين وصل عدد الوفيات بكورونا العدد 3460 حالة وفاة وعدد المتعافين منه 89419 حالة منذ ظهوره إلى غاية 29 ماي 2021. (زويد، 2021).

### 2.2.2 تطور الفيروس في العالم

انتشر فيروس كوفيد 19 في العالم انتشارا ملفت للانتباه، حيث بلغ عدد الإصابات المؤكدة حول العالم بـ 168980906 أمّا الوفيات المؤكدة فقد تجاوز العدد 3511632 حول العالم إلى غاية 28 ماي 2021 مثلما يوضح الشكلين التاليين:

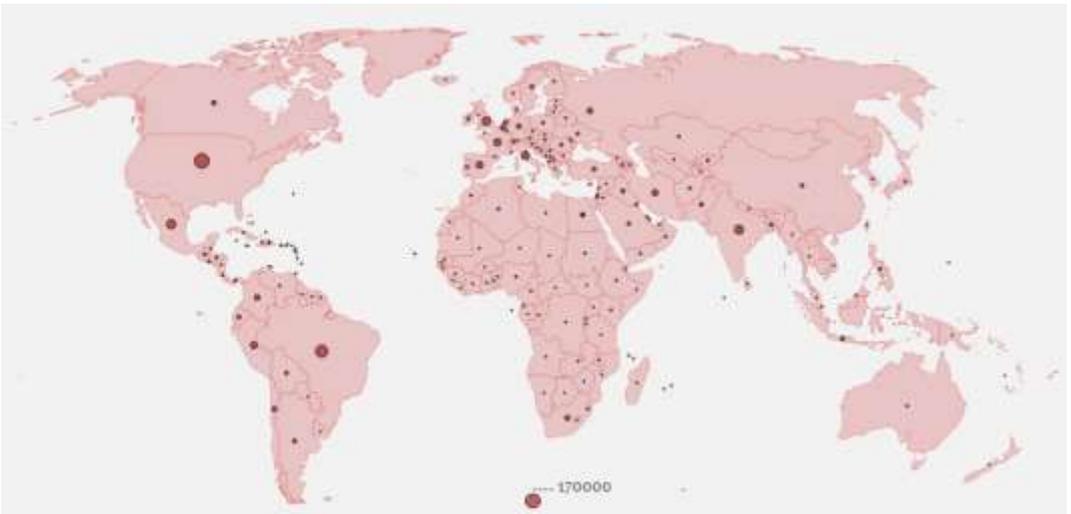
الشكل رقم (1): خريطة انتشار وباء كوفيد-19 وأعداد الإصابات المؤكدة حول العالم



الدوائر تبين عدد حالات فيروس كورونا المؤكدة في كل بلد

المصدر: (BBC News, 2021)

الشكل رقم (2): خريطة الوفيات المؤكدة بوباء كوفيد-19 حول العالم



الدوائر تبين عدد حالات الوفاة المؤكدة بسبب فيروس كورونا في كل بلد

المصدر: (BBC News, 2021)

ويبين الجدول التالي حصيلة انتشار فيروس كوفيد-19 حول العالم حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بأكثر من 33 ملايين حالة وأكثر من 180000 وفاة ثم تلتها البرازيل في المرتبة الثانية الصدارة بأكثر من 16 ملايين حالة وأكثر من 218000 وفاة منذ ظهوره إلى غاية 201628 ماي 2021.

### الجدول رقم (1): بيانات مفصلة لتفشي فيروس كوفيد-19 حول العالم



المصدر: (BBC News, 2021)

### 3. اثار الجائحة كورونا على شركة ستر ايبالالكترونية (Stripe):

#### 1.3 تقديم لشركة ستر ايب Stripe:

تأسست Stripe في عام 2010 من قبل الأخوين الأيرلنديين جون وشقيقه باتريك كوليسون (الرئيس التنفيذي) ("باتريك" - البالغ من العمر 32 عامًا - و"جون كوليسون" 30 عامًا)، ووفرت الشركة خدماتها في سبتمبر 2011 بعد الحصول على استثمار بقيمة 2 مليون دولار من رائد الأعمال بيتر ثيل والعديد من الشركات الاستثمارية مثل Sequoia Capital و Andreessen

Horowitz وهي واحدة من الشركات التجارية الناشئة التي رأت قيمة بناء طريقة بسيطة للمطورين لدمج الدفع الإلكتروني في أي تطبيق أو موقع عن طريق بضعة أسطر من الرمز، في وقت بدأت فيه المدفوعات الرقمية (الدفع الإلكتروني أو الرقمي) وعلى وجه التحديد عبر الإنترنت في الظهور. وارتفع صافي ثروة كل منهما إلى 11.4 مليار دولار.

تم الإطلاق الفعلي لشركة Stripe في عام 2011 كبرنامج معالجة الدفع للشركات عبر الإنترنت. وبدأت Stripe في البداية فقط في الولايات المتحدة، ثم توسعت دوليًا لتشمل 43 دولة مختلفة حيث استغرقت الشركة الناشئة أقل من 3 سنوات لتحقيق تقييم يزيد عن 1 مليار دولار وتقدر قيمة الشركة بـ 95 مليار دولار حاليا (مقابل 5 مليارات دولار في عام 2015).

وتستعمل الشركة خدمة سترايب في التحويلات المالية الرقمية المختلفة وفي وقت أني وتعتمد طرق أمنية محصنة ضد الاحتيال جعلتها قبلة لأغلب المتاجر الإلكترونية والتي أصبحت منتشرة بها بشكل واسع. ودعمت شركة سترايب التحويل المالي باستعمال البيتكوين في سنة 2014 ثم توقفت عن ذلك بشكل رسمي في شهر يناير من السنة 2021 (دليهي، 2018).

اعتبارًا من فبراير 2021، قدرت مجلة Forbes أن صافي الثروة الجماعية للأخوين Collison يبلغ 6.4 مليار دولار. زاد صافي ثروتهم بأكثر من 3 أضعاف منذ أوائل عام 2018 عندما كانت قيمة كل منهم 1 مليار دولار. وأصبح الأخوان كوليسون من أصحاب الملايين في عام 2008 عندما كان كلاهما أقل من 20 عامًا، بعد بيع شركتهما Auctomatic مقابل 5 ملايين دولار.

- المؤسسون: باتريك كوليسون (الرئيس التنفيذي)، جون كوليسون.
- تاريخ الإطلاق: 2010.
- المقر: سان فرانسيسكو.
- التمويل: 2.4 مليار دولار (PitchBook).
- التقييم: 95 مليار دولار (PitchBook).
- الصناعة: التكنولوجيا المالية.
- حاليًا، يستخدم حوالي 1.96 مليون موقع ويب نشط تطبيق سترايب.
- جمعت Stripe ما مجموعه 2.55 مليار دولار من التمويل.
- كان Elon Musk من أوائل المستثمرين في Stripe خلال جولة أولية في عام 2011.
- لدى Stripe 33 مستثمرًا و38 براءة اختراع.

- تمتلك "سترايب" حصة سوقية تبلغ 18.54٪ في فئة معالجة الدفع عند تصنيفها حسب عدد مواقع الويب التي تستخدم البرنامج.
- وتتواجد الشركة في 43 دولة منذ عام 2019 ثم توسعت إلى 17 دولة جديدة، بما في ذلك الدنمارك وماليزيا والمكسيك وهولندا وبولندا. تتوفر خدمة Stripe Atlas ، وهي خدمة لتأسيس شركة في الولايات المتحدة (ديلاوير)، في أكثر من 140 دولة (Dean, 2021).

### 2.3 خدمات سترايب Stripe

تقدم سترايب Stripe نظاما لمعالجة الدفع عبر الإنترنت يتيح للشركات إرسال واستلام الدفع الإلكتروني بسهولة وسرعة، وهو ما يسهل معاملات الاللكترونية للعديد من الشركات بما في ذلك الشركات الكبيرة والشركات الناشئة ويسمح لهم ببدء عملهم التجاري عبر الإنترنت، وتعتمد العديد من الشركات الكبرى على خدمات سترايب مثل عملاق التجارة الإلكترونية أمازون وشوبيفاي Shopify وشركة سبوتيفاي الرائدة في بث الموسيقى عبر الإنترنت وأوبر وLyft وأوريديت ومئات الشركات الأخرى حول العالم.

وتسمح سترايب Stripe للشركات والمؤسسات التجارية بتلقي المدفوعات من البطاقات البنكية في ثوان معدودة، مع تحويل هذه المدفوعات مباشرة إلى الحسابات المصرفية لهذه الشركات، كما تدعم الخدمة تحصيل المدفوعات من مختلف الخدمات الأخرى مثل خدمة أبل للدفع Apple Pay وخدمة Ali Pay و جوجل Pay والعديد من طرق الدفع الأخرى بحيث تستخدم الشركة ما مجموعه 29 طريقة دفع مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (2): عدد طرق الدفع لشركة سبرايت

| عدد طرق الدفع | الفئة                    |
|---------------|--------------------------|
| 8             | البطاقات                 |
| 6             | محافظ                    |
| 5             | الديون المصرفية          |
| 8             | عمليات إعادة توجيه البنك |
| 1             | القسائم النقدية          |

| عدد طرق الدفع | الفئة                  |
|---------------|------------------------|
| 1             | اشتر الآن وادفع لاحقاً |

المصدر: (Dean, 2021)

تم بناء نموذج عمل سترايبي على أساس فرض عمولة على كل معاملة ناجحة. المعدل القياسي الذي تفرضه Stripe هو 2.9٪ من المعاملة + 30 سنتاً. ويتم احتساب تسعير Stripe Radar أداة حماية من الاحتيال) لكل معاملة يتم فحصها، مقابل رسوم قياسية تتراوح من 5 إلى 7 سنتات. وتحسب مصاريف (نفقات) الدفع الإلكتروني لشركة سترايبي بالطريقة التالية (Jackson, 2021):

$$\begin{aligned} \$1.00: 2.9\% \text{ of } \$1 &= 2.9\text{¢} \text{ et } 2.9\text{¢} + 30\text{¢} = \mathbf{32.9\text{¢}} \\ \$5.00: 2.9\% \text{ of } \$5 &= 14.5\text{¢} \text{ et } 14.5\text{¢} + 30\text{¢} = \mathbf{44.5} \end{aligned}$$

ولإنشاء شركة جديدة عبر منتج أطلس، تتقاضى الشركة رسوم إعداد بقيمة 500 دولار إلى جانب التكاليف الجارية لإدارة الشركة، بما في ذلك رسوم الوكيل المسجل في ولاية ديلاوير (100 دولار في السنة) وحزم مختلفة لإعداد ضرائب الشركات. تبدأ الحزم بمبلغ 250 دولارًا، ويتم إصدار الفاتورة على أساس سنوي (Dean, 2021).

### 3.3 الاثار الايجابية لفيروس كورونا على شركة سترايبي الإلكترونية (Stripe):

شهدت Stripe نموًا لافتًا للنظر خلال الوباء لكون إيراداتها مرتبطة إلى حد كبير بالنمو في التسوق عبر الإنترنت. في أبريل 2020، كانت Stripe تسلط الضوء على تفشي Covid-19 واعتبرته محفزًا لنشاطها حيث أنه "يشجع الاقتصاد عبر الإنترنت أو ما يعرف بالاقتصاد الإلكتروني". واستثمرت في البنية التحتية التي تعمل على تعزيز التجارة عبر الإنترنت أو التجارة الإلكترونية إلى غاية عام 2030 وما بعده" حسب المديرية المالية ديفياسوريا ديفارار، التي انضمت إلى الشركة في أوت 2020 بعد تركها منصب المدير المالي لشركة جنرال موتورز. وأعلنت الشركة في بداية 2021 عن توسعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى خطط لفتح مكاتب في دبي والإمارات العربية المتحدة. وتوفر سترايبي للشركات والمؤسسات التجارية خدماتها في الإمارات حيث تسهل على الشركات تحصيل الدفع الإلكتروني بسهولة وأمان عبر الإنترنت، حيث تتطلب عملية

قبول الدفع عبر الإنترنت الآن وقتا طويلا والعديد من الإجراءات والعمليات المرهقة. فيحين تتم بسهولة ومرونة مع شركة سترايب.

حيث بلغت قيمة الدفع الالكتروني في الإمارات حوالي 18.5 مليار دولار في عام 2020 بزيادة أكثر من الضعف خلال العامين الماضيين (2019 و2020)، ومن المتوقع أن يستمر نمو التجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة المقبلة مع توقعات بأن يضيف القطاع ما يقرب من 10 مليارات أخرى خلال العامين المقبلين وهذا ما دفع بشركة سترايب الى التوجه نحو السوق الاماراتية. ونظرا لتسجيل أكثر من 10000 شركة في الإمارات للاستفادة من خدمات سترايب، فقد قالت الشركة الأمريكية أنها ستضع بعض الشركات الراغبة في التعامل مع سترايب في قائمة انتظار في البداية لضمات تقديم أفضل تجربة للمستخدمين (سيد، 2021).

في ديسمبر 2020، أطلقت الشركة خدمات مصرفية بالشراكة مع Goldman Sachs و Citigroup و Barclays و Evolve Bank & Trust. حيث استثمرت أكثر من 102 مليون دولار في بداية ثلاثي الأول لسنة 2021.

وتعمل مع سترايب حاليًا آلاف الشركات مثل Amazon و Slack و Glossier و Shopify و Under Armor. وتجنّي الشركة الأموال من خلال فرض رسوم على هؤلاء العملاء بنسبة 2.9٪، بالإضافة إلى 30 سنًا عن كل معاملة تقوم بمعالجتها مثل (PayPal). كما جلب برنامج الدفع الالكتروني Stripe استثمارات مبكرة من خريجي PayPal Peter Thiel و Elon Musk. في العام 2020، وارتفع تقييمها إلى 95 مليار دولار. (CNBC, s.d.).

أصبحت شركة معالجة الدفع الالكتروني "سترايب Stripe" الشركة الناشئة الأكثر قيمة في وادي السيليكون، بعد أحدث جولة تمويلية، لتتجاوز "سبيس إكس" التابعة للملياردير "إيلون ماسك". حيث جمعت "سترايب" 600 مليون دولار من مجموعة من المستثمرين، ليزيد تقييمها حوالي ثلاثة أضعاف خلال أقل من عام إلى 95 مليار دولار. واستفادت الشركة المتخصصة في البرمجيات التي تسمح للشركات بقبول الدفع الالكتروني من طفرة التجارة الإلكترونية التي تسارعت بسبب جائحة "كوفيد-19".

وذكرت شركة الفينتك أنها تخطط للاستثمار في عملياتها الأوروبية ولا سيما مقراتها الرئيسية في دبلن، لدعم الطلب المتزايد وتوسيع شبكة الدفع الالكتروني العالمية وللتوسع خارج

سوقها الأساسي للشركات الصغيرة. ويتعين على "سترايب" التغلب على المنافسة ليس فقط من شركات الدفع التقليدي مثل "جلوبال بايمنتس GlobalPayments" ولكن أيضًا شركات الجيل القادم الأخرى بما يشمل "باي بال"، ومجموعة من الشركات الناشئة الصغيرة التي تبحث عن جزء من سوق قيمته مليارات الدولارات. وجمعت Stripe ما قيمته 2.55 مليار دولار عبر 19 جولة تمويل (Dean, 2021). والجدول التالي يبين إيرادات شركة سترايب منذ عام 2010:

### الجدول رقم (3): إيرادات شركة سترايب منذ عام 2010

| Funding round, Date           | Amount          |
|-------------------------------|-----------------|
| Seed, June 2010               | \$200 thousand  |
| Seed VC, March 2011           | \$2 million     |
| Series A, February 2012       | \$18 million    |
| Series B, July 2012           | \$20 million    |
| Series C, January 2014        | \$80 million    |
| Series C – II, December 2014  | \$20 million    |
| Series C – III, July 2015     | \$100 million   |
| Series D, November 2016       | \$150 million   |
| Line of Credit, November 2016 | \$250 million   |
| SeriesUnknown, December 2016  | \$16 million    |
| SeriesUnknown, March 2017     | \$5.05 million  |
| SeriesUnknown, July 2017      | \$6.22 million  |
| SeriesUnknown, March 2018     | \$38.65 million |
| Series F, September 2018      | \$245 million   |
| Series F – II, January 2019   | \$100 million   |
| Series G, August 2019         | \$250 million   |
| Series G – II, April 2020     | \$600 million   |
| Series H, March 2021          | \$600 million   |

المصدر: (Dean, 2021)

اعتبارًا من جولة التمويل الأخيرة التي تم الكشف عنها في مارس 2021، بلغت قيمة الشركة 95 مليار دولار. وزاد تقييم Stripe بمقدار 54 ضعفًا منذ عام 2014، وهو العام الذي انضمت فيه إلى نادي يونيكورن للشركات الناشئة بتقييم بلغ 1.75 مليار دولار حيث نلاحظ لأن ما بين افريل 2020 ومارس 2021 لارتفعت قيمة الشركة من 36 الى 95 مليار دولار اي بأكثر من 55 مليار

دولار (Dean, 2021). وهذا نظرا لارتفاع معاملات التجارة الالكترونية بسبب تفشي الوباء مما يتطلب ازدياد معاملات الدفع الالكتروني والجدول التالي يبين نمو قيمة شركة سترايب منذ عام 2011:

الجدول رقم (4): نمو قيمة الشركة منذ عام 2011

| Funding round, Date          | Valuation       |
|------------------------------|-----------------|
| Seed, March 2011             | \$20 million    |
| Series A, February 2012      | \$100 million   |
| Series B, July 2012          | \$500 million   |
| Series C, January 2014       | \$1.75 billion  |
| Series C – II, December 2014 | \$3.5 billion   |
| Series C – III, July 2015    | \$5 billion     |
| Series D, November 2016      | \$9.2 billion   |
| Series E, September 2018     | \$19.8 billion  |
| Series E – II, January 2019  | \$22.4 billion  |
| Series G, September 2019     | \$35.25 billion |
| Series G – II, April 2020    | \$36 billion    |
| Series H, March 2021         | \$95 billion    |

المصدر: (Dean, 2021) و

TechCrunch, Bloomberg, Crunchbase, CB Insights, CNBC.

بلغ إجمالي الدفع الالكتروني التي تمت من خلال "سترايب" 350 مليار دولار اعتبارًا من عام 2020. بزيادة قدرها 7 أضعاف منذ عام 2017. في الواقع من 2015-2019، شهد حجم الدفع الالكتروني معدل نمو سنوي مركب بنسبة 71.88٪. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شهد حجم معالجة مدفوعات معدل نمو بنسبة 50٪ كحد أدنى كل عام (Dean, 2021). وفيما يلي الجدول موضحا النمو المقدر لحجم معالجة الشركة منذ عام 2015:

الجدول رقم (5): النمو المقدر لحجم معالجة الشركة منذ عام 2015

| Year | Estimated payment volume |
|------|--------------------------|
| 2015 | \$10 billion             |

| Year | Estimated payment volume |
|------|--------------------------|
| 2016 | \$20 billion             |
| 2017 | \$50 billion             |
| 2018 | \$100 billion            |
| 2019 | \$150 billion            |
| 2020 | \$350 billion            |

المصدر: (Dean, 2021)

### • استثمارات شركة سترايب

قامت الشركة بتمويل شركات أخرى كمستثمر رئيسي. حيث استثمرت 1.09 مليار دولار عبر 29 صفقة منذ عام 2017. وخلال أوائل عام 2021 وحده، استثمرت ما قيمته 208.5 مليون دولار في 6 شركات ناشئة. ثلاثة منها Fast وBalance و Safepay ترتبط مباشرة بالدفع الإلكتروني. من بين 42 دولة تدير فيها Stripe الأعمال التجارية اليوم، هناك 31 دولة في أوروبا. وتقوم العديد من أكبر وأسرع الشركات نموًا في القارة بالبناء على النظام الأساسي. واتجهت كل من الشركات Axel وSpringer و Jaguar Land Rover و Maersk و Metro و Mountain Warehouse و Waitrose مؤخرًا نحو Stripe لتنمية وتنوع إيراداتهم عبر الإنترنت، أو التحرك بشكل أسرع في مشاريع التحول الإلكتروني الخاصة بهم. وفي الوقت نفسه، فإن الشركات ذات النمو الكبير في أوروبا مثل Deliveroo (المملكة المتحدة)، و Doctolib (فرنسا)، و Glofox (أيرلندا)، و Klarna (السويد)، و ManoMano (فرنسا)، و N26 (ألمانيا)، و UiPath (رومانيا)، و Vinted (ليتوانيا) كلها تعتمد على شريط للتنافس على المسرح العالمي.

ويشمل المستثمرون الأساسيون لشركة سبرايت شركة Allianz X و Axa و Baillie Gifford و Fidelity Management & Research Company و Sequoia Capital ووكالة إدارة الخزنة الوطنية الأيرلندية (NTMA). وستستخدم الشركة رأس المال للاستثمار في عملياتها الأوروبية، لدعم الطلب المتزايد من الشركات ذات الوزن الثقيل في جميع أنحاء أوروبا، وتوسيع شبكة الدفع الإلكتروني العالمية والخزينة (SULLIVAN, 2021). وفيما يلي تحليل لاستثمارات Stripe منذ عام 2017:

## الجدول 6: استثمارات Stripe منذ عام 2017

| Year                      | Funding amount, number of deals |
|---------------------------|---------------------------------|
| 2017                      | \$93 million, 1 deal            |
| 2018                      | \$133.57 million, 5 deals       |
| 2019                      | \$363.6 million, 9 deals        |
| 2020                      | \$295.27 million, 8 deals       |
| 2021* (as of midFebruary) | \$208.5 million, 6 deals        |

المصدر: (Dean, 2021):

## • نمو المشاريع الشركة

تمتلك الشركة (Stripe) 50 شركة بين عملائها من المؤسسات. ويعالج كل من عملاء المؤسسات الخمسين ما لا يقل عن مليار دولار من الدفع الإلكتروني كل عام. تم تأسيس 15000 شركة باستخدام Stripe Atlas حتى الآن. أي زيادة تقدر بـ 10000 شركة في نوفمبر 2019. وتتقاضى شركة StripeAtlas 500 دولار لكل معاملة. لذلك يمكننا أن نفترض أن Stripe قد حقق 7.5 مليون دولار من شركة بدء التشغيل وهذا فقط من الرسوم الأولية.

## • نمو العمالة الشركة

ويعمل أكثر من 2500 موظف في Stripe عبر 14 مكتبًا. زيادة بنسبة 66٪ منذ منتصف عام 2019. واعتبارًا من فبراير 2021، تشهد Stripe زيادة في التوظيف مع 983 وظيفة شاغرة في جميع المواقع والفرق. يتم تعيين معظم الوظائف الشاغرة في فريق الهندسة، مع فتح 310 وظيفة (حصّة 31.53٪ من جميع الوظائف الشاغرة في الشركة) في جميع المواقع، ويرجع هذا الارتفاع في العمالة للطلب المتزايد على معاملات الدفع الإلكتروني بسبب توجه المستهلك نحو التجارة الإلكترونية بسبب أزمة كوفيد 19 (Bayad, 2020, p. 268). ويقدر متوسط الراتب للموظف في Stripe هو 127,919 دولارًا. بناءً على نتائج قاعدة بيانات الرواتب، حصل موظفو Stripe الذين يحملون جنسية أجنبية بتأشيرة H1B في الولايات المتحدة على راتب متوسط قدره 117.770 دولارًا (استنادًا إلى 87 سجلًا). وتعتبر مجموعة سترايب لعام 2021. أحد اللاعبين الرئيسيين في صناعة التكنولوجيا المالية، حيث تعالج مئات المليارات من الدولارات سنويًا (Dean, 2021). وبشكل عام، نظرًا لبساطتها وأدائها الاستثنائي فإن Stripe هو بوابة الدفع المفضلة لأعمال التجارة الإلكترونية، بحيث تجذب شركة سبرايت الشركات الناشئة (وخاصة الشركات الناشئة الجديدة الصغيرة) مثل

، Axell Springer و Jaguar Land Rover و Maersk و Metro و Mountain Warehouse و Waitrose، إلى جانب Deliveroo (المملكة المتحدة) و Doctolib (فرنسا) و Glofox (أيرلندا) و Klarna (السويد) و ManoMano (فرنسا) و N26 (ألمانيا)، و UiPath (رومانيا) و Vinted (ليتوانيا).

حتى مع المنافسة الشديدة في الدفع الإلكتروني والخدمات المجاورة، هناك فرصة كبيرة لمزيد من النمو. فحسب شركة سبرايت أنه في أعقاب COVID وميول الأشخاص الذين يتسوقون بشكل كبير عبر الويب والتطبيقات وليس بشكل شخصي، تتم حالياً حوالي 14 ٪ من التجارة عبر الإنترنت، وهو تحول كبير بالنظر إلى أنه قبل عام واحد فقط كان حوالي 10 ٪ أي ارتفع بنسبة 4 ٪ بسبب جائحة كورونا (SULLIVAN, 2021).

شركة ستراب هي مسرّع للنمو الاقتصادي العالمي ورائدة في التمويل المستدام. قال كونور أوكيلي، الرئيس التنفيذي لشركة NTMA، على الرغم من إحراز تقدم كبير خلال السنوات العشر الماضية، إلا أننا مقتنعون بأن معظم نجاح Stripe لم يتحقق بعد. "يسعدنا أن ندعم قصة النجاح الأبرز في أيرلندا وأوروبا، وبذلك نساعد الملايين من الشركات الطموحة الأخرى على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي."

وتعد Stripe الآن من بين 50 أكثر شركة معالجة للدفع الإلكتروني لأكثر من مليار دولار سنوياً وأصبحت إيرادات المؤسسة الآن أكبر وأسرع قطاعات نموًا، حيث تضاعفت أكثر من العام الماضي بفضل مخلفات انتشار فيروس كورونا. كما تم اختيار Stripe في الأونة الأخيرة أيضاً كشركة رائدة في ForresterWave: مزودي الدفع التجاري، الربع الثالث من عام 2020، محققة أعلى الدرجات من بين شركات المصنفة.

وتسعى شركة ستراب لرفع إيرادات الدفع الإلكتروني فحسب مايك كلايفيل، كبير مسؤولي الشركة: "في عام 2021، سنضاعف قدراتنا المؤسسية، ولا سيما فرق نجاح العملاء لدينا، لمساعدة المزيد من الشركات الكبيرة مثل Twilio أو Zapier على زيادة إيراداتها بشكل كبير". سوف نستثمر أيضاً في توسعنا العالمي لمساعدة شركات مثل Glofox أو MATCHESFASHION على زيادة فرصها في السوق. ومن خلال الشراكات مع حلول المؤسسات مثل Salesforce Commerce Cloud، سنجعل من السهل على الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة حول العالم التحول إلى Stripe."

قامت Stripe ببناء بنية تحتية قابلة للبرمجة لحركة الأموال العالمية، والمعروفة باسم شبكة الدفع الإلكتروني العالمية والخزينة الخاصة بها، بالإضافة إلى قائمة متزايدة من المنتجات والخدمات بما في ذلك الفوترة ورأس المال والاتصال والإصدار والرادار وغيرها. كما صرَّح المدير المالي للشركة ديفياسورياديفارا: "نحن نستثمر في البنية التحتية التي ستعمل على تعزيز التجارة عبر الإنترنت في عام 2030 وما بعده". "علمنا الوباء الكثير من الأشياء عن المجتمع، بما في ذلك مقدار ما يمكن تحقيقه - ودفعثمنه- عبر الإنترنت، لكن الإنترنت لا يزال ليس المحرك للتقدم الاقتصادي العالمي كما يمكن أن يكون. نحن نركز على مساعدة الشركات الطموحة على النمو بشكل أسرع. في حين أن Stripe يعالج بالفعل مئات المليارات من الدولارات سنويًا لملايين الشركات في جميع أنحاء العالم، فإن الفرصة أمام Stripe أكبر بكثير مما كانت عليه عندما بدأت الشركة قبل 10 سنوات".

في عام 2021، ستواصل Stripe بناء شبكة المدفوعات العالمية والخزينة الخاصة بها، لتوسيع مجموعة البرامج والخدمات الخاصة بها لمساعدة الشركات الطموحة على تحقيق المزيد من الإيرادات. سيتوفر Stripe أيضًا قريبًا لملايين الشركات الأخرى في البرازيل والهند وإندونيسيا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة.

تتم 14٪ فقط من التجارة العالمية عبر الإنترنت اليوم، على الرغم من تسريع الاقتصاد العالمي للتحويل إلى الإنترنت في عام 2020 بفضل تداعيات وباء كورونا الذي وسَّع من استعمال الانترنت والتسوق الإلكتروني والدفع الإلكتروني وتتمثل مهمة الشركة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للإنترنت، مما يسهل المعاملات الإلكترونية للشركات الطموحة وتنمية أعمالها (Press Release, 2021)، وعليه نقبل الفرضية.

#### 4. الخاتمة:

فيروس كورونا "كوفيد" 19 -، كان له تأثير سلبي عموما على الإنسان والأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك فإن له خلفية مشرقة يجب ألا ننكرها حيث حققت بعض القطاعات الأخرى مكاسب مثلا كالصناعة الصيدلانية، صناعة الاقنعة، وكذا البيئة.

فقد نتجت عن جائحة كورونا اضطرابات اقتصادية كبيرة مست جميع دول العالم وعانى منها ملايين البشر، لكن مع هذا استفادت كبرى شركات التكنولوجيا العالمية من الجائحة وحققت

أرباحا هائلة وازدهارا ماليا. وقد كان وراء تفشي كورونا ظهور بعض التغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك والمعاملات حيث ارتفع معدل التسوق الالكتروني والدفع الالكتروني وبالتالي التجارة الالكترونية. وجرفت شركات التكنولوجيا بجميع أنواعها المليارات خلال الوباء، حيث انتعش العمل والتجارة عبر الإنترنت أكثر من أي وقت مضى. فرغم تضرر الفئات الضعيفة من الأزمة الصحية التي أشعل فتيلها فيروس كورونا، فإن أطرافا أخرى حققت استفادة كبيرة وأحسنست استغلال الأزمة. ومن بين الشركات العالمية الرابحة من جائحة كورونا: "أمازون"، و"فيسبوك"، و"ألفابت"، و"مايكروسوفت"، و"أبل" وشركة سترايب التي كانت لب موضوع دراستنا فقد وسّعت شركة سترايب Stripe شركة ناشئة للتجارة الإلكترونية نشاطها في اسيا ودول الخليج حيث أطلقت شركة سترايب للدفع الالكتروني وخدمات التكنولوجيا المالية خدماتها رسميا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك للمرة الأولى في دول الشرق الأوسط، كما أعلنت الشركة الأمريكية أنها افتتحت مكتبا جديدا لها في مدينة دبي للإنترنت في دولة الإمارات ليكون أيضا أول مكتب للشركة في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وهذا بفضل جائحة كورونا.

وتصنع برامج للشركات لقبول الدفع الالكتروني، شهدت واحدة من أبرز مطبات COVID-19 في وادي السيليكون. وتتقاضى الشركة ما يقرب من 3٪، بالإضافة إلى 30 سننًا، مقابل كل معاملة بطاقة ائتمان تتم معالجتها باستخدام برنامجها. في مارس، كما أعلنت الشركة أنها جمعت 600 مليون دولار (500 مليون يورو) من التمويل الإضافي، اي ما يقرب عن ثلاثة أضعاف مقارنة بسنة 2020 من تقييمها وتقييم 95 مليار دولار (80 مليار يورو). - مما يجعل Stripe الشركة الأمريكية الناشئة الأعلى قيمة.

### التوصيات:

وكتوصيات مقترحة لهذه الدراسة نذكر ما يلي:

✓ الاهتمام بالتكنولوجيات الحديثة ونشرها في المؤسسات الناشئة الجزائرية وكذا

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تبني استراتيجيات الدفع الالكتروني؛

✓ الاهتمام بالتجارة الالكترونية لما لها من جلب للعملة الصعبة وترقية الصادرات وتنوع الاقتصاد؛

✓ خلق فرص عمل والتقليل من البطالة.

## 5. المراجع:

- دليبي،ش. https://bit.ly/3c5QIP0 . Récupéré sur (18 9, 2018). ،. أحد مؤسسي خدمة سترايب متحمس بشأن استعمال العملات المشفرة في عمليات الدفع https://bit.ly/3c5QIP0 .: 2018-09-19 .  
زويد،ش. (2021, 5 29) . تراجع في عدد الاصابات الجديدة بكورونا اليوم .Récupéré sur كورونا اليوم :  
https://bit.ly/3vyOGhY . تاريخ الاطلاع 29 ماي 2021، على الساعة 12سا و 30دقيقة.  
سيدم. (2021, 4 11) .س ترايب Stripe للمدفوعات تطلق خدماتها في الإمارات :ما هي ؟ ما الذي تقدمه؟ شركات .  
Récupéré sur https://tech-echo.com/2021/04/strip-what-is-benefits-uae/  
مصطفى، ا. (2020, 3 27) .كيف تعاملت الشركات الصينية مع وباء كورونا؟ 12 درسا من تكييف شركات الصين مع انتشار الفيروس صحافي متخصص في الشؤون الدولية 27 (https://bit.ly/3wJ4Fdm) . Récupéré sur  
مارس 19 2020ماي 2021.  
معزز. (2020) .مواقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الانترنت:دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعات الجزائرية. مجلة مدارات سياسية، المجلد 3العدد 3عدد خاص جويلية.  
نويرة،إ.،سلمان نصيف جاسم ،ن& .،القذافي ز. (2021) .فيروس كورونا "كوفيد " 19 -وانعكاساته البيئية والاقتصادية والاجتماعية.،مجلة "الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية – " جامعة برج بوعريج المجلد :  
02العدد – 01: جانفي.70-49 ,  
Récupéré sur (2020, 3 15) .https://bit.ly/3uBQtS6ففيروس كورونا مفهومان مختلفان..ما الفرق بين الوباء والجائحة؟shorturl.at/cNQVW:، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 أوت 2020على الساعة 13سا و 31 دقيقة.  
Bayad, A. (2020). *Impact of COVID-19 on consumer buying behavior toward online shopping in Iraq*. Journal of Economic Study, Octobre, Volume 18/N° 03, 267-280.  
BBC News. (2021, 5 28). Récupéré sur خريطة انتشار الوباء وأحدث الأرقام المسجلة:فيروسكورونا https://bbc.in/3wMb73i  
CNBC. (s.d.). Récupéré sur https://www.cnbc.com/2021/05/25/stripe-disruptor-50.html

- Dean, B. (2021, 3 15). *How Many People Use Stripe in 2021?* Récupéré sur Stripe Statistics:  
<https://backlinko.com/stripe-users>
- <https://bit.ly/2R9zwRm>. (2021, 5 28). Récupéré sur *وباء، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة*  
<https://bit.ly/2R9zwRm>, 28 Mai 2021
- <https://mayocl.in/3wKBgQe>. (2021). Récupéré sur *19-كوفيد) 2019مرض فيروس كورونا المستجد*،:  
<https://mayocl.in/3wKBgQe>.
- Jackson, B. (2021, 5 4). <https://bit.ly/3i1ZlBH>. Récupéré sur *Stripe vs PayPal – Quelle passerelle de paiement devriez-vous choisir ?*: <https://bit.ly/3i1ZlBH>
- Press Release. (2021, 3 14). Récupéré sur *Stripe has raised a new round of funding to accelerate momentum in Europe and reinforce enterprise leadership*:  
<https://stripe.com/newsroom/news/stripe-series-h>
- SULLIVAN, J. R. (2021, 4 22). *2021 TIME100 MOST INFLUENTIAL COMPANIES*.Récupéré sur *Stripe Catalyzing digital payments*: <https://time.com/collection/time100-companies/5950011/stripe>

# دراسات إستشرافية وقياسية لإدارة الأزمات

المحور  
الثالث

تحويلات المهاجرين كبديل تمويلي للدول النامية في ظل الازمات المالية العالمية  
خلال الفترة 2000-2021.

**Migrants' remittances As a financing alternative for developing countries in  
the global financial crises- During the period 2000-2021.**

سوداني نادية<sup>1</sup>، صادق جميلة<sup>2</sup>

**Soudani nadia<sup>1</sup>, sadek djamila<sup>2</sup>**

<sup>1</sup>جامعة تيسمسيلت، الجزائر، Soudani.nadia@cuniv-tissemsilt.dz

<sup>2</sup>جامعة تيسمسيلت، الجزائر، sadek.djamila.ecom@gmail.com

**ملخص:**

وتهدف الدراسة الى تبين اهمية تحويلات المهاجرين في الدول النامية وخاصة في وقت الازمات العالمية، وذلك من خلال التطرق الى تطورها ومقارنتها مع باقي مصادر التمويل الاخرى، بالإضافة الي التطرق الى امكانية اعتمادها كمصدر بديل للتمويل التقليدي للدول. وقد توصلنا الى ان تحويلات المهاجرين قد اثبتت صمودها امام الازمات العالمية بالمقارنة مع باقي مصادر التمويل الاجنبية كالاستثمار الاجنبي والمساعدات الانمائية. **كلمات مفتاحية:**تحويلات المهاجرين، التمويل، مصادر التمويل الاجنبية، الاستثمار الاجنبي والمساعدات الانمائية. **تصنيف JEL:** J24، F22، F24.

**Abstract:**

The aims of study The demonstrate the importance of Migrants' remittances in developing countries, especially in global crises, Compared to other sources of foreign funding, such as foreign investment and development aid.

**Keywords:** Migrants' remittances; financing; foreign sources of financing; foreign investment and development aid.

**Jel Classification Codes:** J6 ,F22,F24.

## 1. مقدمة:

يعتبر التمويل من بين اهم المشاكل التي تعاني منها معظم الدول وخاصة الدول النامية، فهو عصب الحياة الاقتصادية فبفضله تستمر عجلة التنمية الاقتصادية من انجاز مشاريع تنموية واستثمارات مختلفة، وتختلف مصادر التمويل من دولة الى اخرى وذلك حسب اختلاف المصدر المعتمد في فيها، ونظرا لتغير الظروف الاقتصادية على المستوى الدولي فان مصادر التمويل الرئيسية المعتمدة في هذه الدول اصبحت تتأثر بتلك الظروف واضحت تتعرض لتذبذبات كبيرة وقل حجمها، فبدات هذه الدول في البحث عن مصادر اخرى للتمويل بحيث تتمتع هذه المصادر الجديدة بالاستقرار والحجم الكبير فلجات كل دولة الى مصادر تساعدها كالاعتماد على المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية من اجل مساعدتها على التقدم والخروج من دائرة التخلف، في حين ان دول اخرى قدمت تنازلات وامتيازات لبعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات من اجل استقطاب استثمارات، كما ان الكثير من الدول النامية كالهند والصين قد اعتمدت على التحويلات المالية لمهاجريها في الدول المتقدمة لسد فجوة التمويل وقد اثبتت الواقع ان هذه التحويلات لا تتأثر بالازمات العالمية التي تعترض العالم من حين لآخر بل اثبتت انها تزايدت في وقت الازمات حيث ان المهاجرين يساندون اهلهم ويخففون من تأثير الازمات عليهم.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الاشكالية التالية: الى اي مدى يمكن اعتبار تحويلات المهاجرين كمصدر تمويل معتمد ومضمون في الدول النامية في الازمات العالمية؟  
 المنهج المعتمد: تم اعتماد المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل .  
 اهمية الدراسة: تتجلى اهمية الدراسة في محاولة البحث اهمية تحويلات المهاجرين في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية ، اضافة الى توضيح مدى صمودها في حالة الازمات العالمية بالمقارنة مع باقي مصادر التمويل الاخرى كالاستثمار الاجنبي والمساعدات المالية.  
 تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الاول:مدخل حول تحويلات المهاجرين.

المحور الثاني:الازمات الدولية خلال فترة 2000-2021.

المحور الثالث: و اقع تحويلات المهاجرين في الدول النامية.

المحور الرابع: تحويلات المهاجرين اداة تمويلية للدول النامية خلال الازمات الدولية خلال الفترة 2000-2021.

2.مدخل حول تحويلات المهاجرين.

## 1.2. تعريف تحويلات المهاجرين:

\*- هي تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه. (الدولي، 2004)

\*-تعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر لأشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل. (العربي، 2006)

\*- تعرف تحويلات العاملين (المهاجرين) في الخارج " *WorkersRemittances* " بأنها ذلك الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى موطنهم الأصلي، فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة. (صيدم، 2007)

من خلال التعاريف المستعرضة يمكننا القول أن تحويلات المهاجرين هي عبارة عن مجموع التدفقات سواء كانت مالية أو عينية التي يجريها المهاجر من دول المقصد إلى دول الأصل وفق قنوات التحويل سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين، وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج.

## 2.2. أنواع تحويلات المهاجرين.

كما قلنا فان تحويلات المهاجرينتعرف التحويلات بأنها الأموال التي يجري تحويلها من مكان إلى آخر بالرغم من أن هذا المصطلح عادة ما يشير إلى التدفقات النقدية حتى إذا ما كانت التحويلات عينية، وان تحويلات المهاجرين تتمثل في التدفقات التالية:

أ-حسب نوعيتها:ويندرج تحت هذا التصنيف الأنواع التالية:

التدفقات السائلة: وهي الأموال التي يرسلها المهاجر إلى ذويه وأفراد عائلته في الدولة الأصل. (MARCBIHLER., 2006)

التدفقات العينية: وهيالسلع المستوردة التي يتم إرسالها إلى دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين، و تأخذ العديد من الأشكال كالأجهزة الالكترونية ، الملابس ، قطع الغيار، الهدايا، الأجهزة المنزلية... الخ .

التحويلات المعرفية: تتمثل في المعارف والكفاءات التي اكتسبها المهاجرون في دول الاستقبال والتي يمكن تحويلها إلى البلد الأم لتوظيفها في أنشطة اقتصادية تدعم عملية التنمية في هذه الدول.

ب-حسب قنوات الإرسال:ونقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تتبعه الأموال من يد المهاجر في دول المقصد حتى الوصول إلى من يستقبلهم في الدول الأصل، وتتمثل أهم أنواع التحويلات وفق هذا المعيار في:

\*-التحويلات الرسمية: وهي التحويلات التي ترسل من قبل المهاجرين عن طريق القنوات الرسمية والتي تتمثل في البنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال، وتتضمن التسهيلات المقدمة لتلك التحويلات مسودة طلب التحويل، شيكات المسافر، التحويلات التلغرافية، الحوالات البريدية، تحويلات الحساب، خدمات الصرف الآلية، أو التحويلات الالكترونية، والتحويلات الرسمية الدولية هي التي يمكن قياسها ومعرفة حجمها.

\*-التحويلات غير الرسمية: فهي التحويلات التي لا نستطيع إحصاءها وتسجيلها في ميزان المدفوعات وتتضمن العمليات التالية:

-الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه في العطل أو التي يقوم بإرسالها إلى أسرته عن طريق شخص آخر، وتمر هذه التدفقات بشيكات غير رسمية لجميع الأموال أو إرسالها للبلدان الأصلية.

- التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص آخر من بلده كمصاريف العلاج، وفي المقابل يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته.

-ممتلكات المهاجر: تسخر الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما السيارات، المجوهرات، الآلات المنزلية والأثاث، الآلات الالكترونية...الخ، للاستهلاك الخاص أو لبيعها في الأسواق غير المنظمة. (الخيديشاني، 2007)

- الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران وغيرها من تكاليف السفر، وتكاليف زيارة أفراد الأسرة أو غيرهم.

ج-حسب الإرسال:ونجد من خلال هذا المعيار:

1-التحويلات الفردية: وهي التحويلات التي يتم إرسال جميع التحويلات بصفة فردية وهي تمثل الجزء الأكبر من التحويلات المرسلة.

2-التحويلات الجماعية: وهي التحويلات التي يتم إرسال طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين إليها وهي تمثل جزء بسيط من التحويلات المرسلة.

### 3.2. اهمية تحويلات المهاجرين والعوامل التي تحفز التحويلات.

#### 1-اهمية تحويلات المهاجرين:.

يعد تدفق تحويلات الأموال والبضائع الذي يميز ظاهرة الهجرة من أكثر الجوانب أهمية في الهجرة الدولية من الناحية الاقتصادية، وانه من المعلوم بان تدفق هذه الأموال يمثل أهمية كبيرة، ليس فقط بالنسبة لعائلات المهاجرين في الدول المرسله بل يتعداه إلى أكثر من ذلك ليشمل اقتصاديات الدول المرسله، وفيما يلي أهم النقاط المتفق عليها في هذا الشأن:

\*-تمثلت تحويلات المهاجرين في تدفقات مالية شأنها شأن التدفقات الأخرى كالاستثمار

الأجنبي المباشر، المساعدة الإنمائية واستثمارات المحفظة المالية (Dilip, 2007)

\*-تتم من طرف المهاجرين من الدول الغنية إلى الدول المتخلفة و هذه التحويلات تنعكس بالإيجاب على اقتصاد الدول المستقبلية لها. (MARCBIHLER., 2006)

\*-بعض الدول النامية تصنف هذه التحويلات المالية ضمن مقبوضات عناصر الإنتاج (أي من مكونات إجمالي الدخل الوطني)، لأنها تنتج عن العمال المهاجرين والذين يعتبرون من أهم عناصر الإنتاج. (الدولي، 2004)

\*-تعتبر التحويلات المالية رهانا أساسيا في الإشكالية الهجرية وذلك على المستويين الاقتصاديين الكلي

والجزئي، بحيث تشكل تحويلات الأموال مصدرا مهما للعملة الصعبة في البلدان الأصل ودخلا للكثير من الأسر.

\*-فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة.

\*-يؤثر ذلك على سوق الصرف الموازي حيث تسهم في تنشيطه وزيادة معاملاته و ذلك أن لم يتم إيداعها في البنوك.

#### 2-العوامل التي تحفز التحويلات:

العوامل الأساسية لتحفيز على الهجرة، ومن ثم على التحويلات هي اتجاهات عالمية كبيرة جلية

بالفعل. راثا يدرجها باعتبارها: (https://al-sharq.com/opinion/02/01/2014, 2014)

\*-فجوات في الدخل- متوسط دخل الفرد في بلد مرتفع الدخل هو 43 ألف دولار مقابل 795 دولارا في البلد منخفض الدخل- أي بنسبة 54 إلى واحد.

\*-الاختلالات الديموغرافية- بين عامي 2018 و 2030، سيزيد عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم سن العمل إلى 552 مليون نسمة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. في البلدان مرتفعة الدخل، سينخفض عدد السكان الذين يبلغون سن العمل بمقدار 40 مليون شخص.

\*-تغير المناخ- ما يقرب من نتيجة تغير المناخ في بلدانهم.

\*-الهشاشة والصراع والعنف عام 2018، بمن فيهم 25.9 مليون لاجئ يطلبون اللجوء في بلدان أخرى.

3.الازمات الدولية خلال فترة 2000-2021.

### 1.3.الازمة المالية العالمية 2008:

انطلقت الأزمة المالية في فبراير/شباط 2007، وكانت شرارتها أزمة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى البورصات والمصارف وشركات التأمين، وقد اشترى عدد من البنوك الأمريكية الكبرى مصارف أخرى كانت على وشك الانهيار، كما قامت الإدارة الأمريكية بتأميم عدد من شركات التأمين، وتم إعداد وتنفيذ خطة إنقاذ إبان عهد جورج بوش الابن لإنقاذ المصارف الأمريكية. ولكن رسمياً بدأت الازمة في يوم 15 سبتمبر عام 2008 عندما أعلن بنك (ليمان برذر) وهو أكبر بنك استثماري في أمريكا عن إفلاسه وضرورة حمايته من الدائنين في هذا التاريخ. وقد سبب ذلك فقاعة أخرى عقارية وارتفعت نسبة الاقتراض بين المستثمرين ولم يستطع الكثير تسديد هذه القروض وهذا أدى إلى الاستيلاء على هذه العقارات من قبل البنوك وبحكم ملكيتهم الجديدة كان لزاماً عليهم دفع الضرائب ولهذا انخفضت أسعار العقارات مرة أخرى ولم تستطع نسبة من البنوك هذه الفقاعة وأعلنت إفلاسها. صاحبت هذه الأزمة، أخرى أوروبية وخليجية لكنها كانت أقل ضرراً من مركز الفقاعة) علي. (2021،

### 1-اسباب الازمة المالية العالمية:

والحقيقة  
 الأسباب التي أفضت إلى زيادة نمو الائتمان والتوسع في القروض العقارية يرجع لكون أسواق الرهن العقاري تتميز بخصائص معينة نذكر منها: (، 2019،

أ- ارتفاع نسبة القرض إلى القيمة ( أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة السكن )  
 ومدة القرض فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجالاً لمقترضين لإقراض المزيد ، بينما تسمح مدد السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافاً إليه الفائدة المستحقة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.

ب-

إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة السكن والسداد المبكر للقروض بدون رسوم فإمكانية الاقتراض بضمان  
 نالقيمة المتراكمة للسكن تسمح للجهود بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية ،  
 والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن ،  
 وتسبب رسوما لسداد المبكر في تقييد قدرتهم على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الف  
 ائدة .

ج- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية ، فكلما ازداد  
 تطوراً أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق  
 رأس المال لتقديم القروض للجهود إذا ما تساوت والشروط الأخرى.  
 2- انعكاسات الازمة:

أدى ذلك الركود الكبير إلى انخفاض أسعار المساكن بنسبة 31.8% أي أكثر من الانخفاض الذي  
 حدث خلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير، وبعد عامين من انتهاء الركود ظلت البطالة بنسبة  
 مرتفعة حوالي 9% وهذا لا يشمل العمال المحبطين الذين تخلوا عن عملهم.  
 - انهيار بنك ليمان براذرز والذي كان في مقدمة البنوك الـ 19 الأمريكية التي أعلنت إفلاسها بسبب  
 ممارسات سيئة وتلاعب بالبيانات وبلغت خسائره ما يقرب من 4 مليار دولار.  
 - تشبع السوق بالأموال النقدية مما دفع الأسر إلى الاقتراض لشراء المنازل ولم تستطع أغلبهم  
 التسديد وظلت الدوامه لفترة أطول.  
 - جمد بعض الأفراد والمؤسسات المالية أرضتهم وأوقفوا القروض خوفاً من نقص السيولة مما  
 أدى إلى انكماش اقتصادي حاد وتدهور الاقتصاد الأمريكي وبالتبعية الاقتصاد العالمي.  
 - تراجع سعر الدولار بالطبع، وزادت القيمة العامة للدين بعدها بسنوات وقد يكون مؤثراً إلى الآن.  
 - زيادة نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة .  
 - ازمت اقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي واليونان وأيرلندا والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا وغيرها  
 من دول العالم .(علي، 2021 ،

### 3.2 ثورات الربيع العربي 2010.ArabSpring:

فالانتفاضات الشعبية العربية لم تكن استجابة لمتطلبات أجنبية، ولم تنفجر من مكائد ودوافع  
 بلدان أخرى أو كتزوة للأطراف المحلية. إن الاستعراض الشامل لحالة حقوق الإنسان، فضلاً عن

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي وقعت فيها الانتفاضات، تشير جميعها إلى حتمية قيام تلك الثورات. فالشباب الذين سئموا من الاستبداد والفساد والرشوة لم يكن لديهم خيار آخر سوى المضي قدماً بهذه الطريقة<sup>1</sup>(كرمان(وهذه الثورات شملت مجموعة من الدول العربية وهي:مصر، تونس،ليبيا، الاردن، المغرب، الجزائر ، السودان، اليمن، سوريا . (مصطفى<sup>2</sup>(2021 ,

لم يكن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد في اندلاع ثورات الربيع العربي ضد الأنظمة الاستبدادية في دول عربية، بل كانت هناك حاجة أيضا إلى احترام حقوق الإنسان وكرامته وحرية التعبير، وخلال الحقبة الممتدة لعقود قبل ثورات الربيع العربي، كانت معظم أو جميع الدول العربية تحكمها أنظمة استبدادية لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة إلا في نطاق الأسر الحاكمة أو الحزب الواحد، وهي في غالبيتها أنظمة عسكرية.

وأنتجت الحركات الاحتجاجية، أو ثورات الربيع العربي، مكاسب اجتماعية وسياسية واقتصادية في دول عدة، إلى جانب عنف وصراعات داخلية وتهجير قسري ونزوح جماعي وتدمير لمدن وبنية تحتية، وغير ذلك.

وخلال موجتي الربيع العربي، الأولى بين عامي 2010 و2013 والثانية في 2018 و2019، شهدت معظم الدول العربية حراكا جماهيريا لم يؤد إلى تغيير أنظمتها، مثل لبنان والعراق منذ عام 2018، والمغرب والأردن وموريتانيا وسلطنة عمان.

وشهدت الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن تغييرا في قياداتها بدرجات متفاوتة. (الفقيه , 2020)

### 3.3. أزمة البترول 2014:

شهدت سوق النفط الدولية العديد من التقلبات الحادة في سعر هذا المادة الحيوية للاقتصاد العالمي، التي تعرف بالصدمات البترولية، شهد النصف الثاني من عام 2014 انهيارا في أسعار

النفط أفقدها نحو 45% من قيمتها، وهبط سعر خام برنت الأوروبي القياسي إلى 62 دولارا للبرميل من 115 دولارا، وقد انخفض سعر البرميل ما دون 30 دولاراً في نهاية 2015). ساحلي(2020 ، وبينما أبقّت منظمة الدول المصدرة للنفط على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، والشكل الموالي يبين الانخفاض في اسعار النفط.  
الشكل رقم (01):تطور أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة 1970-2017.



المصدر: مدونات البنك الدولي، ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016، وفشل هذا الانهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي، تاريخ النشر: 2018/01/18، على الموقع الإلكتروني:

<https://blogs.worldbank.org>.

تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.

من خلال الشكل نلاحظ ان الفترة بين منتصف عام 2014 وأوائل عام 2016، شهدت فيها اسعار النفط أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث. وكان انخفاض الأسعار بنسبة 70% خلال تلك الفترة واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأطول منذ انهيارها عام 1986 بسبب العرض.

واسباب انهيار الأسعار تعود إلى المضاربة بالأسواق وإلى عدة اسباب اخرى والتي تتمثل في:

1-حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا.

2-تحول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستورد إلى أكبر منتج له). ساحلي(2020 ،

3-زيادة الإنتاج في العراق

4-عودة إيران إلى تصدير النفط

5-نفط المحيط في البرازيل

6-الخوف من الصين

7-شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي

8-احتكار الأوبك لم يعد فعالاً.

4.3. أزمة كورونا 2019:

لقد كانت أول وفاة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، أخذت منظمة الصحة العالمية علماً ببلاغ من سلطات ووهان يشير إلى حالات التهاب رئوي ناجمة عن فيروس في المدينة. لم تحصل المنظمة العالمية على تأكيد من السلطات الصينية إلا بعد ثلاثة أيام على ذلك. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2020، تم الكشف عن فيروس جديد هو فيروس كورونا. بعد أربعة أيام، أعلنت بكين عن أول وفاة في 23 يناير/كانون الثاني، كانت مدينة ووهان الصينية مقطوعة عن العالم. في الأيام التالية، تم إغلاق كل مقاطعة هوبي. وبدأت دول بإعادة رعاياها من الصين.

وسُجلت أول وفاة رسمياً خارج آسيا في 15 فبراير/شباط، لسائح صيني كان يعالج في مستشفى بفرنسا.

في 6 مارس/آذار، تجاوزت حصيلة الوباء عتبة مائة ألف وفاة في العالم. وفي 8 مارس، فرضت روما إغلاقاً في شمال البلاد ثم وسعته بعد عدة أيام ليشمل كل أنحاء البلاد.

في 11 مارس/آذار، صنفت منظمة الصحة العالمية كورونا على أنه "جائحة". وسجلت بورصات العالم هبوطاً تاريخياً. وأعلنت حكومات ومصارف مركزية أول الإجراءات لدعم الاقتصاد. (<https://www.alaraby.co.uk/society>)

أسفر الوباء العالمي عن ضربة "غير مسبقة" للاقتصاد العالمي العام الماضي، مما أدى إلى إلغاء 225 مليون وظيفة دائمة، وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة. (كورونا أصاب الاقتصاد العالمي بأسوأ أزمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي) (2021،

انعكاسات كورونا:

\*- إغلاق في أوروبا: في 16 مارس/آذار، دعت ألمانيا شعبها إلى "البقاء في المنازل"، فيما دعت بريطانيا إلى "تجنب أي تواصل اجتماعي"، وفرضت فرنسا اعتباراً من 17 مارس/آذار إغلاقاً وأعلن الاتحاد الأوروبي عن إغلاق حدوده الخارجية.

\*-تهديد للبشرية: في 24 مارس/آذار تم إعلان إرجاء الألعاب الأولمبية في طوكيو من يوليو/تموز 2020 إلى السنة التالية. وفي اليوم التالي، حذرت الأمم المتحدة من أن الوباء "يهدد البشرية بأسرها".

\*-عزل نصف سكان العالم: فُرضت إجراءات العزل في كل أنحاء العالم. وفي 2 إبريل/نيسان دعي أكثر من 3,9 مليارات شخص أي نصف سكان العالم، إلى الالتزام بحجر صحي بحسب تعداد لوكالة فرانس برس. في اليوم نفسه، تجاوزت حصيلة الإصابات المليون إصابة.

\*-انهيار الاقتصاد: في 29 إبريل/نيسان، ألغت شركة بوينغ لصناعة الطائرات 16 ألف وظيفة. وأعلنت عدة مجموعات كبرى عن خفض موظفين وخسائر من شركات النقل الجوي، وصولاً إلى مصنعي السيارات وقطاعات أخرى.

4. واقع تحويلات المهاجرين في الدول النامية.

1.4. تطور تحويلات المهاجرين:

تحويلات المهاجرين ازداد حجمها بصفة كبيرة خلال الفترة 2000-2016 حيث كان في سنة 200 ما يقارب 126 مليار دولار ووصل في سنة 2016 الى 575 مليار دولار. (<https://arabi21.com/story>) كما بلغت مستوى قياسيا قدره 529 مليار دولار عام 2018، (<https://www.knomad.org/sites/default/files/2019-04/Migrationanddevelopmentbrief31>) ولقد وصل مبلغ تحويلات المهاجرين في سنة 2019 الى

554 مليار دولار، إلا أنه توقع أن تتراجع التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم بنسبة 14 % في 2021، مقارنة بمستويات ما قبل أزمة وباء كورونا في 2019. وبحسب تقديرات التقرير، ستخفيض تدفقات العاملين في الخارج إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 7%، لتصل إلى 508 مليارات دولار في 2020، وتراجع مرة أخرى بنسبة 7.5 % لتصل إلى 470 مليار دولار في 2021. (مصطفى، ا.، 2020)

والشكل الموالي يبين تطور تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1990-2019.

الشكل رقم (02): تدفقات التحويلات الى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة

2019-1990.



المصدر: أمينه عثمان دزكوفيتش، تحويلات المهاجرين: شريان حياة في عالم ما بعد الوباء، تاريخ 22 يوليو 2020، على الموقع الإلكتروني: <https://trendsresearch.org/ar/insight> تاريخ الاطلاع: 2021/04/25.

2.4. الاتجاهات الإقليمية لتحويلات المهاجرين (الدولي،

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021>

أ- إلى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: بنسبة 11% في 2020 لتصل إلى 131 مليار دولار بسبب الأثر السلبي لجائحة كورونا. وتأتي الصين والفلبين على رأس البلدان المتلقية للتحويلات في المنطقة.  
ب- منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ستخفض بنسبة 16% لتصل إلى 48 مليار دولار، حيث من المرجح أن تكون لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط آثار واسعة النطاق على الاقتصادات، وقد سجلت جميع بلدان المنطقة تقريبا انخفاضا في التحويلات بنسبة زادت على 9% في 2020. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي انخفاض قيمة الروبل الروسي إلى ضعف التحويلات المالية إلى الخارج من روسيا.

ج- منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حوالي 96 مليار دولار في 2020، بانخفاض قدره 0.2% عن العام السابق. وسجلت التحويلات المالية إلى كولومبيا والسلفادور والجمهورية الدومينيكية نموا إيجابيا على أساس سنوي بين شهور يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول بعد أن انخفضت انخفاضا حادا في أبريل/نيسان ومايو/أيار. وارتفعت التدفقات إلى المكسيك، وهي أكبر بلد متلق

للتحويلات في المنطقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى توظيف المهاجرين في الخدمات الأساسية في الولايات المتحدة، كما استفاد المهاجرون المؤهلون من برامج التحفيز التي قدمتها الولايات المتحدة. د-منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 8% في 2020 لتصل إلى 55 مليار دولار بسبب الأثر السلبي لاستمرار تباطؤ معدلات النمو العالمي. وعملت تدفقات التحويلات المالية إلى مصر، وهي أكبر بلد متلق للتحويلات في المنطقة، على مواجهة التقلبات الدورية لهذه الأزمة حتى الآن، حيث يقوم العمال المصريون في الخارج بإرسال تحويلات بمبالغ كبيرة دفعة واحدة إلى أسرهم في مصر. ومن المرجح أن تنخفض هذه التدفقات في نهاية المطاف بسبب انخفاض أسعار النفط وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في بلدان الخليج، وفي الوقت نفسه من المحتمل أن تسجل البلدان المتلقية للتحويلات انخفاضا في التحويلات.

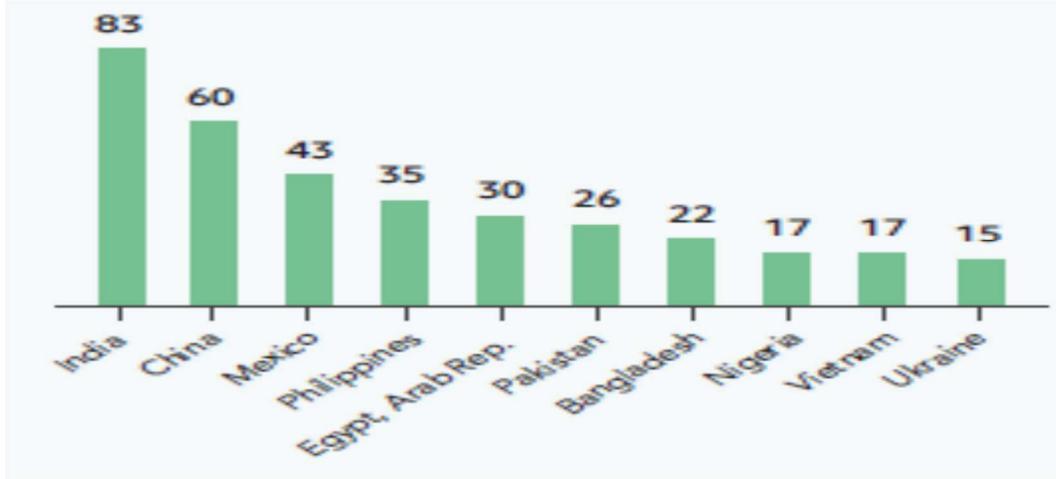
ه- منطقة جنوب آسيا بنسبة تبلغ حوالي 4% في 2020 لتصل إلى 135 مليار دولار. وفي باكستان وبنغلاديش، تمت مواجهة التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى حد ما بتغيير مسار التحويلات من القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية بسبب صعوبة نقل الأموال باليد نظراً للقيود المفروضة على السفر والانتقال، كما قدمت باكستان حوافز ضريبية تم بموجبها الإعفاء من ضريبة الخصم من المنبع اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2020 على السحوبات النقدية أو على الشهادات والوثائق والأدوات البنكية وعلى التحويلات بين الحسابات البنكية المحلية. وسجلت بنغلاديش زيادة كبيرة في تدفقات التحويلات في يوليو/تموز بعد موجة الفيضانات التي أغرقت ربع مساحتها.

#### 3.4. اهم الدول المتلقية لتحويلات المهاجرين:

يختلف حجم التحويلات المالية للمهاجرين من دولة الى اخرى وتحكمه مجموعة من العوامل والتي تم التطرق اليها سابقا، وتعتبر الدول النامية الاكثر ارسالا للمهاجرين الدول الاكثر استقبالا للتحويلات، وتعتبر الهند والصين اكبر الدول راسالا للمهاجرين وهي ايضا تعتبر اكبر الدول استقبالا للتحويلات، وقد وصلت قيمة التحويلات المتلقية من طرف الهند والصين الى 83 و60 بليون دولار في كل من الهند والصين على التوالي اضافة الى دول اخرى كالميكسيك ومصر وغيرها من الدول.

والشكل الموالي يبين الدول الاكثر تلقيا للتحويلات في العالم في سنة 2020.

الشكل رقم (03): اكبر الدول المتلقية للتحويلات في العالم في سنة 2020. بليون دولار



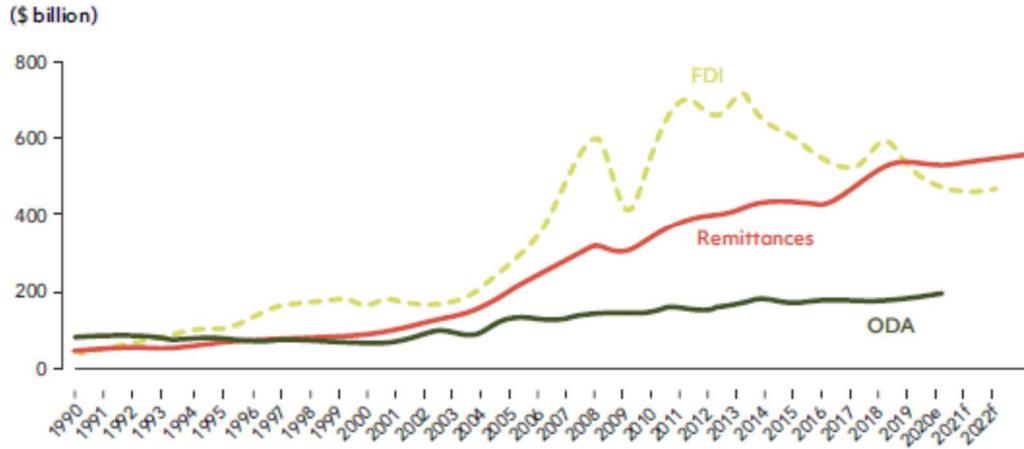
World Bank, Resilience COVID-19 Crisis Through a Migration Lens *Migration and Development Brief 34*, Migration and Remittances Team Social Protection and Jobs, May 2021,p6.

5.تحويلات المهاجرين اداة تمويلية للدول النامية خلال الازمات الدولية خلال الفترة 2000-2021.

1.5.مقارنة تحويلات المهاجرين بباقي مصادر التمويل الاجنبية في الدول النامية خلال الفترة 2000-2021 مع الاشارة الى اهم الازمات التي تخلل هذه الفترة.

تعتبر تحويلات المهاجرين في الآونة الاخيرة منافسا لمصادر التمويل الاجنبية كالاستثمارات والمساعدات الانمائية من حيث حجمها ومن حيث الاعتماد عليها من قبل الاسر المتلقية، حتى انها اصبحت تزداد احجامها في وقت الازمات والمشاكل الاقتصادية والمالية وذلك من اجل تقديم السند والدعم لأهالي المهاجرين في الدول الاصل، والشكل الموالي يبين مقارنة بين تدفقات تحويلات المهاجرين مع باقي مصادر التمويل الاخرى.

الشكل رقم (04):مقارنة بين تحويلات المهاجرين وباقي مصادر التمويل الاجنبية خلال الفترة 1990-2022.



World Bank, Resilience COVID-19 Crisis Through a Migration Lens *Migration and Development Brief 34*, Migration and Remittances Team Social Protection and Jobs, May 2021,p4.

من خلال الشكل نلاحظ انه رغم تخطل الفترة مجموعة من الازمات العالمية ففي نهاية سنة 2007 وبداية سنة 2008 كانت الازمة المالية العالمية نلاحظ انخفاض كبير في حجم الاستثمارات الاجنبية حيث وصلت قيمتها الى حوالي 400 بليون دولار بعدما كانت حوالي 600 بليون دولار، في حين ان تحويلات المهاجرين بقيت محافظة على ازدياد قيمتها، وفي سنة 2012 والمتزامنة مع ثورات الربيع العربي فنلاحظ نفس الملاحظة السابقة فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الاجنبية وذلك راجع لسحب الاستثمارات المتواجدة في الدول العربية التي شهدت اراضيها ثورات الربيع العربي من سوريا وتونس والعراق وليبيا، في حين ان المهاجرين بقوا مساندين لأهاليهم، كما ان ازمة 2014 التي خصت الدول النفطية التي تأثرت بالانخفاض الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية ادت الى انخفاض الاسعار وهذا الى تكبد الشركات التي تستثمر في مجال النفط خسائر كبيرة وهذا ما قلص من حجم استثماراتها، فيحين ان حجم التحويلات المالية بقيت في تزايد مستمر، واخيرا نجد نفس الحال يتكرر مع ازمة كورونا فنلاحظ ان حجم تدفقات تحويلات المهاجرين في تزايد مستمر، الا انها شهدت تذبذب في سنة 2020 بسبب ازمة كورونا لكن هذا التذبذب طفيف مقارنة بتأثر باقي التدفقات الاجنبية والسبب الرئيسي في هذا التذبذب هو الحجر الصحي الذي فرض في معظم دول

العالم والذي أدى الى قلة النشاط وتقلص مناصب الشغل واليد العاملة مما أدى الى فقدان الكثير من المهاجرين لوظائفهم.

## 2.5. تحويلات المهاجرين كمصدر لتمويل الدول المقصد في وقت الازمات.

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم أنواع التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلية لها، إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور.

تعتبر الأموال التي يبعث بها المهاجرون، مصدرا مهماً لدعم من يعيشون في البلدان الفقيرة، كما تستفيد البنوك، التي تتم من خلالها التحويلات من هذه الظاهرة المتنامية، فهذه النقود تُعيل العائلة التي ظلت مقيمة في البلد الأصلي وتساهم في تقليص مستوى الفقر على المستوى المحلي، كما تعطي دفعة للتنمية الاقتصادية للبلد. كما قد اتضح أن الأموال اتجهت بشكل رئيسي إلى الاقتصاديات العائلية الأشد فقرا، وخاصة في الحالات التي تكون فيها المرأة رئيسة بمفردها لعائلة وإلى المسنين والعاطلين عن العمل.

(الضيف،، 2006)

وفي الوقت الذي قد تعرف فيه أعداد المهاجرين تراجعاً محتملاً، فإنه من غير الوارد أن تتراجع قيمة تحويلاتهم المالية وأسهمهم بشكل فوري في السوق العالمية باعتبار أن هذه التحويلات لا تتسم بالزبئية، ولا ترتبط بتقلبات السوق المالية على غرار المؤشرات الأخرى مثل تدفقات رؤوس الأموال. ومع ذلك، وبسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن هذه الجائحة، فقد قدمت مؤسسات مالية بارزة توقعات متضاربة حول المسار المستقبلي لتحويلات المهاجرين المالية، حيث تنبأ البنك الدولي بانخفاضها بواقع 20% بحلول أواخر عام 2020؛ بكل ما قد يترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية وخيمة، ما يؤدي إلى مجموعة من التداعيات الاجتماعية-الاقتصادية السلبية. (الدولي، مدونات البنك الدولي، 2020)

هذه الأموال تتدفق تقريبا بنفس مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن إذا تم استثناء الصين، فإنها تصبح أكبر مصدر للنقد الأجنبي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وفقا

للموجز الإعلامي الحادي والثلاثين بشأن الهجرة والتحويلات، الذي تنشره مجموعة البنك الدولي و الشراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية. بمعنى آخر، إذا تم استثناء الصين من التحليل، فقد تفوقت التحويلات بالفعل على الاستثمار الأجنبي المباشر كأكبر مصدر للتمويل الخارجي، أصبحت التحويلات تعادل أو تزيد عن 25% من إجمالي الناتج المحلي في خمسة بلدان وهي: تونغنا، جمهورية فيرغستان، طاجيكستان، هاييتي، نيبال. (برليا، 2019)

#### 6. خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها اتضح لنا ان تحويلات المهاجرين يمكن اعتبارها كمصدر تمويلي بامتياز وقد اثبت ذلك من خلال صمودها واستمرارها في وقت الازمات مقارنة مع باقي مصادر التمويل الاخرى كالاستثمار الاجنبي والمساعدات المالية التي تتلقها الدول النامية من اجل بناء اقتصادها والقضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية.

#### النتائج:

تم التوصل الى النتائج التالية:

\*-تحويلات المهاجرين هو كل الاموال باختلاف اشكالها والتي يحولها المهاجرون في دول المقصد الى ذويهم في دول الاصل.

\*-تستعمل تحويلات المهاجرين في تحسين الظروف المعيشية للاسر المتلقية لها وتقديم تعليم لائق لهم، اضافة الى مساهمتها في تنمية الدول المتلقية لها من خلال اقامة مشاريع استثمارية مختلفة، او اقامة مشاريع تجارية.

\*- منذ سنة 200 حتى سنة 2021 عرف العالم مجموعة من التغيرات الجذرية والكلية والتي اثرت على العالم باسره والتي تتمثل في الازمات العالمية من اهمها ازمة الرهن العقاري في سنة 2008، ثورات الربيع العربي، وازمة اسعار البترول في سنة 2014، واخيرا ازمة كورونا والتي كان لها اثار سلبية على المستوى العالمي وفي شتى المجالات.

\*-لقد اثبتت تحويلات المهاجرين الى بلدانهم الاصل انها في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2021 رغم الازمات التي شهدتها العالم في هذه الفترة بل انها قد تفوقت على باقي مصادر التمويل من حيث حجمها واستمراريتها بل حتى ان حجمها قد ازداد في وقت الازمات عكس باقي مصادر التمويل التي تناقصت وتأثرت بالازمات المالية، ومنه يمكننا اعتمادها كمصدر تمويل دائم يجب استغلاله احسن استغلال والعمل على تشجيعه.

## التوصيات:

يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- \*-العمل على الاهتمام تحويلات المهاجرين وعدم اغفال باقي مصادر التمويل الاخرى.
- \*- العمل على تشجيع التحويلات وذلك من خلال فتح شركات التحويل والمصارف الخاصة بذلك في اطار اتفاقيات مع المصارف المتواجدة في الدول المقصد.
- \*-حسن استغلال تحويلات المهاجرين وتوظيفها في المجالات التنموية التي تعود بالفائدة على الدولة ككل وليس استغلالها فقط على مستوى الاسر المتلقية.

## 7. قائمة المراجع:

- 1-البنك الدولي (2004)، *التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،، دار الساقى ،لبنان، ص342.
- 2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2006)، *تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية*، الفصل العاشر، ص175.
- 3-صيدم، مأمون (2007)، *تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج*، غرفة تجارة عمان-إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ، ص3.
- 4-MARC BICHLER(2006-28-9). *LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS*.
- 5-مقدمة حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، ص40.
- 6-السيد محمد الخشاني (2007-19-20-03) *العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا*، ورقة مقدمة في اجتماعالخبراءالمتخصصحول الهجرة الدولية والتنمية فيشمالأفريقيا، الأمم المتحدة، مكتبشمالأفريقيا، الرباط، المغرب، ص3-4.
- 7-RathaDilip(2007), *Leveraging remittances for development*, Development prospects group, World bank, Washington DC.p2.
- 8-MARC BICHLER( 2006-12-9). *LES MIDIS DE LA MICROFINANCE TRANSFERTS DE MIGRANTS*.
- 9-<https://al-sharq.com/opinion/02/01/2014>.
- 10-محمد أحمد بن علي ( 2021-4-03)، *الزمة المالية العالمية 2008: أسبابها والنتائج المترتبة عليها*، على الموقع الالكتروني: <https://www.mena-tech.com> تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.
- 11-محمودعبداللطيف إيمان(2019-24-07)، *الزمة المالية العالمية 2008 (أسباب وجذور الزمة)* ، على الموقع الالكتروني: <https://almerja.com/reading.php?idm=119981> تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.
- 12-توكل كرمان ، *المرأة والربيع العربي*، الأمم المتحدة، على الموقع الالكتروني: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20072> تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.
- 13-مصطفىرانيا(2021-02-02)، *حصار ثورات الربيع العربي.. هل انهمنا حقاً؟*، على الموقع الالكتروني: <https://arabicpost.net/opinions> تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.
- 14-الفقمةإحسان ( 2020-15-12)، *الربيع العربي بين موجتين (تحليل)*، لم يكن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد في اندلاع ثورات الربيع العربي ضد الأنظمة الاستبدادية في دول عربية، بل كانت هناك حاجة أيضا إلى احترام حقوق الإنسان وكرامته وحرية التعبير ، على الموقع الالكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/> تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.
- 15-ساحليمبروك (2020-18-04)، *انهيار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات*، على الموقع الالكتروني: <https://www.bayancenter.org/author/user9> تاريخ الاطلاع: 2021/05/29.

- 17- فيروس كورونا أصاب الاقتصاد العالمي بأسوأ أزمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، 26 يناير / كانون الثاني 2021 على الموقع الإلكتروني: 2021/05/29. <https://www.bbc.com/arabic/business-55806052>. تاريخ الاطلاع:
- 18- <https://arabi21.com/story>
- 19- <https://www.knomad.org/sites/default/files/2019-04/Migrationanddevelopmentbrief31>
- 20- مصطفينا حمد (2020-5-11)، إلى أي حد تتراجع تحويلات العاملين في الخارج؟ الدول النامية تخسر مليارات الدولارات ومصر أكبر المتضررين عربياً، على الموقع الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node/> تاريخ الاطلاع: 2021/04/28.
- 21- البنك الدولي (2020-29-10)، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021> تاريخ الاطلاع 2021/04/25.
- 22- لويجي جوريو ترجمة كمال الضيف (2006-14-10)، التحويلات المالية للمهاجرين.. أداة تنموية بامتياز، على الموقع الإلكتروني: <https://www.swissinfo.ch/ara/> تاريخ الاطلاع: 2021/04/25.
- 23- مدونات البنك الدولي (2020)، على الموقع الإلكتروني: <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/money-sent-home-workers-now-largest-source-external-financing-low-and-middle-income>
- 24- دونا بارن و فلورينا برليا (2019-7-02)، الأموال التي يحولها العمال الآن هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (باستثناء الصين).

إدارة الأزمات المالية من خلال السياسات النقدية الحديثة (التييسير الكمي)  
Managig Financial crises through modern monetary policies

(quantitative easing)

فريد راهم<sup>1</sup>، عادل دعاس<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة العربي التبسي، تبسة، farid.rahem@univ-tebessa.dz

<sup>2</sup> جامعة سطيف 1، سطيف، adel2006mg@yahoo.fr

ملخص:

يمثل التيسير الكمي أحد الادوات المستحدثة في السياسات النقدية، التي تتخذها السلطات النقدية كأحد سبل معالجة الازمات المالية، وهذه الورقة البحثية تسلط الضوء على الأزمة المالية 2008 وطرق معالجتها من خلال التيسير الكمي، مستخدمة المنهج الوصفي، من خلال وصف الأزمة وتحليل أسبابها وتبيان التيسير الكمي وطرق عمله، وقد توصلت الى أن التيسير الكمي من الأدوات المستجدة والمؤقتة، التي تساعد على حلحلة الازمة المالية بمساعدة بقية السياسات المالية والتجارية. كما أن العودة الى الحدود الصفرية لأسعار الفائدة يذكر بما قاله كينز "أن الاقتصاد الرأسملي سيبقى دائم الازمات مادامت أسعار الفائدة فوق الصفر". هذا ما فتح الأبواب على المالية الاسلامية كحل دائم قيمي، يحتاج الى هندسة وإثراء.

كلمات مفتاحية: التيسير الكمي، السياسات النقدية، الأزمة المالية.

تصنيف JEL: E52.H12.

**Abstract:**

Quantitative easing represents one of the tools developed in monetary policies, which the monetary authorities are taking as one of the ways to deal with financial crises, and this research paper sheds light on the 2008 financial crisis and ways to address it through quantitative easing, using the descriptive approach, by describing the crisis, analyzing its causes and clarifying the facilitation. The quantitative and methods of its work, and I have concluded that quantitative easing is one of the emerging and temporary tools that help solve the financial crisis with the help of the rest of the financial and trade policies. The return to zero interest rates is reminiscent of what Keynes said, "that the capitalist economy will remain in perpetual crises as long as interest rates are above zero." This is

what opened the doors to Islamic finance as a permanent and valuable solution that needs engineering and enrichment

**Keywords:** Quantitative easing; monetary policies; financial crises.

**Jel Classification Codes:** . H12.E52..

## 1. مقدمة:

لم يبدأ القرن الواحد والعشرون يلوح في الافق حتى بدأت تظهر جملة من المشاكل والأزمات المالية، لعل أشدها ما حدث بدول جنوب شرق آسيا، وما خلفته من إنهيارات مالية كاشفة تجاوزات عديدة ذات طبيعة مالية وإدارية في شكلها وأخلاقية في جوهرها، إنهارت خلالها أكثر العوامل حساسية في المعاملات المالية ألا وهي الثقة والمصداقية، ومع بداية القرن الواحد والعشرون بدأت بوادر أخطر الازمات المالية الدولية بعد أزمة الكساد العظيم معطية درسا قويا للمؤسسات المالية الأمريكية والعالمية في أخلقة المعاملات المالية، خاصة لما تبين جليا أن أشد أسباب أزمة الرهن العقاري هو جشع المصارف وتكالبها غير الاخلاقي نحو توسيع السوق وكسب مزيد من الارباح دون إدراك للمخاطر ، ودون شفافية بعيدا عن قيم الحاكمية. كاشفة عن ضعف النظام المالي الدولي بل خلل جوهري في البناء الداخلي للنظام الراسمالي المتمركز حول الربا، هذا الاخير الذي وصل الى الحدود الصفرية وحتى السالبة في محاولة ناجحة للخروج من هذه الازمة بمعية عوامل أخرى مساعدة منها المالية والنقدية، أهمها إعادة حقن الثقة في المؤسسات المالية بتدخل الدولة بسياسات نقدية غير تقليدية.

إن تبني مجموعة من الدول التي مستها الأزمة بعمق لسياسات نقدية غير تقليدية، إبتعادا عن السياسات الكلاسيكية للنظام الراسمالي، مثل (الربا الصفري والسالب، التيسير الكمي) ساهم بشكل ما في التقليل من حدة الازمة بل أكثر من ذلك الخروج منها تدريجيا، إن المتتبع لتلك السياسات الى النقدية وما تحمله من مرتكزات مؤسسة على تدخل الدولة أصبحت محل إنتباه وبحث، وهذه الورقة البحثية تناقش بنوع من التبسيط مشكلة رئيسة تتمثل في دور السياسات النقدية الحديثة كالتيسير الكمي مثلا في إدارة الازمات المالية بالتركيز على أزمة 2008.

مما سبق يمكن طرح الاسئلة التالية:

- ماهي آخر الازمات المالية؟

- ما هو التيسير الكمي كسياسات نقدية غير تقليدية؟

- ماهي طرق عمل التيسير الكمي؟

- متى وأين ظهر التيسير الكمي؟

للإجابة على الاسئلة يمكن تقسيم البحث الى العناصر التالية:

- أزمة الرهن العقاري كملخص للازمات التي قبلها؛

- مفهوم التيسير الكمي؛

- طرق عمل التيسير الكمي ؛

- ظهور التيسير الكمي.

أهداف البحث: رامت الدراسة معرفة اسباب أزمة الرهن العقاري من خلال البحث في جذورها، كما هدفت التعرف على أحد السياسات النقدية المتمثلة في التيسير الكمي لادارة ومعالجة هذه الازمة.

2. أزمة الرهن العقاري كملخص للازمات التي قبلها:

أعتبرت أزمة 2008 الموصوفة بالرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية بالازمة المالية الاخطر والاشمل، لانتشارها وتوسعها السريع من بلد المنشأ الى أوروبا ثم بقية العالم، وقد وصف أغلب المحللون أن السبب الرئيس في الأزمة مركب بين خلل في النموذج الرأسمال وضعف في الحكامة وإختلالات كلية على مستوى التوازنات الاقتصادية العالمية.

1.2. جذور الازمة:

تسببت صناديق التحوط والبنوك وشركات التأمين في أزمة الرهن العقاري. فقد أنشأت صناديق التحوط والبنوك سندات مدعومة بالرهن العقاري. كما قامت شركات التأمين بتغطيتها بمقايضات التخلف عن السداد. ومن ثم أدى الطلب على الرهن العقاري إلى فقاعة أصول في قطاع الإسكان. عندما رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة على الرهن العقاري القابلة للتعديل. ونتيجة لذلك، تراجعت أسعار المساكن وتعاثر المقترضون. ومن خلال المشتقات انتشرت المخاطر في كل ركن من أركان العالم. وقد تسبب ذلك في الأزمة المصرفية لعام 2007، والأزمة المالية لعام 2008، ومن ثم ركود عظيم يعتبر الأسوأ منذ الكساد العظيم.

### 1.1.2. لعبت صناديق التحوط دورًا رئيسيًا في الأزمة

تعرض صناديق التحوط دائمًا لضغوط هائلة لتتفوق في أدائها على السوق. وبالتالي تم خلق طلب على الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري عن طريق مزاجتها بضمانات تسمى مقايضات التخلف عن السداد. وبدأت المشكلة عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة. أولئك الذين لديهم رهون عقارية ذات معدل قابل للتعديل لم يتمكنوا من تسديد هذه المدفوعات المرتفعة؛ فانخفض الطلب، وكذلك أسعار المساكن. وعندما لم يتمكنوا من بيع منازلهم ، تخلفوا عن السداد. لا أحد يستطيع تسعير أو بيع الأوراق المالية التي لا قيمة لها في هذه الحالة. وكادت المجموعة الأمريكية الدولية (AIG) إفلاسها في محاولة لتغطية التأمين. (American Economic Association, 2020)

ومن الأسباب الثانوية التي أنتجت أزمة الرهن العقاري رفع القيود في عام 1999، بحيث سُمح للبنوك بالتصرف مثل صناديق التحوط؛ فاستثمرت أموال المودعين في صناديق تحوط خارجية. هذا ما تسبب في أزمة المدخرات والقروض بداية من عام 1989. حيث أنفق العديد من المقرضين ملايين الدولارات للضغط على المجالس التشريعية في الولايات لتخفيف القوانين. كانت تلك القوانين ستحمي المقرضين من الحصول على قروض عقارية لا يمكنهم تحملها حقًا. (Allen Independent School District، 2020)

### 2.1.2. المشتقات هي التي قادت أزمة الرهن العقاري

جنت البنوك وصناديق التحوط الكثير من الأموال من بيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري ، وسرعان ما أوجدوا طلبًا هائلًا على الرهون العقارية الأساسية. هذا ما جعل مقرضي الرهن العقاري يخفضون باستمرار معدلات ومعايير للمقرضين الجدد.

تسمح الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري للمقرضين بتجميع القروض في حزمة وإعادة بيعها. في أيام القروض التقليدية، سمح هذا للبنوك بالحصول على المزيد من الأموال للإقراض. مع ظهور القروض بفائدة فقط ، أدى هذا أيضًا إلى نقل مخاطر تقصير المقرض عند إعادة ضبط أسعار الفائدة. طالما استمر سوق الإسكان في الارتفاع ، كان الخطر ضئيلاً. خلق ظهور القروض بفائدة فقط مع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري مشكلة أخرى. لقد أضفوا الكثير من السيولة في السوق مما أدى إلى حدوث طفرة في قطاع الإسكان. (U.S. Government Publishing Office، 2020)

### 3.1.2. الرهون العقارية عالية المخاطر والرهون العقارية ذات الفائدة فقط لا تختلط

المقترضون من مخاطر الرهن العقاري هم أولئك الذين لديهم تاريخ ائتماني ضعيف وبالتالي هم أكثر عرضة للتخلف عن السداد. يتقاضى المقترضون معدلات فائدة أعلى لتوفير عائد أكبر للمخاطر الأكبر. وهذا يجعل الأمر مكلفاً للغاية بالنسبة للعديد من مقترضي الرهن العقاري الثانوي لدفع أقساط شهرية.

وقد ساعد ظهور القروض بفائدة فقط على خفض المدفوعات الشهرية حتى يتمكن المقترضون من الرهن العقاري من تحملها. ولكنه زاد من المخاطر على المقترضين لأن المعدلات الأولية عادة ما يتم إعادة تعيينها بعد عام أو ثلاث أو خمس سنوات. المقترضون الذين يريحون السوق، الذين افترضوا أن المقترض يمكنه إعادة بيع المنزل بسعر أعلى بدلاً من التخلف عن السداد. (Federal Deposit Insurance Corporation، 2020)

### 4.1.2. آخر افتتان حول سبب الأزمة

كانت فاني ماي Fannie Mae وفريدي ماك من الشركات التي ترعاها الحكومة والتي شاركت في أزمة الرهن العقاري. قد يكونون قد جعلوا الأمر أسوأ. لكنهم لم يتسببوا في ذلك. مثل العديد من البنوك الأخرى، فقد وقعوا في شرك الممارسات التي أدت إلى حدوث ذلك.

أسطورة أخرى هي أن قانون إعادة الاستثمار المجتمعي خلق الأزمة. هذا لأنه دفع البنوك إلى إقراض المزيد من الأحياء الفقيرة. كان هذا هو السبب الذي من أجله تم إنشاؤه في عام 1977. وفي عام 1989، عزز قانون إصلاح المؤسسات المالية واستعادتها وإنفاذها (FIRREA) هيئة تنظيم الاتصالات من خلال نشر سجلات الإقراض الخاصة بالبنوك. لقد منعهم من التوسع إذا لم يمثلوا لمعايير CRA. في عام 1995، دعا الرئيس كلينتون المنظمين إلى تعزيز قانون تنظيم الاتصالات بشكل أكبر لكن القانون لم يطلب من البنوك تقديم قروض الرهن العقاري. لم يطلب منهم خفض معايير الإقراض. لقد فعلوا ذلك لإنشاء مشتقات مربحة إضافية. (Federal Deposit Insurance Corporation، 2020)

### 5.1.2. التزامات الديون المضمونة

لم يقتصر الخطر على الرهون العقارية فقط. تمت إعادة تجميع جميع أنواع الديون وإعادة بيعها كالتزامات دين مضمونة مع انخفاض أسعار المساكن، وجد العديد من مالكي المنازل الذين كانوا يستخدمون منازلهم، كآلات صرف آلي، أنهم لم يعودوا قادرين على دعم أسلوب حياتهم. بدأت

حالات التخلف عن السداد على جميع أنواع الديون في الارتفاع ببطء. لم يشمل حاملو التزامات الدين المضمونة المقرضين وصناديق التحوط فقط. كما تضمنت الشركات وصناديق التقاعد والصناديق المشتركة. أدى ذلك إلى زيادة المخاطر على المستثمرين الأفراد.

كانت المشكلة الحقيقية في التزامات الدين المضمونة هي أن المشتري لم يعرفوا كيفية تسعيرها. كان أحد الأسباب هو أنها كانت معقدة وجديدة جداً. سبب آخر هو أن سوق الأسهم كان مزدهراً، فكان الجميع تحت ضغط كبير لكسب المال لدرجة أنهم غالباً ما كانوا يشترون هذه المنتجات على أساس الكلام الشفهي.

### 6.1.2. أدى الانكماش في أسعار العقارات إلى كارثة

في الوقائع الاقتصادية تبين جلياً ان كل طفرة لها كسادها؛ ففي عام 2006، بدأت أسعار المساكن في الانخفاض. فلم يتمكن المقرضون من القروض العقارية عالية المخاطر من بيع منازلهم بسعر أعلى مما دفعوه لهم. لم تكن البنوك على استعداد لإعادة التمويل عندما كانت قيمة المنزل أقل من الرهن العقاري.

### 7.1.2. انتشرت فوضى الرهن العقاري في الصناعة المصرفية

كان هناك العديد من مشتري التزامات الدين المضمونة من البنوك. ومع تزايد حالات التخلف عن السداد، لم تتمكن البنوك من بيع التزامات الدين المضمونة، وبالتالي كان لديها أموال أقل لإقراضها. أولئك الذين لديهم أموال لا يريدون إقراض البنوك التي قد تتخلف عن السداد. وبحلول نهاية عام 2007، كان على بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يتدخل كمقرض الملاذ الأخير. وبدلاً من الإقراض بحرية مفرطة، قام بإقراض ضعيف للبنوك، مما تسبب في مزيد من التراجع في سوق الإسكان. (U.S. Government Publishing Office، 2020)

### 8.1.2. كيف أدت قاعدة محاسبية صغيرة إلى جعل الأمور أسوأ بكثير

يلقي بعض الخبراء باللائمة أيضاً على محاسبة السوق لمشاكل البنوك. بحيث تجبر القاعدة البنوك على تقييم أصولها وفقاً لظروف السوق الحالية: أولاً، رفعت البنوك قيمة الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري مع ارتفاع تكاليف الإسكان بشكل كبير. ثم جاهدوا لزيادة عدد القروض التي قدموها للحفاظ على التوازن بين الأصول والخصوم. في حالة من اليأس لبيع المزيد من الرهون العقارية، خففوا متطلبات الائتمان. قاموا بتحميل الرهون العقارية مخاطر عالية.

عندما انخفضت أسعار الأصول، كان على البنوك أن تخفض قيمة سنداتهما العقارية عالية المخاطر. الآن تحتاج البنوك إلى إقراض أقل للتأكد من أن التزاماتها لم تكن أكبر من أصولها. وهي علامة لتسويق تضخم فقاعة الإسكان وتقلص قيم المساكن. في عام 2009، خفف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية العلامة إلى قاعدة محاسبة السوق. هذا التعليق سمح للبنوك بالاحتفاظ بقيمة MBS في دفاترها. ولكن الواقع غير ذلك، فقد تدهورت القيم.

إضطرت البنوك إلى تخفيض قيمتها، فأطلق هذه البنود غير الواقعية عقود المشتقات الخاصة بها. تتطلب العقود تغطية من تأمين مقايضات التخلف عن السداد عندما تصل قيمة MBS إلى مستوى معين. هذا الاجراء من شأنه القضاء على أكبر المؤسسات المصرفية في العالم. (Journal of Accountancy، 2020)

إن السبب النهائي لأزمة الرهن العقاري يتلخص في الجشع البشري والحكمة الفاشلة. كان اللاعبون الرئيسيون هم البنوك وصناديق التحوط وبيوت الاستثمار ووكالات التصنيف وأصحاب المنازل والمستثمرين وشركات التأمين. فقد أقرضت البنوك، حتى لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل القروض. إقترض الناس لشراء منازل حتى لو لم يتمكنوا من تحمل تكاليفها حقًا. خلق المستثمرون طلبًا على MBS منخفض الجودة، مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على رهون العقارية عالية المخاطر. تم تجميعها في المشتقات وبيعها كاستثمارات مؤمنة بين المتداولين والمؤسسات المالية.

لذلك عندما أصبح سوق الإسكان مشبعًا وبدأت أسعار الفائدة في الارتفاع، تخلف الناس عن سداد قروضهم التي كانت مجمعة في المشتقات. كانت هذه هي الطريقة التي أدت بها أزمة سوق الإسكان إلى انهيار القطاع المالي وتسببت في الركود العظيم لعام 2008

### 3. تعريف التيسير الكمي

هناك مجموعة من السياسات المعتادة لمعالجة الأزمات المالية التي تستعملها البنوك المركزية تتمثل في تحديد معدل الفائدة الاساسي وكذلك معدل الفائدة الذي تقرض به للبنوك التجارية، على المدى القصير جدا، وبالتالي فالبنك المركزي يؤثر على الاقتصاد من خلال إحداثه تغييرات في معدل الفائدة الرئيسي عبر قناتين رئيسيتين ألا وهما قناة معدل الفائدة وقناة الائتمان. (clerc، 2009) وعند فشل هذه السياسة يلجأ البنك المركزي الى سياسات غير تقليدية من بينها التيسير الكمي الذي لم يظهر على أرض الواقع، كسياسة نقدية منتهجة من قبل عدة دول، إلا اعقاب أزمة الرهن العقاري، هذه الأخيرة التي فتحت شهية تدخل الدولة في الاقتصاد بسياسات نقدية تقليدية

وأخرى حديثة تمثلت أساسا في التسهيل الكمي Quantitative easing وهو سياسة نقدية توسعية تهدف تحفيز الاقتصاد بزيادة السيولة، حيث يشتري بموجبه البنك المركزي مبالغ محددة سلفا من السندات الحكومية أو غيرها من الأصول المالية. (السويدي، 2010) وعادة السياسة النقدية التقليدية التوسعية تستخدم مزيج من تسهيلات الاقراض الثابتة وعملية السوق المفتوحة، وهذا طبعاً من خلال شراء البنوك المركزية للسندات الحكومية قصيرة الأجل لغرض خفض معدلات فائدة السوق قصيرة الأجل.

كما عرف أيضا على أنه عملية ضخ للاموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء البنوك المركزية لسندات الدين الحكومية وسندات الشركات المهمة للاقتصاد، حتى تخفف عليها الاعباء المالية المترتبة على جداولها الائتمانية، وبالتالي تتمكن الشركات من الاستثمار والنمو وتمكن الدول من الانفاق في القطاعات الاقتصادية وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي يشتري السندات لاحقا ببيع السندات التي اشتراها بعد حدوث التحسن الاقتصادي. وربما يحقق ارباحا حينما تعود دورة الاقتصاد للانتعاش، مثلما هو الحال بالنسبة لمصرف الاحتياطي الفيدرالي الذي حقق أرباحا ضخمة من المبيعات السندات التي اشتراها إبان الازمة المالية من البنوك والشركات المتعثرة. (مطاي وراشدي، 2016)

وعادة ما تستخدم البنوك المركزية الاشكال غير تقليدي للسياسة النقدية عندما تصبح السياسة النقدية المعيارية او التقليدية غير فعالة في مكافحة التضخم أو الانكماش المنخفض كثيرا، ومن ثم يقوم البنك المركزي بتطبيق التسهيل الكمي عن طريق شراء مبالغ محددة من الأصول المالية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي رفع أسعار تلك الأصول المالية وخفض عوائدها، مع زيادة عرض النقود في نفس الوقت. وهو ما يختلف عن السياسة المعتادة لشراء أو بيع السندات الحكومية قصيرة الأجل للحفاظ على أسعار الفائدة بين البنوك عند قيمة محددة محددة.

تتضمن السياسة النقدية التوسعية لتحفيز الاقتصاد عادة قيام البنك المركزي بشراء سندات حكومية قصيرة الأجل لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق، غير أن وصول أسعار الفائدة قصيرة الأجل الى الحدود الصفرية يجعل هذه الطريقة غير قادرة على العمل. وهنا تقوم السلطات النقدية باستخدام التيسير الكمي لزيادة تنشيط الاقتصاد وضخ مزيد من السيولة.

## 4. طرق عمل التيسير الكمي:

بما أن التيسير الكمي ممارسة من البنك المركزي للحد من الانكماش الاقتصادي وتأثيراته السلبية، بإصدار فائض من النقود دون مقابل، والذي استخدم من الفدرالي الأمريكي والمركزي الياباني والاوربي والمملكة المتحدة خلال أزمة 2008، فنظريا توزع النقود بين السكان والمتعاملين لشراء الأصول من المؤسسات المالية ومنها تتدفق تدريجيا الى قطاعات إقتصادية أخرى وبالتالي إرتفاع الطلب وزيادة الشراء والاستثمار. (Gro، 2010)

والتيسير الكمي يعمل على تشجيع المضاربين على تخفيض قيمة العملة كطريقة أولى، أما الطريقة الثانية تخفض أسعار الفائدة من خلال وجود مبالغ ضخمة من الاموال في التداول، وبالتالي فالطريقتين (تخفيض قيمة العملة وتخفيض اسعار الفائدة) يمكن من خلالهما إقتراض الاموال بشكل ميسر دون تكاليف واستخدامه ليحقق عائد أو استثماره في الخارج، لتحقيق ربح من خلال الفرق في اسعار الفائدة، أين اسعار الفائدة أعلى. كما أنه من الناحية الفنية فهي تباع العملة الوطنية في السوق الدولية، مما يقلل من قيمتها (حرب عملات ذكية). (McKinnon و Zhao، 2013)

مما سبق يتضح أن وصول أسعار الفائدة الى الصفر يفقد البنك المركزي فرصته في تشجيع الائتمان مما يضطره الى تطبيق التيسير الكمي كبديل عن أدوات السياسات النقدية التقليدية، وبالتالي يقوم البنك المركزي بشراء السندات طويلة الأجل وتخفيض معدلات الفائدة على احتياطات البنوك التجارية التي يحتفظ بها مما يؤدي الى تقليل إقبال البنوك على الاحتفاظ بفائض السيولة لدى البنك المركزي وبالتالي زيادة حجم الائتمان ما يساعد على الإستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية. وبالتالي تمر سياسة التيسير الكمي بمرحلتين رئيسيتين: (مطاي و راشدي، 2016)

- شراء البنك المركزي من البنوك التجارية وباقي المؤسسات المالية السندات الحكومية مما يرفع من أسعارها بسبب الطلب عليها، وبالتالي تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل؛
- إصدار أدوات دين قصيرة الأجل وتوسيع القاعدة النقدية في الاقتصاد عن طريق الإصدار النقدي المضاعف.

## 5. ظهور التيسير الكمي

ظهرت أولى الدراسات التي اهتمت بمدى جدوى الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في فترة الانكماش التي سادت في ثلاثينات القرن الماضي على يد الاقتصادي "كينز"، بينما لم تظهر أولى الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية ولم يتم تطوير ميكانيزمات انتقالها إلى الاقتصاد إلا في الآونة الأخيرة سمح الوضع الاقتصادي الصعب الذي شهده اليابان خلال التسعينات للعديد من الاقتصاديين بتحليل أثر السياسة في ظل معدلات فائدة منخفضة، و هو ما أعاد بعث الجدل حول وجود مصيدة السيولة. (طالب، 2016)

شكلت الاجراءات غير التقليدية التي اتخذها بنك اليابان بين عامي 2001 و 2006 أول حالة تستعمل فيها أداة التيسير الكمي، وتم بعد ذلك و تحديدا خلال الأزمة المالية 2008 استعمال أشكال مختلفة من أداة التيسير الكمي من طرف عدة بنوك مركزية على غرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، بنك إنجلترا، البنك المركزي الأوروبي ومرة اخرى في بنك اليابان . (طالب، 2016)

ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا بدأ الفدرالي بشراء السندات المدعومة بالرهن العقاري واسندات حكومية بعد أن شعر بتباطء الاقتصاد خاصة بعد إتهيار بنك ليمن براذرز، من أجل تعزيز الاقتصاد من أواخر نوفمبر 2008 وحتى جوان 2010 اين اشترى ما قيمته 2.1 ترليون دولار من الاصول على مدى جولتين، في الاولي اين تم شراء سندات خزينة وسندات مدعومة بالرهن العقاري بما يبلغ 750 مليار دولار ، هذه الجولة منعت الاقتصاد من الوقوع في ركود عميق وثانيا عادة الى رفع معدلات التضخم. في صيف 2010 عاد الاقتصاد من جديد إلى الركود ليتدخل الفدرالي مرة أخرى في جولة كمية ثانية، (وبالتالي فأهم نتائج عمليات التيسير الكمي هو الثقة التي أعطاها الفدرالي للأسواق بدعمه لاي خلل)، بشراء سندات خزينة بمبلغ 600 مليار دولار بمعدل 75 مليار شهريا، أيضا قام الفدرالي بمبادلة السندات وذلك بشراء سندات طويلة الاجل (3 الى 30 سنة) وبيع السندات قصيرة الاجل، بحيث لا يوسع ميزانيته، في سبتمبر 2010 يعلن الفدرالي عن جولة ثالثة غير محددة المبلغ الاجمالي بل حدد 40 مليار دولار شهريا بشكل مستمر حتى يخفض معدلات البطالة ودعم الاقتصاد

6. خاتمة:

وعموما وبشكل أكثر تبسيطا يمكن القول أن استمرار اقتصاد الدول في الركود والجمود، وبعد أجهاد البنوك المركزية لانعاش هذه الاقتصاديات بتخفيض نسب الفائدة لتحفيز البنوك على إقراض العجلة الاقتصادية ودفعها الى الامام، لكن البنوك في بعض الاحيان تفضل عدم إقراض

الأفراد والمؤسسات ودعم النشاط الاقتصادي نتيجة خوفها من المستقبل ومن ثم تتجه للاستثمار في أدوات أمنة على غرار السندات السيادية وسندات الخزانة، وفي هذه الحالة، وهو ما حصل تماما خلال أزمة 2008 أين وجد الاحتياطي الأمريكي نفسه مجبرا على اللجوء الى أدوات غير تقليدية بعد ان استنفد سياسة خفض الفوائد التي أصبحت صفرية تقريبا، فوجد نفسه مضطرا لبدء عملية التيسير الكمي وهي عملية اصدار وضخ النقود في السوق بشراء مروحة واسعة من الاصول من المصارف في الولايات المتحدة، فما قام به الفدرالي هو أنه قام بشراء عدد كبير من الاصول من بينها قروض معدومة، قروض عالية المخاطر، ومن ناحية أخرى اشترى سندات الخزانة فرفع سعرها وبالتالي انخفض العائد عليها فاصبحت أدوات أقل جذب للاستثمار وهكذا وجدت البنوك نفسها تضطر للعودة إلى نشاطها التقليدي وقادرة على العودة لاقرض النشاط الاقتصادي. طبعاً هذه السياسة لها آثار جانبية أبرزها: انخفاض قيمة العملة ورفع نسبة التضخم، ونظرياً بعد تعافي الاقتصاد يقوم البنك المركزي ببيع تلك الاصول التي اشتراها فيسحب الاموال التي ضخها سابقاً في الاقتصاد ويتخلص منها ويخرجها من النظام المالي.

#### 7. قائمة المراجع

- *American Economic Association.*(2020) How Debt Markets Have Malfunctioned in the Crisis, <https://pubs.aeaweb.org/doi/pdf/10.1257/jep.24.1.3> Page 13. Accessed June 16, 2020.
- *Allen Independent School District.*(2020). A Shift to the Right Under Reagan. <https://www.allenisd.org/cms/lib/TX01001197/Centricity/Domain/2345/A%20Shift%20to%20the%20Right%20Under%20Reagan.pdf> Page 7. Accessed June 16, 2020
- *U.S. Government Publishing Office.*(2020). The Financial Crisis Inquiry Report, <https://www.govinfo.gov/content/pkg/GPO-FCIC/pdf/GPO-FCIC.pdf> Pages 451-452. Accessed June 16, 2020
- *Federal Deposit Insurance Corporation.*(2020). Interest-Only Mortgage Payments and Payment-Option ARMs. <https://www.fdic.gov/consumers/consumer/interest-only/> Accessed June 16, 2020.

- *Board of Governors of the Federal Reserve System.*(2020, june, 16). [The Community Reinvestment Act.](#)" <https://www.federalreserve.gov/newsevents/testimony/braunstein20080213a.htm> Accessed June 16, 2020 .
- *Journal of Accountancy.*(2020, june, 16).FASB Approves New Mark-to-Market Guidance. <https://www.journalofaccountancy.com/news/2009/apr/20091601.html> Accessed June 16, 2020 .
- Laurent clerc,(2009, avril) *les mesures non conventionnelles de politique monétaire*, banque de France, Revue:FOCUS, n°4, (23)
  - السويدي محمد، سهام (2010). *استقلالية البنوك المركزية و دورها في فعالية السياسة النقدية*، الدار الجامعية. الإسكندرية.
  - مطاي عبد القادر، وراشدي فتيحة. (2016، ديسمبر). *سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الازمات -تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية*، *رؤى اقتصادية*. (11)، ص ص. 22-7.
- Daniel Gro (Director CEPS, Brussels, Belgium), (2010). *Currency Wars?, Intereconomics*, (6).
- Ronald McKinnon, and Zhao Liu,(2013, october) *Modern Currency Wars, The United States versus Japan*, ADBI Working Paper Series.
- وليد طالب، محمد الأمين. (2016). *دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، حالة البنك المركزي الأوروبي (BCE) و الأزمة المالية*، "2007-2008". أطروحة دكتوراه غير منشورة. في علوم اقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة.

الاختيار الصحيح لأنظمة سعر الصرف في مواجهة الأزمات المالية (نموذج نظرية الركن)  
The correct choice of the exchange rate regimes in the face of financial crises  
(Corner solution model)

شهيناز بدرأوي<sup>1</sup>، إلياس بن سبيع<sup>2</sup>

BADRAOUI Chahinez<sup>1</sup>, BENSEBA Ilies<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، الجزائر، [badraoui.chahinez@gmail.com](mailto:badraoui.chahinez@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة بلحاج بوشعيب (عين تموشنت)، الجزائر، [ilies.univ13@gmail.com](mailto:ilies.univ13@gmail.com)

ملخص:

أثارت مسألة اختيار نظام الصرف الملائم جدلا واسعا بين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية خصوصا بعد أزمات العملة التي هزت العديد من الدول خاصة النامية منها والتي أثبتت فشل الأنظمة الوسيطة، هذا ما جعل دول العالم تبحث لإيجاد نظام قادر على النهوض بالاقتصاديات الوطنية ومن تم الاقتصاد الدولي ككل، إلا أن كل فترة تم فيها تبني نظام سعر صرف جديد لم يكن ليحقق الأهداف المرجوة منه. وعليه فإن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو دراسة مختلف النظريات الخاصة بمحددات ومثالية أنظمة الصرف في الدول النامية، بما فيها أسباب التخلي عن الأنظمة الوسيطة (Intermediate regimes) والانتقال إلى حلول الركن (Corner solution) خاصة في الدول الناشئة نظرا للأزمات التي عرفت أنظمتها في التسعينيات وخوفها من التعويم (Fear of Floating).  
كلمات مفتاحية: أنظمة سعر الصرف، الأزمات المالية، الأنظمة الوسيطة، نظرية الركن.

تصنيف JEL : F31 ، G01 ، F39.

**Abstract:**

The issue of choosing the appropriate exchange system has sparked a wide debate among economists and economic policy makers after the currency crises that shook many countries, especially developing ones, and which proved the failure of intermediate systems. This is what made the countries of the world looking to find a system capable of advancing national economies and the international economy as a whole. However, every period in which a new exchange rate regime was adopted, it did not achieve its desired objectives. Therefore, the main objective of this research paper is to study various theories regarding the determinants and idealization of exchange systems in developing countries, including the reasons for abandoning intermediate regimes and moving

to corner solutions, especially in emerging countries due to the crises that their systems have defined in The 1990s and Fear of Floating.

**Keywords:** Exchange Rate Regimes, Financial Crises, Intermediate Regimes, Corner Solution.

**Jel Classification Codes:** F31, G01, F39.

المؤلف المرسل للمقال: شهبناز بدرأوي، الإيميل: [badraoui.chahinez@gmail.com](mailto:badraoui.chahinez@gmail.com)

## 1. مقدمة:

لقد شهدت الأنظمة المالية والنقدية للدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة العديد من الإصلاحات قصد مواكبة تطور المعاملات المالية والتجارية بين الدول، فقد أولى الباحثون الاقتصاديون أهمية بالغة لاختيار نظام الصرف الذي من شأنه أن يعمل على دفع عجلة النمو ويضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية من جهة ويحمي الاقتصاد الوطني من التعرض إلى الصدمات الخارجية والأزمات المالية من جهة أخرى، بحيث أدت هذه الموجة من الأزمات لتوجيه الانتباه إلى صانعي القرارات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم على عدم الثقة في اختيار نظام صرف مناسب يتم تطبيقه في جميع الأوقات بسبب اختلاف الصدمات والتغيرات التي يعيشها الاقتصاد المحلي واختيار نظام الصرف بشكل مستقل عن عوامل أخرى لا تقل أهمية في التأثير على مصير توجيه الاقتصاد الوطني، بل إن أحد الأسباب التي قادت للأزمة الاقتصادية العالمية هو نظام سعر الصرف والخلل الهيكلي فيه، وإذا لم يعالج واستمرت حرب العملات فقد يقود إلى أزمة اقتصادية أخرى.

لذلك كان لابد من وضع تصنيف سليم لخصائص أنظمة الصرف الهدف منه هو تحديد المنهج الصحيح الذي لا ينبغي على الدول أن تتبعه من أجل تفادي نشوب أزمات العملة، ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت الدراسات التجريبية على خطة صندوق النقد الدولي والتي حددت فئات أنظمة الصرف القطرية خلال الفترة 1975-1998. وقد تمثلت أهم نتائجها في تزايد الجدل القائم حول أفضلية النظام المتبع، بحيث انقسم الاقتصاديون إلى فريقين هما:

- فريق يؤيد ضرورة إتباع إما نظام الربط المحكم-الركن الأول- أو التعويم الحر-الركن الثاني- ، وهذا ما يعرف بنظرية حلول الزاوية « Corner Hypothesis » أو نظرية القطبية الثنائية والتي سوف تكون نموذج لدراستنا.

- أما الفريق الثاني فيؤيد الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة أي أنظمة الربط المسير أو التعويم الموجه.

إن فكرة القطبية الثنائية أو نظرية الركن والتي مازالت محل جدل واسع وعرضة لاختبارات متواصلة إلى يومنا هذا، توصي بضرورة التخلي عن أنظمة الصرف الوسيطة لصالح أحد نظامي الركن إما التثبيت الصارم أو التعويم الحر. وعليه تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها من أهم المواضيع الحديثة التي يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر، وذلك من خلال إبراز أهم أنظمة أسعار الصرف المتبعة من طرف الدول النامية لاسيما بعد تعرض الاقتصاد العالمي إلى جملة من الأزمات الاقتصادية، بحيث أرجعها الخبراء الاقتصاديين إلى سوء اختيار نظام الصرف المناسب بسبب عدم قدرة السلطة النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات الاقتصادية والتي أثرت بقوة على العديد من الأسواق الناشئة وعلى استقرار وتوازن الاقتصاد الكلي بما في ذلك النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما هي محددات اختيار نظام سعر الصرف؟ وهل الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف من طرف الدول، قد يجعلها قادرة على مواجهة الأزمات المالية وتفادي حدوثها؟

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بالتعرف على مختلف أنظمة الصرف الموجودة ومحددات اختيارها مع إبراز علاقتها بالأزمات والصدمات الاقتصادية، وأيضا محاولة التنبؤ بمستقبل الأنظمة الوسيطة وأسباب التخلي عنها لصالح أحد أنظمة الركن، وهل ستؤثر كل من تطورات المحيط الاقتصادي والمالي والتوجه الدولي نحو الانفتاح العالمي على هذا الاختيار خاصة وأن الاقتصاد العالمي يعيش اليوم جملة من التحولات الاقتصادية وعلى رأسها أنظمة الصرف الدولية.

## 2. الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف:

### 1.1. تعريف نظام سعر الصرف:

يعرف نظام سعر الصرف "بالقواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى" (Larbi Dohni, 2004, p. 19)، فهو يترجم طبيعة

سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها، فمن جهة سياسة سعر الصرف يمكن أن تترك قوى السوق تحدد سعر الصرف، أو من جهة أخرى يمكن أن تكون من أجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر الصرف في المستوى المرغوب فيه (كهيئة، 2015، صفحة 145).

## 2.2. أنواع أنظمة سعر الصرف:

كملخص حول مختلف أشكال وصور أنظمة سعر الصرف سواء الثابتة أو الوسيطة أو المرنة، سيتم عرض الجدول التالي والذي هو عبارة عن وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي.

### الجدول رقم (01): وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي

| النظام                          | الوصف   | الملاحظات   |
|---------------------------------|---|---|
| التعويم الحر<br>Free Float      | - حرية كاملة لقوى السوق   | - رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عمليا من النادر استمراره لفترة طويلة، حيث يرغب البنك المركزي كالعادة في التدخل بدرجة محدودة.  |
| التعويم المدار<br>Managed Float | - يتدخل البنك المركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط.   | - شائع الوجود، إلا أن المشكلة هي أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي قلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي.   |
| الربط مع الزحف<br>Crawling Peg  | - يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف، وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة. | - موجود بصورة أكثر شيوعا ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، ويمكن أن تكون الإصلاحات وفقا لصيغة ما، مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المتنافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى. |

|  |   |  |
|--|---|--|
| <p>- مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح ما بين حدي 10.5% و 15%، فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فإن البنك المركزي يواجه اختيارات أو تحديات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.</p>  | <p>- يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش، ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش.</p>   | <p>ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة<br/><b>Fixed with margin or target zone</b></p> |
| <p>- نظام " بريتون وودز" حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبان 1% على أي من جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945 - 1972.</p>   | <p>- ثابت (ويتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، وإن كان في حدود هوامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.</p> | <p>ثابت ولكن قابل للتعديل<br/><b>but Fixed ajustable</b></p>                     |
| <p>- يقصد الثبات الدائم « Fixity » Indefinite ولكن لا يمكن ضمانه، فقد يكون الإصلاح ضروريا حتى وإن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافا لذلك يحصل التدخل نادرا هذه الأيام ولكن قد يظهر كمقدمة الاتحاد النقدي الأوروبي، بعض الأمثلة التاريخية لإرجاء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال (مثال: الجنيه البريطاني والجنيه الأيرلندي حتى 1979).</p> | <p>- يعد نسخة أكثر صرامة وأشد من نظام ثابت ولكن قابل للتعديل.<br/>ajustable Fixed but</p>   | <p>ثابت من قبل البنك المركزي<br/><b>Fixed by central bank</b></p>                |

|   |  |   |
|---|--|---|
| <p>- نظام آلي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم بالمراجعة أو الموازنة "Arbitrage" يضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثلا: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد.</p> | <p>- النقود الأساسية= العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي، ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت.</p> | <p>ثابت بمعدل النقد (معياري الذهب)<br/>Fixed by currency board or gold standard</p> |
| <p>- وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة.</p>   | <p>- التنازل عن العملة المستقلة وإتباع عملة أخرى.</p>  | <p>عملة موحدة<br/>Unified currency</p>  |

المصدر: بربري محمد أمين، « مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري -»، جامعة الشلف- الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09/2011، ص 59.

### 3.2. محددات اختيار نظام سعر الصرف المثالي:

من أجل التوضيح أكثر قمنا بوضع الجدول التالي من أجل تسهيل عملية اختيار محددات نظام سعر الصرف المثالي من جهة والنظام الموافق له من جهة أخرى.

#### الجدول رقم (02): العوامل المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف المثالي

| شرح المعيار  | المعيار  |
|--|--|
| <p>- كلما كانت درجة الانفتاح بالنسبة للاقتصاد كبيرة كلما كانت نسبة التجارة كبيرة، وبالتالي يكون نظام سعر الصرف الثابت ملائم لهذا النوع وذلك راجع إلى انعدام أو انخفاض تكاليف المبادلات أو التحولات التجارية الدولية ونقص المخاطر المتعلقة بها.</p> | <p>حجم ودرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي</p> |
| <p>- إذا كان للدولة مستوى تضخم أعلى من مستوى تضخم شركائها التجاريين، فعلى البلد المعني بالأمر تطبيق نظام صرف مرن وهذا من</p>   | <p>معدلات التضخم</p>                                   |

|  |   |
|--|---|
| <p>أجل مواجهة الصدمات الخارجية.</p>  |   |
| <p>- إن تأثير الأزمات فيما يخص اختيار نظام الصرف الأمثل جد صعب ولقد تم التطرق له فيما سبق وزيادة على ذلك يمكن القول أن الخاصية المكتسبة العازلة من نظام الصرف العائم تجعل من هذا الأخير هو المفضل، إلا أنه إذا كان هناك اقتصاديات ناشئة مفتوحة على التجارة الدولية بطريقة كبيرة وتحظى بحركة رؤوس الأموال فإنّ نظام الصرف الثابت يصبح مثاليا في هذه الحالة.</p> | <p>الصدمات الخارجية والداخلية</p>                       |
| <p>- كلما كانت حركة رؤوس الأموال كبيرة كلما زادت صعوبة الحفاظ على نظام الصرف الثابت والذي يصبح عرضه للمضاربين.</p>   | <p>درجة حركة رؤوس الأموال</p>                           |
| <p>- كلما كانت الأجور الحقيقية ثابتة كلما كانت الحاجة إلى مرونة نظام الصرف أكبر وهذا لمواجهة الصدمات والأزمات الخارجية.</p>  | <p>درجة مرونة الأسعار والأجور</p>                       |
| <p>- كلما كانت فعالية البنك المركزي في مكافحة التضخم ضعيفة كلما زادت الحاجة إلى تبني نظام الصرف الثابت، لأنه في هذه الحالة يعتبر الحصول على المصدقية من خلال التعويم مكلفا جدا.</p>  | <p>درجة مصداقية السلطات النقدية</p>                     |
| <p>- عندما تكون الأسعار مثبتة بعملة المستهلك فإنّه في ظل نظام صرف مرن يبقى مستوى الاستهلاك مستقر، ولكن يتغير مستوى الاستهلاك إذا كانت الأسعار مثبتة بعملة المنتج سواء كان ذلك تحت نظام سعر الصرف الثابت أو العائم.</p>   | <p>نظام تثبيت الأسعار</p>                               |
| <p>- في حالة وجود سلع غير قابلة للتجارة يزيد من درجة مرونة سعر الصرف، بحيث في غياب صدمات العرض فإنّ التغيرات في الطلب سوف تمتص في جزء كبير منها التغيرات في أسعار السلع الغير قابلة للتجارة.</p>   | <p>السلع القابلة للتجارة والسلع الغير قابلة للتجارة</p> |

المصدر: « Laetitia Ripoll, 2001, « Choix du régime de change: Quelles Nouvelles? », Université de Montpellier, laboratoire LAMETA, 22 Février, p 06 - 07.

يمكن أن نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه كلما كانت الدول تتمتع باقتصاديات نشطة ومرنة كلما كانت أنظمة سعر الصرف العائمة هي الأكثر مثولية والعكس صحيح إلا أنه لا يمكن الأخذ بهذه العوامل دفعة واحدة في تحديد نظام سعر الصرف المثالي، بحيث توصل Rogoff إلى خلاصة « لا يمكن لبلد واحد أن يقوم بتثبيت أسعار صرفه مع البقاء على حرية انتقال حركة رؤوس الأموال والاستمرار في تطبيق سياسة نقدية تخدم المصالح الاقتصادية الداخلية » (Obstfeld Maurice, 1998, p. 10).

أما Eichengreen في مقالة سنة 1999 عن تحديد النتائج الإيجابية للتحوّل من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف معوم، إلا أنهم يعتبرون أن الأنظمة الثابتة تمثل درجة خطورة كبيرة في ظل الأزمات لكن مع ذكر أن تلك العائمة ليست في مآمن تام على ما هي عليه الأولى من تعرض للأخطار (Eichengreen, 1999, p. 06).

### 3. الإطار النظري للأزمات المالية:

#### 1.3. مفهوم الأزمة المالية:

إنّ ظاهرة الأزمات الاقتصادية لا تعتبر جديدة وليست حديثة العهد، بل تبين التسجيلات التاريخية والإحصائيات تعرض النظام الرأسمالي لأزمات مالية منذ بدايته وبشكل متكرر وعلى مستويات مختلفة، إلا أنّ النصف الثاني من القرن العشرين وكنتيجة للعولمة المالية شهد تسارعا لهذه الأزمات حيث تكون أكثر حدّة ممّا سبقتها وأكثر كلفة على الأداء الاقتصادي، فلقد عرف الاقتصاد العالمي 158 أزمة عملة و54 أزمة مصرفية خلال الفترة 1975 - 1998 ومن الممكن حدوث تزامن بين أزمات العملة وأزمات القطاع المصرفي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن مسببات كلا النوعين من الأزمات مشتركة لأن وقوع إحداها قد يؤدي إلى نشأة الأخرى، وهذا ما حدث خلال الفترة 1980 - 2000 حسب مختلف التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي على تعرض أغلبية الدول الأعضاء لأزمات مالية ومصرفية عنيفة.

وتعتبر الأزمة المالية عن انحرافات في أداء النظام المالي لمختلف وظائفه، حيث عوض أن تكون هذه الوظائف دافعا للنمو الاقتصادي تتحول بفعل الانحرافات إلى سبب في الأزمات المالية. فليس من السهل إيجاد تعريف جامع للأزمة المالية، وذلك لكونها تنتج عن عدة أسباب، كما أنها لا تقتصر على مجال واحد من مجالات التمويل فقد تصيب سوق الأسهم، سوق السندات، سوق الائتمان،

سوق العملات... ولكن نستطيع أن نلتزم بعض التعريفات لعلها تهدي إلى تعريف يعكس لنا طبيعة هذه المشكلة.

"الأزمة المالية تعبر عن وجود اختلالات عميقة واضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان...) أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات) أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها). (شريط، 2010، صفحة 45)

"وهناك من يحاول استعمال خصائص أكثر دقة لوصف الأزمة المالية، كأن يعبر انخفاض سعر صرف عملة مقابل عملة مرجعية لأكثر من 25% خلال سنة واحدة عن أزمة عملة بالنسبة للعملة المعنية، كما يمكن اعتبار سوق مالي في حالة أزمة، إذا تجاوز تذبذب المؤشر لديها بالنسبة إلى قيمة وسطية معينة، بنسبة 20% خلال فترة زمنية محددة".

(Robert Boyer, 2004, p. 15)

### 2.3. أنواع الأزمات المالية:

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع:

✓ أزمة مصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث أزمة سيولة، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما تتوفر ودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بأزمة ائتمان.

✓ أزمة العملة: تتلخص أزمة الصرف في انهيار أسعار الصرف (الانخفاض الشديد) أو في نضوب احتياطي الصرف، لذلك تعرف على أنها انخفاض معدل الصرف الاسمي للعملة بمقدار 25% على الأقل خلال فترة قصيرة أو حدوث ارتفاع قدره 100% لمعدل الانخفاض في العملة، بالإضافة إلى إجبار السلطات النقدية على الدفاع عن عملتها باستخدام حجم كبير من احتياطات صرفها أو برفع أسعار الفائدة بنسب كبيرة (Aziz.j, 2000, p. 15).

✓ أزمة أسواق المال: تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، بحيث يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره.

### 3.3. الأسباب الرئيسية لمختلف الأزمات المالية:

أشارت دراسة كل من Kamensky and Reinhart سنة 1998 إلى أن ما يزيد عن 25% من أزمات القطاع المصرفي تحدث في نفس زمن وقوع أزمة العملة نتيجة اشتراكهما في نفس أسباب وقوع الأزمة، بحيث يعتبر التحرير المالي غير وقائي مؤشرا لوقوع مختلف هذه الأزمات بالإضافة إلى وجود جملة من الأسباب والظروف التي تضافرت لإحداثها منها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الكلي، ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي واضطرابات القطاع المالي وضعفه وعدم ملائمة نظام الصرف الأجنبي. ويمكن إدراجها فيما يلي: (العقون، 2013، صفحة 15)

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي باعتباره أحد أهم العناصر لنظام مالي سليم، وعليه فإنّ عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية من شأنه أن يؤدي إلى اختلال مالي وإلى حدوث العديد من الأزمات المالية، وذلك نتيجة موجات التضخم المصاحبة لمعدلات البطالة المرتفعة وتدهور القدرة الشرائية بالإضافة إلى التقلبات في أسعار الأصول المالية واختلال الموازين الخارجية بسبب عبئ المديونية وعدم القدرة على السداد نتيجة تراكم الديون، وبالتالي مخاطر الاستثمار وحالات عدم التأكد.

- اضطرابات القطاع المالي والمصرفي والنظام المحاسبي والرقابي، إلى جانب الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك صغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، هذا ما يبيّن عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي والضعف في الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي (التوني، 2004، صفحة 05)، من خلال عدم وجود أنظمة وقائية قادرة على حماية النظام من هجمات المضاربة في ظل مفهوم التحرير المالي.

التباين الموجود في أنظمة سعر الصرف، فمع بداية سنوات التسعينات كان هناك تشابه في آلية وقوع تلك الأزمات تمثلت في أن أغلبية الدول التي اتبعت أنظمة الصرف الثابتة ستكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية من خلال حدوث حجم ضخّم من تدفقات المحفظة إلى تلك البلدان، ممّا يؤدي إلى نمو على مستوى أسواق رأس المال والميزان التجاري إلا أن هذا الأمر لا يستمرّ على هذا النحو فعند نقطة زمنية معينة تبدأ تلك التدفقات بالانخفاض ما يجبر الحكومة على تصحيح سياستها الاقتصادية الكلية، أما في حالة التأخر في تطبيق تلك السياسات أو عدم كفايتها ينجم عنه زيادة حالة عدم التأكد أو درجة المخاطر المرتبطة بتلك الدولة، وبالتالي يحدث حجم

ضخم من التدفقات للخارج لذلك تحاول مواجهته عن طريق طرح احتياطياتها من العملة الأجنبية فتصبح هناك خسائر معتبرة في احتياطيات الصرف والتي ترجمت في أغلب الحالات بانخفاض قوي في العملة المحلية بحيث يكون معدل الصرف الفعلي مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، هذا ما يدفعنا إلى إجراء تعويم للعملة والتخلي عن تثبيت معدل الصرف، وعلى هذا الأساس تحدث هجمة المضاربة مما يوقع الاقتصاد في الأزمة (أحمد، 2007، الصفحات 17-18).

#### 4.3. تشخيص أهم الأزمات المالية:

لقد تباينت الأزمات المالية فيما بينها لذلك سيتم عرض أهم الأزمات النقدية والمالية والتي حدثت خلال سنوات التسعينات في كل من دول المكسيك، شرق آسيا، روسيا، البرازيل، وأخيرا الأرجنتين، بحيث سيكون هذا التشخيص متعلقا بالأسباب والنتائج المترتبة بصفة عامة.

➤ **الأزمة المكسيكية (1994 - 1995):** عرفت المكسيك سنتي 1994 و1995 أزمة مالية كبيرة أدت إلى إثارة الاضطراب في أسواق الأسهم وأسواق الصرف الأجنبي في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر حجما، كما تدهورت منها أسواق العملة والأوراق المالية الآسيوية في بداية سنة 1995، وفيما يلي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية في المكسيك (مارتنيز، 1998، صفحة 07):

- ضعف النظم المالية يعتبر من أهم أسباب حدوث هذه الأزمة الناتجة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مثير للانتباه بسبب الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات الفائدة، والذي تسبب في هبوط حاد للدخار المحلي لدولة المكسيك تراجع من 22% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988 إلى 16% عام 1994 نجم عنه عجز ضخيم في ميزان العمليات التجارية، وهذا ما أدى بدوره إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية.

- إن الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي قصير الأجل والمتزايد، بالإضافة إلى حجم العجز في الحساب الجاري تعتبر كلها مؤشرات تعقدت نتيجة ضعف النظام المالي والتي أدت إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق الصرف الأجنبي، كما تسببت المضاربة على البيزو المكسيكي إلى التخلي عن الارتباط بعملة أجنبية وإتباع سياسة التعويم بداية من 22 ديسمبر 1994، وبالتالي انهارت العملة الوطنية (البيزو) فخسرت بورصة الأوراق المالية نصف قيمتها بعد أشهر قليلة من تخفيض قيمة البيزو.

- بمجرد أن حدثت الأزمة المالية في المكسيك حتى بادرت الحكومات بعمليات التصحيح النقدية والمالية بعيدة الأمد، بحيث كانت أمام تحدّي تمثّل في تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي وإيقاف انهيار القطاعين المالي والإنتاجي لذلك لجأت إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية بهدف الحصول على التمويل ومنع التوقف عن دفع الالتزامات الخارجية وتجنب امتداد الأزمة إلى بلدان أخرى، بالإضافة إلى تدعيم البنوك والمقترضين حتى لا تنهار المؤسسات المالية والنظام المالي، وفي محاولة لمعالجة الوضع أصدرت الحكومة المكسيكية سندات "Tesobonos" بقيمة 29 مليار دولار ولكن هذه التدابير فشلت في إعادة ثقة المستثمرين الأجانب (بشارة، 2001، الصفحات 77-87).

➤ أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998): لقد كانت الدول التي مستها الأزمة المالية والتي شملت كل من تايلاندا، كوريا، أندونيسيا وماليزيا تتمتع بسجل رائع في الأداء الاقتصادي على مدى ثلاثة عقود، بحيث تميّز هذا الأداء بالنمو السريع والتضخم المنخفض واستقرار الاقتصاد الكلي والمراكز المالية القوية بالإضافة إلى معدلات الادخار المرتفعة والاقتصاديات المفتوحة والقطاعات الاقتصادية المزدهرة. ومع بداية النصف الثاني من سنة 1997 بدأت الأزمة متعارضة مع مستويات الأداء الجيدة وذلك بانهيار أسعار الصرف في عمالات بعض دول جنوب شرق آسيا، كما قيل وقتها بأن سبب هذه الأزمة هي المضاربات التي قام بها الملياردير الأمريكي (جورج سورس) وذلك بشراء الدولار الأمريكي، فزاد عرض العملات المحلية لتلك الدول وانهارت أسعارها مقابل الدولار وعلى إثرها انهارت أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية ثم انتقلت الأزمة إلى اليابان وكوريا الجنوبية كما ترتب عنها كساد عميق وارتفاع في البطالة والفقر والخلل الاجتماعي، وقد كانت هذه الأزمة التي حدثت عبارة عن نتيجة حتمية لما تضمنته اقتصاديات البلدان من الضعف وبالأخص في الجانب المالي والذي يعتبر جوهر أسباب اندلاعها (Patrick Artus, 2007, pp. 20).

➤ الأزمة الروسية (1998-1999): عرفت روسيا أزمة مالية خانقة سنتي 1998 و1999 وقد أدت إلى انهيار مختلف جوانب الاقتصاد، ويمكن إجمال أهم أسباب هذه الأزمة في النقاط التالية: (كيزر، 1999، صفحة 26)

- تعتبر الديون والفائدة المرتفعة المستحقة عليها السبب الرئيسي الذي عجل بوقوع الأزمة، بحيث كان لأثر العدوى من جراء الأزمة الآسيوية انسحاب المستثمرون برؤوس أموالهم إلى الخارج.
- فقدان المقرضون الغربيون الثقة في الاقتصاد الروسي، بحيث امتنعوا عن تجديد حيازاتهم للسندات وعن إقراضهم للبنوك الروسية.
- في الثلاثي الأول من سنة 1998 عرفت روسيا عجزا تجاريا كبيرا نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي يمثل الصادرات الرئيسية، كما عرفت الواردات ارتفاعا بمقدار الثلث (1/3) عمّا كانت عليه.
- قيام البنوك التجارية الروسية بالاقتراض من الخارج على نطاق واسع لجني الأرباح المرتفعة من السندات الحكومية إلى أن ارتفع دينها الخارجي قصير الأجل إلى أربعة أضعاف احتياطات البنك المركزي من الصرف الأجنبي.
- وقد ترتب عن الأزمة المالية الروسية نتائج مختلفة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:
- نتيجة إعادة هيكلة الديون الروسية من جانب واحد ونتيجة لتخفيض قيمة العملة أثرت موجة من الصدمات في روابط أسواق المال الناضجة، كما تكبد كثير من المستثمرين خسائر كبيرة.
- انهيار أكبر صناديق التحوط العالمية في شهر سبتمبر 1998 وهو عبارة عن صندوق خاص بإدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل.
- خسرت روسيا احتياطات كبيرة نتيجة دفاع البنك المركزي عن سعر الصرف في وقت لا يمكن الدفاع عنه، ونتيجة قيام البنوك التجارية الروسية بتحويل ما لديها من العملة إلى صرف أجنبي للاحتفاظ به في الخارج، وبالتالي أصبح من المستحيل الإبقاء على سعر الصرف ثابتا.
- في نهاية الثلاثي الأول من سنة 1999 فقدت العملة الروسية (3/4) من قيمتها الاسمية مقابل الدولار مقارنة عما كانت عليه في بداية الأزمة.
- الأزمة البرازيلية (بداية 1999): امتدت الأزمة المالية التي ضربت دول شرق آسيا والمكسيك وروسيا إلى الاقتصاد البرازيلي، وقد نتج عنها تقريبا نفس الآثار التي ظهرت على مختلف

جوانب الحياة الاقتصادية في الدول السالفة الذكر، بحيث أن الأسباب التي أدت إلى ذلك كانت في مجملها نابعة من ضعف النظام المالي في بداية 1999، وهي تتلخص في العناصر التالية: (فراجا، 2000، صفحة 16)

- توقفت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى داخل البرازيل بصفة مفاجئة، وذلك راجع إلى الذعر الناجم عن توقف روسيا على سداد ديونها.
- كان العجز في الحساب الجاري للبرازيل يمثل تقريبا 5% من الناتج الداخلي الخام.
- بلغ الدين الحكومي المحلي 40% من الناتج الداخلي الخام وقد كان الجزء الأكبر فيه عبارة عن تمويل قصير الأجل، كما كان حجم الإنفاق الحكومي يفوق مستوى الدخل.
- حدوث ضغوط تضخمية على الاقتصاد، بالإضافة إلى العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

➤ **الأزمة الأرجنتينية (2002):** عرفت الأرجنتين في نهاية سنة 2001 أزمة مالية حادة وقد جاءت نتيجة العوامة المالية والتحرير المالي كما أنها تخلّت عن نظام الصرف الثابت في 11 جانفي 2002، ففي بداية التسعينات عرفت الأرجنتين موجة تضخم حادة بحيث قضت على هذا التضخم بتبنيها لنظام صندوق الإصدار وذلك بتحديد سعر صرف ثابت للبيزو مقابل الدولار (1بيزو= 1دولار)، ولكن مقابل ذلك تدهور معدل النمو الاقتصادي وبالتالي شهدت سنة 2002 و2003 انهيارا تاما لعملة الأرجنتين "البيزو" وفقدان الثقة فيها كما عرفت الدولة احتجاجات وانتقادات على نظام الحكم والسياسة المتبعة.

إن الأزمات التي حدثت في كل من المكسيك والبرازيل وروسيا ودول شرق آسيا جعلت من الأرجنتين تعرف فترة عدم استقرار إلى جانب تحملها السلبيات المبالغية في تقييم الدولار الذي أدى إلى زيادة قيمة البيزو الأرجنتيني بنسبة 10% مقابل أهم شريك تجاري لها وهو البرازيل، وكذلك إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الأرجنتينية وهذا ما زاد من تكاليف استيرادها للبترول مما زاد من حدة الأزمة، ولهذا أصبح أمام السلطات النقدية الأرجنتينية خيارين للخروج من أزمة الصرف إما السير نحو نظام صرف أكثر مرونة أو الخيار الثاني هو دلرة الاقتصاد، وقد تم التخلي عن نظام صندوق الإصدار وتجميد الإيداعات البنكية وإتباع نظام الرقابة على الصرف، إلا أن هذه الإجراءات المتخذة خلفت اضطرابات وردود أفعال عنيفة على المستوى الاجتماعي والسياسي،

كما كانت لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد الحقيقي بحيث تمّ إلغاء مجمل العقود المالية العامة والخاصة، انخفاض الإنتاجية (-1.5% في السداسي الأول سنة 2002)، زيادة حدة التضخم (ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 30% في نفس الفترة) إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة إلى 25 % (Sagard, 2002, pp. 01-03).

#### 4. النماذج النظرية والتجريبية لتفسير العلاقة بين أنظمة الصرف والأزمات المالية:

بدأ الاهتمام بالدراسات النظرية والتجريبية المعنية باختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية في أعقاب أزمة العملة بالمكسيك، أزمة جنوب شرق آسيا، أزمة روسيا، أزمة البرازيل وأزمة الأرجنتين والتي تم عرضها سابقا، بحيث بعد وقوع هذه الأزمات مباشرة نشأ توافق متزايد في الآراء لدى الاقتصاديات النامية والتي كان اندماجها وثيقا في النظام المالي والتجاري الدوليين حول الحاجة إما إلى التعويم أو الانتقال إلى الربط المحكم.

#### 1.4. النماذج النظرية:

بعد التعرف على أسباب مختلف أزمات العملة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وما خلفته من نتائج، قامت سلسلة من النماذج النظرية والتي أخذت بالحسبان خصوصيات كل نوع من الأزمات وقد تم تصنيفها إلى ثلاثة أجيال، بحيث تمثلت الأولى في ربط الأزمة بالتشويش بين السياسة الاقتصادية ونظام الصرف المتبع (نموذج Krugman 1979)، وأشارت الثانية إلى معيار ذاتية التحقيق للتوقعات (نموذج Obstfeld 1994)، أما الثالثة فاهتمت بالتفاعل الموجود بين الأزمة المصرفية وأزمة الصرف (Krugman 1999).

#### ✓ نماذج الجيل الأول:

لقد تم صياغة هذا النوع من النماذج والتي سعت لتفسير أزمات العملة من قبل كل من Krugman (1979)، Flood and Garber (1984) قبل وقوع الأزمات الحديثة والتي أعطت دورا رئيسيا للأساسيات الاقتصادية في تفسير أزمات سعر الصرف، بحيث ينشأ هذا النوع من الأزمات عندما تحافظ الدولة على نظام صرف اسمي ثابت ضمن سياسات اقتصادية متعارضة، هذا ما يشير إلى عدم التلاؤم والتناسق بين السياسات الاقتصادية الداخلية ونظام الصرف المتبع، فالنمو المتسارع للكتلة النقدية مقارنة بالدول الأخرى والناتج عن السياسة التوسعية الممولة بالإصدار

النقدي الجديد مع الدفاع عن قيمة تعادل ثابتة للعملة ببيع العملات الأجنبية في سوق الصرف سيؤدي إلى انخفاض مخزون احتياطات الصرف، بالإضافة إلى زيادة تسارع هجمات المضاربة على العملة وبالتالي نشوء أزمة مالية واضطرار الدولة إلى تخفيض العملة.

إن في نماذج الجيل الأول يصبح نظام سعر الصرف الثابت غير قابل للاستمرار ويقتصر دور هجمات المضاربة فقط على انهياره، لذلك يمكن اعتباره مؤشرا على الدور المركزي لنظام سعر الصرف في التعرض للأزمات، هذا ما جعل صندوق النقد الدولي في نهاية سنوات التسعينات يقوم بتوجيه النداء للتخلي عن أنظمة الصرف الثابتة التقليدية التي اعتبرت الأكثر عرضة للأزمات والاتجاه لصالح الحلول الركنية المتمثلة في الأنظمة العائمة أو النظام الثابت الجامد مثل: مجالس العملة.

### ✓ نماذج الجيل الثاني:

يرى (Obstfeld 1996) بأنّ الأزمة تكون غير مرتبطة بمستوى احتياطات الصرف وميزان المدفوعات، وإنما هي نتيجة نقائص وأخطاء النظام الثابت عند اختيار السياسة الاقتصادية المتبعة لمواجهة التحكيم، بحيث يصبح نظام الصرف هو القرار المثالي للسلطة والمصدقية الحاسمة في إمكانية الوصول إلى التوازن المتعدد. (Obstfeld, M, 1996, pp. 29-34) كما يقترح هذا الاقتصادي نموذج يوضح أنّ الأزمة تحدث نتيجة سياسة اقتصادية غير ملائمة، فالهجمات على العملة تحدث حتى في حالة وجود احتياطات صرف كافية لتغطية عجز ميزان المدفوعات، لذلك تنتج المضاربة عن سلوك عقلاني للمتعاملين قادر على إحداث تغيير في السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى أنّ هذا النموذج يركز على وجود توازنات متعددة وإمكانية حدوث أزمة ذاتية للتحقيق عند التنبؤ بعدم التزام السلطات النقدية بالمحافظة على سعر الصرف الثابت، لأنّ الدفاع عن أسعار الفائدة المرتفعة يحمل تكاليف عالية ويجبر البنك المركزي على التخلي عن سياسة الصرف الثابتة.

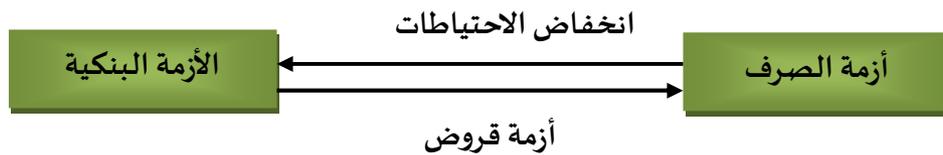
وعلى عكس نماذج الجيل الأول فإنّ الأسواق في نماذج الجيل الثاني لا تتوقع الأزمة بل تعمل على إحداثها، وبالتالي يمكن القول بأنّ التقهقر السريع للاحتياطات الرسمية يعتبر مؤشر عام لانخفاض الفوري وهو بدوره المسبب الرئيسي الذي يربط الأزمات بأسعار الصرف الثابتة، بحيث أنّ نزيف احتياطات الصرف يشكل عامل أساسي في نماذج الجيل الأول والثاني، فعلى الرغم من أنّ الدول ذات النظام الثابت تستطيع رفع أسعار الفائدة للدفاع عن عملتها إلا أنّ هذه الإستراتيجية

تبقى محدودة، لأن ارتفاع أسعار الفائدة لا يمكن استمرارها كفاية لمدة أطول دون أن تحدث اختناقات في الاقتصاد وتأثير سلبي على النظام المالي (Eichengreen. B, 1998, p. 249).

#### ✓ نماذج الجيل الثالث:

تتمثل هذه النماذج في أزمات نظام صرف ونظام مصرفي في آن واحد لذلك تسمى بالأزمة التوأمية، بحيث أنها تحدث نتيجة الديون بالعملات الأجنبية لأن الأصول بالعملة المحلية تضعف من القدرة الاقتراضية للبنوك المحلية عند انخفاض قيمة العملة المحلية، فالهجمات المتتالية على الدول التجارية الشريكة التي لها نفس الخصائص الهيكلية تؤدي إلى انتقال العدوى حسب طبيعة الطلب الخارجي ومحددات سعر الصرف، لذلك عندما تنخفض قيمة عملة شريك تجاري منافس تتكون صدمة سلبية في الرصيد الجاري والاحتياطيات كما أن ضعف نظام النمو المشترك لعدة دول يؤدي إلى نفس النتائج وهذا ما أثبتته نموذج (1999) Krugman.

إن التصدي للأزمة التوأمية يفرض التأثير المباشر على الأساسيات المتمثلة في خطة التعديل المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي FMI والوقوف على عوامل الضعف الخاصة بالمدىونية الخارجية وارتفاع الديون القصيرة الأجل وحماية منافذ التمويل الخارجي التي تتعلق بالسوق المالي الدولي وقروض FMI وبنوك التنمية وإعادة الجدولة، بالإضافة إلى ضمان مصداقية السياسة الاقتصادية المتبعة لتجنب اللاتوازن المتعدد وإيجاد فوارق في أسواق رأس المال كالرسم على المبادلات.



#### 2.4. النماذج التجريبية:

تؤكد الدراسات التطبيقية في هذا المجال صحة ومصداقية النماذج النظرية حول احتمال نشوء مختلف أزمات أنظمة الصرف أكثر في الأنظمة الثابتة الجامدة وأن الأزمات المصرفية هي أكثر تواترا في الأنظمة العائمة، كما تبين أغلبية الأعمال المقدمة حول علاقة أنظمة الصرف واحتمال الأزمات بأن أنظمة الصرف الثابتة هي الأكثر استسلاما ورضوخا للأزمة، فقد أشار Goldstein and Al (2000) بأن تقييم سعر الصرف الحقيقي بأكثر من قيمته هو من أحد

المؤشرات الأكثر أهمية للإنذار بأزمة عملة قادمة، بالإضافة إلى أن النظام الثابت غالبا لا يسمح بتعديل سعر الصرف الحقيقي لذلك يظهر إضرار النظام الثابت بالنمو في حالة التخلي عنه بعد التعرض لأزمة نقدية، هذا ما يجبر السلطات على ترك النظام الثابت عند حدوثها كما أكدته الأزمات السابقة. في حين تستمر الأنظمة المرنة مع حدوث الأزمة بحيث تؤدي إلى تدهور سريع في قيمة العملة وبالتالي لن يتغير وضع النظام المرن، بينما يعتبر تغير سعر الصرف الحقيقي مكلفا على الناتج في ظل الأنظمة الثابتة بسبب محاولة السلطات الحفاظ على النظام لأطول فترة ممكنة بالرغم من انهياره في النهاية، وبالتالي تكون تكلفة الأزمة تحت النظام الثابت قبل انهيار العملة.

(Goldstein. M, 2000, p. 17)

زيادة على ذلك أكدت أبحاث (Ghosh and AI (2002) هذه النتيجة من خلال دراستهم لعلاقة معدل النمو بالأزمات النقدية في ظل النظامين المرن والثابت خلال فترات قبل وأثناء الأزمة وبعدها، بحيث توصلوا إلى أن النمو في ظل النظام الثابت يبدأ بالانخفاض التدريجي قبل الأزمة ومن ثمة ينهار أثناء الأزمة وبعد ذلك يتجه إلى الركود، أما في ظل النظام المرن فإن النمو ينخفض قبل الأزمة ثم يبدأ بالتزايد أثناء الأزمة وكما يبدو أن أزمة العملة لا تكون شديدة الوطأة في ظل هذا النظام لأنه يمكن مواجهتها بسياسية نقدية توسعية مما يحفز الاقتصاد على الأقل في المدى القصير، بالإضافة إلى أن تدهور قيمة العملة في النظام المرن تكون أقل كلفة من عملية التخفيض مع النظام الثابت وذلك نتيجة فقدان ميزة المصدقية. والجدول التالي يبين توزيع الأزمات تبعا لأنظمة الصرف خلال الفترة 1990-2001.

الجدول رقم (03): توزيع الأزمات تبعا لأنظمة الصرف خلال الفترة 1990-2001

| الدول النامية | الدول المتقدمة والناشئة | كل الدول | الأزمة % |         |
|---------------|-------------------------|----------|----------|---------|
| 1.09          | 1.10                    | 1.09     | 72.96    | الثابتة |
| 0.92          | 0.61                    | 0.79     | 27.04    | المرنة  |

المصدر: (Bubula and Otker- Robe (2003)

وفي دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أثبتت بأن أنظمة الصرف الوسيطة وصلت إلى أعلى معدلات نمو في المتوسط، والتي نتجت عن إيجابيات الركيزة الاسمية (انخفاض تقلب أسعار الصرف الحقيقية والاسمية والاندماج في التجارة الدولية) وتجنب أهم السلبيات الرئيسية (المبالغة في تقدير أسعار الصرف)، ويبدو مع ذلك بأن الدول التي لديها النظام الثابت أو النظام

الوسيط كانت أكثر عرضة لأزمات نقدية ومالية دون أن تكون موضوعا لأزمات النمو هذا ما أكدته دراسة (Ghosh, Ostry and Tsangarides (2010). Ghosh, A, 2010, p. 32) كما اهتمت العديد من الدراسات التجريبية بالأزمات التوأمية لأنها تخص الدول الناشئة وتكون تكلفتها مرتفعة بالنسبة للاقتصاد الكلي، بحيث حاول كل من Reinhart and Kaminsky (1996)، (Larrain and Velasco (2001) و Rogoff and AI (2004) التعمق في الأعطاب الثابتة وإعطاء تحليل تطبيقي اعتمادا على التصنيف الطبيعي بدراسة إشكالية أزمات الصرف والأزمات المصرفية والأزمات التوأمية لمختلف أصناف الدول وأنواع الأنظمة والحصول على نتائج تبين أن احتمال أزمات الصرف هو الأعلى في الدول الناشئة، وبأن الأزمات المصرفية والتوأمية هي الأكثر وجودا في الأنظمة الثابتة الجامدة خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول الناشئة في فترة التسعينات. فيما يلي سيتم عرض جدول يبين توزيع أنواع الأزمات حسب الأنظمة والدول:

الجدول (04): توزيع أنواع الأزمات حسب الأنظمة والدول

| الأزمة المصرفية (1990 - 1997) |            |              |         | نوعية الأزمة   |
|-------------------------------|------------|--------------|---------|----------------|
| السقوط الحر                   | تعويم موجه | مرونة محدودة | الثابتة | نوعية النظام   |
| 4.2                           | 0.0        | 6.5          | 0.0     | الدول الصناعية |
| 0.0                           | 3.8        | 8.0          | 15.4    | الدول الناشئة  |
| ///                           | 4.5        | 7.1          | 2.6     | الدول النامية  |
| أزمات الصرف (1990 - 2000)     |            |              |         | نوعية الأزمة   |
| السقوط الحر                   | تعويم موجه | مرونة محدودة | الثابتة | نوعية النظام   |
| 4.9                           | 8.6        | 5.8          | 3.6     | الدول الصناعية |
| 0.0                           | 6          | 6.1          | 8.8     | الدول الناشئة  |
| ///                           | 15.4       | 2.8          | 0.0     | الدول النامية  |
| الأزمات التوأمية              |            |              |         | نوعية الأزمة   |
| السقوط الحر                   | تعويم موجه | مرونة محدودة | الثابتة | نوعية النظام   |
| 0.0                           | 0.0        | 2.2          | 0.0     | الدول الصناعية |
| 0.0                           | 0.0        | 4.0          | 15.4    | الدول الناشئة  |

|     |     |     |     |               |
|-----|-----|-----|-----|---------------|
| /// | 0.0 | 0.0 | 0.0 | الدول النامية |
|-----|-----|-----|-----|---------------|

المصدر: (Rogoff and AI (2004)

شكل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة الاهتمام والقلق والتي كان لها آثار سلبية خطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي، بحيث أنها تعتبر نتيجة حتمية للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده الدول المعنية. وفي ظل هذا الوضع المالي المتأزم ظهرت عدة وجهات نظر بخصوص أنظمة أسعار الصرف المتبعة والتي حاولت إيجاد حل لأزمات العملة، لذلك ركزت أغلبية الدراسات الاقتصادية على الاختيار ما بين النظام الثابت والمرن، نظرا لانتشار الفكرة الشائعة بتفضيل النظامين القسويين Two Extermely Regimes والتي تدعى بمنتصف التجويف "Hollow Middle" أو نظرية القطبية الثنائية "Bipolar View" أو نظرية الركن "Corner Solution"، وهي لا تزال محل الاختبار إلى يومنا هذا وهو ما سنحاول التطرق إليه.

#### 5. نظرية الثنائية القطبية أو نظرية الركن:

##### 1.5. التقديم العام لنظرية الركن:

يرى مناصرو هذا الفكر بأن البلدان التي تختار الانفتاح التام أمام تدفقات رأس المال الدولية ليس لها بديل عملي سوى التثبيت الصارم لأسعار الصرف، مثل استخدام قائمة العملات أو الارتباط بالدولار أي التغاضي عن العملة المحلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى التعويم التام لأسعار الصرف، أما في المقابل فهم يحتجون على أن نظم السياسات المتوسطة بين التثبيت الصارم والتعويم الحر هي غير مستدامة. ويستند هذا الرأي من الحقيقة التي مفادها أن كل أزمة من الأزمات المالية التي وقعت منذ عام 1994 كانت تضم بلدان تتبع نظام تثبيت أسعار الصرف مع المرونة في نفس الوقت. (عتو، 2010، صفحة 124)

وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية هي أنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في إتباع نظام سعر الصرف والذي يقع في مجال الأنظمة الوسيطة والبديل العملي الوحيد المتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الالتزام بأحد أنظمة الركن إما نظام الربط المحكم أو نظام التعويم الحر، وأن الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة يجعل البلد معرضا لأزمات مالية متتالية.

كما يعتبر اختيار نظام الصرف سواء الربط أو التعويم من أقدم الأسئلة في الاقتصاد النقدي الدولي والتي عادت إلى النقاش في الوقت الحالي خاصة بعد حدوث أزمات العملة المتتالية في

العشرية الماضية، ومن أهم الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه المشكلة J. و S. Fisher و Frankel واللدان يعتبران مؤسسي هذه النظرية، أما أصلها فيعود إلى أعمال B. Eichengrenn سنة 1994 بحيث يتمثل السبب الذي دفعه إلى التفكير وصياغة نظرية الركن في أزمة 1992 التي عصفت بالدول الأوروبية على إثر إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد العملة، وذلك بتقديم حججاً على أن زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال تعمل على زيادة التكلفة التي تتحملها الدولة في وضع قيود على تلك الحركة بالإضافة إلى زيادة التكلفة الناتجة عن رفع أسعار الفائدة والقروض الخارجية، وبالرغم من أنه أكد على أن الدولة سوف تجد بأنّ هذه التكاليف ستكون كبيرة لدرجة لا تستطيع الدولة تحملها إلا أنه لم يوضح ما يجب على الدولة فعله. (الهنداوي، 2011، الصفحات 49-50)

وقد زاد الاهتمام بهذه النظرية من طرف عدد من الاقتصاديين الآخرين نذكر منهم K. Rogoff and Obstfeld سنة 1995 اللذان أكدوا أن هجمات المضاربة تكون شرسية في ظل الأنظمة الوسيطة مدعمن رأيهما هذا بحالات أزمات العملة لدول شرق آسيا ما بين 1997 و 1998، بحيث اقترحا بأن الدولة سوف تقاوم أي هجوم من قبل المضاربين وذلك للمحافظة على ثبات سعر الصرف من خلال قيامها بدعم جميع أهداف السياسة النقدية التي من شأنها تحقيق ذلك، إلا أنّهما لم يوضّحا ما هو الوقت الملائم للدولة التي تقوم فيه بالتضحية بذلك التعمّد والتوجه نحو أهداف أخرى.

أما حسب تحليل S. Fisher فإنّ الاستخلاص الصحيح لنظرة الثنائية القطبية، هو أن الدول المفتوحة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية بدأت تبتعد عن أنظمة الربط الثابت إلا إذا لم تلتزم دول هذه الأنظمة نهائياً بالدفاع عن ثبات سعر الصرف وتكون مستعدة إلى التعزيز بالسياسات والأنظمة الضرورية كما هو الحال في الربط الجامد، وكذلك يكون أمامها نظام التعويم الذي يسمح باكتساب أكثر استقلالية. (Fisher, 2001, pp. 3-24)

## 2.5. اختبار نظرية الركن:

لقد حاول العديد من الاقتصاديين اختبار مدى صحة فكرة نظرية الركن من خلال إسقاطها على واقع أنظمة صرف دول العالم، خاصة التي تعرضت اقتصادياتها إلى أزمات مالية بحيث درسوا حدة هذه الأزمات وعلاقتها مع نظام سعر الصرف السائد في البلاد أثناء حدوث الأزمة، وكذلك تواترها أي عدد مرات تكرار حدوث الأزمات المالية. ومن بين هذه الدراسات تلك التي

قام بها خبراء صندوق النقد الدولي من بينهم Bubula. A and Other-Robe. I سنة 2003 من خلال أخذ عينة متكونة من 150 دولة تضم الدول المتقدمة والسائدة في طريق النمو والمتخلفة، وقد تمّ حساب الصدمات في ظل كل نظام بعدد وقائع الأزمات من مجموع عدد الملاحظات أثناء سريان هذا النظام في فترة معينة والتي امتدت إلى 12 عاما وذلك من 1990 إلى 2001، ومن أهم النتائج المتحصل عليها ما يلي: (Bubula. A, 2003, p. 35)

• أنظمة أسعار الصرف الثابتة سواء الربط الثابت أو الربط اللين هي أكثر عرضة للأزمات مقارنة مع أنظمة التعويم سواء الحر أو المدار، خاصة بالنسبة للبلدان التي هي مندمجة أكثر في الأسواق الدولية.

• في الأنظمة الوسيطة يزيد احتمال نشوب الأزمات بمعدل ثلاثة مرات عنه في ظل الربط المحكم بالنسبة للدول النامية، ويزيد بما يقترب من خمسة مرات بالنسبة للدول المتقدمة.

• كما تعتبر الأنظمة الوسيطة أكثر تعرضا للأزمات من أنظمة الركنين (الربط المحكم أو التعويم الحر) بالنسبة لمجمل اقتصاديات دول العينة.

يمكن القول بأنّ نتائج هذه الدراسة تدعّم بدرجة كبيرة نظرية الركن، والتي توجي بضرورة اختفاء الأنظمة الوسيطة بسبب تعرضها للأزمات مقارنة بالأنظمة الركنية.

وزيادة على هذه الدراسة قام كل من S. Fisher سنة 2001 و K. Rogoff سنة 2002 بأخذ عينات جديدة من مختلف الدول التي تعرضت أنظمتها النقدية لأزمات مالية وأكدوا مجددا على أن الأنظمة الوسيطة هي الأنظمة الأكثر تعرضا للأزمات المالية، وأن أغلب بلدان العالم التي كانت تتبع نظم وسيطة اتجهت نحو الأخذ بنظام صرف معومّ أو الانتقال إلى الربط الجامد ولكنه لا يمكن أن يكون لدينا كل من رأس مال حر بحركة تامة واستقلال نقدي وعملة مستقرة، بحيث يرجع هذا الترجيح للنظم الركنية في الوقت الحاضر كنتيجة طبيعية لمبدأ ما يسمى "بالتلاثية المستحيلة".

### ➤ التلاثية المستحيلة: "The Impossible Trinity"

تعتبر فرضية "الثالوث المستحيل" من المبادئ الرئيسية للاقتصاد النقدي والتي تقوم على وجوب تخلي الدولة على أحد الأهداف الثلاثة التالية: (Frankel. J, 2000, pp. 7-8)

- الهدف الأول: يتمثل في استقرار أسعار الصرف بهدف الحفاظ على التنافسية والحفاظ على القيمة الداخلية والخارجية للعملة.
- الهدف الثاني: يتجسد في استقلالية السياسة النقدية لتحقيق استقرار النمو الحقيقي.

- الهدف الثالث: يتعلق بقابلية حركة رأس المال من أجل الاندماج في الأسواق الدولية والذي يعتبر ذو أهمية بالغة للاقتصاد.

يعود مفهوم "الثلاثية المستحيلة" في الأصل إلى R. Mundell عام 1972 والذي تم استحداثه وإعادة صياغته من قبل T. Padoa and Schioppa من أجل تحليل أسس تطور الوحدة النقدية الأوروبية، فقد أوضح الإشكالية المتمثلة في كيفية الوصول في ظل اقتصاد مفتوح إلى ثبات سعر الصرف مع النمو المستمر في حركة رؤوس الأموال وسياسة نقدية موجهة نحو أهداف استقرار الاقتصاد الكلي الداخلي، مع العلم أنه ليس من الممكن تحقيق الأهداف الثلاثة مجتمعة وفي آن واحد نظرا للتعارض الموجود بينهما، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الاتجاه المتزايد في الوقت الحاضر نحو تكامل أسواق المال الدولية فإنّ التضحية ستنحصر في أحد الهدفين المتمثلان في استقرار أسعار الصرف واستقلالية السياسة النقدية.

(Mundel, 1973, pp. 114-132)

إنّ هذه الأسباب تقضي بزيادة اتجاه الدول نحو النظم الركنية للصرف لأن العالم اليوم يتجه نحو التكامل المالي، فيكون الخيار أمام الدولة مقتصرًا على أكثر الأنظمة ثباتًا وأكثرها مرونة هذا يعني أنّ الأنظمة الوسيطة يجب أن تختفي في النهاية، إلّا أنه لا يمكن المبالغة في تعميم ذلك فحتى مع القبول بمبدأ "الثالوث المستحيل" ومع افتراض حرية تامة لحركة رأس المال ليس هناك ما يمنع الدولة من اختيار الأنظمة الوسيطة.

كما توضح فرضية الثلاثية المستحيلة الاختفاء المستقبلي للأنظمة الوسيطة وحركية التوجه نحو حلول الركن نتيجة التكامل المالي والعمولة التي طغت على رأس المال، لأن الأنظمة الوسيطة بين الربط الجامد والتعويم الحر غير ثابتة كونها السبب الرئيسي لكل الأزمات العنيفة التي ضربت الاقتصاديات الناشئة في التسعينات والتي تفرض التركيز على إيجابيات إتباع حلول الركن، فقد حذّر العديد من المسؤولين على السياسة الاقتصادية من أسعار الصرف المربوطة بعملات في حين نجد أنها ملائمة لدول مفتوحة على تدفقات رأس المال.

(لحسن، 2011، صفحة 77)

بالإضافة إلى ما سبق قام Krugman في سنة 1998 بإعطاء صياغة جديدة لمثلث "الثالوث المستحيل" والذي سمي "بالمثلث الخالد والأزلي" انطلاقًا من الثلاثية المتمثلة في: (Krugman, 1999, pp. 24-31)

- التسوية (Ajustement): وهي قدرة السلطات على متابعة السياسات الاقتصادية بالثبات وتوجيهها من أجل تنظيم الدورة الاقتصادية.
  - الثقة (Confiance): وهي القدرة على حماية سعر الصرف بالتصدي لهجمات المضاربة على العملة.
  - السيولة (Liquidité): وهي حركة رأس المال الأجنبي في الفترة القصيرة والقدرة على تمويل التجارة الدولية وتصحيح الاختلال الظرفي في ميزان المدفوعات.
- ويعتبر المثلث الأثري مثله مثل الثلاثية المستحيلة فالسبب الرئيسي في حدوث الأزمات العنيفة التي ضربت الاقتصاديات الناشئة يرتبط بتبني أنظمة الصرف الوسيطة، وهذا ما توضحه فرضية الثلاثية المستحيلة عن طريق الاختيار بين الاستقلالية والثبات والاختفاء المستقبلي للأنظمة الوسيطة، وسميت بالثلاثية المستحيلة لأنها تتكون من ثلاثة عناصر لا يمكن تحقيقها نتيجة التعارض بينها وهي التسوية، الثقة والسيولة مما يفرض الاختيار بين عاملين فقط، فالدول المتقدمة تبحث عن التسوية والسيولة بتعويم عملتها، أما الدول الناشئة فهي تميل نحو تفضيل أنظمة الصرف المعومة أو الربط الجامد والتي تتميز بالمصداقية والثقة، وبالنسبة للدول النامية فهي تفضل ثبات الاقتصاد الكلي أو التوجه نحو إيجابيات الأنظمة المرنة نتيجة ضعف التكامل المالي وعدم تطور الأسواق المالية. (Allegret, 2005, pp. 14-16)

### 3.5. انتقادات فرضية الركن:

توجد العديد من الدراسات الحديثة والتي كانت تدعم نظرية الركن، إلا أن هذه الأخيرة لا زالت تتعرض لجملة من الانتقادات من قبل بعض الاقتصاديين المعاصرين الذين يعترضون على فحوى النظرية أو يعارضون المنهجية التي اتبعها أنصارها في إثبات صحتها.

وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الركن من قبل P. Masson سنة 2001 في دراسة لأنظمة الصرف والتي استعمل فيها سلاسل "ماركوف" لاختيار فعالية نظم الصرف الوسيطة، بحيث توصل من خلال دراسته بأن أنظمة الربط والتعويم هي الأخرى عرضة لخطر حدوث الأزمات مقارنة مع الأنظمة الوسيطة بالإضافة إلى أنه لا توجد أدلة تطبيقية راسخة تؤيد وجهة النظر التي ترى أن الأنظمة الوسيطة ستختفي في نهاية الأمر لذلك يجب انتظار ما يسفر عنه التطور المستقبلي للأنظمة لإمكانية إعلان نجاح نظرية الركن، ففي نظره لا يوجد نظام واحد يصلح لكل البلدان في جميع الأوقات.

ومن الدراسات الحديثة أيضا في هذا المجال دراسة كل من Benassy and Coeure سنة 2002 بحيث توصلنا بأن أمثلية نظرية الركن ليس لها أساس نظري قوي، لأن النموذج الذي بنيت عليه النتائج لم يأخذ بعين الاعتبار الأرضية الكاملة لأنظمة الصرف الممكنة انطلاقا من التعويم الحر إلى الربط الجامد. (Gharbi, 2005, p. 05) ومن جهة أخرى يشير Frankel بأنه لا توجد حلول واحدة وشاملة بالنسبة لكل الاقتصاديات وفي كل زمان وأنها مختلفة من دولة إلى أخرى، وهذا نتيجة تبني الدول النامية للأنظمة القطبية على حساب الأنظمة الوسيطة بسبب أزمات سنوات التسعينات من القرن الماضي التي أدت إلى تنامي فكرة عدم ملائمة وكفاءة الأنظمة الوسيطة في الدول النامية لصالح الأنظمة الركنية.

زيادة على ما سبق فقد واجهت البلدان الناشئة جملة من المشاكل الخاصة بها تجعل هذا التقسيم الثنائي المتمثل في إتباع أحد الأنظمة القطبية (الربط الجامد أو التعويم الحر) أكثر صعوبة يجعل هذه البلدان وبشكل خاص تتعرض إلى ما يسمى بظاهرة "الخوف من التعويم" والتي عالجها كل من Calvo and Reinhart سنة 2000، والذي وضح من خلالها أهم دوافع هذه الظاهرة على ضوء اختلاف الاقتصاديات النامية عن الاقتصاديات المتقدمة والتوجه نحو توضيح أهمية العوامل "كالخطيئة الأولى" و"تضارب العملات".

#### ➤ الخطيئة الأولى: (Péché Original)

تعتبر من أهم العوامل الرئيسية في تحديد واختيار أنظمة أسعار الصرف في الاقتصاديات الناشئة، وقد ظهر هذا المصطلح في الأصل من قبل Eichengreen and Hausmann سنة 1999 الذي يشير إلى عدم قدرة الدول بصفة عامة والدول الناشئة بصفة خاصة على الاقتراض من الخارج بعمليتها المحلية، بحيث أن تراكم المديونية بالعملات الأجنبية يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاستقرار المالي وعلى الاقتصاد الكلي للدولة (Eichengreen. B H. R., 1999, p. 22). وفي دراسة معاصرة مقدمة من قبل Hausmann, Panizza and Stein سنة 2000 تشير إلى أن ظاهرة "الخوف من التعويم" في الاقتصاديات الناشئة تكون نتيجة تركيز المخاطر والتبعية القوية لتدفقات المالية الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى مخاطر حدوث أزمات الثقة.

وبالنظر إلى أن الكثير من الدول الناشئة تكون متخلفة ماليا وقد يكون لها تاريخ من التضخم المرتفع والتسيب المالي، بحيث لا يكون بوسعها أن تقترض بعمليتها على الأجل الطويل أو أن تقترض على الصعيد الخارجي إلاّ بالعملات الأجنبية مثل: الدولار، ومن شأن هذا حسب

Eichengreen and Hausmann أن يعرّض الدول إلى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بأجال الاستحقاق وعدم تناسب العملات، ويمكن أن يؤدي تخفيض سعر العملة في وجه أزمة تتعلق بها إلى مشاكل خطيرة في الميزانية وإلى حالة إفلاس واسعة المجال وإلى عجز في تسديد الديون، وهذا ما حدث في دول شرق آسيا خلال سنوات التسعينات وأيضا ما حدث عندما خرجت الأرجنتين من مجلس عملتها في عام 2001، كما أن "الخطيئة الأولى" يمكنها أن تخلق مشاكل للدول الناشئة التي تتبنى نظام التعويم بل وتلك التي تتبنى نظام الربط الجامد.

### ➤ تضارب العملات: (Currency Mismatch)

بيّن Calvo and Reinhart في دراسة قام بها سنة 2000 بأن أحد أهم تفسيرات مرض الخوف من التعويم هو التخوف من الآثار التثاؤمية والحادة لتقلبات سعر الصرف على ميزانيات البنوك والمؤسسات المقترضة بالعملات الأجنبية، لأن التقلبات الواسعة في سعر الصرف قد تؤدي إلى حدوث آثار سلبية ليس فقط على إفلاس الأعوان الاقتصاديين بل على النظام المالي ككل والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد الحقيقي وقطاع الشركات، بحيث أنّ هذه الانخفاضات بإمكانها أن تعمل على تعميم وضعية الركود وهذا ما تم حدوثه في الأزمة الآسيوية في نهاية التسعينات من القرن الماضي. (Calvo, G, 2000, pp. 103-104)

وعلى هذا الأساس قدّم كل من Eichengreen, Hausmann and Panizza مفهوما لتضارب وعدم تناسب العملات على أنها فرق في القيمة بين الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية في الاقتصاد وذلك حسب تقلبات سعر الصرف، بحيث عندما تقبل الدولة تخفيض قيمة عملتها ترتفع ديون المتعاملين بالعملات الأجنبية المحسوبة بالعملة المحلية. فبالإضافة إلى ظاهرة الخطيئة الأولى فإنّ العديد من الدلائل والعوامل فسّرت توجه الدول الناشئة إلى الاستدانة المتزايدة في الأسواق الدولية لأن ضعف مرونة سعر الصرف أي الخوف من التعويم يزيد من الثقة ومن مشكلة تضارب العملات، فحسب Mussa and Al سنة 2000 فإنّ إصرار السلطات النقدية على ترك تقلبات سعر الصرف داخل هوامش تقلب نسبي وضيق لا يشجّع كثيرا على التغطية من مخاطر سعر الصرف، (Mussa, M, 2000, pp. 51-55) وفي هذا المجال يشير أيضا Krugman إلى أن هذه المخاطر يمكن تخطيها إذا سمحت السلطات بتقلبات واسعة في سعر الصرف حتى وإن تعرض الأعوان الاقتصاديين لمخاطر التخفيض فهم غير معتادون على التغطية الواسعة لمخاطر الصرف.

وكنتيجة لما سبق سيتم تلخيص وعرض أهم دوافع ظاهرة "الخوف من التعويم" "Fear of Floating" والمقدمة من قبل Calvo and Reinhart تتمثل فيما يلي: (عاشور، 2009، صفحة 52)

- يؤدي تخفيض قيمة العملة في الدول النامية إلى انكماش عام، بينما يؤدي في الدول المتقدمة إلى طفرة يقودها قطاع التصدير. فالانكماش قد ينتج عن انخفاض في الطلب الكلي نتيجة انخفاض الدخل والثروة، كما يؤدي انخفاض العملة أيضا إلى انخفاض العرض الكلي نتيجة ارتفاع قيمة السلع الوسيطة وبالتالي ينتج عن هذا التخفيض صعوبة تقديم القطاع المصرفي قروضا إذا لم يمتلك أدوات تغطية للدائنين الأجانب.

- ينتج عن التخفيض في الدول النامية خسارة في تدفق رؤوس الأموال نتيجة الضعف في المصدقية، وبالتالي التوقف عن عرض الائتمان الأجنبي مما يعزز من الانكماش في هذه الدول.

- في الدول النامية يعتبر تأثر التجارة بتقلب سعر الصرف أكبر من تأثرها في الدول الصناعية لأن أغلب تجارة الدول النامية في صادرات سلعة واحدة، ولهذا يحدث خطر تبادل العملات في حالة ما إذا كان سعر الصرف متقلبا.

- يعظم انخفاض قيمة العملة من عبئ ديون القطاعين العام والخاص مقيمة بالعملة الأجنبية وبالتالي ستزيد قيمة الفاتورة الواجب الالتزام بها، كما أنّ هناك سبب آخر يأتي نتيجة الخوف من ارتفاع العملة ويتمثل في الخوف من التأثير على المركز التنافسي للدولة.

ونظرا للأسباب السابقة يمكن القول أخيرا بأن Calvo and Reinhart توصلا إلى أن العديد من الدول النامية التي تجد في تبني النظام الثابت خيارا أمثل علاوة على رفضها تبني النظام المرن، لذلك تعمل على منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف ولهذا ستكون بعيدة عن الالتزام بمعايير سعر الصرف الثابت وبالتالي ستميل إلى تفضيل التوسط بين النظامين القسويين لسعر الصرف.

## 6. خاتمة:

لا زالت مسألة اختيار نظام سعر الصرف الملائم تثير جدلا واسعا بين الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع خاصة أمام تحديات الاندماج الاقتصادي والمالي العالميين والتي تواجه اقتصاديات الدول النامية، وبناءا عليه حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز ضرورة اختيار نظام

صرف مثالي من أجل مواجهة الأزمات في ظل التحولات التي طرأت على الصعيد العالمي، لاسيما بعد الأزمات المالية التي عصفت بالعديد من الدول وتأثيراتها المكلفة على استقرار وتوازن الاقتصاد الكلي هذا ما قد ينتج عنه آثار سلبية بالغة الأهمية على النمو الاقتصادي، وكما هو معلوم فإن الدول تختار نظام الصرف حسب الأهداف المسطرة وحسب معيار مدى قدرة هذه الأنظمة على التجاوب مع الأزمات والصدمات سواء كانت داخلية أو خارجية والذي يمثل بدوره عاملا مؤثرا في ميل الدول لنظام على حساب آخر.

وقد بينت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية بأن سبب وقوع أزمات العملة التي شهدتها عقد التسعينات في العديد من الدول النامية والمصنفة إلى ثلاثة أجيال يرجع إلى ضعف الأداء المؤسساتي وانخفاض درجة النضج المالي لهذه الدول، بالإضافة إلى عدم القدرة على مواكبة تحديات العولمة الاقتصادية والتحرير المتزايد لرؤوس الأموال والذي يتجلى من خلال تزايد حجم الصدمات الاقتصادية ودرجة تنوعها، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى ضرورة إعادة النظر في أنظمة صرف عملاتها أخذة بعين الاعتبار كل المعايير التي من شأنها أن تؤثر في نظام الصرف الأمثل مع ضرورة التنسيق بين سياسة الصرف وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية وذلك من أجل الرفع من مستوى أداء الاقتصاد الكلي، بحيث استنتجت هذه الدراسات بأن أنظمة الصرف المرنة تعمل على حماية الاقتصاد من الأزمات النقدية بفضل الدور الذي تلعبه كمعدل اقتصادي، وتمتعها من جهة أخرى بالقدرة على امتصاص الصدمات الحقيقية ويساهم في تعزيز حجم احتياطي الصرف الأجنبي نتيجة نقص تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي لتعديل قيمة العملة المحلية، أما أنظمة الصرف الثابتة والوسيطه فهي تسجل أعلى نسب لأزمات الصرف في الاقتصاديات الناشئة، إلا أن النسبة ترتفع في الاقتصاديات النامية والمتقدمة التي تتبنى أنظمة الصرف الوسيطه. كما أنه كلما زادت درجة التكامل المالي في الدول النامية التي تتميز بأنظمة مالية هشة زادت أفضلية توجه نحو الأنظمة الركنية والابتعاد عن الأنظمة الوسيطه، بحيث تشير هذه النظرية إلى أن الدول التي تختار الانفتاح التام أمام تدفقات رأس المال الدولية ليس لديها بديل سوى الاختيار بين التثبيت الصارم من جهة وبين التعويم الحر من جهة أخرى والاختفاء المستقبلي لأنظمة الصرف الوسيطه.

## 7. قائمة المراجع:

- Allegret, J. P. (2005). Les régimes de change dans les marchés émergents. Paris: Librairie Vuibert., Février.
- Aziz.j. (2000). Currency crises: in search of common elements. IMF working paper.
- Bubula. A, O.-R. I. (2003). Are pegged and Intermediate exchange rate regimes more crises prone. IMF working paper published N° 03/223, November.
- Calvo. G, R. C. (2000). Fear of Floating. MD, University of Maryland.
- Eichengreen, B. (1999). Kicking from the habit: Moving from pegged rates to greater exchange rate flexibility. the economic journal, 109.
- Eichengreen. B, H. R. (1999). Exchange rates and financial fragility. NBER, WP, No 7418.
- Eichengreen. B, R. A. (1998). Exchange rate mayhem: The antecedents and aftermath of speculative attacks. Economic policy, 21.
- Fisher, S. (2001). Exchange rate regimes: Is the bipolar view correct? Journal of economic perspectives 15.
- Frankel. J, S. S. (2000). Verifiability and the Vanishing Inter exchange rate regime. NBER working papers, National bureau of economic research 7901.
- Gharbi, H. (2005). La gestion du taux de change dans les pays émergents: La leçon des expériences récentes. Université Paris - Dauphine, Juin: OFCE: Observatoire Français des Conjoncture économiques.
- Ghosh. A, O. J. (2010). Exchange rate regimes and the stability of the international monetary system. IMF Occasional paper No.270.
- Goldstein. M, K. G. (2000). Assessing financial vulnerability: An early warning system for emerging markets. Washington: D.C: Institute for international economics.
- Krugman, P. (1999). Balance sheets, the transfer problem and financial crises. Cambridge MAMIT: department of economics.
- Larbi Dohni, C. H. (2004). Les taux de change. Bruxelles, Belgique: édition de Boeck Université.
- Mundel, R. (1973). Uncommon arguments for common currencies. London: Allen ET Unwind.
- Mussa. M, M. P. (2000). Exchange rate regimes in an increasingly integrated world economy. IMF occasional paper N 193.
- Obstfeld Maurice, K. R. (1998). Risk and exchange rate. N.B.E.R Working Paper, 6694.
- Obstfeld. M, K. R. (1996). Foundation of international macroeconomics. Cambridge MA: MIT press.
- Patrick Artus, A. B. (2007). Régime de change et Crise de change. Economic internationale.
- Robert Boyer, e. a. (2004). les crises financières. Paris: la documentation française.
- Sagard, J. (2002). L'argentine un an après: De la crise monétaire a la crise financière. paris: édition CEP II.
- أرمينيو فراجا. (2000). السياسة النقدية أثناء الانتقال إلى سعر صرف معوم: تجربة البرازيل الأخيرة. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
- جديدن لحسن. (2011). تقييم أنظمة الصرف في الدول النامية -دراسة قياسية-. تلمسان، الجزائر: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص -بنوك ومالية-، جامعة أبي بكر بلقايد.
- د. الشارف عتو. (2010). دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي المباشر للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف. جامعة مستغانم، الجزائر: مجلة اقتصادية -شمال إفريقيا-.
- رشام كهيبة. (2015). علاقة أنظمة سعر الصرف بالأزمات المالية (المجلد العدد 18). جامعة البويرة، الجزائر: معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم: العلوم الاقتصادية.
- سنگ كالفاليجيت، ترجمة رياض حسن وتانيا بشارة. (2001). عولة المال. بيروت، لبنان: دار الفرابي.
- عابد شريط. (2010). معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي. مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عربي مدبولي أحمد. (2007). التنبؤ بأزمات العملة في دول الأسواق الصاعدة وسياسات تجنبها: دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري. القاهرة، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية: جامعة حلوان.
- عماد عمر محمود علي الهنداوي. (2011). علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري. كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق: رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد..
- غليرمو أورتيغ مارتنيز. (1998). ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في اسيا؟ مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
- ماجدة بنت مطيع عاشور. (2009). تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول النامية- للفترة 1974 – 2006. جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية: دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال.
- مايكل كيزر. (1999). طرق الهروب من التضخم والركود في الفترة التالية للعهد السوفياتي. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
- ناجي التوني. (2004). الأزمات المالية. الكويت: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط.
- نادية العقون. (2013). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج. جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية.

## اختبار قدرة النماذج المفسرة للأزمات الاقتصادية على تفسير الواقع الجزائري

دراسة قياسية (1999-2018)

Test the ability of Models explained economic crises on the explanation of  
Algerian reality - Standard study (1999-2018)

مالكي شهرة<sup>1</sup>، محمد بوطوبة<sup>2</sup>

**Malki chohra<sup>1</sup>, Boutouba mohammed<sup>2</sup>**

<sup>1</sup>جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، Chohra2020.malki@gmail.com

<sup>2</sup>جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، boutoubaamed@gmail.com

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة قياس اثر الأزمات الاقتصادية و المالية على الاقتصاد الجزائري، و محاولة تفسير أهم أسبابها خلال الفترة الممتدة بين 1999 إلى 2018 و ذلك باستخدام اختبار التكامل المزامن لجوهانسون، و نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، و بالاعتماد أيضا على النماذج المفسرة للازمات الاقتصادية و المالية العالمية، و قد خلصت النتائج لوجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين إجمالي الدين الخارجي.

وأسعار البترول، و علاقة عكسية طويلة الأجل بين إجمالي الدين الخارجي و إجمالي احتياطي الصرف و كذا وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين إجمالي احتياطي الصرف و أسعار البترول. كما بينت نتائج الدراسة صلاحية نماذج الجيل الأول في تفسير الأزمات الاقتصادية و المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، اختبار التكامل المزامن لجوهانسون، تصحيح الخطأ الشعاعي، النماذج المفسرة للأزمات.

تصنيف JEL : G01 – C32

### Abstract:

This study aims to try to explain the causes behind the economic and financial crises afflicting the Algerian economy through the use of Johansen Cointegration Test and Vector Error Correction Model from 1999 to 2018, relying also on the interpretive models for the international economic and financial crises. The results indicated a long - term inverse relationship between the total external debt and oil price and a long -term inverse relationship between the total external debt

and the total exchange reserves. They indicated also a long term direct relationship between the total Foreign exchange reserves and oil prices. Moreover, the results showed the validity of the First Generation Models in interpreting the economic and financial crises in Algeria.

Key words: economic crises, johansen cointegration test, VECM, Models for crises.

**Jel Classification Codes:** C32 – G01

## 1- مقدمة:

شهد العالم العديد من الأزمات المالية والاقتصادية نتيجة للتغيرات العالمية غير متوقعة على مستوى الاقتصاد الكلي، ونقص المعلومات الكاملة إضافة لانتشار الإشاعات التي قد تؤدي بالأسواق المالية إلى نتائج وخيمة. وقد ظهر العديد من النظريات الاقتصادية والنماذج القياسية كمحاولة لتفسير أسباب هذه الأزمات وقياس أثرها على مختلف الاقتصاديات، ومن هنا تم بروز نماذج لثلاثة أجيال، اختلفت في نظرتها للأزمات. و في دراستنا سنقوم بدراسة هذه النماذج واختيار النموذج الأنسب لخصائص الاقتصاد الجزائري، لغرض البحث عن النموذج الأنسب لتفسير الأزمات التي حدثت في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة أيضا أهم العوامل المتسببة في بداية الأزمة. وكإشكالية عامة يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو النموذج المناسب لتفسير الأزمات في الجزائر؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تفسر الأزمات في الجزائر انطلاقا من النماذج الجيل الأول والثالث نظرا لاحتوائهما على أغلب المتغيرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في تحقيق تنميته.
- ✓ تفسر الأزمات في الجزائر انطلاقا من النماذج الجيل الثاني والثالث لتضمنهما على مفسرات اجتماعية كمعدل البطالة وإعادة التخطيط والتنظيم وغيرها من المتغيرات النقدية والمالية.

ومن أجل إثبات الفرضية المناسبة نتطرق إلى التعريف بالنماذج المفسرة للأزمات بداية من النموذج الجيل الأول ثم الجيل الثاني والجيل الثالث، لنتطرق في النقطة الثانية إلى التعرف على الواقع وخصائص الأزمات في الجزائر، لنختتم بحثنا بالعنصر الثالث والمتمثل في الدراسة القياسية

لاختبار مدى مناسبة النماذج المفسرة لآزمات للواقع الجزائري إنطلاقا من المتغيرات المفسرة وذات تأثير على الاقتصاد الجزائري

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري، بالإضافة للمنهج الكمي في الدراسة القياسية لعلاقة الدين الخارجي باحتياط الصرف و أسعار البترول خلال الفترة 1999-2018 ، لتقدير النتائج تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10. ومن الدراسات السابقة نجد:

- 1.1. محمد بن بوزيان، سمية زاير (2010)، دراسة بعنوان انتشار عدوى الأزمات المالية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة المالية لسنة 2008 و كيفية انتشارها عبر العالم من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و قد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية أن العوامة ساهمت بشكل كبير في خلق الأزمة المالية العالمية و ساهمت في انتشارها حول العالم .
- 1.2. نادية عقون (2013)، دراسة بعنوان بعنوان العوامة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الوم.ا"، قامت الباحثة بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي إضافة للمنهج التاريخي في عرض الأزمات المالية، كما اعتمدت على أساليب التحليل القياسي كمحاولة لبناء نموذج لتفسير أزمة الرهن العقاري، وخلصت الدراسة لان العوامة تعمل على تحرير حركة رؤوس الأموال، و إزالة القيود التنظيمية والتشريعية التي تحكمها بالإضافة إلى أن الأزمات المالية ليست وليدة النظام المالي الدولي الراهن.
- 1.3. محمد بوطوبة (2016)، دراسة بعنوان إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات(دراسة حالة الوم.أ 2008 وحالة الجزائر 2014)، اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي في تفسير العوامل الخفية المفسرة لأداء و نشاط الاقتصاد الجزائري و دوره في تحريك الاقتصاد اثناء وجود صدمة، و خلصت الدراسة لنتيجة أساسية أن الآليات والأدوات النقدية لم تساهم في تحفيز الاقتصاد، نظرا لان الجزائر مازالت في مرحلة بناء الآلة الاقتصادية و كسب ثقة الأفراد والمؤسسات.

## 2- النماذج المفسرة للازمات

نتيجة للازمات المالية و الاقتصادية التي شهدتها اقتصاديات العالم، ظهرت مجموعة من النماذج كمحاولة لتفسيرها و إيجاد أهم أسبابها، و نميز ثلاثة منها:

**1.2 نماذج الجيل الأول:** حاولت نماذج هذا الجيل تفسير الأزمات التي حدثت نتيجة عجز في ميزان المدفوعات و التي تستند في تفسيرها إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ ترى أن الاقتصاديات التي تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات و تقوم في سياستها على أتباع نظام الصرف الثابت سيتأثر بها احتياطي الصرف و هو ما يؤدي إلى وقوع الأزمة، و هو ما يبرزه كل من نموذج "namgurk" (1979)، و "doolF" و "rebraG" (1984)<sup>1</sup>. (بوطوبة، 2010)

**1.1.2 نموذج "namgurk":** يستند هذا النموذج في تفسيره إلى فرضية أساسية، أن الدول التي تعاني من عجز في الميزانية تمول هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي مما يجعل احتياط الصرف في تناقص مستمر من جهة، و من جهة أخرى يقابله زيادة في نسبة الدين المحلي لغرض تمويل هذا العجز، و هو ما يعرف بحالة فقدان البلد لاحتياطاته من النقد الأجنبي تدريجيا.<sup>2</sup> (بوطوبة، 2010)

**2.1.2 نموذج "doolF" و "rebraG":** يستند هذا النموذج على فرضيتين أساسيتين: أن الحكومة لديها احتياط صرف و أن الدين المحلي هو المسؤول عن الاختلالات النقدية. كما استطاع هذا النموذج تحديد معدل تناقص احتياط الصرف من خلال انطلاقه بتوقع المستثمرين بانخفاض قيمة العملة المحلية، نتيجة لتدهور المؤشرات الاقتصاد الكلي، و هو ما يجعلهم يتجهون نحو احتياط الصرف و بالتالي يصبح في انخفاض مستمر إلى أن ينعدم وبداية تناقصه ما هو إلا شرارة لبداية الأزمة.<sup>3</sup> (بوطوبة، 2010)

**2.2 نماذج الجيل الثاني:** حسب هذا الجيل فان أزمة الصرف تحدث نتيجة تأكيد المضاربين بان هجوم المضاربة سيؤدي إلى تغيير السياسة الاقتصادية، و إلى التخفيض المستقبلي لقيمة العملة المحلية دون الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية التي اعتمد عليها النموذج السابق<sup>4</sup>. (زيرار و بن بوزيان، 2010)

**1.2.2 نموذج Obstfeld:** يرجع مصدر الأزمة إلى توقع انخفاض سعر الفائدة في سوق ما، و التي تحول اتجاه تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان التي لا يتوقع أن ينخفض فيها سعر الفائدة هذا في النموذج الأول، أما النموذج الثاني فيستند إلى أن الأزمات يمكن أن تحدث نتيجة لإستراتيجية معينة اتبعتها الدولة<sup>5</sup>. (العقون، 2013)

2.2.2 نموذج بن سعيد وجيان: يفترض أن تكلفة الدفاع عن سعر الصرف الثابت يكون من خلال معدل البطالة ومعدل الفائدة.

و"أن الحكومة تستعد لمقاومة الهجمة المضاربية من خلال رفع معدلات الفائدة حتى تصبح التوظيفات بالعملة المحلية أكثر مردودية، بهدف البقاء على نظام الصرف الثابت. ولكن هذه السياسة المتمثلة في التصدي للمضاربة لا تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية، وبالتالي تعتبر مكلفة للحكومة".<sup>6</sup> (بوطوبة، 2016)

3.2 نماذج الجيل الثالث: ظهرت هذه النماذج عقب الأزمة التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، و هي عبارة عن تطوير لنماذج الجيل الأول و الثاني معا، و قد اهتمت هذه النماذج بدراسة الأزمات البنكية و المصرفية معا. و ترجع هذه النماذج أن بداية جهود للعوامل التالية:<sup>7</sup>(زيار و بن بوزيان، 2010)

✓ التسارع و المنافسة نحو سحب الودائع من البنوك، و يرجع هذا لفقدان المستثمرين حول العالم للثقة بالجهاز المصرفي و هو ما يؤدي إلى أزمة مصرفية و أزمة بنكية في آن واحد.

✓ مشكلة عدم تماثل المعلومات يؤدي بالمستثمرين أصحاب الديون قصيرة الأجل للاستثمار بمشاريع ذات مخاطر عالية جدا، الشيء الذي يؤدي إلى ظهور فقاعات المضاربة و بالتالي الوقوع في الأزمة نتيجة لانفجار هذه الأخيرة.

### 3. واقع الأزمات في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من الأزمات، تركزت مجملها في المشكل الهيكلي للاقتصاد الذي تمتاز به وهو اعتمادها على مورد واحد لجلب الثروة والمتمثل في المحروقات سواء من حيث الصادرات و جلب العملة الأجنبية أو لتفعيل السياسة المالية من الجباية البترولية. هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يقع في كل مرة في أزمة مكبدة إياه خسائر.

#### 3.1- خصائص الاقتصاد الجزائري:

تتمثل خصائص الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:<sup>8</sup> (مشعلي و بعلي)

➤ ضعف الاندماج في الاقتصاد الدولي و سيطرة المحروقات على الصادرات، اذ يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية كونه يعتمد على قطاع واحد (قطاع المحروقات) ، و هو ما يزيد من نسبة مخاطر الصدمات .

- تبعية تمويل الاقتصاد إلى الخارج و يظهر هذا من خلال التبعية الهيكلية للواردات.
- محدودية الاندماج في النظام المالي الدولي .
- ضعف الوظيفة الدولية للبنوك العمومية الجزائرية.

### 2.3 اثر الأزمات على الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات يتأثر بالأزمات المالية و الاقتصادية التي تصيب العالم، لكن بنسب اقل مما قد تصيب الاقتصاديات الكبرى و هذا راجع لكون إن الجزائر ليس بها أسواق مالية بالمعنى الفعلي منفتحة على الأسواق العالمية، سوى من خلال عائدات الصادرات البترولية، والتي شهدت تقلبات في أسعارها مما كلف الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة و أزمة اقتصادية حقيقية هو ما يواجهه الاقتصاد الجزائري و لزال يواجهه، إذ أن الجباية البترولية تغطي ما يزيد عن 60% من نفقات الدولة و تراجع أسعار المحروقات يؤثر سلبيا على مداخلها.

اغلب الأزمات العالمية أثرت على الاقتصاد الجزائري في المجالات التالية<sup>9</sup>: (مشعلي و بعلي)

1-2/3- الميزان التجاري: "في سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائض في ميزان التجاري قدره 39 مليار دولار بحيث وصلت الصادرات 78 مليار دولار بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار و تشكل المحروقات 97.85% من إجمالي الصادرات. لذلك يتأثر الميزان التجاري بأسعار البترول، و بعد انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008، و انخفاض أسعار البترول في حدود 40-50 دولار للبرميل تراجعت قيمة الصادرات بمعدل 46.40%، حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20.7 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008 في المقابل تستمر الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4.04%<sup>10</sup>. (زايدي و مقران ، 2009)

2-2/3- ارتفاع معدل التضخم : يرجع ارتفاع فاتورة واردات الاقتاد الجزائري إلى زيادة ارتفاع مستويات التضخم في الأسواق المالية.

3-2/3- على مستوى انخفاض معدل النمو و هو ما يؤدي إلى<sup>11</sup>: (مشعلي و بعلي)

- تراجع مداخل البلاد من العملة الصعبة.
- تبخر احتياطات الصرف.
- تراجع الطلب على المحروقات.

#### 4- الدراسة القياسية

نحاول من خلال هذه البحث، دراسة العلاقة بين إجمالي الدين الخارجي (iD) و كل من الصادرات (أسعار البترول كونها 98% من إجمالي صادرات الجزائر)، و احتياطي الصرف خلال الفترة الممتدة (1999-2018) و ذلك بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و البرنامج الإحصائي (10 sweivE). و قمنا في دراستنا بالاعتماد على النموذج التالي:

$$D_i = f(P_e, R)$$

$D_i$ : إجمالي الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

$P_e$ : أسعار البترول (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

$R$ : احتياطي الصرف (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

تم اختيار متغيرات النموذج بناء على النماذج المفسرة للازمات الاقتصادية و المالية و التي تبين بعد دراستها أن النموذج الأنسب لدراسة اثر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري هي نماذج الجيل الاول و يرجع هذا الاختيار لأسباب التالية :

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل الجباية البترولية بنسبة كبيرة.
- اغلب الأزمات التي وقعت بالجزائر هي أزمات اقتصادية كونها مست اغلب القطاعات الحقيقية .
- نماذج الجيل الأول تحاول تفسير الأزمات التي تكون سببها تدهور أساسيات الاقتصاد الكلي إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات و هو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري ، إذ عادة ما تواجه الجزائر عجزا في ميزان المدفوعات نتيجة الصدمات التي تصيب أسعار البترول، و تحاول سد هذا العجز من خلال احتياطات الصرف.

#### 4.1 إيجاد النموذج المناسب لواقع حدوث الأزمات في الجزائر:

لمعرفة النموذج المناسب ندرس أولا استقرارية السلاسل الزمنية، بعدها نقوم باختبار جوهنسون ولما يتضح لنا النموذج نقوم بدراسة اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

#### 4.1.1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبار (ADF)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (1): استقرارية السلاسل الزمنية

| القرار      | عند الفرق الاول        |              |         | عند المستوى            |              |         | المتغيرات |
|-------------|------------------------|--------------|---------|------------------------|--------------|---------|-----------|
|             | بدون ثابت و بدون اتجاه | ثابت و اتجاه | ثابت    | بدون ثابت و بدون اتجاه | ثابت و اتجاه | ثابت    |           |
| عند الفرق 1 | (-3.38)                | (-3.63)      | (-3.56) | (-1.44)                | (-0.36)      | (-1.4)  | Di        |
|             | (-1.60)                | (-3.28)      | (-3.04) | (-1.96)                | (-3.67)      | (-3.02) |           |
| عند الفرق 1 | (-3.63)                | (-4.81)      | (-2.72) | (-0.36)                | (0.066)      | (-0.84) | R         |
|             | (-1.96)                | (-3.69)      | (-2.04) | (-1.96)                | (-3.71)      | (-3.08) |           |
| عند الفرق 1 | (-3.81)                | (-3.89)      | (-3.73) | (0.67)                 | (-1.12)      | (-2.10) | Pe        |
|             | (-1.96)                | (-3.69)      | (-3.04) | (-1.96)                | (-3.67)      | (-3.02) |           |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (10 sweivE).

من خلال على اختبار (FDA) يمك رفض الفرضية العدمية عند الفروق الأولى و القول أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و بالتالي يمكن اللجوء لاختبار التكامل المتزامن.

4.1.2 اختبار nesnahoj :

للانتقال إلى اختبار nesnahoj يجب أولاً تحديد فترات الإبطاء و في دراستنا اعتمدنا على معيارين (zrawhcs,ekiakA).

الجدول (2): فترات الإبطاء

| الفترات | معيار CIA | معيار CS  |
|---------|-----------|-----------|
| 0       | -3.004276 | -2.857238 |

|           |           |   |
|-----------|-----------|---|
| -5.948439 | -6.536590 | 1 |
| -6.536103 | -7.565367 | 2 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (10 sweivE).

من خلال النتائج يتبين أن فترة الإبطاء المثلث لسلاسل الزمنية المستقرة عند الفرق الاول هي (1) .

### الجدول (3): نتائج اختبار nesnahol لتكامل المشترك

| الاحتمال | القيمة<br>الدرجة<br>عند<br>0.05 | احصائى<br>ة القيمة<br>الذاتية<br>العظمى | احتمال | القيمة<br>الدرجة<br>عند<br>0.05 | احصائية<br>الاثر           | القيمة<br>الذاتية | الفرضية<br>العدمية           |
|----------|---------------------------------|---|--------|---------------------------------|----------------------------|-------------------|------------------------------|
| 0.0000   | <u>25.823</u><br><u>21</u>      | <u>67.351</u><br><u>56</u>              | 0.0000 | <u>42.915</u><br><u>25</u>      | <u>96.7629</u><br><u>2</u> | 0.9809<br>72      | <b><math>r = 0</math></b>    |
| 0.0185   | <u>19.387</u><br><u>04</u>      | <u>22.272</u><br><u>36</u>              | 0.0174 | <u>25.872</u><br><u>11</u>      | <u>29.4113</u><br><u>6</u> | 0.7302<br>17      | <b><math>r \leq 1</math></b> |
| 0.3303   | 12.517<br>98                    | 7.1390<br>03                            | 0.3303 | 12.517<br>90                    | 7.13900<br>3               | 0.3429<br>15      | <b><math>r \leq 2</math></b> |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (10 sweivE).

من خلال الجدول (2) يظهر لنا أن القيمة الإحصائية للأثر اكبر من القيمة الحرجة عند 0.05 و تظهر نفس النتائج بالنسبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى، و هو ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة و التي تظهر وجود علاقيتين تكامليتين على الأكثر لتكامل المشترك، أي وجود علاقيتين توازنتين طويلة الأجل بين المتغيرات. و لتقدير النموذج تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي كونه الأكثر ملائمة، وتمثل نتائجه في الجدول التالي:

### الجدول (4): نتائج اختبار تصحيح الخطأ الشعاعي

| Error Correction:                       | D(DI)                                | D(PE)                                | D(R)                                 |
|---|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| CointEq1                                | -0.981037<br>(0.32189)<br>[-3.04770] | 0.537416<br>(0.24905)<br>[ 2.15783]  | 0.260809<br>(0.10070)<br>[ 2.59004]  |
| CointEq2                                | -0.000585<br>(0.78897)<br>[-0.00074] | -2.051251<br>(0.61044)<br>[-3.36031] | -0.361709<br>(0.24681)<br>[-1.46553] |
| D(DI(-1))                               | 0.487544<br>(0.32925)<br>[ 1.48078]  | -0.502621<br>(0.25474)<br>[-1.97305] | -0.306754<br>(0.10300)<br>[-2.97826] |
| D(DI(-2))                               | 0.490582<br>(0.32920)<br>[ 1.49021]  | -0.537234<br>(0.25471)<br>[-2.10921] | -0.188320<br>(0.10298)<br>[-1.82864] |
| D(PE(-1))                               | -0.579423<br>(0.61602)<br>[-0.94060] | 1.002568<br>(0.47662)<br>[ 2.10350]  | 0.167900<br>(0.19271)<br>[ 0.87127]  |
| D(PE(-2))                               | -0.252572<br>(0.37255)<br>[-0.67796] | 0.190433<br>(0.28824)<br>[ 0.66067]  | -0.062680<br>(0.11654)<br>[-0.53783] |
| D(R(-1))                                | 1.851855<br>(1.27080)<br>[ 1.45723]  | -0.467228<br>(0.98324)<br>[-0.47519] | 0.409812<br>(0.39754)<br>[ 1.03086]  |
| D(R(-2))                                | -0.183297<br>(0.89125)<br>[-0.20566] | 0.707220<br>(0.68957)<br>[ 1.02559]  | 0.259983<br>(0.27881)<br>[ 0.93248]  |
| C                                       | -0.062941<br>(0.04854)<br>[-1.29665] | -0.072086<br>(0.03756)<br>[-1.91938] | -0.024131<br>(0.01519)<br>[-1.58912] |
| R-squared                               | 0.657555                             | 0.767137                             | 0.936235                             |
| Adj. R-squared                          | 0.315111                             | 0.534274                             | 0.872469                             |
| Sum sq. resids                          | 0.079200                             | 0.047411                             | 0.007751                             |
| S.E. equation                           | 0.099499                             | 0.076983                             | 0.031126                             |
| F-statistic                             | 1.920180                             | 3.294373                             | 14.68250                             |
| Log likelihood                          | 21.51449                             | 25.87593                             | 41.27028                             |
| Akaike AIC                              | -1.472293                            | -1.985403                            | -3.796504                            |
| Schwarz SC                              | -1.031180                            | -1.544291                            | -3.355391                            |
| Mean dependent                          | -0.035315                            | 0.020980                             | 0.038154                             |
| S.D. dependent                          | 0.120228                             | 0.112806                             | 0.087159                             |
| Determinant resid covariance (dof adj.) |                                      | 3.61E-08                             |                                      |

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (sweivE 10).

في المدى الطويل:

يظهر معامل التحديد بقيمة 0.65755 الذي يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 65.75 % من المتغير التابع، بينما تبقى نسبة 34.24 % تفسر عوامل أخرى لم تدخل في النموذج.

$$1) E_{ct_{t-1}} = 1.000000D_{i_{t-1}} + 0.100000P_{e_{t-1}} + 0.486251R_{t-1} - 15.27575$$

$$2) E_{ct_{t-1}} = 0.100000D_{i_{t-1}} - 1.000000P_{e_{t-1}} - 0.486251R_{t-1} + 15.27575$$

✓ وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين إجمالي الدين الخارجي وأسعار البترول، فكلما زاد هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الدين الخارجي بـ 0.1%، وهذا ما تؤكدته نماذج الجيل الأول المفسرة للالتزامات الاقتصادية.

✓ وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين إجمالي الدين الخارجي واحتياطي الصرف فكلما ارتفع هذا الأخير بـ 0,48% يؤدي إلى انخفاض الدين الخارجي بـ 0.1% وهذا ما تؤكدته كذلك نماذج الجيل الأول، إذ تسعى الدول لسد العجز في ميزان المدفوعات عن الطريق التصرف في احتياطي الصرف و الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي.

✓ وجود علاقة طردية بين إجمالي احتياط الصرف وأسعار البترول، فكلما ارتفع هذا الأخير بـ 1% زاد احتياط الصرف بنسبة 0,48% وهو ما تفسره النماذج الاقتصادية وكذا خصائص الاقتصاد الجزائري كون أن اغلب مداخله من الجباية البترولية، إذ كلما ارتفعت أسعار البترول زادت نسبة احتياط الصرف.

✓ وجود علاقتين توازيتين طويلتي الأجل بين كل من المتغير التابع  $iD$  و المتغيرات المستقلة  $R$  و  $eP$ .

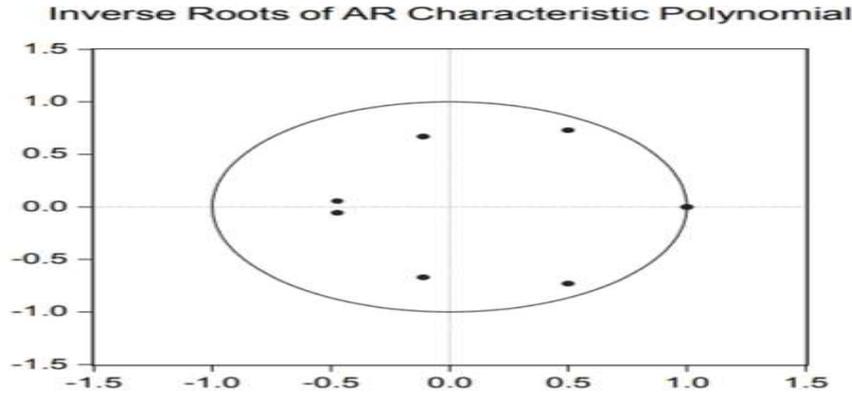
في المدى القصير:

- ✓ وجود علاقة طردية بين إجمالي الدين الخارجي و قيمه الموحرة الأولى و الثانية
- ✓ وجود علاقة طردية بين إجمالي الدين الخارجي و أسعار البترول.
- ✓ وجود علاقة طردية بين إجمالي الدين الخارجي و إجمالي احتياطات الصرف.

2.4. التأكيد من صلاحية النموذج:

اختبار مقلوب الجذور الأحادية: يهدف هذا الاختبار للكشف عن الاستقرار الكلية للنموذج و هو ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل (1): اختبار مقلوب الجذور الاحادية



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (sweivE 10).

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن نموذج  $meceV$  مستقر، كونه يحقق شروط الاستقرارية بحيث أن جميع الجذور تقع الدائرة و هي مساوية او اقل من 1.

1.2.4 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الشكل (2): اختبار  $yerfdoG-nagaP$

$hcsuerB$

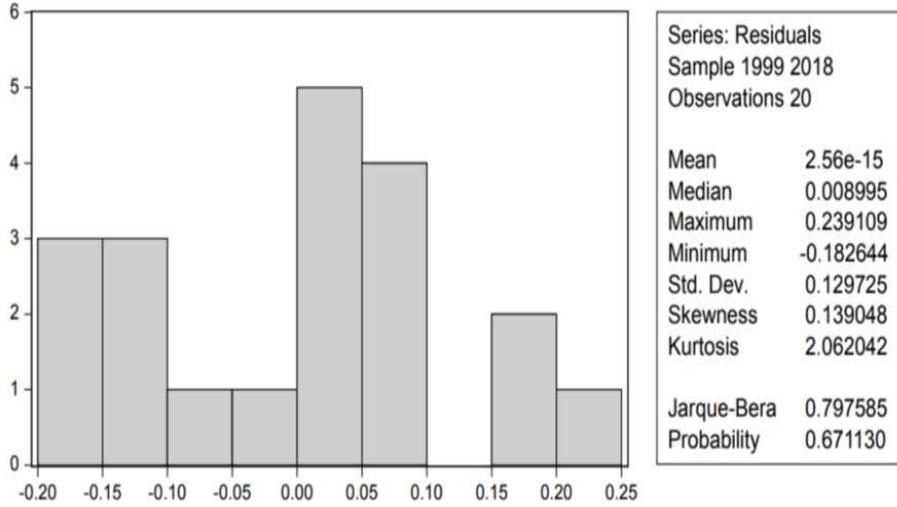
| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey |          |                     |        |
|--|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                                    | 1.610304 | Prob. F(2,17)       | 0.2289 |
| Obs*R-squared                                  | 3.185471 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2034 |
| Scaled explained SS                            | 1.222147 | Prob. Chi-Square(2) | 0.5428 |

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (sweivE 10).

نلاحظ إن إحصائية فيشر اكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بهدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

### الشكل (3): اختبار areB-euqa



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (10 sweivE).

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها يمكن ملاحظة أن قيمة الاحتمال للاختبار أكبر من درجة المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة القائلة أن الأخطاء (البواقي) تخضع لتوزيع طبيعي .

من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا فان النموذج مقبول إحصائيا و قياسيا.

#### 4. خاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

نماذج الجيل الأول المفسرة للالتزامات الاقتصادية و المالية العالمية، هي الأقرب لتفسير الأزمات التي تصيب الاقتصاد الجزائري ، إذ ترجع هذه الأخيرة السبب لحدوث الأزمة إلى تدهور أساسيات الاقتصاد الكلي و حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ومن خلال دراستنا لخصائص الاقتصاد الجزائري تبين أن الاقتصاد الجزائري، اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 60% على مداخيل الجباية البترولية، مما يرفع من احتمال أن أي انخفاض في أسعار البترول يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط و الطويل. و الجزائر غالبا ما تلجأ إلى احتياطي الصرف لتغطية هذا

العجز، و هو ما يجعل احتياطي الصرف في تناقص مستمر خصوصا إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة، الشيء الذي قد يؤدي إلى انعدامه، و بالتالي تجبر الحكومة على الاستدانة الخارجية و هو ما يؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي، و هو أيضا ما أثبتته نماذج كل من "namgurk" و "doolF" و "rebraG" المفسرة للزمات. و من هنا نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى و الثانية القائلة أن الأزمة الاقتصادية في الجزائر هي نتيجة لعجز في ميزان المدفوعات و أن الصدمات النفطية هي المتسبب الأول في تسجيل العجز في هذا الأخير.

➤ طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي لا يعرف تنوعا اقتصاديا يعرقل خروج الاقتصاد من الأزمة، كونه يعتمد على مصدر تمويل وحيد.

➤ وجود علاقة طردية بين إجمالي احتياطي الصرف و أسعار البترول، فكلما ارتفعت أسعار البترول في الجزائر زاد احتياط الصرف.

## 5. قائمة المراجع

### 1. المقالات

بعلي،، حمزة، مشعلي،، بلال. تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري. الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول.

بن بوزيان،، محمد، زيرار،، سمية(2010). انتشار عدوى الأزمات المالية. ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الثامن.

### 2. الملتقيات

زايد،، عبد السلام، مقران،، يزيد(2009). الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية. الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة.

### 3. الأطروحات

بوطوبة، محمد(2016). إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات(دراسة حالة الو.م.أ 2008 و حالة الجزائر 2014). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

العقون، نادية (2013). العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج" دراسة لازمة الرهن العقاري في الوم.1). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر باتنة.

5. الملاحق:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DI)

| Null Hypothesis: D(DI) has a unit root<br>Exogenous: Constant, Linear Trend<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1) |             |        |
|---|-------------|--------|
|   | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic  | -3.894631   | 0.0347 |
| Test critical values:   |             |        |
| 1% level  | -4.571559   |        |
| 5% level  | -3.690814   |        |
| 10% level   | -3.286909   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(R)

| Null Hypothesis: D(R) has a unit root<br>Exogenous: None<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2) |             |        |
|--|-------------|--------|
|  | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic   | -3.637955   | 0.0011 |
| Test critical values:  |             |        |
| 1% level   | -2.699769   |        |
| 5% level   | -1.961409   |        |
| 10% level  | -1.606610   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DI)

| Null Hypothesis: D(DI) has a unit root<br>Exogenous: Constant<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1) |             |        |
|---|-------------|--------|
|   | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic  | -3.565260   | 0.0180 |
| Test critical values:   |             |        |
| 1% level  | -3.857386   |        |
| 5% level  | -3.040391   |        |
| 10% level   | -2.660551   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DI)

| Null Hypothesis: D(DI) has a unit root<br>Exogenous: None<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1) |             |        |
|---|-------------|--------|
|   | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic  | -3.389039   | 0.0020 |
| Test critical values:   |             |        |
| 1% level  | -2.699769   |        |
| 5% level  | -1.961409   |        |
| 10% level   | -1.606610   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(R)

| Null Hypothesis: D(R) has a unit root<br>Exogenous: Constant<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1) |             |        |
|--|-------------|--------|
|  | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic   | -3.565260   | 0.0180 |
| Test critical values:  |             |        |
| 1% level   | -3.857386   |        |
| 5% level   | -3.040391   |        |
| 10% level  | -2.660551   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(R)

| Null Hypothesis: D(R) has a unit root<br>Exogenous: None<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2) |             |        |
|--|-------------|--------|
|  | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic   | -3.637955   | 0.0011 |
| Test critical values:  |             |        |
| 1% level   | -2.699769   |        |
| 5% level   | -1.961409   |        |
| 10% level  | -1.606610   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PE)

| Null Hypothesis: D(PE) has a unit root<br>Exogenous: None<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1) |             |        |
|---|-------------|--------|
|   | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic  | -3.811358   | 0.0007 |
| Test critical values:   |             |        |
| 1% level  | -2.699769   |        |
| 5% level  | -1.961409   |        |
| 10% level   | -1.606610   |        |

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PE)

| Null Hypothesis: D(PE) has a unit root<br>Exogenous: Constant, Linear Trend<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1) |             |        |
|---|-------------|--------|
|   | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic  | -3.894631   | 0.0347 |
| Test critical values:   |             |        |
| 1% level  | -4.571559   |        |
| 5% level  | -3.690814   |        |
| 10% level   | -3.286909   |        |

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Johansen Cointegration Test

| Date: 05/29/21 Time: 18:09<br>Sample (adjusted): 2002 2018<br>Included observations: 17 after adjustments<br>Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)<br>Series: DI PE R<br>Lags interval (in first differences): 1 to 2 |            |                     |                     |         |
|---|------------|---------------------|---------------------|---------|
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)  |            |                     |                     |         |
| Hypothesized No. of CE(s)   | Eigenvalue | Trace Statistic     | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None *  | 0.980972   | 96.76292            | 42.91525            | 0.0000  |
| At most 1 *   | 0.730217   | 29.41136            | 25.87211            | 0.0174  |
| At most 2   | 0.342915   | 7.139003            | 12.51798            | 0.3303  |
| Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level<br>* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level<br>**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values   |            |                     |                     |         |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)   |            |                     |                     |         |
| Hypothesized No. of CE(s)   | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None *  | 0.980972   | 67.35156            | 25.82321            | 0.0000  |
| At most 1 *   | 0.730217   | 22.27236            | 19.38704            | 0.0185  |
| At most 2   | 0.342915   | 7.139003            | 12.51798            | 0.3303  |
| Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level<br>* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level<br>**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values  |            |                     |                     |         |
| Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):  |            |                     |                     |         |
| DI  | PE         | R                   | @TREND(00)          |         |
| 20.51644  | -14.18744  | 15.91474            | 2.098244            |         |
| -9.894979   | 19.39956   | -18.44265           | 0.037881            |         |
| -16.93292   | -22.37533  | 8.533670            | -0.773599           |         |
| Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):   |            |                     |                     |         |
| D(DI)   | 0.013630   | 0.059081            | 0.041863            |         |
| D(PE)   | 0.014151   | -0.072087           | 0.020956            |         |
| D(R)  | -0.015358  | -0.022995           | 0.002466            |         |

|      | PE          | DI          | R           |
|------|-------------|-------------|-------------|
| 1999 | 1.266074827 | 10.45039204 | 9.788598153 |
| 2000 | 1.449221192 | 10.40598411 | 10.13213498 |
| 2001 | 1.389239938 | 10.3570304  | 10.29281101 |
| 2002 | 1.403878016 | 10.3625848  | 10.40055548 |
| 2003 | 1.453815048 | 10.37618694 | 10.54967259 |
| 2004 | 1.58305701  | 10.35076431 | 10.65983686 |
| 2005 | 1.746679598 | 10.23280314 | 10.77208005 |
| 2006 | 1.824792716 | 9.771646723 | 10.91095896 |
| 2007 | 1.873194617 | 9.78778012  | 11.06059311 |
| 2008 | 1.989813061 | 9.795629722 | 11.17055109 |
| 2009 | 1.806801565 | 9.870456364 | 11.19064514 |
| 2010 | 1.906604372 | 9.860955644 | 11.23162537 |
| 2011 | 2.050212142 | 9.78280733  | 11.28187184 |
| 2012 | 2.047463086 | 9.741595307 | 11.30230258 |
| 2013 | 2.035189509 | 9.719793567 | 11.30413839 |
| 2014 | 1.989112248 | 9.742027928 | 11.27033077 |
| 2015 | 1.735592247 | 9.66944423  | 11.17781124 |
| 2016 | 1.66272636  | 9.737443986 | 11.08202411 |
| 2017 | 1.745894179 | 9.75638607  | 11.02057897 |
| 2018 | 1.745894179 | 9.756668192 | 10.9414265  |

المصدر: البنك الدولي

## 6. الهوامش

- 1 محمد بوطوبة، (2016) إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات (دراسة حالة الو.م.أ 2008 و حالة الجزائر 2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص. 111
- 2 محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص 111.
- 3 محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص 111.
- 4 محمد بن بوزيان، سمية زيرار، (2010)، انتشار عدوى الأزمات المالية، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثامن، ص 46.
- 5 نادية العقون، (2013)، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج" دراسة لازمة الرهن العقاري في الو.م.ا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر باتنة، ص 112.
- 6 محمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص 112، 113.
- 7 محمد بن بوزيان، سمية زيرار، مرجع سبق ذكره، ص 47.
- 8 حمزة بعلي، بلال مشعلي، تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الاول، ص 94).
- 9 حمزة بعلي، بلال مشعلي، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- 10 زايد عبد السلام، مقران يزيد (2009)، الازمة المالية العالمية انعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 23 المالية
- 11 حمزة بعلي، بلال مشعلي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

## Géopolitique monétaire et guerres de change : quelle stratégie des grandes puissances économiques internationales

### Monetary geopolitics and currency wars: what strategy for major international economic powers

ZIDELKHIL Halim<sup>1</sup>, ZAIDI Abdelyamine<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Université de Bejaia. Algérie. Email : [halim.zidelkhalil@univ-bejaia.dz](mailto:halim.zidelkhalil@univ-bejaia.dz)

<sup>2</sup> Université de Bejaia. Algérie. Email : [abdelyamine.zaidi@univ-bejaia.dz](mailto:abdelyamine.zaidi@univ-bejaia.dz)

#### Résumé:

L'émergence de la Chine comme puissance économique ainsi que d'autres pays émergents suscite des tensions internationales quant à la monnaie qui devrait jouer le rôle de réserve de valeur, de moyen d'échange et de règlements internationaux. Cette étude énumère les causes de ce conflit notamment le privilège exorbitant, les gains de seigneurage à côté de l'apparition de nouvelles puissances militaires et économiques, les dépréciations voulues du dollar et de l'euro, le changement dans la constitution des réserves de changes internationales et enfin des ambitions chinoises dérangeantes conjugués avec une hégémonie du dollar fortement contestée. Après avoir abordé les profits qui caractérisent le pivot monétaire international, une discussion abordera le rôle du dollar, l'or et les DTS. Cette analyse suggère que le SMI va s'organiser autour de trois monnaies et le monde bi-centrique actuel sera soumis à une influence tripolaire entre «*Dollar, euro et yuan*».

**Mots-clés:** SMI, monnaie internationale, seigneurage, géostratégie, stabilité hégémonique.

**Jel Classification Codes:** F50, F30, F33, G20

#### **Abstract: (Do not exceed 150 words)**

The emergence of China as an economic power, as well as other emerging countries, is creating international tensions about the currency that should play the role of a reserve of value, a means of exchange and international regulations. This study enumerates the causes of this conflict, in particular the exorbitant privilege, the gains of seigneurage alongside the appearance of new military and economic

powers, the desired depreciations of the dollar and the euro, the change in the constitution of international exchange reserves and finally disturbing Chinese ambitions combined with a highly contested dollar hegemony. After discussing the profits that characterize the international monetary pivot, a discussion will address the role of the dollar, gold and SDRs. This analysis suggests that the SMI will be organized around three currencies and the current bi-centric world will be subject to a three-way influence between «Dollar, Euro and Yuan».

**Keywords:** IMS; international currency; Seigniorage; geostrategic; hegemonic stability.

**Jel Classification Codes:** F50, F30, F33, G20

## 1. Introduction

Le système monétaire international (SMI) qui devait organiser et stabiliser les relations monétaires entre pays n'est en réalité qu'une construction politique des grandes puissances qui cherchent à s'imposer sur la scène économique et financière internationale. Pour ce faire, elles font de leur monnaie le cheval de bataille. En d'autres termes, pour aboutir à une plus grande dynamisation de leur activité économique domestique et, par-là, à gagner plus de parts de marchés dans les autres pays *via* l'exportation, elles font de la dépréciation de leur monnaie par rapport aux autres et/ou à une monnaie de référence l'instrument principal (A. Bénassy-Quéré et *al.* 2014). Cette résolution n'est pas sans préjudices sur les autres pays, notamment émergents (J. Stiglitz, 2010). Elle est fortement critiquée par les responsables politiques et/ou économiques des autres pays, voire même contemplé comme une «guerre» déclenchée à leur égard. Ceci dit, l'instrumentalisation de la monnaie dans les relations internationales revêt deux volets fondamentaux ; celui qui relève de la politique monétaire en recourant à la politique de dépréciation volontaire et de dévaluation compétitive et celui de la géostratégie monétaire en faisant de cette monnaie un atout de domination. Notre étude se focalisera autours de ce deuxième volet.

En effet, la monnaie comme instrument d'influence soulève une problématique géo-monétaire dont la toile de fond est d'asseoir une hégémonie et un séniorage économique et financier *via* la spéculation sur «*l'arme monétaire*». Aujourd'hui, cela ne se fait plus cacher, notamment entres les puissances traditionnelles et les pays émergents forts d'ambitions. Depuis la dernière crise financière de 2008, plusieurs signaux politiques et monétaires sont émis surtout par la Chine, qui

héberge la plus grande part des dollars qui circulent en dehors du territoire américain, dans le sens d'imposer sa monnaie, le Yuan, sur la scène internationale (R. I. Mc Kinnon, 2013 ; S.L. Jen, 2013 ; J. P. Allegret, 2014 ; B. Eichengreen et M. Kawai, 2014 ; Bénassy-Quéré et Y. Forouheshfar, 2015, X. Li, 2016).

Cela démontre clairement le fait de l'existence d'une volonté de confiscation du centre de gravité qui était, jusqu'à un passé très récent, entre les mains des américains (S. Eisen, 2013; S.L. Jen, 2013). Les lignes de bataille principales étant dessinées sont un théâtre *dollar-yuan* à travers le Pacifique, un théâtre *dollar-euro* à travers l'Atlantique et un théâtre *euro-yuan* dans la masse continentale eurasiennne (Rickards, 2011). De plus, la ruée des investisseurs et des banques centrales vers l'acquisition de l'or comme principale réserve de change ne fait que confirmer leur inquiétude envers la capacité du dollar à jouer pleinement sa fonction de réserve de valeur internationale (A. Bénassy-Quéré et Y. Forouheshfar, 2015). Cette inquiétude est fortement justifiée par l'inadéquation des conditions dans lesquelles les USA mettent leur dollar à disposition du monde. Profitant de cet affaiblissement, de nouveaux pays cherchent à s'imposer comme puissance sur la scène monétaire internationale. Dans cette logique de bataille, la place des DTS (*Droits des tirages spéciaux*) est remise à table et le renminbi chinois, à partir de novembre 2015, lui est intégré comme devise de référence. Cela soulève beaucoup d'interrogations quant la reconfiguration du système monétaire internationale. Quelle dimension peut revêtir cette guerre des devises ? Est-ce vraiment la fin des pierres angulaires d'un système ancré sur le dollar ? Quels reliefs et quels scénarios pour le système à venir, notamment face à l'émergence de la chine ?

Pour poser les termes du débat sur cet ensemble de questions, l'article sera structuré autour de quatre points essentiels. Après avoir rappelé les fondements théoriques portant sur le conflit monétaire entre pays, nous aborderons dans un premier point les causes et origines du conflit monétaire entre pays. Nous exposons dans un deuxième, les raisons et les avantages à tirer de l'orientation de l'essieu monétaire vers le centre et l'est. Nous reviendrons, dans un troisième point, sur l'énigme de la stabilité hégémonique ainsi que les nouvelles monnaies qui peuvent prétendre au rang de la monnaie de réserve internationale. Nous terminerons, enfin, avec le dilemme de la montée en puissance du paradigme monétaire chinois, les obstacles de l'euro et l'avenir de l'or et du DTS.

## 2. Revue de littérature

Le terme guerre des monnaies, utilisé récemment dans les études de certains économistes (Rickards, 2011; Eichengreen, 2013; Song, 2013 ; Mistral, 2014),

n'est qu'une reprise du ministre brésilien des finances, Guido Mantega, qui, le 27 Septembre 2010, évoquait un Real brésilien trop fort et qui plombe et handicape son économie. Toutefois, ces auteurs, contrairement à l'approche originale qui évoque la guerre de change, s'inscrivent dans une optique purement géostratégique. Ceci est de nature à caractériser une approche positive de l'économie politique qui traite le système monétaire international comme une construction essentiellement politique. Cette approche n'a pas cessé de susciter l'intérêt des chercheurs et des hommes politiques durant ces deux dernières décennies. C'est dans cette logique que les relations monétaires internationales sont reconsidérées comme un volet prépondérant des pouvoirs publics (Kirshner, 1995 ; Einchengreen et Song, 2013 ; Cohen, 2003). La monnaie, pour ces derniers, porte des implications géopolitiques importantes de sorte à susciter une lutte avérée pour le pouvoir monétaire entre les grandes nations.

Cao (2012) a étudié trois cas de luttes pour le pouvoir monétaires : la lutte entre les États-Unis et la Grande-Bretagne ; la lutte entre l'Union Soviétique, le Japon et l'Union Européenne et ; la récente lutte entre les États-Unis et la Chine. Il conclut que l'hégémonie du dollar et l'interdépendance asymétrique entre le yuan chinois et le dollar sont les sources du conflit monétaire. En plus, il avait prédit que le système monétaire futur sera bipolaire, c'est-à-dire, partagé entre les États-Unis et la Chine. Cette conclusion est aussi celle de (Zhang et Zhang, 2005). (Yeh (2012) fait autant référence à ce conflit mais en avançant le fait que le système pourrait être quadripolaire, partagé entre le Dollar, l'Euro, le Yen et le Yuan. Cette dernière devise peut être prédominante étant donné la montée de la Chine. Il constate, par ailleurs, qu'un mécanisme de coopération multidevises pourrait être réalisable. Quant à (Jorgenson et Vu, 2013), c'est plutôt l'avènement d'un nouvel ordre mondiale qui en résulte où la Chine destituerait les États-Unis de son hégémonie économique et monétaire.

Les conflits géopolitiques pourraient être en réponse à certains avantages que peut conférer la monnaie de référence au pays émetteur. Ils pourraient être également en rapport avec les facteurs d'inerties de réseaux et de stabilité hégémonique du système international. S'agissant du privilège exorbitant, plusieurs économistes convergent à dire qu'effectivement les gains de seigneurage ainsi que la capacité d'émission de dette et de remboursement de celle-ci, représente une forme de privilège dont jouit aujourd'hui les États Unis (Science, Spring et Supervisor, 2013; Canzoneri, Cumby, Diba et López-Salido, 2013; Orăștean, 2013; Li, 2016). D'autres, à l'instar de Mc Cauley (2015), attestant ce privilège et mettent en doute les avantages pécuniaires affirmés par le rôle international du dollar si ce n'est ceux qui émanent de l'investissement direct.

Concernant le critère de stabilité hégémonique, (Corbin, 2003) montre que malgré les importants déficits du compte courant des Etats-Unis, le dollar occupe toujours une place prépondérante dans les réserves officielles des banques centrales étrangères. La quasi-totalité de la dette extérieure américaine est libellée en dollar à cause de son poids dans l'ensemble des transactions commerciales et financières internationales. Cela est permis aussi par l'effet d'inertie de réseaux. La stabilité se base sur l'hypothèse que le monde a besoin d'un leader puissant capable d'asseoir une discipline entre les Etats. Cette position est incontestablement liée aux Etats-Unis puisqu'ils sont le gendarme du monde et à la tête de la quasi-totalité des organisations planétaires (FMI, BM, ONU, Otan, OMS et OMC). Cela est de nature à conférer au dollar une place difficilement détronable. Les critères avancés par (Bénassy-Quéré et al, 2011) sont : la capacité de faire respecter les règles du jeu, avoir une monnaie qui sert comme ancre nominale, Fourniture de réserves, Leader de la coopération, la capacité d'être un acheteur et prêteur en dernier ressort. Selon ces critères, les Etats-Unis, s'accaparent de cette stature et restent néanmoins une puissance militaire et économique présente partout dans le monde. Cependant, ce qui est de nature à alimenter les tensions est bien que la Chine et les pays de l'union monétaire européenne puissent prétendre aussi à cette hégémon.

Selon (Bénassy-Quéré et al, 2011), l'euro possède déjà plusieurs caractéristiques d'une monnaie internationale mais handicapé par une gouvernance incomplète et une cohésion politique insuffisante. De même, la BCE adopte une politique neutre et non ambitieuse quant à son internationalisation. De là, il apparait clairement que le manque d'un marché unifié des actifs européens ainsi que celui de la greffe de la BCE sur les obligations des Etats constituent deux principaux facteurs qui handicapent cette devise.

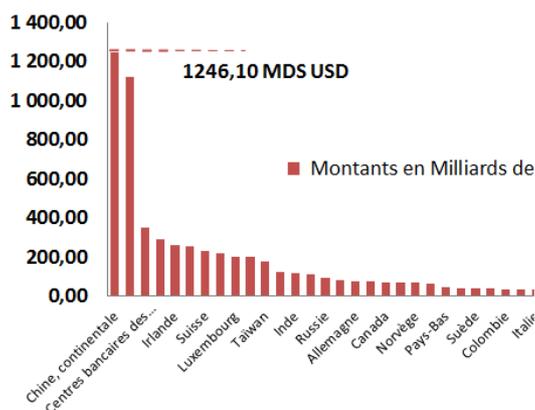
De ce qui précède, force est de constater que le paysage économique mondial a fondamentalement changé. Les États-Unis, fortement fragilisés par leur dette extérieure, ne semblent plus cette puissance qui est en mesure de prendre des décisions unilatéralement. (Zhou, 2009), en sa qualité de gouverneur de la PBOC, revendiquait la création d'une nouvelle monnaie de réserve déconnectée des nations et stable à long terme, *monnaie de réserve super souveraine* ou «*super-sovereign reserve currency*». Celle-ci doit jouer un rôle analogue à celui du dollar. Aujourd'hui, les monnaies principales sont le Dollar, l'Euro et le Yuan. Toutefois, personne ne peut contester l'importance du Yen, de la livre sterling, du franc suisse, du Real brésilien, du Rouble russe, de la roupie indienne et du rand sud-africain. Ces monnaies, rappelons-le, tirent leurs puissances des économies qui les émettent et du volume des transactions commerciales et financières dans lesquelles elles sont utilisées (Rickards, 2011).

À cet égard, la confiance quant à la capacité du dollar à maintenir son hégémon dans le système est modifiée complètement depuis 1971. Deux événements majeures expliquent une telle modification (Aglietta, 1997 ; Suárez, 2010) : i) la disparition de toute obligation monétaire *vis-à-vis* du l'or et ii) le basculement du régime de contrôle des capitaux vers celui du marché avec des taux de changes flottant. Le SMI devrait donc se préparer de par des réformes à une nouvelle configuration de pouvoir entre les monnaies politiques (Kindleberger 1971), (Eichengreen 2013) qui soulèvent le problème d'adaptation, de confiance et liquidité internationale comme la voie la plus satisfaisante d'organisation plutôt que la voie de confrontation des fonds.

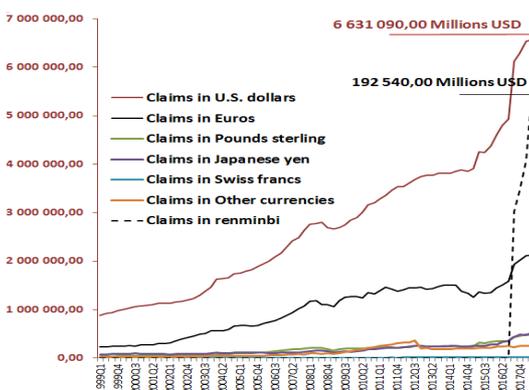
### 3. Origines du conflit politique de la géostratégie monétaire

Le facteur est celui du paradoxe du créancier et du débiteur international. Avec son statut du premier créancier au monde, la Chine se hisse au rang du principal détenteur étranger de la dette gouvernementale américaine qui est à son tour le principal débiteur international. Le graphique n°01 inique clairement que la Chine se positionne au premier rang et très loin des autres puissances avec une créance qui dépasse les 1 246 MDS de dollars en 2015. La chine pourrait donc estimer que la commercialisation avec la monnaie de son débiteur est tout à fait contestable.

**Graphique.1.** Principaux détenteurs étrangers de titres du Trésor américain (MDS USD courant) en 2015



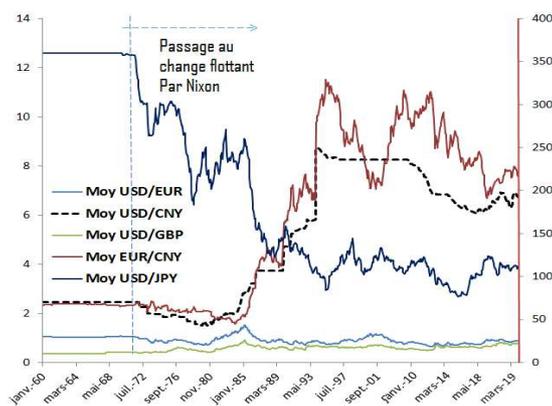
**Graphique.2.** Composition des réserves de change mondiales par devise (Million USD courant) de Q1 1999 à Q3 2018



**Source :** Réalisé par les auteurs à partir des données de la Fed pour le graphique n°01 et du FMI pour le graphique n°02.

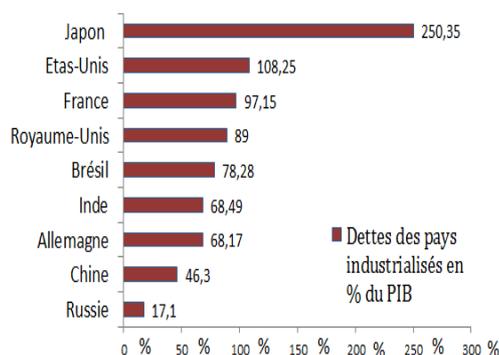
De même, les dépréciations et/ou dévaluations des monnaies, (voir le graphique 3), affectent négativement les partenaires commerciaux et les détenteurs de réserves. Les Etats-Unis et l'Europe souffrent des dévaluations compétitives chinoises quant à la Chine, elle craint la baisse de la valeur des investissements chinois dans la dette européenne et américaine.

**Graphique.3.** Taux de change des principales monnaies 1960- Mars 2019



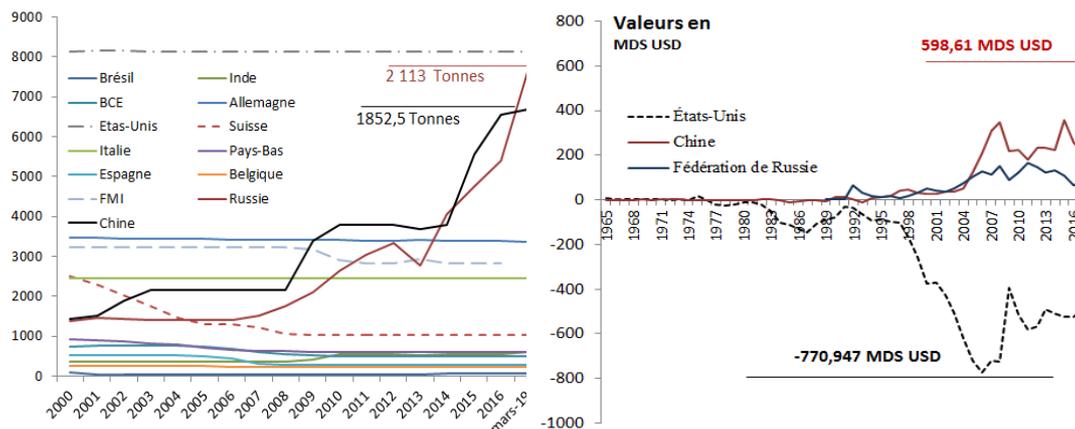
**Source :** Réalisé par les auteurs à partir du fxtop.com et FMI.

**Graphique.4.** Dettes des pays industrialisés en % du PIB en 2016



**Graphique.5.** Réserves d'or de certaines banques centrales (Tonnes) de 2000 à 2019

**Graphique.6.** Balance extérieure de biens et services (MDS USD courants) de 1960 à 2019



**Source :** Réalisé par les auteurs à partir du FMI et radingeconomics.com

Réalisé par les auteurs à partir des données Banque Mondiale

Les réserves mondiales d'or ont diminué de 10% en 2018, ce qui constitue une véritable sonnette d'alarme puisque cela remet en question le dollar comme réserve de valeur internationale. Le renminbi commence à être demandé comme réserve de valeur, notamment depuis son intégration au panier du DTS en 2016. Il représente, selon le graphique n°02, près de 192.54 MDS de dollar des réserves mondiales au troisième trimestre de l'année 2018.

Le graphique n°03 démontre également que l'euro subit fréquemment une appréciation *vis-à-vis* du dollar et du yuan. En outre, le Renminbi marque de forte augmentation de change envers les autres monnaies, ce qui expliquera la guerre de change. Quant au rapport de parité USD/EUR, il est en faveur du dollar, ce qui devait expliquer le paradigme d'un euro fort qui n'arrange que les pays européens développés à l'image de l'Allemagne. Ces craintes *vis-à-vis* les dépréciations des monnaies sont justifiées d'autant qu'avec la dette souveraine américaine et européenne. La Fed et la BCE opèrent alors un assouplissement quantitatif «*quantitative easing*» via l'injection de la liquidité dans les marchés et ce, dans l'objectif de racheter les titres douteux après la crise des subprimes de 2008. Cette analyse, comme le montre le graphique n°05, est fortement corroborée par la ruée de certaines banques centrales (de la Chine et de la Russie en particulier) vers la détention de l'or comme principale réserve. Entre 2000 et 2019, les acquisitions chinoises et russes ont ainsi évoluées respectivement de 368.98% et 457.26%, tandis que celles des autres pays sont restées pratiquement statiques.

L'autre point saillant qui résulte de l'analyse des graphiques ci-dessus est le fait que le rôle de stabilisation hégémonique du dollar est devenu fortement contestable. D'abord, l'importance du ratio (dette publique /PIB). Comme le

montre le graphique n°04, celui-ci est de l'ordre de 108.25% en 2016. Cela dit une forte dette souveraine capable d'entraîner les Etats-Unis dans une spirale d'endettement et générer un affaiblissement de confiance envers le dollar. Ensuite, de l'importance du déficit commercial des Etats-Unis (*Cf. Graphique n° 06*). En effet, bien que ce soit une condition indispensable pour alimenter le SMI en dollar, le déficit structurel et chronique des Etats-Unis peut également déboucher sur une perte de confiance envers le dollar (*le paradoxe de Triffin*). C'est une équation à concilier avec beaucoup de fondamentaux et d'inerties de réseaux pour compenser. Enfin, de l'affaiblissement des Etats-Unis en tant que leadership militaire mondial. L'émergence de nouvelles puissances militaires (comme la chine, l'Inde l'Iran et la coré du nord) et le retour de la puissance russe sur le terrain diplomatique (notamment au moyen orient), font que les Etats-Unis ne se voient plus comme seule puissance militaire dans le monde et, par voie de conséquent, leur influence diplomatique internationale s'est affaibli.

Pour assoir le renminbi comme principal concurrent au dollar, plusieurs actions ont été entreprises par les autorités chinoises. Devenu, depuis 2014, la quatrième devise pour les paiements internationaux, le yuan ou renminbi-RMB a été créé le 1 décembre 1948, concomitamment à la fondation de la Banque populaire de Chine remplacée ultérieurement par la Banque centrale (Figuière et Guilhot, 2011). Les différentes appellations de la monnaie chinoise sont : Le renminbi, comme monnaie du peuple, le Yuan comme unité de compte, le CNY (Chinese Yuan) comme monnaie cotée Onshore (pour les transactions domestiques) et le CNH (Chinese Yuan oh Hong Kong) comme monnaie offshore (pour les transactions internationales). A noter que le CNY et le CNH sont négociés à deux taux de change différents, selon l'endroit où ils sont négociés (national ou à Hong Kong). En septembre 2015, Euronext annonce la première cotation obligataire en RMB offshore d'une banque chinoise sur son marché réglementé. Nommée *Arc de triomphe*, cette obligation est émise le 8 juillet 2015 par le groupe français BOC. Cela se rajoute au 4.5 Mds RMB de certificats de dépôts effectués en mars 2015. De même, la bourse de paris signe un accord de coopération avec le groupe *Bank of China coopération* étroite au service d'entreprises chinoises en Europe en général et en France en particulier notamment sur Euronext.

Concernant le volet commercial, Maziad et al, (2012), mettent en exergue la place grandissante de la Chine et de l'Europe dans le domaine commercial et rajoutent que la chine est le centre des transactions commerciales, ce qui rend sa monnaie légitime à l'international. Le tableau n°01 ci-dessous montre que la Chine dépasse largement les Etas Unis en termes d'export mais demeure encore très loin derrière l'union européenne.

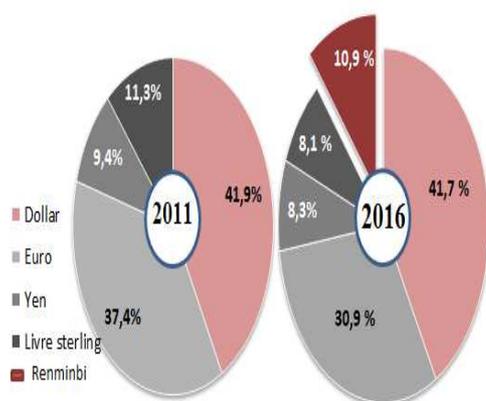
**Tableau 1.** Commerce de marchandises des USA, UE et des BRICS en %  
d'import et d'export mondial de 1948 à 2018

| Pays                      | 1948-1953 |        | 1963-1973 |        | 1983-1993 |        | 2003-2014 |        | 2015-Q3 2018 |        |
|---------------------------|-----------|--------|-----------|--------|-----------|--------|-----------|--------|--------------|--------|
|                           | Import    | Export | Import    | Export | Import    | Export | Import    | Export | Import       | Export |
| <b>USA</b>                | 13,45     | 20,25  | 11,85     | 13,6   | 15,1      | 11,9   | 14,9      | 9,3    | 13,63        | 9,00   |
| <b>Chine</b>              | 1,1       | 1,05   | 0,9       | 1,15   | 1,9       | 1,85   | 7,95      | 9,3    | 10,22        | 13,23  |
| <b>Canada</b>             | 4,95      | 4,95   | 4,05      | 4,05   | 3,55      | 3,55   | 2,85      | 2,85   | 0,02         | 2,44   |
| <b>Brésil</b>             | 1,7       | 1,8    | 1,05      | 1      | 0,8       | 1,1    | 1         | 1,1    | 0,01         | 1,20   |
| <b>Afrique<br/>du sud</b> | 2         | 1,8    | 1         | 1,25   | 0,65      | 0,85   | 0,6       | 0,5    | 0,48         | 0,49   |
| <b>Inde</b>               | 1,85      | 1,75   | 1         | 0,75   | 0,65      | 0,55   | 1,7       | 1,25   | 2,41         | 1,68   |
| <b>Russie</b>             | -         | -      | -         | -      | -         | -      | -         | -      | 1,23         | 2,02   |
| <b>UE</b>                 | -         | -      | -         | -      | -         | -      | -         | -      | 32,71        | 33,67  |

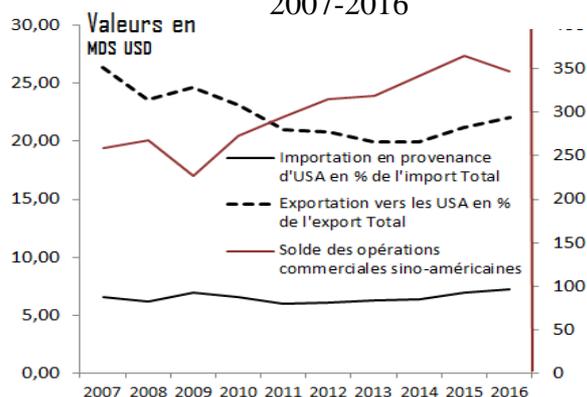
**Source :** calculé par les auteurs à partir de plusieurs rapports de l'OMC

Néanmoins, en 2011, le pays est devenu le deuxième plus grand partenaire commercial au monde en faisant affaires avec 78 pays englobant, pour leurs parts, 55% du PIB mondial (Proulx, 2013). Du côté de l'Europe et des Etats-Unis, depuis son intégration dans la constitution du DTS à concurrence de 10,9%, le yuan est qualifié d'une véritable et nouvelle menace pour les monnaies traditionnellement internationales. Cette intégration, comme le montre clairement le graphique n°07, s'est effectuée essentiellement au détriment de l'euro qui a perdu près de sept points, en passant de 37.4% en 2011 à 30.9% en 2016. A un degré moins, le yen et la livre sterling ont perdu respectivement un et deux points.

**Graphique.7.**  
Composition du DTS de 2011--2021



**Graphique.8.** Indicateurs du  
commerce sino-américain  
2007-2016



**Source :** Réalisé par les auteurs à partir des données de Natixis, BM et l'US Census Bureau

En outre, Trois actions ont été entreprises. D'abord, en 2014, la création de *l'Asian Infrastructure Investment Bank* (AIIB) ou *la Banque Asiatique d'Investissement en Infrastructures* (BAII). Avec un capital de 20 milliards de dollars, elle est créée pour faire face aux déficits en infrastructures de base qui caractérisent les économies des pays asiatiques. Son rôle est de mobiliser les ressources complémentaires nécessaires au développement économique et social des pays de l'Asie mais aussi d'autres continents. Elle compte, en début 2019, 93 membres répartis sur toute la planète ([www.aiib.org](http://www.aiib.org)). Etant donné son importance et son caractère multilatéral, la menace de la BAII réside dans le fait qu'elle est analogue aux institutions financières internationales créées dans le cadre de Bretton Woods (FMI et Banque mondiale) et donc, pouvant conduire à la fragilisation du rôle de ces dernières. Ensuite, la création et la promotion d'accords de *swap* monétaires en yuans contre d'éventuelles attaques spéculatives et pour promouvoir les règlements internationaux. Enfin, le lancement en octobre 2015, du (*système de paiement international chinois* ou *le China International Payment System-CIPS*), dont l'objectif est d'accompagner l'internationalisation du yuan et ce, via la mise en place d'une plateforme de règlements transfrontaliers en RMB, indépendante de celle contrôlée par les américains, c'est-à-dire celle du Swift.

#### **4. Pourquoi vouloir tirer le pivot monétaire au centre et à l'Est ?**

Selon (Corbin, 2003, p1), le seigneurage fait référence «... *au gain conféré à la Banque centrale du fait de sa position de monopole en tant qu'émetteur de billets*».

Il consiste à la différence entre la valeur intrinsèque de la monnaie, et sa valeur faciale. Plus tard, on l'associe au pouvoir de monopole dont dispose le pays émetteur de la monnaie de réserve internationale qui lui permet d'extraire le seigneurage d'une façon analogue à celui d'une banque centrale (Salant, 1964 ; Kirschen, 1973 ; Grubel, 1968). A noter que le seigneurage rime avec le privilège exorbitant dans la mesure où l'accroissement des engagements liquides du pays émetteur ne coûte rien en matière de fabrication, à condition que la rémunération de ces actifs détenus par le pays-centre, doive être plus intéressante que le taux de rendement que peut procurer dans les pays émetteurs en cas d'investissements internes. C'est ce genre de privilège que la Chine essaye de tirer. Rajoutons à cela, la flexibilité du financement des déficits de la balance des paiements qui confère un gain en termes d'accroissement du revenu national réel qui pousse l'absorption

interne au-delà de son niveau réel sous risque de s'effondre tel un schéma de Ponzi. En outre, le stock d'actifs étrangers acquis par les émissions de monnaies génère des rendements. Ainsi, le revenu réel du pays de la monnaie de réserve continue de croître tant que ces actifs produisent un taux de rendement supérieur à ce que rapporterait ce capital s'il était investi dans l'économie domestique plutôt qu'à l'étranger (Corbin, 2003). Ce sont donc des souplesses dont l'Europe et la Chine voudraient bénéficier. L'autre facteur qui pourrait justifier ce conflit monétaire est celui des facilitations des opérations financières des résidents chinois et/ou européens à l'international. Le pays émetteur de la monnaie de référence permet à ses exportateurs, importateurs, emprunteurs ou créanciers d'éviter des contraintes de changes en termes de complications et de coûts de transaction.

### **5. Discussion sur l'avenir de l'hégémon monétaire**

Le renminbi, depuis l'abandon du système de change fixe par rapport au dollar, dispose d'une ascension lente mais assez confirmée. Les tentatives de son internationalisation ont certes commencées à donner les premiers résultats, notamment durant les dernières années, mais la cadence du processus demeure encore insuffisante. Il est encore peu utilisé, comme unité de compte et réserve de valeur, dans les transactions internationales portant l'économie chinoise est, aujourd'hui, l'une des plus grandes puissances économiques au monde. En effet, la Chine dispose d'un système financier naissant et peu développé pour soutenir l'ouverture de son compte capital aux flux de capitaux étrangers. De même, malgré son ouverture financière à l'international, les banques d'État détiennent encore le monopole sur les instruments financiers et freinent l'envolée des marchés boursiers et obligataires (Proulx, 2013). Selon (Mc Cauley, 2011), le marché obligataire chinois, devant accompagner ce processus, serait aussi sous le contrôle de l'État. A partir de 2002, le gouvernement chinois commençait à réduire progressivement les restrictions imposées sur les flux de capitaux et ce, dans l'objectif de renforcer la convertibilité graduelle du yuan. Concernant la confiance des investisseurs, la stabilité macroéconomique de la chine joue en faveur de l'émergence du Yuan.

L'euro, possédant déjà plusieurs caractéristiques d'une monnaie internationale, se voit toujours victime d'une mauvaise gouvernance et d'une cohésion politique encore insuffisante (Bénassy-Quéré et al 2011). L'approche adoptée pour son internationalisation est souvent qualifiée de neutre et très peu ambitieuse. Deux raisons essentielles sont alors avancées comme facteurs handicapants : i) l'absence d'un véritable marché unifié des actifs européens et, ii) le manque de la greffe de la BCE sur les obligations des Etats. En effet, comme déjà souligné par

Bénassy-Quéré *et al* (2011), même si l'Euro jouit d'une forte ouverture financière, d'une parfaite liberté de circulation des capitaux et d'un niveau de développement relativement élevé des marchés financiers, l'absence d'euro-obligations font que les marchés de bons du trésor restent encore fragmentés. Ajoutant à cela, la crise de la dette souveraine européenne déclenchée par la crise des subprimes montre clairement l'incapacité du SME à réagir aux chocs. De même, la fonction de prêteur en dernier ressort de la BCE est très restreinte par le contexte institutionnel et la fragmentation politique. Cela génère un pouvoir de cohésion limité des pays de l'union monétaire.

Concernant le DTS, rappelons-le, sa création avait pour objectif de servir d'actif de réserve, de substitut à l'or, de concurrent au dollar et d'un mécanisme de gestion de la liquidité internationale indépendamment de la balance des paiements américaine (Bénassy-Quéré *et al* 2011). Comme unité de compte, il est plus stable puisque, de par sa construction, il est défini quotidiennement en fonction d'un panier de monnaie. Bien que l'objectif initial de sa création soit la libération de la liquidité internationale, le DTS, comme réserve de valeur, demeure encore un instrument assez lourd pour la gestion de cette liquidité. De même, son allocation fonctionne, certes, des quotes-parts des états membre du FMI, mais les besoins de la liquidité mondiale ne peuvent pas suivre cette logique pour s'approvisionner en liquidités. De-là, il apparait clairement que ce DTS aura du mal à atteindre ses objectifs comme actif de réserve et unité de compte. De même, l'inquiétude affichée à l'égard du manque de la liquidité internationale, cause pour laquelle les DTS ont été créés, a disparue avec le déficit extérieur américain et la fourniture du dollar en abondance. Le rôle du DTS restera donc mineur.

Penchons-nous sur l'avenir de l'or, ce dernier, comme souligné *supra*, jouit d'une franche réorientation vers son acquisition. Il a toujours été un équivalent monétaire de privilège. En effet, avant d'émettre de la monnaie la Fed devait disposer d'un stock d'or équivalant permettant aux pays d'échanger des dollars contre de l'or. Depuis que le président Richard Nixon (1969-1974) avait suspendu sa convertibilité en or, le dollar est devenu monnaie de singe, c'est-à-dire, sans réelle valeur autre que celle octroyée par les investisseurs au statut américain. C'est ainsi que l'or est préconisé comme un moyen important pour l'instauration de la confiance et la stabilité du SMI. C'est pourquoi les banques centrales ont intérêt à l'acquérir, notamment en période d'incertitude monétaire. Le comportement excessif des banques centrales russe et chinoise en la matière dénote une sorte de manque de confiance dans le système actuel ainsi qu'une incapacité à générer une stabilité monétaire internationale dans un contexte où le dollar n'est plus perçu comme valeur refuge.

Par rapport au rôle du dollar en tant que monnaie internationale par excellence, l'état actuel des choses montre l'extrême difficulté de le détrôner de son hégémon. En effet, malgré les changements constatés, il dispose encore de beaucoup d'ancrage sur le système monétaire international. Les facteurs d'interdépendances (*inertie de réseaux*) confortent sa place dans le système actuel et ce, malgré les tensions existantes. Ceux-ci se résument en : i) la taille de l'économie américaine ; ii) la qualité des institutions et du gouvernement américaine ; iii) le niveau relativement élevé des marchés financiers et, iv) de la qualité du cadre juridique mis en place. De plus, les titres financiers américains émis depuis des années et achetés par le reste du monde font que les pays investisseurs n'ont pas intérêt à ce qu'une autre monnaie prenne la place du dollar. Ceci se justifie par le fait qu'une éventuelle dépréciation de ce dernier peut être à l'origine d'une perte substantielle de la valeur des investissements financiers opérés en cette monnaie. D'un autre côté, il importe d'indiquer que l'utilisation, à grande échelle, de cette monnaie est à l'origine même de la réduction des coûts des transactions réalisées (*effet de taille*). C'est le cas notamment des coûts de change. Le dollar, de par cette perspective, s'auto renforce. Il constitue la liquidité la plus importante sur les marchés de change. Enfin, les facteurs politiques et commerciaux puisque les Etats-Unis restent le premier marché de la Chine et de l'Europe comme ce graphique l'indique, pour l'Europe, où les USA constituent le premier marché à l'exportation hors union.

Quant au dilemme de destitution du dollar et son lien avec les réserves de change, le 14 mars 2009, lors d'une conférence de presse clôturant la session annuelle du parlement chinois, le premier ministre affiche son inquiétude pour la sécurité des 1 000 milliards de dollars d'investissements dans la dette américaine (Sharma, 2010). Si l'on prend une vision de longue période, ce qui frappe d'abord depuis 1971, c'est bien le recul tendanciel prononcé du dollar par rapport aux autres monnaies (Mistral, 2014). De même, les changes flottants depuis 1971 ne pouvaient déboucher que sur la volatilité croissante de la monnaie américaine. Face à la chute de la valeur du dollar qui démine leurs réserves, les chinois restent vigilants. Le dilemme sino-américain ressemble au dilemme du prisonnier puisque il est son premier soutien au même temps son plus grand concurrent. De même, que la baisse du dollar provoquerait une baisse de la valeur des investissements chinois y compris la valeur des réserves de changes en dollar qui sera comme une confiscation de l'épargne des chinois. En outre, étant donné que le ralentissement économique mondial constitue aussi un ralentissement de la demande externe, la Chine voudrait se tourner graduellement vers le marché interne. La baisse des exportations ainsi que les acquisitions de titres de dette américaine, causerait la chute de la valeur du dollar cette cohabitation à un coût financier mais la Chine

gagnerait à ne plus subir des pressions diplomatiques dans le cadre de la coopération sur un certain nombre de dossiers urgents tels que l'Iran, la Corée du Nord et les problèmes de commerce.

De ce qui précède, nous comprenons que l'avenir économique de la Chine est étroitement lié au destin économique de son plus grand débiteur. Ceci pourrait pousser la Chine et l'ensemble des créanciers des États-Unis à vouloir détrôner le dollar, consolide, parallèlement, la place de ce dernier. Il est clair que la confiance que les marchés américains des capitaux inspirent aux investisseurs internationaux expliquerait les entrées de capitaux aux États-Unis et permet aux ménages américains de vivre au-dessus de leurs moyens et ce, en finançant leurs déficits courants au moyen d'emprunts consentis par le reste du monde à des taux relativement faibles. Aucune autre monnaie, ni autre investissement d'ailleurs, offre un degré équivalent de sécurité et de liquidité à l'échelle souhaitée par les investisseurs.

La «*zone dollar*» reste plus large que le territoire des États-Unis et ses mécanismes d'émission constituent les éléments clés de sa suprématie. Ses institutions font respecter les règles internationales, fournissent des liquidités et mènent la coopération internationale. Sans oublier l'évolution du panier de DTS ou la part du dollar reste inchangé contrairement à l'euro, au yen et à la livre sterling.

## 6. Conclusion

Nous avons démontré que l'euro, de par l'ensemble des problèmes afférents à l'optimalité de la zone euro, semble être aujourd'hui une partie prenante non négligeable du SMI plutôt qu'un candidat et concurrent du dollar pour atteindre l'excellence monétaire internationale. Il faudrait donc s'incliner sur la capacité de l'euro à générer des cohésions institutionnelles capables de donner une force incontestable à la vieille Europe. Quant à la perspective du renminbi, comme émergent puissant, il constitue une monnaie prometteuse contribuant certainement à la reconfiguration du paysage économique et monétaire internationale. Cependant, il y a des préalables à respecter. Ces préalables ne sont pas vérifiés pour le yuan pour le moment. Ce qui exclut le fait que le yuan puisse détrôner le dollar dans les années à venir. Le dollar semble donc être l'hégémon par excellence malgré la concurrence du yuan et de l'euro. Cette configuration diffère de la période où le dollar a pu destituer la livre sterling puisque à l'époque il n'y avait d'autres concurrents autres que le dollar contrairement au système actuel où il n'y a pas de concurrent puissant mais une atomisation des concurrents complémentaires.

Pour conclure, il est important de mettre en exergue un constat fondamental : ni les DTS, ni l'or, ni le Yuan et ni l'Euro ne pourront, en l'état actuel des choses, remplacer le dollar comme monnaie internationale malgré les critiques légitimes liées à ses rôles à l'internationale. A cet égard, nous pourrions conclure que certainement pour les 10 à 20 ans à venir, le dollar américain restera la monnaie internationale inéluctablement incontournable dans le monde.

## Bibliographie

- Bénassy-Quéré (A.), E-Farhi, Gourinchas (P.-O), Pisani-Ferry (J.) et Rey. 2011. «Réformer le système monétaire international.»CAE, La documentation française, Paris
- Canzoneri, Matthew, Robert Cumby, Behzad Diba, and David López-Salido. 2013. “Key Currency Status: An Exorbitant Privilege Andan Extraordinary Risk.” *Journal of International Money and Finance* 37: 371–93. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jimonfin.2013.06.006>.
- Cao, Xiongwei. 2012. “The Dollar Hegemony And The U . S . -China Monetary Disputes.”
- Corbin, Annie. 2003. “Statut de Monnaie de Réserve Du Dollar et Seigneuriage Américain: Bilan et Perspectives.” *Revue d'économie financière* 72: 265–76. [http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecofi\\_0987-3368\\_2003\\_num\\_72\\_3\\_4883](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecofi_0987-3368_2003_num_72_3_4883).
- Eichengreen, Barry. 2013. “Currency War or International Policy Coordination?” *Journal of Policy Modeling* 35(3): 425–33.
- Figuière C et L. Guilhot. 2011. “ Evolution du rôle du yuan en Asie orientale : la guerre des monnaies aura-t-elle lieu”, Les Notes de l'Irased, Institut de recherche sur l'Asie du Sud-est contemporaine, n° 11.
- Gabrielle Proulx. 2013. “L'internationalisation du yuan chinois”, Mémoire soumis au professeur Patrick LeblondAPI6999. Université d'Ottawa.
- Jorgenson, Dale W., and Khuong Minh Vu. 2013. “The Emergence of the New Economic Order: Growth in the G7 and the G20.” *Journal of Policy Modeling* 35(3): 389–99. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2013.03.001>.
- Kindleberger, C, P. (1971). Book review, Robert A. Mundell and Alexander K. Swoboda, Monetary Problems of the International Economy. (Chicago and London, the University of Chicago Press, 1969, pp. x, 405.), *Journal of International Economics* 1(1971) 127-140. @ North-Holland Publishing Company
- Li, Xing. 2016. “The Expansion of China’s Global Hegemonic Strategy: Implications for Latin America.” *Journal of China and International Relations*: 1–26. <https://journals.aau.dk/index.php/jcir/article/view/1587>.
- Maziad, Samar, Joong Shik Kang (2012). “RMB Internationalization: Onshore/Offshore Links” IMF Working Paper Monetary and Capital Markets Department, International Monetary Fund, mai 2012, Disponible sur :
- McCauley, Robert N. 2015. “Does the US Dollar Confer an Exorbitant Privilege?” *Journal of International Money and Finance* 57(September 2014): 1–14. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jimonfin.2015.06.005>.
- McCauley, Robert. 2011. “ Renminbi Internationalization and China’s Financial développement” Décembre 2011, pp. 5-6
- Orăștean, Ramona. 2013. “Chinese Currency Internationalization – Present and Expectations.” *Procedia Economics and Finance* 6(13): 683–87.

- <http://linkinghub.elsevier.com/retrieve/pii/S2212567113001895>.
- Rickards, James. 2011. *Currency Wars : The Making of the next Global Crisis*.  
Science, Political, Political Science Spring, and Joseph Nkouna Supervisor. 2013. "The U .  
S . Economic Hegemony and The Rise of China :": 1–36.
- Suárez (A.), La monnaie internationale dans la pensée économique, Faculté d'Economie et de  
Gestion Université de Picardie, CRIISEA
- Yeh, Kuo chun. 2012. "Renminbi in the Future International Monetary System." *International  
Review of Economics and Finance* 21(1): 106–14.  
<http://dx.doi.org/10.1016/j.iref.2011.04.003>.
- Zhang, Yuyan et Zhang, Jingchun (2005). "Huily De Zhengzhi Jingjixue : Jiyu  
Zhongmei Guanyu Renminbi Huily Zhenglun De Yanjiu (*L'économie  
politique de taux de change : recherche sur le taux de change d'Etats-Unis-  
Chine Renminbi Diputes*)", *Dangdai Yatai (Journal d'Études d'Asie-  
Pacifique Contemporaines)*, le numéro 9, 2005

## The Sectoral Impact of Covid-19 on the Algerian Economy: Analytical and predictical study Using Leontief matrix during the period from 2017 to 2022

الأثر القطاعي لكوفيد-19 على الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية واستشرافية باستعمال

مصفوفة ليونتيف خلال الفترة من 2017 إلى 2022

DJELTI Iarbi<sup>1</sup>, CHEMMA Nawal<sup>2</sup>, BENHMED Saadia<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Ahmed Zabana University–Relizane-Laboratory of Financial Markets  
Management by the Application of Mathematics and Computer Science(Algeria),  
iarbi.djelti@univ-relizane.dz

<sup>2</sup>Ahmed Zabana University–Relizane-Laboratory of Financial Markets  
Management by the Application of Mathematics and Computer Science(Algeria),  
nawal.chemma@univ-relizane.dz

<sup>3</sup>Ahmed Zabana University–Relizane-Laboratory of Financial Markets  
Management by the Application of Mathematics and Computer Science(Algeria),  
saadia.benahmed@univ-relizane.dz

### Abstract:

This study aims to analyze and expect the Sectoral Impact of Covid-19 on the Algerian Economy during the period between (2017-2022), Leontief matrix was applied. The results of this study indicate that the scenario of change hydrocarbon sector (HS) exports value from 3961450 Algerian Million DA in 2019 to 3325774 Algerian Million DA in 2021 will lead the Algerian economy to record deadweight losses in 2021, estimated at 11.97 US billion dollars where the HS itself is the most affected with 6.92 US billion dollars, followed with the rest sectors which will be recorded variant effects estimated at 5.05 US billion dollars, this results due to the deep interaction between HS and the other sectors from one hand, and the domination of HS exports on Algerian extern revenue from other hand, to face this big losses in future the Algeria's authorities should design a crisis management tools as SWOT matrix.

**Keywords:** the input-output table; Leontief matrix; SWOT matrix; the economic crisis; Algeria.

**Jel Classification Codes:** C67; D57; E0.

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واستشراف الأثر القطاعي لكوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، خلال الفترة (2017-2022)، حيث تم تطبيق مصفوفة ليوننتياف. تشير نتائج الدراسة بأن سيناريو التغير في قيمة صادرات قطاع المحروقات من 3961450 مليون دينار جزائري سنة 2019 إلى 3325774 مليون دينار جزائري سنة 2021، سوف يفوق الاقتصاد الجزائري إلى تسجيل خسائر فادحة سنة 2021 تقدر ب 11.97 مليار دولار أمريكي، حيث أن قطاع المحروقات هو المتضرر الأكبر ب 6.92 مليار دولار أمريكي، تليه باقي القطاعات مسجلة خسائر متباينة تقدر ب 5.05 مليار دولار أمريكي، هذه النتائج تعود إلى عمق التفاعل بين قطاع المحروقات وباقي القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، لمواجهة مثل هذه التداعيات مستقبلا، ينبغي على السلطات الجزائرية تصميم أدوات لتسيير الأزمات من أهمها مصفوفة SWOT.

**كلمات مفتاحية:** جدول المدخلات والمخرجات، مصفوفة ليوننتياف، مصفوفة SWOT، الأزمة الاقتصادية، الجزائر.

**تصنيف JEL:** E0; D57; C67.

DJELTI larbi.larbi.djelti@univ-relizane.dz

## 1. Introduction

The world has experienced a big health disaster, started from Wuhan, the capital of China's Hubei province, in 2019 (BENNIHI and BOURICHE, 2020, p 352). The first case of Coronavirus in Algeria was recorded in 25 February 2020 (worldometers, 2021), the Algerian economy was exposed to big losses, where on the level of some economic indicators, the gross domestic product (GDP) has decline from 171.2 US billion dollars in 2019 to 143 US billion dollars in 2021, the trade balance in goods has decline from -6.111 US billion dollars in 2019 to -13.605 US billion dollars in 2021 (World Bank, 2020, p 20; UNCTAD, 2021). At the level of Algeria's economic sectors the damages caused by this disaster will lead to deadweight losses, where these losses estimated at 11.97 US billion dollars where the hydrocarbon sector itself is the most affected with 6.92 US billion dollars, followed with the rest sectors which will be recorded variant effects estimated at 5.05 US billion dollars. The importance of this study lies in determine the sectoral impacts of Coronavirus on the Algerian economy from one side, and to determine the most affected sector when the HS exports value decline on the other side. From the above, we are faced with the following problem: who is the most affect economic sector by Coronavirus?. To answer this problem we have proposed the following hypothesis: the Algeria's hydrocarbon sector is the most affected with Covid -

19, We have used descriptive approach to analysis some Algerian economic indicators, also we have used econometric approach to forecast the sectoral impacts of Coronavirus on Algerian economy for 2021 using mathematics methods as Leontief matrix. Study's data are a time series from 2017 to 2022, which was obtained from the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) database, L'Office National des Statistiques (ONS), the World Bank (WB) database and Fitch Solutions database.

## **2. Literature review**

Among the previous studies that addressed some aspect of this topic:

Ramakumar and Kanitkar (2021) have found that the Indian economy can be recorded direct and indirect losses at the level of gross domestic product (GDP), estimated at -6% and -21% in 2020 and 2021 respectively and that's based on four scenarios assigned on lockdown days. The results of the study of Wu and Guo, 2021 (2021), have indicated that agricultural, transportation, and mining sectors are high-sensitivity sectors to the Beijing "7.21 Rainstorm" disaster. This research paper is organized as follow: Section 1 presents some Literature review. Section 2 we introduce a brief overview of the economic crisis and its management. Section 3 contains methods and data source. Section 4 contains the results and finally Section 5 presents the conclusion.

## **3. The economic crisis an overview**

### **3.1. Definition**

The economic crisis is a worsening phase of business cycles. Economic crisis in economic sciences is a period of significant negative economic development of a country when the main macroeconomic indicators as gross domestic product (GDP) growth rate, employment rate, etc trends to record a negative performance (Hadziahmetovic et al, 2018, p 49).

### **3.2. Characteristics:**

The characteristics of the economic crisis are as follows:

**3.2.1. Acute:** at this stage the term "point of no return" means that the company has no chance to re-improve its situation without doing good crisis management, as a first step the company affected begin to feel slowly with the signs of the economic crisis damages, despite sometime these signs can be not so clear about the company

**3.2.2. Chronic:** at this stage that the company implements a strategic policy so that the business can continue running. Government intervention has arisen and affected the entire business process as a whole because the company has had an impact on the crisis.

**3.2.3. Healing:** Last of the crisis. The companies will begin to reorganize and improve the structure and the workings of human resources. But the companies

also should take its vigilant for adapt to all scenarios if these companies will be exposed to a crisis which quite long.

**3.2.4. Crisis Management Planning:** According to the current crisis situation, the company has to take three strategic steps in designing the crisis management, namely:

**3.2.4.1. Pre-crisis:** The companies must design strategies with determine both the threats and opportunities related with the crisis, focusing in minimize the cost by prevent a new functions, work from home. Also companies have to able to diagnose and analyze the company’s SWOT in facing a crisis.

**3.2.4.2. Crisis Response:** The companies have to make policies towards business direction. In addition it must determine the appropriate tools used to respond to the crisis. One of theme is to empower information systems such as accounting software for remote monitoring and distribution of financial statements or HR software to facilitate work from home( Hertati et al, 2020, p 238).

**3.3. The economic crisis management:**

One of the main prominent tools to design an economic crisis management is the SWOT matrix.

**Table 1.** Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats (SWOT) strategy matrix

|                  |                | External Factors  |  |
|------------------|----------------|---|--|
|                  |                | Threats (T)   | Opportunities (O)  |
| Internal Factors | Weaknesses (W) | <p><b>“WT-mini-mini” strategy”.</b><br/>Try to minimize both weaknesses and threats, thus reducing the risks that may arise</p>                     | <p><b>“WO-mini-maxi strategies”.</b><br/>Seek to minimise weaknesses and maximize opportunities. In this sense, it’s a question of identifying internal weaknesses that prevent the seizing of opportunities</p> |
|                  | Strengths (S)  | <p><b>“ST-maxi-mini” strategies.</b><br/>The goal of these strategies is to maximise those strengths capable of minimising threats from abroad.</p> | <p><b>“FO-maxi-maxi strategies”.</b><br/>The aim of these strategies is to maximise those strengths that will allow for seizing or developing opportunities .</p>  |

Source: Alexandra ,2020, p 11.

**4. Methods and data source**

**4.1.Methods**

In order to predict the sectoral effects of covid-19 on Algerian economy, we have used the Leontief matrix. This matrix is an important tool based on input-output table, which helps the economist to predict and analyze impacts of changes in one industry on the other industries, for this methodology, Leontief has awarded a Nobel prize in economics in 1973 (Soto, 2008, p 3). The input-output table illustrates the quantitative relations which are not only interdependency but also mutually restraining for all industries of the national economy, this IO table combines both the resources and usages of all industries of the national economy in a matrix to describe the interrelations between these industries during the production cycle-process from production to usage for a time period (usually one year). There are some basic balance relationships in the IO table, one of them:

At the level of Gross balance the three essential conditions are:

Total input in an industry = Total output in this industry

Total input = total output (Wu and Guo, 2021, p 396).

$$Q_i = \sum_j X_{ij} + Y_i = \sum_i X_{ij} + Z_j = Q_j$$

At the level of row equilibrium relationship:

Intermediate use + finale use = total output, namely:  $Q_i = \sum_j X_{ij} + Y_i$

At the level of column equilibrium relationship:

Intermediate input + increased value = total input, namely:  $\sum_i X_{ij} + Z_j = Q_j$

To estimate the economic losses of sectors, we have based on the row equilibrium formula, namely:  $Q_{ij} = \sum_j a_{ij} Q_{ij} + Y_i$ , (i, j = 1, 2, ..., n)

The relationship between the final use of the product and the total output can be obtained by matrix transformation:  $\Delta Q = [I - A]^{-1} \Delta Y$ , where:  $X_{ij}$  is the product value of the intermediate input of all sectors consumed during the production.  $Y_i$  is the product value for final use of sector i,  $Q_i$  is the gross output of sector i,  $Z_j$  refers the increased value of sector j,  $Q_j$  refers the gross output of sector j,  $Q_{ij}$  is the total output of sector i,  $a_{ij}$  is the direct input coefficient,  $\Delta Q$  is the economic loss of sector,  $\Delta Y$  is the final product loss of sector, I is identity matrix, A is direct input coefficient matrix, it called also the technical coefficients matrix and  $[I - A]^{-1}$  is the Leontief matrix (L). We can calculate A by using the following equation:  $A = K \times \hat{x}^{-1}$ , where:  $x$ : is the vector of total outputs from each sector.

$\hat{x}$ : is a square matrix with diagonal elements representing the total output in each sector.  $L = [I - A]^{-1}$ , where: K: is the intermediate consumption by each sector, which represents the distribution of an industry's output across different sectors of the economy (Wu and Guo, 2021, p 114-115; Ramakumar and Kanitkar, 2021, p 23). The identity matrix is a matrix its diagonal elements take number one, it given as follow (Abadir and Magnus, 2005, p 17):

$$I: = \begin{pmatrix} 1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 1 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & 1 \end{pmatrix}$$

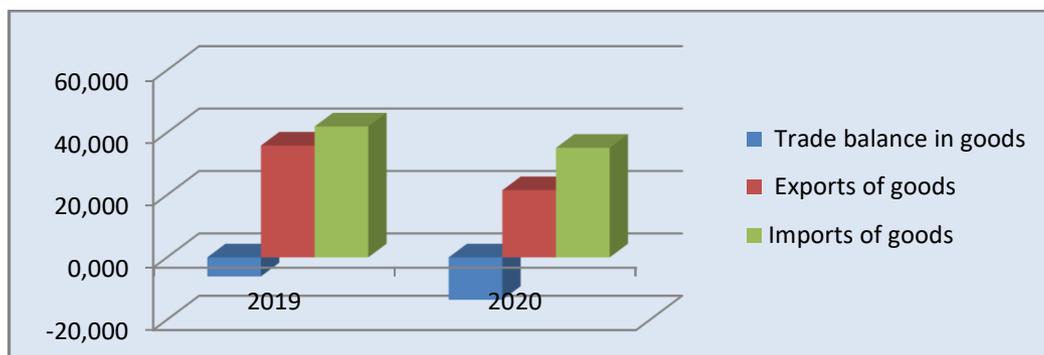
In Algeria the IO tables were established by the National Office of Statistics, these tables contain 19 sectors of economic activities (ONS, 2021, p 1). Our analysis has been based on IO table of 2019, where this table is provisional; it has been summarized in appendix 1 (ONS, 2021, p 1- 9). In our study, we have tried to predict and analyze the effects of hydrocarbon sector changes on the other sectors, when its final demand value will be changed from 4090589 Algerian Million DA to 3325774 Algerian Million DA, this difference is due to its exports changes from 3961450 Algerian Million DA to 3325774 Algerian Million DA, this decline in Algeria's hydrocarbon sector value has been caused by Covid-19. To estimate the value of Algeria's hydrocarbon sector exports for 2021, we have assigned on following formula: The Algeria's hydrocarbon sector exports value for 2021 = The Algeria's hydrocarbon sector exports value for both January and February 2021 x 6x the estimated exchange rate (Algerian dinar versus one US dollar) for 2021, namely: The Algeria's hydrocarbon sector exports value for 2021 = 3.898 x 6x 142.2 = 3325,774 Algerian Billion DA.

#### 4.2. Data source

Data on the Algeria's trade balance, exports and imports goods values were sourced from the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) database with US dollars at current prices in billions. Data on the Algeria's Input-Output table for the year 2019 was taken from L'Office National des Statistiques (ONS), The Algeria's economic indicators preliminary and forecast were sourced from the World Bank (WB) database except the exchange rate (Algerian dinar per Euro; period average) was taken from Fitch Solutions database, The Algeria's hydrocarbon sector exports value for both January and February 2021 was sourced from radioalgerie database and the estimated exchange rate (Algerian dinar versus one US dollar) for 2021 was taken from elkhobar database.

#### 5. Results and discussion

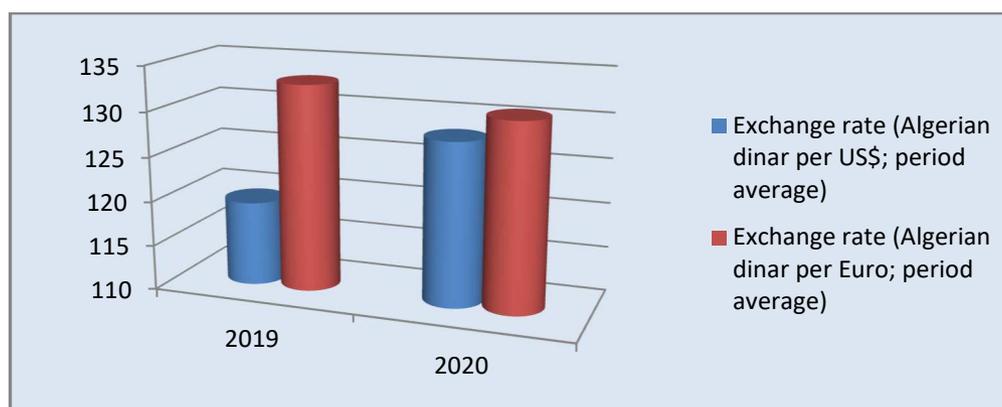
**Figure 1.** The Algeria's trade balance, exports and imports goods value from 2019 to 2020



**Source:** Authors’ preparation based on UNCTAD database.

As shown in figure 1 the Algeria’s trade balance in goods value has recorded a free fall from -6.111 US billion dollars in 2019 to -13.605 US billion dollars in 2020, namely a decline with 122.63% compared to 2019, this regression can be explained with the decline of the Algeria’s oil export prices from 64.2 US\$ per barrel in 2019 to 40.4 US\$ per barrel in 2020, where the Algeria’s exports value of goods has declined from 35.834 US billion dollars in 2019 to 21.517 US billion dollars in 2020. This decline due to the lockdown of almost all countries, where it has affected the international demand for oil, especially from USA and china. In correspond the Algeria’s imports of goods value has recorded an improvement with 6.812 US billion dollars in 2020 compared to 2019, and that’s owing to the rigidity procedures which was taken by the Algeria’s authorities.

**Figure 2.**The Algeria’s exchange rate from 2019 to 2020



**Source:**World Bank Group, 2020, p 20; Fitch Solutions, 2020, p 37

As shown in figure 2 the Algeria's exchange rate has declined from 119.4 Algerian dinar per US\$ in 2019 to 128.1 in 2020 Algerian dinar per US\$ in 2020, namely decline with 7.3% compared to 2019, and that's due to the decrease of the Algeria's exports of goods value from 35.834 US billion dollars in 2019 to 21.517 US billion dollars in 2020, in contrast The Algeria's exchange rate has increased from 133.01 Algerian dinar per Euro in 2019 to 130.73 Algerian dinar per Euro in 2020, namely increase with -1.7%, and that's due to the decrease of the Algeria's imports of goods value from 41.934 US billion dollars in 2019 to 35.122 US billion dollars in 2020.

**Table 2.** The Algeria's sectoral economic losses for the year 2021

| Sector of activity                    | Total outputs for 2019 | Total outputs for 2021 | Economic losses (1) | Economic losses (2) |
|---------------------------------------|------------------------|------------------------|---------------------|---------------------|
| Agriculture, forestry, fishing        | 4108560                | 3995585.45             | 112974.553          | 0.79                |
| Water and energy                      | 479328                 | 464038.626             | 15289.374           | 0.11                |
| Hydrocarbons                          | 5841697                | 4857734.53             | 983962.469          | 6.92                |
| services and public worksPetroleum    | 506484                 | 463431.383             | 43052.6173          | 0.30                |
| Mining and quarrying                  | 141634                 | 141103.078             | 530.921509          | 0.00                |
| SMMEEI                                | 4508142                | 4483841.22             | 24300.7843          | 0.17                |
| constructionmaterials                 | 393627                 | 387520.154             | 6106.84565          | 0.04                |
| building, public works and hydraulics | 4940866                | 4931839.63             | 9026.36542          | 0.06                |
| Chemicals, plastics, rubber           | 1611608                | 1572631.77             | 38976.2347          | 0.27                |
| agro-foods industries                 | 2946246                | 2812440.55             | 133805.445          | 0.94                |
| textiles, confection, bonneterie      | 346198                 | 324265.468             | 21932.5317          | 0.15                |
| leathers and shoes                    | 63839                  | 61439.7739             | 2399.22611          | 0.02                |
| wood, papers and corks                | 370007                 | 335734.784             | 34272.2164          | 0.24                |
| various industries                    | 195151                 | 132053.657             | 63097.343           | 0.44                |
| transport and communications          | 3791279                | 3636648.94             | 154630.059          | 1.09                |
| Commerces                             | 0                      | 0                      | 0                   | 0.00                |
| Hotelscafes restaurants               | 453012                 | 441087.967             | 11924.0326          | 0.08                |
| servicesprovidedforcompanies          | 1079755                | 1042019.66             | 37735.3424          | 0.27                |
| servicesprovided for household        | 393333                 | 385558.987             | 7774.01331          | 0.05                |
| Total                                 | 32170766               | 30468975.6             | 1701790.37          | 11.97               |

**Source:** Authors' calculation based on IO table for 2019.

Where: total outputs for 2019, total outputs for 2021 and economic losses (1) were estimated with Algerian Million DA, economic losses (2) were estimated with US billion dollars. As shown in table 2 The Algeria's sectoral economic

losses for the year 2021 will be recorded 11.97 US billion dollars, this reflects the strong interaction between the hydrocarbon sector and the other sectors, on one hand, and the other hand this big losses reflect that the hydrocarbon sector is the dominate sector in Algeria, which threatens the economic balance of the country, and that when, this sector expose to a shock like health crisis which was represented by covid-19. The hydrocarbon sector itself is the most affected by covid-19 with 6.92 US billion dollars economic losses, transport and communications will be recorded 1.09 US billion dollars economic losses, agro-foods industries 0.94 US billion dollars, Agriculture, forestry, fishing 0.79 US billion dollars, various industries 0.44 US billion dollars, services and public works Petroleum 0.30 US billion dollars, Chemicals, plastics, rubber 0.27 US billion dollars, services provided for companies 0.27 US billion dollars, wood, papers and corks 0.24 US billion dollars, SMMEI 0.17 US billion dollars, textiles, confection, bonneterie 0.15 US billion dollars, Water and energy 0.11 US billion dollars, Hotels cafes restaurants 0.08 US billion dollars, building, public works and hydraulics 0.06 US billion dollars, services provided for household 0.05 US billion dollars, construction materials 0.04 US billion dollars, leathers and shoes 0.02 US billion dollars respectively, while Mining and quarrying and commerces won't be recorded any economic losses .

## 6. Conclusion

We have tried through this study to analyze the economic effects of Covid-19 on algerian economy and to expect the sectoral effects of Covid-19 using Leontief matrix. The results that has revealed from this study as follow:

- ✓ The fragility of Algerian economy to unexpected a shock, where will be recorded a deadweight losses estimated at 11.97 US billion dollars in 2021. this big losses due to essentially that our economy depends on revenues of hydrocarbon sector.
- ✓ The hydrocarbon sector itself is the most affected by Covid-19 with 6.92 US billion dollars economic losses, followed with transport and communications sector with 1.09 US billion dollars economic losses.
- ✓ Existence a big interaction between hydrocarbon sector and the other sectors
- ✓ Agriculture, forestry, fishing sector has an important output estimated in 2019 with 4108560 Algerian Million DA, but its exports value hasn't exceeded 11 911 Algerian Million DA, also the same remark was registered at agro-foods industries sector where it has recorded 2946246 Algerian Million DA, but its exports hasn't surpassed

37982AlgerianMillion DA. This means the weakness of the Algeria's strategy to benefit from these great capabilities.

- ✓ Weak or absence of a national strategy to manage the economic crisis. To tackle these big damages caused by Covid-19 or other elements, we have proposed the following recommendations:
  - ✓ Giving an importance to Agriculture, forestry, fishing sector to be an alternative solution for Algeria to get more hard currency instead the full depend on hydrocarbon sector exports.
  - ✓ The Algeria's authorities need to take urgent procedure in planning and designing the economic crisis management, one of them the SWOT matrix.
  - ✓ Giving an importance role to the human resources especially that have developed skills and innovating ideas, because the new and sustainable economic growth model is based on this tranche.

## 7. References

1. BENNIHI, A.S,& BOURICHE, L. (2020), Assessment of The Impact Of Covid-19 Pandemic On The Algerian Economy: The Importance Of The Informal Economy, Les Cahiers du Cread, 36(03), 352. Retrieved from: <https://www.ajol.info/index.php/cread/article>. Consulted on 23/06/2021.
2. Escobar, A.L. (2020), Management of a Complementary Monetary System Using the SWOT-AHP Methodology, Sustainability journal, p 11. Retrieved from:<https://www.researchgate.net>. Consulted on 23/06/2021.
3. Hadziahmetovic, A, et al., (2018), ECONOMIC CRISIS: CHALLENGE FOR ECONOMIC THEORY AND POLICY, Eurasian Journal of Economics and Finance, 6(4), 49. Retrieved from: <https://www.researchgate.net/publication> . Consulted on 23/06/2021.
4. Hertati, L, et al (2020), The Effects of Economic Crisis on Business Finance, International Journal of Economics and Financial Issues, 10(3), 238. Retrieved from:<https://www.researchgate.net/publication> .Consulted on 23/06/2021
5. Soto, I.P. (2008), A review of the Input-Output model, conference paper, 3. Retrieved from:<https://www.researchgate.net/profile/Ivan-Pacheco-Soto/publication>. Consulted on 31/05/2021.

6. Wu, X& Guo, J. (2021), A comprehensive Estimation of the Economic Effects of Meteorological Services, Based on the Input-Output Method, Economic Impacts and Emergency Management of Disasters in China, 396. Retrieved from: [www.springer.com](http://www.springer.com). Consulted on 05/05/2021
7. Ramakumar, R&Kanitkar, T. (2021), Impact of Covid-19 Pandemic on The Indian Economy: a Critical Analysis, InvestigaciónEconómica, ENERO-MARZO DE 2021, vol 80(315), 23-30. Rerived from: <https://www-jstor-org>. Consulted on 04/05/2021.
8. Wu, X& Guo, J.(2021), Comprehensive Economic Loss Assessment of Disaster Based on CGE Model and IO model- A Case study on Beijing “7.21 Rainstorm”,Economic Impacts and Emergency Management of Disasters in China, 105-115. Retrieved from: [www.springer.com](http://www.springer.com). Consulted on 05/05/2021.
9. Abadir, K.M & Magnus, J.R. (2005), Econometric Exercises, Matrix Algebra, Cambridge University Press, volume 1, p 17. Retrieved from: <http://download1522.mediafire.com/iy5xv8hlpqg/et5o1izvqxantn0>. Consulted on 02/05/2020.
10. WORLD BANK GROUP (2020), Algeria Economic Monitor Navigating the COVID-19 Pandemic, Engaging Structural Reforms, 20. Retrieved from:<https://documents1.worldbank.org>. Consulted on 07/06/2021.
11. <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>. consulted on 23/06/2021.
12. <https://www.worldometers.info/coronavirus/country/algeria/>. Consulted on 23/06/2021.
13. Fitch Solutions (2020), Algeria Country Risk Report Includes 10-year forecasts to 2029, 37.Retrieved from: <https://media.proquest.com/media/hms>. Consulted on 07/06/2021.
14. [www.radioalgerie.dz](http://www.radioalgerie.dz). Consulted on 07/06/2021.
15. [www.elkhabar.com](http://www.elkhabar.com). Consulted on 07/06/2021.
16. L’Office National des Statistiques (ONS), LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES 2012 à 2015, données statistiques N° 774, 1. Retrieved from:<https://www.ons.dz/IMG/pdf/TES12-15.pdf>. Consulted on 07/06/2021.

17. L'Office National des Statistiques (ONS), LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES 2016 à 2019, données statistiques N° 920, 1-9. Retrieved from:<https://mail-attachment.googleusercontent.com/attachment>. Consulted on 01/06/2021.
18. Hamiche, A.M. (2016),Le lien Eau - Energie:Une analyse complète (Le cas de l'Algérie), THÈSE de doctorat Faculté de Génie Electrique, Département d'Electrotechnique, Université des Sciences et de la Technologie d'Oran Mohamed Boudiaf, 145. Retrieved from: [http://www.univ-usto.dz/theses\\_en\\_ligne/doc](http://www.univ-usto.dz/theses_en_ligne/doc). Consulted on 07/06/2021.
19. Bonnici, T.S& Galea, D. (2014), SWOT analysis, Wiley Encyclopedia of Management, 5. Retrieved from:<https://www.researchgate.net/profile>. Consulted on 23/06/2021.

## 8. Appendices:

### Appendix 1: The Algeria's Input-Output table for the year 2019

(UM: Algerian Million DA)

| Code                | Sector of activity                       | 01      | 02     | 03      | 04     | 05     | 06      | 07     | 08      | 09      | 10      | 11     | 12    |
|---------------------|--|---------|--------|---------|--------|--------|---------|--------|---------|---------|---------|--------|-------|
| 01                  | Agriculture, forestry, fishing           | 99018   | 0      | 0       | 15993  | 2756   | 15724   | 261    | 6685    | 8368    | 869755  | 17     | 0     |
| 02                  | Water and energy                         | 10961   | 49852  | 4379    | 1336   | 3187   | 37326   | 49633  | 11140   | 3433    | 3780    | 110    | 19    |
| 03                  | Hydrocarbons                             | 7965    | 27121  | 1066517 | 84717  | 636    | 2252    | 847    | 312906  | 1020    | 8370    | 24     | 0     |
| 04                  | services and public works<br>Petroleum   | 0       | 0      | 157315  | 194756 | 0      | 0       | 0      | 0       | 0       | 0       | 0      | 0     |
| 05                  | Mining and quarrying                     | 0       | 0      | 8       | 1215   | 11     | 25372   | 7475   | 68187   | 1627    | 187     | 2      | 0     |
| 06                  | SMMEEI                                   | 83936   | 7709   | 17769   | 3769   | 1503   | 73299   | 1748   | 581501  | 1028    | 1445    | 46     | 1     |
| 07                  | constructionmaterials                    | 3043    | 159    | 16817   | 16109  | 12     | 1602    | 1430   | 894648  | 151     | 31      | 0      | 0     |
| 08                  | building, public works and<br>hydraulics | 0       | 30419  | 3635    | 16398  | 3336   | 18163   | 3471   | 2711    | 1459    | 242     | 131    | 2     |
| 09                  | Chemicals, plastics, rubber              | 102721  | 19223  | 941     | 260    | 6106   | 40022   | 3644   | 326273  | 66752   | 289     | 813    | 42    |
| 10                  | agro-foods industries                    | 122729  | 0      | 66      | 42     | 0      | 23288   | 298    | 7669    | 38519   | 58664   | 174    | 253   |
| 11                  | textiles, confection,<br>bonneterie      | 6291    | 5107   | 0       | 0      | 403    | 21378   | 1223   | 3888    | 4320    | 110     | 46144  | 51    |
| 12                  | leathers and shoes                       | 967     | 34934  | 0       | 0      | 1872   | 28160   | 3543   | 51      | 691     | 6       | 3663   | 3976  |
| 13                  | wood, papers and corks                   | 27560   | 7603   | 6793    | 42564  | 3011   | 32643   | 9503   | 278845  | 6687    | 820     | 319    | 8     |
| 14                  | various industries                       | 2247    | 3002   | 312     | 0      | 507    | 7471    | 811    | 5587    | 422     | 318     | 32     | 0     |
| 15                  | transport and<br>communications          | 26238   | 12181  | 72171   | 27318  | 4733   | 53502   | 5762   | 10747   | 3515    | 2254    | 167    | 2     |
| 16                  | Commerces                                | 0       | 0      | 0       | 0      | 0      | 0       | 0      | 0       | 0       | 0       | 0      | 0     |
| 17                  | Hotelscafes restaurants                  | 2816    | 7929   | 219     | 192    | 163    | 1920    | 235    | 3391    | 188     | 83      | 7      | 0     |
| 18                  | servicesprovided for<br>companies        | 43089   | 3049   | 163648  | 10223  | 44     | 788     | 130    | 17257   | 218     | 61127   | 10     | 0     |
| 19                  | servicesprovided for<br>household        | 15191   | 0      | 0       | 0      | 0      | 0       | 0      | 3662    | 0       | 11818   | 0      | 0     |
| Total of ressources |  | 4108560 | 479328 | 5841697 | 506484 | 141634 | 4508142 | 393627 | 4940866 | 1611608 | 2946246 | 346198 | 63839 |

|        |        |         |        |        |         |        |         |             |              |
|--------|--------|---------|--------|--------|---------|--------|---------|-------------|--------------|
| 13     | 14     | 15      | 16     | 17     | 18      | 19     | exports | finaldemand | total usages |
| 10086  | 40     | 98994   | 63268  | 22582  | 6144    | 826    | 11911   | 2888044     | 4108560      |
| 1007   | 26     | 31197   | 9137   | 3734   | 3246    | 28079  | 0       | 227743      | 479328       |
| 53     | 2      | 215979  | 21355  | 24     | 1164    | 155    | 3961450 | 4090589     | 5841697      |
| 0      | 0      | 0       | 0      | 0      | 0       | 0      | 0       | 154413      | 506484       |
| 13     | 1      | 0       | 0      | 0      | 13      | 0      | 8298    | 37524       | 141634       |
| 176    | 14     | 178497  | 9503   | 79     | 1207    | 236    | 27708   | 3544679     | 4508142      |
| 10     | 0      | 1474    | 75     | 0      | 280     | 0      | 10989   | -542214     | 393627       |
| 644    | 28     | 47540   | 3710   | 800    | 2324    | 310    | 18      | 4805543     | 4940866      |
| 1254   | 564    | 97468   | 28367  | 87     | 3724    | 600    | 204861  | 912457      | 1611608      |
| 142    | 4      | 39788   | 124001 | 38579  | 4       | 186    | 37982   | 2491842     | 2946246      |
| 3446   | 8      | 513     | 17964  | 198    | 2050    | 1798   | 1435    | 231306      | 346198       |
| 2043   | 327    | 0       | 0      | 0      | 338     | 17112  | 687     | -33845      | 63839        |
| 13307  | 209    | 26429   | 24574  | 578    | 13559   | 197    | 3421    | -125203     | 370007       |
| 171    | 114    | 10492   | 61796  | 89     | 14340   | 632    | 182     | 86805       | 195151       |
| 281    | 10     | 139478  | 132532 | 1562   | 3622    | 594    | 120844  | 3294611     | 3791279      |
| 0      | 0      | 0       | 0      | 0      | 0       | 0      | 0       | 0           | 0            |
| 38     | 2      | 99829   | 7372   | 70     | 1752    | 4      | 84306   | 326802      | 453012       |
| 15     | 1      | 75021   | 2094   | 64     | 1215    | 7      | 182407  | 701755      | 1079755      |
| 0      | 8453   | 100006  | 0      | 0      | 0       | 0      | 0       | 254202      | 393333       |
| 370007 | 195151 | 3791279 | 0      | 453012 | 1079755 | 393333 | 0       | 0           | 32170766     |

Source: ONS, 2021, p 8-9

Where: SMMEEI refer Steel, Metal, Mechanical, Electrical and Electronic Industries (Hamiche , 2016, p 145).

### Appendix 2: The Algeria's economic indicators preliminary and forecast from 2017-2022

|   | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| <b>Economic growth and prices</b>             |       |       |       |       |       |       |
| Real GDP (percentage change)                  | 1.3   | 1.2   | 0.8   | -6.5  | 3.8   | 2.1   |
| Non-oil real GDP (percentage change)          | 2.0   | 3.0   | 2.4   | -6.0  | 3.6   | 1.4   |
| GDP per capita (US\$)                         | 4077  | 4120  | 3942  | 3232  | 3323  | 3534  |
| GDP (in trillions of DZD)                     | 18.9  | 20.5  | 20.4  | 18.3  | 19.4  | 21.0  |
| Non-oil GDP (in trillions of DZD)             | 15.2  | 15.9  | 16.4  | 15.4  | 16.0  | 16.2  |
| GDP (in billions of US\$)                     | 170.1 | 175.4 | 171.2 | 143.0 | 149.6 | 161.8 |
| Algeria's oil export prices (US\$ per barrel) | 54.0  | 70.5  | 64.2  | 40.4  | 42.0  | 48.0  |
| <b>Public Finance( percent of GDP)</b>        |       |       |       |       |       |       |
| Government revenue and grants                 | 32.0  | 33.4  | 32.2  | 29.6  | 30.7  | 30.8  |

|   |       |       |        |        |        |        |
|---|-------|-------|--------|--------|--------|--------|
| Government hydrocarbon revenue                          | 11.5  | 14.1  | 13.1   | 9.5    | 10.2   | 11.3   |
| Government non-hydrocarbon revenue                      | 20.5  | 19.3  | 19.1   | 20.1   | 20.5   | 19.5   |
| Expenditures  | 40.5  | 40.2  | 41.8   | 45.4   | 43.6   | 40.4   |
| Current expenditures                                    | 24.8  | 26    | 23.9   | 26.4   | 25     | 23.2   |
| Wages and salaries                                      | 11.7  | 10.6  | 11     | 12.1   | 11.4   | 10.6   |
| Purchase of goods and services                          | 1.0   | 1.1   | 0.7    | 0.7    | 0.6    | 0.6    |
| Interest payment  | 0.9   | 0.5   | 0.5    | 0.6    | 0.7    | 0.7    |
| Current transfers                                       | 11.1  | 13.8  | 11.6   | 13     | 12.3   | 11.3   |
| Capital expenditures                                    | 13.8  | 11.8  | 13.9   | 13.6   | 13.5   | 12.5   |
| Special Accounts and Net Lending                        | 1.9   | 2.4   | 4.0    | 5.4    | 5.1    | 4.7    |
| Primary overall budget balance                          | -7.5  | -6.3  | -9.0   | -15.1  | -12.2  | -8.8   |
| Overall budget balance                                  | -8.4  | -6.8  | -9.6   | -15.8  | -12.9  | -9.6   |
| <b>Public Debt ( percent of GDP)</b>                    |       |       |        |        |        |        |
| Total central government debt                           | 25.9  | 38.9  | 44.9   | 66.1   | 75.3   | 79.1   |
| Total central government debt                           | 1.0   | 0.9   | 0.8    | 0.8    | 0.7    | 0.6    |
| External government debt (billions of US\$)             | 1.7   | 1.5   | 1.4    | 1.3    | 1.2    | 1.1    |
| <b>External sector (percent of GDP)</b>                 |       |       |        |        |        |        |
| Current account   | -13.0 | -9.5  | -10.0  | -13.4  | -15.7  | -14.6  |
| Trade balance in goods and services                     | -13.2 | -8.9  | -9.3   | -12.7  | -15.0  | -13.9  |
| Exports of goods and services                           | 22.1  | 25.3  | 22.4   | 16.2   | 17.9   | 19.6   |
| Imports of goods and services                           | 35.3  | 34.2  | 31.7   | 28.9   | 32.9   | 33.5   |
| Exchange rate (Algerian dinar per US\$; period average) | 111.0 | 116.6 | 119.4  | 128.1  | 132    | 132    |
| Exchange rate (Algerian dinar per Euro; period average) |       |       | 133.01 | 130.73 | 140.25 | 146.16 |

Source: WORLD BANK GROUP, 2020, p 20; Fitch Solutions, 2020, p 37

### Appendix 3: SWOT analysis template External Opportunities (O) and Threats (T) (macro analysis)

| External environments                  | Opportunities | Threats | Strategic action |
|--|---------------|---------|------------------|
| <b>Competitor environment</b>          |               |         |                  |
| Financial                              | _____         | _____   | _____            |
| Managerial                             | _____         | _____   | _____            |
| Organizational                         | _____         | _____   | _____            |
| Suppliers                              | _____         | _____   | _____            |
| Manufacturing                          | _____         | _____   | _____            |
| Distribution channels                  | _____         | _____   | _____            |
| Marketing                              | _____         | _____   | _____            |
| Brand equity                           | _____         | _____   | _____            |
| Innovation resources                   | _____         | _____   | _____            |
| <b>Industry environment</b>            |               |         |                  |
| Intensity of rivalry among competitors | _____         | _____   | _____            |
| Threat of new entrants                 | _____         | _____   | _____            |
| Threat of substitute products          | _____         | _____   | _____            |
| Bargaining power of suppliers          | _____         | _____   | _____            |
| Bargaining power of buyers             | _____         | _____   | _____            |
| <b>General environment</b>             |               |         |                  |
| Political                              | _____         | _____   | _____            |

---

|                |       |       |       |
|----------------|-------|-------|-------|
| Economic       | _____ | _____ | _____ |
| Socio-cultural | _____ | _____ | _____ |
| Technological  | _____ | _____ | _____ |
| Legal          | _____ | _____ | _____ |
| Environmental  | _____ | _____ | _____ |
| Demographic    | _____ | _____ | _____ |
| Ethical        | _____ | _____ | _____ |
| Regulatory     | _____ | _____ | _____ |

**Source:** Tanya and Galea, 2014, p 5.

